الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث

ميدان: علوم إقتصادية، والتسييروعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة: 2000-2022

إعداد الطالب:

- بلعطارعبدالنور

إشراف الأستاذ :

- توهامي محمد رضا

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
مسعود مهوب	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيساً
محمد رضا توهامي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مشرفاً ومقرراً
سمية لوكريز	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
حمزة عبد الرزاق	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
محمد حداد	أستاذ	جامعة الجزائر3	ممتحناً
صالح سراي	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات

أتوجه بوفير من التقدير والإحترام، وبجزيل الشكر والإمتنان إلى كل المساهمين بعلمهم وعطائهم ومؤازرتهم لجهدنا في إنجاز هذه الدراسة؛

إلى كل من تفضل بفضل الله وقدم لنا يد العون نذكرهم فنشكرهم، فإن لم نذكرهم فعند الله جزاؤهم.

ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل: توهامي محمد رضا، لإشرافه على هذا العمل، وعلى ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات.

كما أتقدم بعرفاني وإمتناني إلى جميع أساتذتنا الكرام وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين حملوا على عاتقهم عبء قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

وأتقدم بالشكر أيضا لجامعتنا الموقرة التي إحتضنتني في رحابها.

إهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين، أطال الله عمرهما في طاعته.....

إلى زوجتي وأبنائي.....

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2022، بإستعمال المنهج الوصفي التحليلي؛ وللحصول على أدوات لتحليل العلاقة بين الاقتصادين، تم إستغلال تقنيات الاقتصاد القياسي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) لدراسة الأثر لنمو الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومنهجية Toda-Yamamoto لدراسة إتجاه السببية على المدى الطويل، حيث تم التوصل إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يقدر بـــ31,72% من الناتج الداخلي الخام، وأن للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أثر سالب على النمو الاقتصادي، على المديين القصير والطويل، فزيادة الاقتصاد غير الرسمي بـ1% يؤدي إلى إنخفاض في النمو الاقتصادي بـــ1,02%، على المدى الطويل، مع بقاء باقي العوامل ثابتة. وتم التوصل كذلك إلى أن السببية ذات إتجاه واحد، من النمو الاقنصادي إلى الاقتصاد غير الرسمي، ومن الإنفاق العمومي إلى الاقتصاد غير الرسمي.

توصلت الدراسة إلى أن من الأسباب الرئيسية لنمو الظاهرة، الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الرسمي في الجزائر وللحد من آثارها السلبية، وجب العمل على بناء إقتصاد تنافسي ومتنوع، مع إعادة النظر في دور الحكومة في الاقتصاد بالاعتماد على مدى كفاءتها إقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد جزائري، إقتصاد غير رسمي، نموذج ARDL، نمو إقتصادي

Abstract :

This study analyze the impact of the Informal Economy (**IE**) on the Algerian economy during the period 2000-2022 using quantitative research and inductive methods . After analysing the two economies, econometric tools were used to estimate the size of the **IE** in Algeria and to study the impact of the **IE** on the Algerian economy, which led to the use of the ARDL method; in addition, the direction of causality was analysed using the Toda-Yamamoto method.

The results shows that the size of the **IE** is estimated at 31.72% of GDP, and that the **IE** has a negative impact on economic growth in Algeria, both in the short and long run ; where an increase of 1% in the **IE** leads to 1.02% decrease of the economic growth in the long run, Ceteris Paribus. It was also found that the direction of causality is unidirectional, both from economic growth to **IE** and from public spending to **IE**.

The study concludes that the **IE** is the result of the structural failure of the Algerian formal economy, and the building of a competitive and diversified economy is the primary solution for limiting the negative impacts of the phenomenon, with a review of the government's role in the economy on the basis of its economic efficiency.

Keywords: Algerian economy, informal economy, ARDL model, economic growth

Résumé

La présente étude analyse l'impact de l'économie informelle sur l'économie Algérienne durant la période 2000-2022, en utilisant la recherche quantitative et la méthode inductive. Après l'analyse des deux économies, des outils économétriques ont été utilisées pour estimer la taille de l'**EI** en Algérie et pour étudier l'impact de l'**EI** sur l'économie Algérienne, celle-ci a suscitée l'utilisation de la méthode ARDL ; en outre la direction de causalité à long terme a été analyser en utilisant la Méthode Toda-Yamamoto. Les résultats obtenus montrent que la taille de l'**EI** est estimée à 31,72% du PIB, et que l'**EI** a un impact négatif sur la croissance économique en Algérie, à court et à long terme, d'où une augmentation de 1% de l'**EI** conduit à une diminution de la croissance économique de 1,02% à long terme, Ceteris Paribus. Il a été également constaté que la direction de causalité est unidirectionnelle, à la fois de la croissance économique vers l'**EI** et des dépenses publique vers l'**EI**.

L'étude conclut que l'**EI** est le résultat de la défaillance structurelle de l'économie formelle Algérienne, et la construction d'une économie compétitive et diversifiée est la solution primordiale pour limiter les impacts négatifs du phénomène, avec révision du rôle du gouvernement dans l'économie sur la base de son efficience économique.

Mots clés : économie informelle, économie Algérienne, méthode ARDL, croissance économique

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	
مقدمة	أ – ح
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي	**09**
تمهيد	10
المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي	**11**
المطلب الأول: منهج الإنتاج الوطني الخام (GNP)	11
المطلب الثاني: مقاربة التهرب الضريبي	14
المطلب الثالث: منهج الناتج الداخلي الخام (GDP)	15
المبحث الثاني: التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	**20**
المطلب الأول: النظرية النيوكلاسيكية	22
المطلب الثاني: نظرية التحديث	23
المطلب الثالث: نظرية الاقتصاد السياسي	26
المطلب الرابع: النظرية الليبرالية الجديدة	28
المطلب الخامس: النظرية المؤسسية	29
المبحث الثالث: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	**39**
المطلب الأول: طرق التقدير المباشرة	39
المطلب الثاني: طرق التقدير غير المباشرة	41
المطلب الثالث: طرق التقدير بالنمذجة القياسية	51
خلاصة الفصل	61
الفصل الثاني: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي	**62**
تمهيد	63
المبحث الأول: محددات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	**64**
المطلب الأول: المحددات وفق نتائج دراسات قياسية	64
المطلب الثاني: المحددات وفق النظريات المفسرة للظاهرة	72
المبحث الثاني: تأثير الاقتصاد غير الرسمي	**77**
المطلب الأول: الآثار الإيجابية	77

المحتوى	الصفحة
المطلب الثاني: الآثار السلبية	79
المبحث الثالث: دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي	**85**
المطلب الأول: توصيات المكتب الدولي للعمل	86
المطلب الثاني: تحسين التشريعات والنظم	88
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الناجعة	91
خلاصة الفصل	92
الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري والاقتصاد غير الرسمي	**93**
تمهيد	94
المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسسية في الجزائر	**95**
المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية	95
المطلب الثاني: الوضعية الاجتماعية	108
المطلب الثالث: الوضعية المؤسسية	112
المبحث الثاني: تحليل الاقتصاد الرسمي الجزائري	**123**
المطلب الأول: التبعية لأسعار النفط	124
المطلب الثاني: تحليل معوقات النمو الاقتصادي	130
المبحث الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومحدداته	**138**
المطلب الأول: المراحل البارزة لتطور الظاهرة	138
المطلب الثاني: مظاهر الظاهرة في الجزائر	144
المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي ومحدداته	151
خلاصة الفصل	163
الفصل الرابع: تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري	**165**
تمهيد	166
المبحث الأول: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**167**
المطلب الأول: وفق طريقة نسبة النقود السائلة	167
المطلب الثاني: وفق طريقة الطلب على النقود	171
المبحث الثاني: أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري	**188**
المطلب الأول: دراسة أثر نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على النمو الاقتصادي	189
المطلب الثاني: دراسة إتجاه السببية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي	211
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي في الجزائر	**217**

المحتوى	الصفحة
المطلب الأول: الإنعكاسات على ميزانية الدولة	218
المطلب الثاني: الإنعكاسات على التشغيل	223
المطلب الثالث: الإنعكاسات على نمو الاقتصاد الرسمي الجزائري	226
خلاصة الفصل	231
خاتمة	**233**
قائمة المراجع	**244**
قائمة الملاحق	**260**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المتغيرات المسببة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	70
02	محددات الاقتصاد غير الرسمي وفق نظرية التحديث	72
03	محددات الاقتصاد غير الرسمي وفق نظرية الاقتصاد السياسي	74
04	محددات الاقتصاد غير الرسمي وفق النظرية الليبرالية الحديثة	75
05	القيمة المضافة لكل من قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1999-2022	58
06	معامل الإرتباط بين الناتج الداخلي الخام للفرد مع سعر برميل النفط الخام 1960-2022	128
07	نصيب عائدات الجباية البترولية من ميزانية الدولة	129
08	أهم السلع المقلدة المتواجدة في الأسواق الجزائرية	145
09	بعض الدراسات السابقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	152
10	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 1980-2022 بطريقة قوتمان (**Gutmann**)	168
11	نتائج تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية	174
12	إختبار Phillips-Perron لإستقرار السلاسل الزمنية	176
13	جدول إختبار الأثر	177
14	إختبار القيم المميزة العظمى	178
15	نتائج تقدير المعلمات بطريقة FMOLS	179
16	نتائج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022 بطريقة الطلب على العملة لتانزي	182
17	نتائج إختبار الإستقرارية لإختبار PP لمتغيرات الدراسة عند المستوى	196
18	نتائج إختبار الإستقرارية لإختبار PP لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	197
19	إختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج معادلة للفترة 1980-2022	198
20	إختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج معادلة الفترة 1990-2020	199
21	إختبار الحدود (**Bound Test**) لنموذج معادلة الفترة 1980-2022	200
22	إختبار الحدود (**Bound Test**) لنموذج معادلة الفترة 1990-2020	201
23	نتائج إختبارات جودة النموذجين	202
24	تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول للفترة من 1980-2022	205
25	تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني للفترة من 1990-2020	206
26	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الأول للفترة من 1980-2022	207

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
27	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الثاني للفترة من 1990-2020	208
28	النتائج المتوصل إليها لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري	209
29	إختبار ADF لدرجة التكامل للسلاسل الزمنية لدراسة السببية بمنهجية Toda-Yamamoto	212
30	إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى لتطبيق منهجية Toda-Yamamoto	213
31	إختبارات جودة النموذج لدراسة السببية بمنهجية Toda-Yamamoto	2014
32	نتائج إختبار السببية بطريقة Toda-Yamamoto	215
33	تقدير رصيد الميزانية بإحتساب الدخول الناتجة عن الاقتصاد غير الرسمي	220

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف أنشطة الاقتصاد تحت الأرضي وفق طبيعة المعاملات	12
02	التصنيف المزدوج لأنشطة الاقتصاد الوطني	13
03	مكونات الاقتصاد تحت الارضي	14
04	مقاربة مفهوم الاقتصاد غير الرسمي بالتهرب الضريبي	15
05	المكونات الملاحظة وغير الملاحظة من الناتج الداخلي الخام	16
06	مكونات الاقتصاد غير الرسمي	19
07	شكل توضيحي لمبدأ تقدير الاقتصاد غير الرسمي بطريقة MIMIC	52
08	مراحل إدماج الاقتصاد غير الرسمي وفق التوصية 204	86
09	تطور الناتج الداخلي الخام ونموه السنوي في الجزائر من 2000-2022	96
10	تطور نسبة القيمة المضافة لقطاعات الخدمات، الصناعة والزراعة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999-2022	97
11	توزيع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وفق عدد الأجراء المشتغلين	100
12	تطور نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	102
13	تطور الأسعار الإستهلاكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	103
14	تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	104
15	تطور مؤشر الإنفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 1990-2022	105
16	حصة المحروقات من حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	106

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
17	تطور كل من النفقات والإيرادات، ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022	107
18	تطور النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة من 1962 إلى 2022	108
19	توزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية خلال الفترة 2000-2022	109
20	تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2023	110
21	توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1991-2023	111
22	مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020	113
23	ترتيب الجزائر في مكونات مؤشر Doing-Business لسنة 2020	114
24	تطور مؤشر حجم الحكومة للجزائر لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020	117
25	تطور تقييم مؤشر الحكومة الإلكترونية للجزائر خلال الفترة 2003-2022	118
26	قيم مؤشر الحكومة الإلكترونية لسنة 2022 للجزائر وبعض دول شمال إفريقيا	119
27	مخرجات المؤشرات الفرعية لمؤشر الحكومة الإلكترونية لسنة 2022	120
28	تطور مؤشر تنظيم سوق العمل للجزائر لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020	121
29	تطور سعر برميل النفط الخام خلال الفترة 1980-2022	124
30	تطور العائدات النفطية بالجزائر خلال الفترة 1980-2021	125
31	تطور الناتج الداخلي الخام للفرد بالجزائر والسعر العالمي لبرميل النفط الخام للفترة 1960-2022	128
32	تطور حصة المواد البترولية من صادرات الجزائر	129
33	تقييم للحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2023	136
34	نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل دون قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2013	147
35	أهم مجالات التشغيل غير الرسمي في الجزائر	148
36	متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في الدول المجاورة للجزائر	154
37	متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في بعض الدول العربية	154
38	متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في بعض الدول النفطية	155
39	متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في الجزائر وبعض الدول المتقدمة	156

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
40	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022 بطريقة قوتمان (**Gutmann**)	170
41	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022 بطريقة قوتمان (**Gutmann**)	171
42	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022 بطريقة الطلب على النقود لتانزي (**Tanzi**)	183
43	مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة	184
44	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وفق منهجية الطلب على النقود لتانزي	185
45	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وفق النتائج المُقَدرة	185
46	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وحجم الدخل من الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1990-2022	186
47	إختباري cusum of squares وcusum للنموذج الأول	203
48	إختباري cusum of squares وcusum للنموذج الثاني	204
49	استجابة الاقتصاد الرسمي لصدمة من حجم الاقتصاد غير الرسمي (LnGDPPER)	210
50	استجابة الاقتصاد الرسمي لصدمة من حجم الاقتصاد غير الرسمي (LnGDP)	210
51	تحديد إستقرارية النموذج لدراسة السببية بطريقة Toda-Yamamoto	214
52	تطور نفقات الدولة في الجزائر للفترة من 2000-2022	218
53	تطور الفرق في رصيد الميزانية مع ودون الدخل الناتج من الاقتصاد غير الرسمي للفترة 2000-2022	221
54	تأثير كل من الإنفاق العمومي وحجم الاقتصاد غير الرسمي على الميزانية العامة للدولة	222
55	دورة حياة المؤسسات الاقتصادية	229
56	ملخص لنتائج الدراسة	241

ثالثا: قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تقدير معلمات معادلة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على النقود بمنهجية FMOLS	260

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
02	جدول المعطيات الإحصائية	260
03	تقدير النموذج ARDL(1,2,4,4,4,0) لمعادلة الفترة من 1980-2022 بأربع تأخيرات	262
04	تقدير علاقة الاجل القصير للنموذج ARDL(1,2,4,4,4,0) لمعادلة الفترة من 1980-2022	263
05	نتائج إختبارات جودة النموذج ARDL(1,2,4,4,4,0) لمعادلة الفترة من 1980-2022	263
06	تقدير النموذج ARDL(1,3,4,4,4) لمعادلة الفترة من 1990-2020 بأربع تأخيرات	264
07	تقدير علاقة الأجل القصير للنموذج ARDL(1,3,4,4,4) لمعادلة الفترة من 1990-2020	265
08	نتائج إختبارات جودة النموذج ARDL(1,3,4,4,4) لمعادلة الفترة من 1990-2020	265
09	نتائج إختبار السببية بمنهجية Toda-Yamamoto بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي	266

مقــدمة

مقدمة

يعتبر الهدف الرئيسي من وضع السياسات الاقتصادية الناجعة هو زيادة رفاهية المجتمع وتحسين معيشة أفراده، والذي يظهر من خلال الزيادة في النمو الاقتصادي، إلا أن وضع هذه السياسات، مرتبط بعدة عوامل، منها ما تكون خارجة عن إرادة صانعي القرار الاقتصادي، حتى وإن توفرت الإرادة السياسية والنية الخالصة لتطوير ونماء الاقتصاد الوطني، فهذا لا يكفي للوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن أهم العوامل الخارجية، المعطيات التي تبنى عليها القرارات المتخذة؛ فإذا بني القرار على معطيات مسبقة صحيحة يكون القرار صحيحا، فلا يبقى إلا توفير الوسائل والعوامل اللازمة لتطبيقها، أما إذا كانت المعطيات والمعلومات مغلوطة أو لا تعكس واقع الاقتصاد، فتكون القرارات خاطئة وغير فعالة، حتى وإن توفرت الوسائل والعوامل المناسبة لتطبيقها.

تحقيق النمو الاقتصادي يتعلق بعدة جوانب؛ الدولة بمؤسساتها تعتبر من أهم الوحدات الاقتصادية المُوَجِهة لدفة الاقتصاد الوطني، وتأثيرها على البيئة الاقتصادية السائدة، يحدد السلوك الذي تنتهجه الوحدات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وشركات في الاقتصاد، خاصة فيما يخص القوة الجبرية التي تحوزها في سن القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة، ومخالفة هذه القواعد والقوانين يدخلها في خانة النشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت وجودها في كل إقتصاديات العالم، وبالأخص بالدول النامية، حيث تزايد الإهتمام بها من طرف الأكاديميين وخاصة الهيئات الدولية المهتمة بالشأن الاقتصادي، كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للعمل، نظرا للآثار التي تخلفها، وتأثيرها على مختلف السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول، بالإضافة لإرتباطها بظواهر أخرى كالفقر والإقصاء الاجتماعي.

تعتبر دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تحدياً للباحثين؛ فصفة السرية التي ينتهجها المنتمون للاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى تشعب الأنشطة الاقتصادية وعدم تجانسها، من العوامل التي تُصَعب عملية التحليل، فمن خصائص الظاهرة تعدد التسميات المستعملة، والذي نتج عنه إختلاف في حدود الظاهرة ومكانتها مقارنة بالاقتصاد الرسمي، بالإضافة لإستحالة قياس حجم الظاهرة، مما يحتم على الباحثين إستعمال مصطلح "تقدير حجم الظاهرة"، لوصف الطرق المستعملة لتحديد حجمها.

ملاحظة النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر، من المشاهد اليومية المألوفة، كبيع السلع على قارعة الطريق، افراد يملكون سيارات يعرضون خدمات نقل الأشخاص بجانب الأسواق اليومية وبمحاذات محطات النقل البري، حرفيين في النجارة والسمكرة دون مقرات قارة يعرضون خدماتهم، ورشات سرية للخياطة تتخذ من مستودعات لسكنات فردية مقرا لنشاط إنتاجها السري، أساتذة ومعلمين يتخذون كذلك مستودعات يقدمون دروسا خصوصية لكل الاطوار، بالإضافة إلى أنشطة كثيرة لا ترى أمام الملأ، والمعروف عن أصحاب هذه الأنشطة، عدم إمتلاكهم لسجلات تجارية، ولا يدفعون الضرائب، ولا يلتزمون بالشروط المفروضة لممارسة نشاطهم، مما يدخلهم في إطار الاقتصاد غير الرسمي.

المُلاَحِظ العادي ودون خلفية علمية، يرى أن وجود هذا النوع من الأنشطة يخفف من وطأة البطالة، ويجنب شريحة من المجتمع، العوز والحاجة، ولكن تزايد الإهتمام بالظاهرة من طرف هيئات دولية، بالإضافة إلى أصحاب القرار في الدول، من بينها الدولة الجزائرية، والتي صرح فيها الرئيس الجزائري الحالي، وفي عدة مناسبات، سعي الحكومة لتقليص التعاملات الاقتصادية والتجارية خارج النظام الرسمي، أي تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، يُظهر أن للظاهرة تأثيرات أكبر وأوسع من الملاحظة العادية، مما ينم على الأهمية الكبيرة التي تحوزها الظاهرة، في تسيير الشأن العام، وهو الدافع للتطرق لهذه الظاهرة.

1- إشكالية الدراسة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية التي فرضت وجودها في كل إقتصاديات العالم، وبالأخص بالدول النامية، والتي تمثل حصة هامة من إقتصادها الفعلي، إلا أن إنعكاسات الظاهرة وآثارها على التنمية الاقتصادية، تختلف من دولة إلى أخرى، ومن حقبة إلى أخرى؛ فدراسة الظاهرة متعلق بالنسق التاريخي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وبإعتبار أن الجزائر مصنفة من البلدان النامية، ولا زال إقتصادها في مرحلة إنتقالية إلى إقتصاد السوق، فمن المهم الإلمام بكل المتغيرات التي تؤثر في تقدمها الاقتصادي، من بين هذه المتغيرات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ولذلك يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2022؟

ويمكن تجزئة الإشكالية المطروحة إلى أسئلة فرعية:

1. ما هي محفزات نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
2. ماهو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؟
3. كيف تؤثر خصائص ومقومات الاقتصاد الجزائري على نمو الاقتصاد غير الرسمي؟
4. ما هو أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة سوف يتم الإنطلاق من الفرضيات الأساسية الآتية:

1. يعاني الاقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية تحفز على نمو الاقتصاد غير الرسمي؛
2. يحوز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على حجم كبير في الاقتصاد؛
3. تعتبر العلاقة بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الاقتصاد غير رسمي نحو الاقتصاد الرسمي؛
4. للإقتصاد غير الرسمي تأثير معنوي سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

3- أهمية الدراسة:

يمثل الاقتصاد غير الرسمي ما يفوق ثلث الناتج الداخلي الخام بالدول النامية، ونظرا لتباين تأثير الظاهرة محل الدراسة من دولة إلى أخرى، لإختلاف خصائص إقتصاد كل دولة عن الأخرى، وكذلك للطبيعة غير المتجانسة وتعقيد الظاهرة، فقد يكون للظاهرة دور المثبط أو المحفز للنمو الاقتصادي؛ فطريقة تفاعل الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية التي يمر به الاقتصاد الوطني، من أهم المعطيات التي يجب التحكم بها، وذلك لكونها من المعلومات الأساسية التي يجب على متخذي القرارات الاقتصادية، أخذها في الحسبان، لما لها من أثر على نجاعة السياسات الاقتصادية التي يتم إعتمادها.

الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وعلى غرار باقي الدول النامية، له تأثير على النمو الاقتصادي، وبالنظر لمختلف المراحل التي مر بها مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن أن يكون للظاهرة تأثير

إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي، أي قد تكون للظاهرة دور في عدم تحقيق نمو اقتصادي يضاهي نمو الاقتصادات المتقدمة، بالرغم من الإمكانات البشرية التي تحوزها، وكذا إمتلاكها لموارد طبيعية كفيلة بتمويل تنمية إقتصادية حقيقية، أو العكس. وبالنظر للخصائص التي تُمَيز الاقتصاد الجزائري ومختلف العوامل المؤثرة فيه، سيتم في هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري.

4- أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة الحالية في عدة نقاط:

- تحليل لظاهرة إقتصادية تحوز على إهتمام صناع القرار الاقتصادي على المستوى العالمي، نظرا لأهميتها في تحديد نجاعة السياسات الاقتصادية التي يتم تبنيها؛
- وضع تعريف شامل لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي، لتمييزه عن باقي التسميات المتداولة، كالاقتصاد الخفي والاقتصاد الموازي؛
- دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للنشاط الاقتصادي غير الرسمي، وإنعكاساته على الاقتصاد الرسمي في الجزائر؛
- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام؛
- تحديد العلاقة بين الاقتصاد الرسمي الجزائري والاقتصاد غير الرسمي.

5- منهج الدراسة وأدواته:

تحقيقا لأهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، وحتى يتم إستيفاء جميع حيثيات الموضوع، سيتم الإعتماد على المنهج الاستقرائي، بتحليل طبيعة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إعتمادا على المسح المكتبي فيما يخص المفاهيم الأساسية للظاهرة، كما سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على البيانات الرقمية الصادرة عن البنك الدولي، الديوان الوطني للاحصائيات وبنك الجزائر، بالإضافة الى استعمال المنهج القياسي التجريبي لتحليل الأثر واتجاه السببية على المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL ومنهجية Toda-Yamamoto وبالاستعانة ببرمجية Eviews.

6- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية فتتمثل في الجزائر؛
- أما الحدود الزمانية فتمتد من سنة 2000 إلى غاية 2022، وهذا حسب المعطيات المتوفرة والمعطيات المتعلقة بمختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والمستعملة في دراسة تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري.

7- الدراسات السابقة:

بالرغم من طبيعة الظاهرة غير الملاحظ، إلا أنه تم إجراء بعض الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وسيتم عرض أهمها:

الدراسة الأولى: وريدة عياش، (2018/2017)، **الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

تناولت الدراسة، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، والذي وصفته بالسرطان الذي ينخر إقتصاديات الدول، حيث ركزت على تأثير الظاهرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج التاريخي لوصف الظاهرة وتتبع تطورها في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى إتساع حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر والذي مرده لعجز الاقتصاد الرسمي عن تلبية حاجيات الأفراد من الشغل والسلع والخدمات؛ بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وشيوع الفساد المالي والإداري، أما تأثير الظاهرة فحللت الدراسة وأثبتت أن الاقتصاد الخفي له تأثير مهم على عدة متغيرات اقتصادية كنسبة البطالة والتحصيل الضريبي وسعر الصرف.

وفق التعريف الذي تبنته الباحثة في دراستها لظاهرة الاقتصاد الحفي، إعتمدت على حدود أكبر وأوسع من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث قامت بإدراج الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة؛ وبالنظر لكون الأنشطة غير المشروعة لا يمكن ادراجها في الحسابات الوطنية للدولة، ولا يمكن إدخالها في النظام الضريبي المعتمد في حال الكشف عنها من طرف هيئات الرقابة الحكومية؛ ولذلك فمعالجة الظاهرة محل هذه الدراسة تستثني الأنشطة غير المشروعة والتي هي في الأساس محضورة، والهدف من كل دراسة للظاهرة هو إيجاد السبل لدمج الأنشطة غير الرسمية وادراجها ضمن السياسات الاقتصادية التنموية للدولة، عن طريق البحث عن العوامل المؤثرة في نمو الظاهرة وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية.

الدراسة الثانية:

Smaili Nabila, (2017-2018), « **Problématique de l'économie informelle en Algérie : cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou** », Thèse doctorat, Université Mouloud Maameri, Tizi-Ouzou, Algérie.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، قامت فيها الباحثة بدراسة للاقتصاد غير الرسمي بولاية تيزي وزو، لفهم آلية عمل الظاهرة وإظهار تأثيراتها السلبية والإيجابية، وتقدير حجمها. استعانت الباحثة بالطريقة المباشرة في دراستها لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، بإستخدام مسح لعينة من القوة العاملة من السكان، باستجواب 343 عائلة، بمجموع 843 فرد، وخلصت الدراسة إلى أن ما يقرب نصف الأنشطة الاقتصادية (46%) تنشط بالاقتصاد غير الرسمي، ومعدل البطالة يقارب 14%، وهي النتائج التي تتجاوز المعدلات المصرح بها وطنيا.

الإستعانة بتقنية مسح العينة في الدراسة، يشوبها العديد من الإنتقادات، خاصة فيما يتعلق بصدق المستجوبين، ونظرا لكبر مساحة الجزائر، وتعدد الثقافات التي يميزها، بالإضافة لتباين بيئة الأعمال لكل منطقة، فمن الصعب تعميم نتائج الدراسة على المستوى الوطني، لإختلاف محددات الظاهرة من منطقة إلى أخرى.

الدراسة الثالثة: الوالي فاطمة، (2015-2016)، "**قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر: الاقتصاد غير الرسمي**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

تناولت الدراسة، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، العلاقة بين ظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج القياسي، لدراسة العلاقة بينهما.

وأثبتت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، وإستنتاج أن الاقتصاد غير الرسمي الملاذ الأخير لعديمي الدخل؛ وربطت تناقص الفقر بتزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، وخلصت الدراسة إلى كون البطالة، النمو الاقتصادي والتضخم هي المسببات الرئيسية للفقر والمحددات الرئيسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تناولت الدراسة موضوع الاقتصاد غير الرسمي من منظور أحادي، حيث ربطت السبب الرئيسي لنمو الاقتصاد غير الرسمي بالعوز والفقر، ولكن لا يمكننا حصر تفسير الظاهرة في الحاجة فقط، فالعديد من الأفراد والوحدات الاقتصادية الذين ينشطون خارج الإطار الرسمي لا تدفعهم الحاجة لذلك، بل من أجل تعظيم

أرباحهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى محددات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن تكون أوسع وأكثر تعقيدا من مسببات الفقر، ولا يمكن حصر محددات الاقتصاد غير الرسمي فقط في محددات الفقر، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة، من خلال البحث عن النظريات المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والإلمام بمحدداته الرئيسية في الجزائر.

الدراسة الرابعة: دراسة قارة ملاك، (2009-2010)، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك تونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

تناولت الدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع الإشارة إلى تجارب دول في التعامل مع هذه الظاهرة، بتطبيقها لسياسات ساهمت في الحد من تفاقم الظاهرة، وهي دولة تونس، المكسيك والسنغال؛ حيث تطرقت للوضع الاقتصادي الكلي بالجزائر، وللتواجد الملاحظ للظاهرة محل الدراسة وتنامي حجمها، حيث أشارت لنمو الاقتصاد غير الرسمي من 19% سنة 1988 إلى 34% سنة 2006، وخلصت الدراسة إلى أن قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع التجارة، هي من أكثر القطاعات تأثرا بالظاهرة، وأن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للحد من الظاهرة تبقى محدودة وغير كافية، مقارنة مع الدول الأخرى كالسنغال والمكسيك وتونس.

دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تحتم على الباحث التقيد بالخصائص المميزة لها، فهي ظاهرة إقتصادية وإجتماعية، تتميز بعدم التجانس في مكوناتها وتفاعلها مع الظروف السائدة في كل بلد، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وحتى العقائدية، ولذلك فتأثير الظاهرة وعوامل تَأَثُرها يختلف من بلد إلى آخر، مما يجعل المقارنة بين الدول في السياسات المتبعة للحد من الظاهرة يشوبها العديد من الإختلافات، وسيتم في هذه الدراسة التركيز على تأثير الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بخصائصه التي تختلف عن باقي الدول، ومنه إستنتاج السياسات الملائمة للحد من الآثار السلبية للظاهرة.

8- هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة، وتبعا لمنهجية البحث العلمي للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات، سيتم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، فصلين كمراجعة لأدبيات الظاهرة وفصلين عن الاقتصاد الرسمي الجزائري والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

أول ما سيتم التطرق إليه هو وضع الأسس النظرية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تحديد التعريف بالظاهرة ووضع حدودها الاقتصادية، والتي وفقها يتم بناء الدراسة ككل؛ بالإضافة إلى التطرق لعاملين أساسيين في فهم الظاهرة، وهما نظريات تفسير الظاهرة وطرق تقدير حجمها، عن طريق القيام لمراجعة للأدبيات المتخصصة عن الظاهرة.

الفصل الثاني: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي

تتمة للفصل الأول وتبعا للهدف المرجو من الدراسة، سيتم التطرق لمحددات الظاهرة، أي العوامل المسببة في نمو الظاهرة، وتأثير نمو حجم الظاهرة على مختلف الفاعلين بالاقتصاد الرسمي، من خلال عرض الآثار الإيجابية والسلبية للظاهرة، بالإضافة إلى التطرق للعوامل المساعدة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري والاقتصاد غير الرسمي

من خلال مبدأ وجوب دراسة البيئة التي تنمو فيها الظاهرة محل الدراسة لفهم أبعادها ومميزاتها ومحدداتها في الجزائر، سيتم في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري، بالتطرق للوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسسية، ووفقها يتم دراسة خصائص الاقتصاد الجزائري ومعوقات نموه وتطوره، ثم التطرق لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الفصل الرابع: تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

في الفصل الرابع سيتم إستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي كوسيلة لدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، حيث سيتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بإعتباره المتغير المستقل الرئيسي لدراسة الأثر وإتجاه السببية للعلاقة، ووفق النتائج المتوصل إليها، سيتم إسقاط النتائج على واقع الاقتصاد الجزائري والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بهدف تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظـري والمفاهيمي للاقتصاد غيــر الرسمي

تمهيد

يعتبر تحديد مجال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالاقتصاد الرسمي الوطني إحدى أكبر التحديات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، نظرا لتعقيد النشاطات التي تدخل في مجال الظاهرة وعدم تجانسها، بالإضافة إلى الخصائص التي تتميز بها، ومن أهمها خاصية السرية وعدم إمكانية الملاحظة؛ فالمتعمق في أدبيات الظاهرة، يلاحظ التباين الموجود في وصفها، إبتداء من زاوية الدراسة التي تتم وفقها، إلى المصطلحات المستعملة في وصفها، ومنه إلى حدود ومكونات الظاهرة، أي عدم وجود إتفاق حول التعريف؛ لذلك فمن الضروري وضع تعريف نحدد وفقه حدود ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي محل هذه الدراسة، بمعنى الإجابة عن تساؤل: عن ماذا نبحث؟

ولذلك وبغية الإلمام بالجانب النظري للدراسة الحالية، يتم تخصيص الفصل الأول، لأدبيات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بالتطرق لطبيعة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ضمن المبحث الأول، مع وضع تعريف للظاهرة وتحديد المجال الذي تشغله في الاقتصاد الوطني، مع شرح الأسس والنظريات التي تفسر الظاهرة ضمن المبحث الثاني، وبالنظر لأهمية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، سيتم التطرق للأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

بالنظر للتطور المستمر في دراسة الظاهرة سيتم إدراج أحدث الدراسات في مجال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، خاصة فيما يتعلق بالنظريات الحديثة في تفسير الظاهرة والتقنيات المستخدمة في تقدير حجمها.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

إن دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تحتم على الباحثين مواجهة العديد من العقبات المتعلقة بطبيعة الظاهرة ومكوناتها، ومن أهم العقبات نظريا، المصطلحات المستعملة لوصف الظاهرة، وحدود كل تسمية مستعملة، فالملاحظ وجود عدة تسميات؛ ففي دراسات سابقة تم إحصاء 26 تسمية للظاهرة[1]، وبإستغلال البحوث والدراسات التي قام بها باحثون ومنظمات عالمية، يمكن حصر أهم المصطلحات في:

- الاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy)؛
- إقتصاد الظل (Shadow Economy)؛
- والاقتصاد تحت أرضي (Underground Economy).

البحث ضمن قاعدة بيانات البحوث العالمية نجد أن لمصطلحي الاقتصاد غير الرسمي وإقتصاد الظل حصة الأسد في النتائج المتحصل عليها، مع ملاحظة أن حدود الظاهرة في البحوث التي تستعمل المصطلحين تكون متقاربة، عكس مصطلح الاقتصاد تحت أرضي الذي يتكون من حدود أكبر وأوسع.

دراسة الظاهرة يعتمد على الزاوية التي يتم من خلالها تحليل الظاهرة، ووفق المفاهيم الاقتصادية التي يبنى عليها التحليل الاقتصادي؛ من منظور الاقتصاد الكلي كالدخل الوطني والناتج الداخلي الخام (GDP)، أو الإنتاج الوطني الخام (GNP)، أو من منظور طبيعة المعاملات النقدية وغير النقدية مع ربطها مع الظواهر الاقتصادية ذات الصلة كالتهرب الضريبي.

وفيما يلي سيتم تحديد مكانة الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، والمصطلحات المستعملة في وصف الظاهرة.

المطلب الأول: منهج الإنتاج الوطني الخام (GNP)

وفق هذا التقسيم يقسم الاقتصاد الوطني إلى قسمين، الأول وهو الاقتصاد الرسمي الذي يشمل القطاع الرسمي، والثاني هو الاقتصاد تحت أرضي (Underground economy)، والذي يشمل كل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. ويعتمد هذا التصنيف على الإنتاج الذي يتم تسجيله في الحسابات الوطنية، حيث يظهر الأنشطة المسجلة والمستثناة من الإحصاء (التي لا يتم تسجيلها حتى وإن تم رصدها)، وبذلك تصنف المجال الذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية المخفية والمعنية بالظاهرة محل الدراسة.

[1] Willard, J. C. (1989*). L'économie souterraine dans les comptes nationaux*. Économie et Statistique. INSEE, P.36

يمكن التمييز بين الأنشطة الاقتصادية القانونية وغير القانونية للاقتصاد تحت الأرضي بالإعتماد على طبيعة المعاملات التي تتم، نقدية أو غير نقدية، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): تصنيف أنشطة الاقتصاد تحت الأرضي وفق طبيعة المعاملات

نوع النشاط	معاملات نقدية		معاملات غير نقدية	
أنشطة غير قانونية	المتاجرة بالسلع المسروقة، الاتجار بالمخدرات، البغاء، القمار، التهريب، ...الخ		مقايضة الممنوعات والسلع المسروقة، انتاج او زراعة المخدرات لغرض الاستهلاك الشخصي، السرقة للاستخدام الشخصي،...الخ	
	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي
أنشطة قانونية	الدخل غير المبلغ عنه من العمل الحر، الأجور والأصول المتحصل عليها من الاعمال غير المصرح بها والمتعلقة بالسلع والخدمات القانونية	خصومات للموظفين، مزايا إضافية	المقايضة القانونية للسلع والخدمات	كل الأنشطة التي يقوم بها الافراد للانتفاع الشخصي او مساعدة الغير

Source : Schneider, F . (2005), *Shadow economies around the world: what do we really know?*, European Journal of Political Economy, 21(4), P.602

فالاقتصاد الرسمي يشمل أنشطة الشركات والعائلات الخاصة ضمن القطاع الخاص، وأنشطة المؤسسات والشركات العمومية ضمن القطاع العام، أما الاقتصاد تحت أرضي فيشمل أنشطة القطاع العائلي التي تنتج من أجل الإكتفاء الذاتي (إنتاجها لا يتعلق بمعاملات السوق)، أما باقي الأنشطة الاقتصادية والتي لا تصنف ضمن الأنشطة سالفة الذكر تدخل في حساب الإنتاج الوطني الخام المخفي، وهي الأنشطة الاقتصادية المخفية عن الإحصاء وتدخل في المعاملات السوقية، وهي ما يسمى بإقتصاد الظل (Shadow economy).

هذا التصنيف إعتمدت عليه العديد من الدراسات، فالاقتصاد تحت أرضي (بالإنجليزية Underground economy، وبالفرنسية économie souterraine)، يعرف على أنه " الناتج الوطني الإجمالي الذي لا يُقاس بالإحصاءات الرسمية بسبب نقص في الإبلاغ و / أو عدم الإبلاغ، وهي الأنشطة الاقتصادية التي يصعب قياسها وإخضاعها للضريبة سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية"[1] ويعرف كذلك على أنه "جزء من الاقتصاد حيث يتم إنتاج السلع والخدمات، أو تبادلها وإستهلاكها بشكل مخالف للقانون، الأنشطة غير القانونية المعنية إما لأن القانون يحظر إنتاجها وإستهلاكها (كما المخدرات)، أو لأن السلع والخدمات القانونية

[1] Tanzi, V. (1980), *The underground economy in the United States : estimates and implications*, Banca Nazionale del Lavoro, P.427

يتم تبادلها في ظروف غير قانونية (أعمال البناء أو التجديد من قبل المقاولون أو العمال غير المرخص لهم، أو البضائع المشروعة التي يتم تهريبها أو بيعها بشكل غير قانوني)"[1].

الشكل رقم (02): التصنيف المزدوج لأنشطة الاقتصاد الوطني

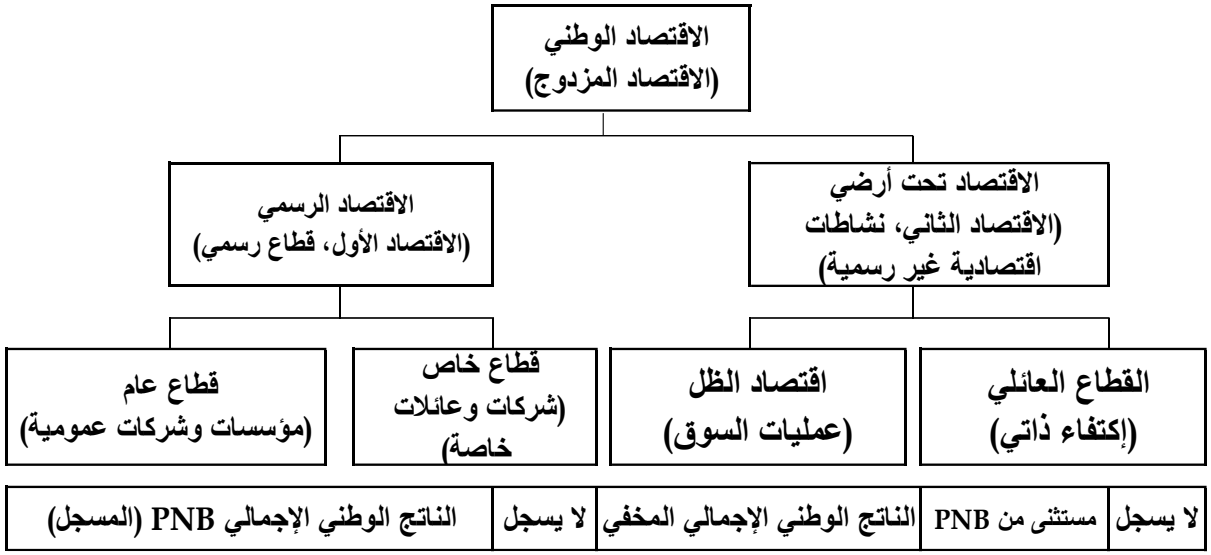

Source: Schneider, F & Enste, D. (2013). *The Shadow Economy: An international Survey*, Cambridge University. NY, USA, P. 8

يعتبر إقتصاد الظل جزء من الاقتصاد تحت الأرضي، ويتميز بكون الأنشطة الاقتصادية ذات إنتاج وتوزيع غير قانوني، مثلها مثل الأنشطة الاقتصادية الإجرامية، إلا أن مخرجات إقتصاد الظل من سلع وخدمات تكون قانونية ويتم تداولها في السوق، وهذا ما يميزها عن باقي مكونات الاقتصاد تحت الأرضي[2]، والشكل رقم (03) يوضح جليا التمييز بينها.

وفق العديد من الدراسات Feige (1989, 1994)، Schneider(2005, 2007, 2013, 2016)، Dell'Anno(2022 ,2007)، Buehn and Schneider (2013)، Feld and Schneider (2010) و Schneider and Enste (2002)، يسمى إقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي او إقتصاد غير رسمي، أو إقتصاد موازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة، بل يشمل أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصل عليها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فالاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت عنها السلطات الضريبية أي جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة والتي تساهم في حساب الناتج

[1] Lemieux, P. (2007). *L'économie souterraine: causes, importances, options.* Montréal (Canada): Les cahiers de l'institut économique de Montréal. P.28

[2] Schneider, F & Enste, D. (2013). *The Shadow Economy: An international Survey*, Cambridge University. NY, USA, P.11

الوطني الإجمالي الرسمي باستثناء الأنشطة غير المشروعة وأنشطة التي يقوم بها الافراد بأنفسهم للإستغلال الشخصي (Do-it-yourself activities)، فالخاصية التي يحدد وفقها مجال الاقتصاد غير الرسمي هي: إمكانية خضوع الأنشطة الاقتصادية المنتمية للاقتصاد غير الرسمي، للضرائب المفروضة في حالة دمجها بالاقتصاد الرسمي، هذا المفهوم يقودنا لتحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي بمقاربة التهرب الضريبي.

الشكل رقم (03): مكونات الاقتصاد تحت الارضي

معايير	قطاع الاسر والعائلات	القطاع الموازي	قطاع غير نظامي	القطاع الاجرامي
إنتاج / توزيع	قانوني	قانوني	غير قانوني	غير قانوني
تحويلات سوقية (معاملات السوق)	لا	نعم	نعم	نعم
مخرجات (سلع / خدمات)	قانوني	قانوني	قانوني	غير قانوني
	إقتصاد الاكتفاء الذاتي (قانوني)		إقتصاد الظل (غير قانوني)	
أمثلة	العمل المكتبي بالمنزل، مرافقة الأطفال، مقايضة السلع	مساعدة الجيران، اعمال ونشاطات الاعانة والمساعدة	الأنشطة غير الشرعية (التهرب الضريبي، الاعتداء على الأملاك ...)	المتاجرة في السلع المسروقة والمخدرات، القمار والتهريب

Source: Schneider, F & Enste, D. (2013), *Op.cit*, p. 11

المطلب الثاني: مقاربة التهرب الضريبي

بإعتبار أن التهرب الضريبي السلوك الذي تتبعه الوحدات الاقتصادية المؤسساتية، للتخلص من دفع المستحقات الضريبية للإدارة الجبائية، وهذا إما بالغش (بالإخفاء الكلي أو الجزئي للنشاط الاقتصادي المصرح بها)، أو التجنب الضريبي (النشاط الاقتصادي غير المصرح به)، يمكن تقسيم الأنشطة المُدرة للدخل في الاقتصاد الوطني إلى: إقتصاد قانوني (يتكون من إقتصاد رسمي وإقتصاد غير رسمي) وإقتصاد غير قانوني، بحيث ينتج عن هذا التحليل إلى أن الأنشطة الاقتصادية التي تدخل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي هي الأنشطة التي تعتمد فيها الوحدات الاقتصادية على الغش والتجنب الضريبي، والتي في حالة إدماجها للاقتصاد الرسمي، تولد مداخيل ضريبية وتدخل في حساب الناتج الوطني الاجمالي.

الشكل رقم (04): مقاربة مفهوم الاقتصاد غير الرسمي بالتهرب الضريبي

<table>
<tr><td rowspan="2">الاقتصاد غير القانوني</td><td colspan="3">الاقتصاد القانوني</td></tr>
<tr><td colspan="2">الاقتصاد غير الرسمي</td><td>الاقتصاد الرسمي</td></tr>
<tr><td>الاقتصاد غير القانوني</td><td colspan="2">الوعاء الضريبي للأنشطة الاقتصادية بالدولة</td><td>خارج الوعاء الضريبي</td></tr>
<tr><td>الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاجرامية (مداخيل غير شرعية) "التهريب، تبييض الأموال، تجارة المخدرات، ...."</td><td>الأنشطة الاقتصادية غير المعرفة ضريبيا (كل الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات صغيرة وأفراد غير مصرح بها وغير معرفة ضريبيا) "الغش الضريبي"</td><td>الاخفاء الكلي أو الجزئي للنشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المُعرَفة (التجنب الضريبي)</td><td>الاقتصاد الرسمي (كل الأنشطة المصرح بها والمعرفة ضريبيا والمؤدية لكامل إلتزاماتها الضريبية)</td></tr>
<tr><td>الضرائب غير المحتملة التحصيل</td><td colspan="2">الضرائب غير المصرح بها ومحتملة التحصيل في حال ادماجها</td><td>الضرائب المصرح بها ومحتملة التحصيل فعليا</td></tr>
</table>

المصدر: إعداد الباحث

وفق هذا المنظور، فكل الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل ضمن مجال الاقتصاد غير الرسمي، هي الأنشطة التي لا يمكن دمجها بالاقتصاد الرسمي لانعدام القابلية لإضفاء الصفة القانونية عليها، ومنه عدم الاستفادة منها في حساب الوعاء الضريبي، وبذلك عدم زيادة في قيمة الضرائب، أي أن إحصائها من عدمه لا يولد قيمة اضافية في التحصيل الضريبي، كالأنشطة الاجرامية (الإتجار بالمخدرات، السرقة، تجارة الرقيق، التهريب، تبييض الأموال، الرشوة وغيرها).

المطلب الثالث: منهج الناتج الداخلي الخام (GDP)

وفق هذا التصنيف والذي يعتمد على مصادر الدخل الوطني، فيقسم الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الوطني إلى نشاط إقتصادي قانوني ونشاط إقتصادي غير قانوني، وفق طبيعة النشاط وصفته القانونية؛ حيث أن الدخل الناتج عن إنتاج السلع والخدمات القانونية، يخضع لسلوك الوحدات الاقتصادية المؤسساتية مع الهيئات الحكومية، بعدم التصريح الكلي للنشاط (إيرادات من مؤسسات غير مسجلة)، أو التصريح واعتماد التجنب الضريبي في سلوكها (إيرادات غير مصرح بها أو اقتصاد الظل)؛ حيث يتم تقسيم

الأنشـطة الاقتصـادية الوطنية إلى قسـمين: إقتصـاد ملاحظ وإقتصـاد غير ملاحظ، وفق إمكانية الهيئات الرسمية الرقابية والإحصائية من الكشف على الأنشطة الاقتصادية التي تتم، وقيمة وحجم التعاملات الناتجة عنها.

ومنه فالاقتصـاد الملاحظ يشـمل كل الأنشـطة الاقتصـادية التي تقوم بها وحدات إقتصـادية معرفة ومسجلة، والتي ينتج عنها مداخيل مصرح بها ومرصودة كاملا، وباقي الأنشطة التي يتكون منها الاقتصاد الكلي تعتبر إقتصـاد غير ملاحظ، وتشـمل المداخيل الناتجة عن الأنشـطة غير المصـرح بها للوحدات الاقتصادية المسجلة (إقتصاد الظل)، والمداخيل الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية غير المسـجلة، بالإضـافة إلى المداخيل الناتجة عن الأنشـطة الاقتصـادية غير القانونية؛ أي أن الاقتصـاد غير الملاحظ يشـمل كل الأنشـطة الاقتصـادية التي لم يتم إدراجها في الحسـابات الوطنية ويتكون من: أنشـطة الاقتصاد القانونية وغير القانونية[1]، بالإضافة إلى أن المصطلح يستعمل للإشارة للأنشطة التي لم يتم تقييمها وتسجيلها لسبب أو لآخر، في إطار العمليات الإحصائية الدورية؛ يمكن أن يكون السبب لكون هذه الأنشطة غير رسمية وغير معرفة وبذلك لا تدخل ضمن الوحدات المستهدفة في عملية الإحصاء أو لإعتماد الوحدات الاقتصادية إخفاء جزء من نشاطها القانوني، ويمكن كذلك أن يكون النشاط الاقتصادي غير قانوني[2].

الشكل رقم (05): المكونات الملاحظة وغير الملاحظة من الناتج الداخلي الخام

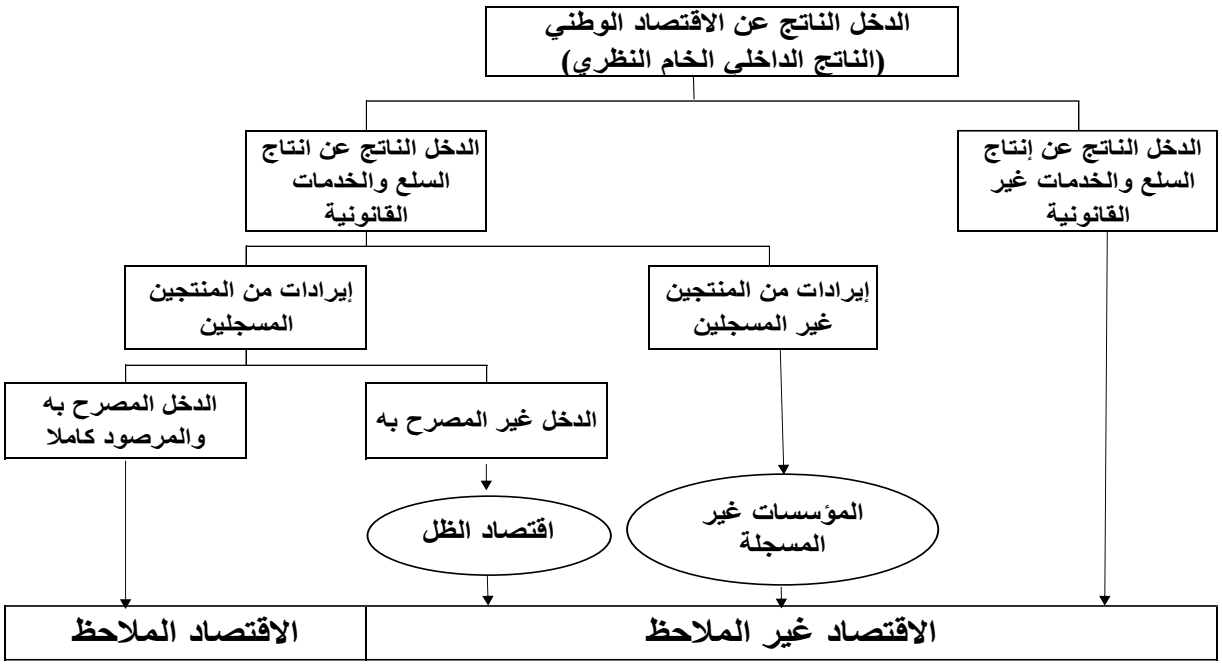

Source : Putnins, T; Sauka, A, (2015), *Measuring the shadow economy using company managers*, Journal of comparative economics, 43(2), P.476

[1] Eurostat. (2014). *SCN essentiel: établir les bases.* Bruxel. P. 125

[2] FMI, OCDE, NU, BM, CE. (2013). *Système de Comptabilité Nationale 2008.* New York. USA. P.1OO

وفق هذا التصنيف إقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي، يعرف على أنه جزء من الاقتصاد غير الملاحظ[1]، والذي يمثل كل الأنشطة الاقتصادية القانونية التي لا تدخل في الإحصاءات الحكومية أو أي مصدر للمعلومات الرسمية أو المجتمع[2].

بتحليل مختلف الدراسات السابقة يمكننا تحديد أربع مصطلحات يتم الإعتماد عليها في دراسة الظاهرة ويمكن ربطها مع التسمية التي تقابلها باللغة العربية، وهي الاقتصاد غير الملاحظ (unobservable economy)، الاقتصاد تحت الأرضي (Underground economy)، إقتصاد الظل (Shadow economy) والاقتصاد غير الرسمي (Informal economy).

إلا أن مصطلح إقتصاد الظل يحمل في إستخدامه العديد من الإختلافات، كما يظهر في تقسيم أنشطة الاقتصاد الوطني وفق منهج الناتج الداخلي الخام والإنتاج الوطني الخام، فوفق التصنيف الأول أي وفق الناتج الداخلي الخام يتم حصر الظاهرة في الإيرادات غير المصرح بها للمنتجين المسجلين، وهو التعريف الذي إعتمدت عليه العديد من الدراسات، كدراسة(2015) Putnins & Sauka واللذان قاما بقياس حجم إقتصاد الظل بالإعتماد على آراء رؤساء الشركات، بينما في التصنيف الثاني أي وفق الإنتاج الداخلي الخام يتم تعريف الظاهرة على أنها جميع الأنشطة الاقتصادية التي يتم إخفاؤها عمدا عن الجهات الرسمية لأسباب مختلفة، أسباب مالية (لتجنب الضرائب و/أو مساهمات الضمان الاجتماعي)، تنظيمية (لتجنب البيروقراطية الحكومية أو العبء التنظيمي) ومؤسسية (لتجنب الفساد، تدني خدمات المؤسسات الحكومية وضعف سيادة القانون)[3] ، وهي أشمل من التصنيف الأول، فبالإضافة إلى النشاط المخفي عمدا للمؤسسات المسجلة، تشمل النشاط الاقتصادي للمؤسسات غير المسجلة.

هذا الإختلاف في مفهوم المصطلح يقود إلى تحليلات وتفسيرات مختلفة للظاهرة، فالهيكل الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية لنفس المصطلح مختلف، ولذلك أصبح من اللازم ووجوبا، لكل دراسة للظاهرة أن يتم تحديد الجانب النظري بتعريف دقيق لمجال الظاهرة وأبعادها، والإبتعاد عن الإكتفاء فقط بذكر مصطلح من المصطلحات التي تشير للظاهرة.

[1] Dell'Anno, R. (2022). *Theories and definitions of the informal economy: A survey.Journal of Economic Surveys*, *36*(5), P. 1610

[2] Putnins, T; Sauka, A, (2015), *Op.cit*, P.471

[3] Hassan, M., & Schneider, F. (2016). *Size and development of the shadow economies of 157 countries worldwide: Updated and new measures from 1993to 2013.* Germany: IZA discussion paper series. P.5

مما سبق، وبالنظر للإختلاف الحاصل في حدود كل تسمية تشير إلى الظاهرة، ولوضع الأساس الذي ستُبنَى عليه هذه الدراسة، وجب الإجابة عن تساؤل منهجي: ماذا نبحث؟ لتحديد حدود الظاهرة، لذلك فالتعريف المعتمد في هذه الدراسة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، هو كما يلي:

مصطلح الاقتصاد غير الرسمي هو مصطلح **معارض لمصطلح الاقتصاد الرسمي**، وهذا الأخير يتعلق بكل الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي تقوم بها وحدات إقتصادية (من أفراد ومؤسسات) مُعَرَّفَة وظَاهرة، مُوَلدة لقيمة مضافة (من سلع وخدمات)، وتخضع للقوانين واللوائح التنظيمية، وتتميز بوفائها لكامل إلتزاماتها، مما يسمح بإدراج نشاطها الاقتصادي في الحسابات الوطنية وفي حساب الناتج الداخلي الخام الرسمي للدولة.

ومنه فالاقتصاد غير الرسمي يضم كل الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن رقابة الدولة وأجهزتها، ولا تلتزم باللوائح والتنظيمات المعمول بها في نشاطها، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية (من أفراد ومؤسسات) ولا تَفي بكامل إلتزاماتها المفروضة عليها قانونا (إعتمادها على التجنب الضريبي في تعاملها مع الإدارة الجبائية)، وعند إحصائها إقتصاديا، يمكن إدراجها في الحسابات الوطنية وتدخل في حساب الناتج الداخلي الخام للدولة.

بالإعتماد على هذا التعريف، يظهر أن المعيار الذي تم من خلاله تحديد المجال الذي يشمله الاقتصاد غير الرسمي، هو القيمة المضافة التي تنتج عن عدم التصريح بالنشاط الممارس بعيدا عن حسابات الدولة، بالإضافة إلى الدخول التي تتأتى من النشاط بالاقتصاد غير الرسمي، ومنه فالاقتصاد غير الرسمي يشمل الأصناف الآتية:

- اليد العاملة غير المصرح بها، والتي تعمل بالمؤسسات والشركات الاقتصادية غير المعرفة وغير المسجلة، بما فيها التي تعمل لحسابها الخاص؛
- اليد العاملة المصرح بها وتشتغل بالاقتصاد الرسمي، والتي تشتغل كذلك بمؤسسات وشركات إقتصادية غير معرفة وغير مسجلة؛
- المؤسسات والشركات غير المعرفة وغير المسجلة، بما فيهم أرباب العمل الذين يعملون لحسابهم الخاص غير المسجلين؛
- المؤسسات والشركات المعرفة والمسجلة قانونيا، وجزء من نشاطها لا يتم التصريح به.

الشكل رقم (06): مكونات الاقتصاد غير الرسمي

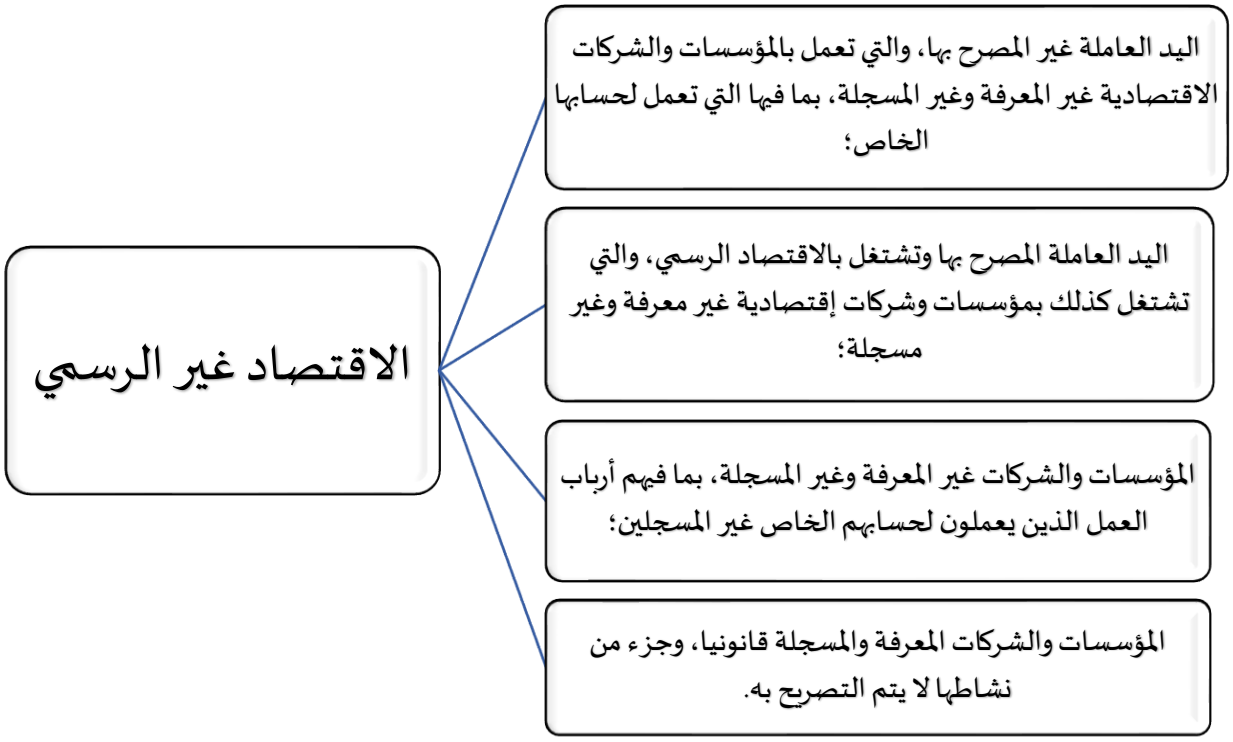

المصدر: إعداد الباحث

المبحث الثاني: التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

عرفت دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بإعتبارها ظاهرة إقتصادية، العديد من النظريات المفسرة لها، والتي تطورت مع مرور الزمن وفقا للظروف العامة التي تمر بها إقتصـــادات العالم، وتختلف النظريات بحســـب تطور الدول، بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبحســـب الحقبة الزمنية للدراســـات والتي تتعلق بالتطور التقني والإنفتاح التجاري، فتفسير الظاهرة خلال سبعينات القرن الماضي، يختلف عن تفسيرها في الوقت الحاضر.

فقد ظهرت عدة مقاربات وتوجهات فكرية في تفسير الظاهرة، ومن أشهرها[1]:

- **المقاربة الثنائية:** والذي كان من روادها دراســـات (1954) Lewis و (1970) Harris-Todaro والتي ترتكز على فكرة أن الاقتصـــاد غير الرســـمي يعتبر كقطاع قائم بحد ذاته، مثله مثل باقي القطاعات الإنتاجية المكونة لإقتصاد السوق لكل دولة، ولا تربطه علاقة مع الاقتصاد الرسمي، فهو قطاع ظهوره نتيجة لكون الاقتصـــاد الرســـمي عجز عن توفير مناصـــب عمل بالقدر الكافي لتغطية العجز في التوظيف، فهي أنشطة هامشية توفر دخلا للفقراء وتشكل شبكة أمان في أوقات الأزمات.
- **المقاربة الهيكلية (البنوية):** والتي من روادها دراسات (1978) Moser و(1989) Portes & al والتي تظهر الإرتباط بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، فالاقتصاد غير الرسمي مندمج في النظام الرأسمالي للسوق، عن طريق توفيره لعامل الإنتاج "العمل" ومنتجات منخفضة الثمن للشركات الناشطة بالاقتصاد الرسمي، ووفق هذه المقاربة فنشاط الاقتصاد غير الرسمي يدعم مرونة وتنافسية الاقتصاد ككل.
- **المقاربة القانونية:** من روادها دراســـة (1989)De Soto والتي ترتكز على أن الاقتصـــاد غير الرسمي يتكون من مجموعة مؤسسات صغيرة الحجم، والتي تفضل النشاط خارج القنوات الرسمية، لتجنب اللوائح والتنظيمات الاقتصادية، أي خيار نشاطها في إطار الاقتصاد غير الرسمي هو خيار طوعي، ومتعلق بالتكلفة العالية المتعلقة بأعباء إضفاء الصفة القانونية لنشاطهم، وتكاليف التسجيل.

في الأدبيات المتخصـــصـــة عن دراســـة الظاهرة، قام كل من "روبرتو ديلانو" "Dell'Anno Roberto" و"ويليامز كولن" "Colin Williams" بوضـــع تصـــورات شـــاملة للنظريات المفســـرة للظاهرة، إلا أن هناك إختلاف في تقسيم وتحديد النظريات المفسرة لها، وحتى في تسمية النظريات بحد ذاتها.

[1] Cling, J.-P., Lagrée, S., Razafindrakoto, M., & Roubaud, F. (Eds.). (2014). *The Informal Economy in Developing Countries* (1st ed.). Routledge. PP. 8-9

في أعمال الاقتصادي "روبرتو ديلانو" "Roberto Dell'Anno" قسم النظريات المفسرة للاقتصاد غير الرسمي وفق مقاربات، حددها بالنظر للطريقة التي تم معالجة الظاهرة ووفق الفكر الاقتصادي الذي تَبَنى أسسه لتفسير الظاهرة، حيث قسمها إلى ثلاث مقاربات وهي المقاربة النيو كلاسيكية، مقاربة الاقتصاد الكلي القياسي ومقاربة مفاهيمية[1]؛ المقاربة النيو كلاسيكية تركز على المحفزات التي تجعل الوحدات الاقتصادية بإعتبارها وحدات إقتصادية عقلانية، على إختيار النشاط غير الرسمي، ومن أهمها تعظيم الفائدة، وتستمد إطارها العام من دراسة Allingham and Sandmo (1972) ، بينما مقاربة الاقتصاد الكلي القياسي، تولي أهمية بالغة لحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتفاعلات الاقتصاد الرسمي عن طريق مؤشرات الاقتصاد الكلي مع محددات الاقتصاد غير الرسمي، عن طريق إستعمال الاقتصاد القياسي في دراسة الظاهرة ومن أهم الدراسات لهذه المقاربة Schneider (2019) Cagan(1958), Gutmann (1977), Tanzi (1980), أما المقاربة الثالثة فهي مقاربة مفاهيمية تعتمد على مدارس الفكر الاقتصادي في تحليل وتفسير الظاهرة؛ هذه الأخيرة إستُمدَت من أعمال " كولن ويليامز" "Collin Williams" والذي تطرق للتطور الزمني للفكر الاقتصادي ومواكبة تفسير الظاهرة لهذا التطور[2].

فبالإستعانة بما قام به العالمان، سنسلط الضوء على خمس نظريات أساسية، وهي: نظرية النيو كلاسيكية التي تفسر الظاهرة من منظور التهرب الضريبي؛ نظرية التحديث، والتي تأسست على مبدأ أن أنظمة الحكم غير الحديثة والتخلف الاقتصادي هما العاملان المحددان للاقتصاد غير الرسمي؛ والنظرية الليبرالية الجديدة، والتي تتطرق لمبدأ تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد من خلال معدلات الضرائب المرتفعة والتنظيمات المعقدة؛ وعلى النقيض من النظرية الليبرالية الجديدة، نظرية الاقتصاد السياسي التي تأسست على كون التدخل الحكومي غير الكافي في الاقتصاد، هو العامل الرئيسي المحدد للظاهرة؛ وحديثا ظهور نظرية بدأت بالبروز، النظرية المؤسسية، والتي تنص على أن الإخفاقات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية الناتجة عن عدم تناسق القواعد والمعايير المؤسسية الرسمية، من جهة والمعايير المؤسسية غير الرسمية، كالعادات والتقاليد والقيم من جهة أخرى، هي المحددات الرئيسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

فيما يلي سيتم التطرق للنظريات المفسرة، مع التركيز على النظرية المؤسسية بإعتبارها الأحدث في مجال دراسة الظاهرة.

[1] Dell'Anno, R. (2022). *Op.cit*, PP 1610–1643

[2] Williams, C. (2023). *A Modern Guide to the Informal Economy.* USA: Edward Elgar Publishing, PP 24-65

المطلب الأول: النظرية النيوكلاسيكية (Neoclassical Theory)

تعتمد هذه النظرية على أن السبب الرئيسي لإختيار الوحدات الاقتصادية (من أفرد وشركات ومؤسسات) العمل بطريقة غير رسمية، وذلك بإعتبارهم وحدات عقلانية، هو السعي لتعظيم الفائدة. وقد سادت هذه المقاربة النظرية في سبعينيات القرن الماضي، والتي كان إطارها العام يرتكز على دراسة (1972) Allingham and Sandmo لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية بإختيار النشاط بالاقتصاد غير الرسمي بالإعتماد على نموذج التهرب الضريبي؛ فلتحديد إحتمالات التهرب الضريبي، أوضحت الدراسة أن التهرب الضريبي ناتج عن قرارات ترجيح الأفراد بين "العائد والتكلفة" من عدم تسديد الضرائب، فإن رجح المكلف بالضريبة بأن إحتمال إنكشاف التهرب الضريبي أكبر من إحتمال عدم إنكشافه، فضَل دفع الضريبة بإعتبار أن تكلفة التهرب والمتمثلة في العقوبات والغرامات أكبر من العائد الذي يجنيه من عدم دفع الضريبة، والعكس؛ ومحددات ترجيح أحد الإحتمالين، تتمثل في معدلات الضرائب المطبقة بالتشريع الجبائي، معدلات العقوبات والكلفة التي تتحملها الأجهزة الرقابية على التحقيق، فكل هذه العوامل تكوِّن توليفة من الدوافع التي تحدد إحتمال اكتشافها من عدمه[1].

عند ربط هذه النظرية بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فإن قرار التهرب الضريبي ومنه التواجد ضمن نطاق الاقتصاد غير الرسمي، له عوائد وتكاليف محتملة، فقرار التواجد ضمن الاقتصاد غير الرسمي (من خلال الغش الضريبي بعدم التصريح الكلي أو الجزئي للنشاط، أو التجنب الضريبي بعدم الوفاء الكامل للإلتزامات الضريبية) يعتبر بمثابة عائد، وبالمقابل يشكل تكلفة محتملة للعقوبات والغرامات المحتملة من طرف مؤسسات الدولة (الأمنية والرقابية)، في حالة الإنكشاف.

هذا التفسير يعتمد على فرضية أن الأفراد الذين يتحكمون في قرارات الوحدات الاقتصادية المؤسساتية، أفراد عقلانيون بالإضافة لعدم وجود مؤثرات خارجية يتأثرون بها وتُؤثر في قراراتهم، ولذلك من بين الحلول المقترحة للحد من الظاهرة، وجوب الرفع من كفاءة الجهاز الضريبي للرفع من إحتمال الإنكشاف والتعرض للعقوبات والغرامات، مما يدفع بالوحدات الاقتصادية لتفادي النشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

تحليل الظاهرة وفق هذا المنظور، يقسم الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاعين مختلفين، قطاع اليد العاملة وقطاع النشاط الاقتصادي؛ فاليد العاملة بالاقتصاد غير الرسمي تدفعها الحاجة والفقر ونقص التشغيل بالاقتصاد الرسمي للعمل بالاقتصاد غير الرسمي، أي أن النشاط غير الرسمي يعتبر ملاذ للهروب من البطالة والفقر، وبذلك رجحت بين الجدلية التي كانت مطروحة آنذاك والتي فحواها أن: الأفراد فقراء لأنهم

[1] Allingham, M., & Sandmo, A. (1972). *Income tax evasion: A theoretical analysis*. Journal of Public Economics, P. 335.

ينشطون بالاقتصاد غير الرسمي، أم أنهم يعملون بالاقتصاد غير الرسمي لأنهم فقراء؛ فوفق هذه الجدلية، الحكم على أثر الاقتصاد غير الرسمي على الدخل، بإعتباره سبب في الحد من زيادة الدخل أو هو مصدر دخل للأفراد الذي يلجؤون إليه إراديا أو قصريا.

أما قطاع النشاط الاقتصادي، فوفق هذه المقاربة التي تعتمد ضمن أسسها وجود تكاليف للدخول للاقتصاد الرسمي، هناك ثلاث أشكال من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي، وتعتبر متعايشة فيما بينها بالاقتصاد الوطني[1]:

- **الأولى**، مؤسسات للبقاء على قيد الحياة (Survival Firms)، والتي يعتبر نشاطها وإنتاجيتها غير كافية لمقاومة إلتزامات الاقتصاد غير الرسمي، أي أن ولوجها للاقتصاد الرسمي يعني اختفائها وتوقف نشاطها، حتى وإن تم إلغاء كل تكاليف الدخول للاقتصاد الرسمي.
- **الثانية**، المؤسسات الطفيلية (Parasite Firms)، وهي المؤسسات ذات الإنتاجية التي تسمح لها بالإستمرار بالنشاط، في حالة دمجها بالاقتصاد غير الرسمي، إلا أنها تختار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي.
- **الثالثة**، المؤسسات غير الرسمية (Informal Firms)، وهي المؤسسات التي لها القدرة على إثبات وجودها، وإستمرارية نشاطها بالاقتصاد الرسمي، في حالة حذف التكاليف المفروضة لدخول الاقتصاد الرسمي.

المطلب الثاني: نظرية التحديث (Modernisation Theory)

ظهرت هذه النظرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت آنذاك النظرية المهيمنة في الدراسات النظرية للظاهرة، ولا تزال آثارها إلى الآن. تفسر هذه النظرية الاقتصاد غير الرسمي على أساس تقدم النظام الاقتصادي، أي أن الاقتصاد غير الرسمي سيتراجع نموه، ويتلاشى بشكل طبيعي مع تزايد التنمية الاقتصادية وتحديث الحكم[2].

فنظرية التحديث تستمد أسسها من النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية، حيث تعتبر أن الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة مرحلية للوصول إلى إقتصاد متطور، وهي ظاهرة آيلة للزوال مع التقدم الاقتصادي[3]. المبدأ الأساسي لنظرية التحديث أن الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي منفصلين ومستقلين عن بعضهما، وأن الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة لتحول من نظام إقتصادي إلى آخر، وتاريخيا فقد إرتبطت

[1] Dell'Anno, R. (2022), *Op.cit*, PP. 1635-1636.
[2] Packard, T. (2007). *Do workers in Chile choose informal employment? A dynamic analysis of sector choice*. World Bank.
[3] Dell'Anno, (2022), *Op.cit*, P.1624

تفسـيرات النظرية إلى أن كل الدول التي كانت تتبع النظام الإشـتراكي وتحولت إلى النظام الرأسـمالي، قد عرفت نمو كبير ورهيب للاقتصاد غير الرسمي.

يتم تجسيد فكر نظرية التحديث من خلال وصف الاقتصاد الرسمي على أنه إقتصاد رأسمالي تقدمي متطور، يعتمد على كثافة رأس المال، والاقتصاد غير الرسمي على أنه إقتصاد متخلف أو فلاحي وإقتصاد كفاف لتجنب العوز والحاجة، ويلقب في بعض المراجع على أنه إقتصاد ما قبل الرأسمالية، ويعتمد في إنتاجه على تقنيات غير متطورة وتكنولوجيا منخفضـة، ويعتمد على العمالة العائلية، مما يغلب عليه الإنتاجية الضعيفة أو المنخفضة.

هذا التصور في الفصل بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، كما وصفه "ويليامز كولن" (Williams Collin)، يُظهره أصحاب هذه النظرية على أساس وجود جدار فاصل بينهما، إقتصاد رأسمالي مُستَورَد من الأنظمة المتطورة[1]، وإقتصاد محلي يتبع في أساليبه وهياكله النظام المحلي التقليدي، ويتعدى هذا التصور إلى إعتماد فكرة أن الاقتصاد غير الرسمي هي مرحلة ما قبل التحديث، حتمية التنمية الاقتصادية تمر عبر إستيعاب قطاع ما قبل الحديث (الاقتصاد غير الرسمي) في القطاع الحديث (الاقتصاد الرسمي)[2]. نظرية التحديث تنطوي على فلسفة وجودية تعتمد على الثنائية في تحليلها، وتعكس التصور الغربي للقضايا التي لها علاقة مع البلدان غير الرأسمالية وغير المتطورة، حيث ينظر إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، على أنها جانب أو طرف من ثنائية، المتطور–المتخلف، أي تفسير وجود الاقتصاد الرسمي بجانب الاقتصاد غير الرسمي على أنهما أضداد، بإعتبار أنهما طرفي ثنائية، إحداها إقتصاد متفوق وفي الصدارة (الاقتصاد الرسـمي) وله آثار إيجابية على التنمية الاقتصـادية، والأخرى متخلفة ورجعية وسـلبية الآثار على التنمية الاقتصادية[3].

وفق هذه النظرية ترتب الدول وفق حجم الاقتصاد غير الرسمي التي تحوزها في إقتصاداتها الوطنية، ويعتمد هذا التصنيف على مستوى التنمية الاقتصادية للدول، حيث يتصدر الترتيب البلدان المصنفة على أنها متقدمة وحديثة وتقدمية، ضمن الدول التي حجم إقتصادها غير الرسمي أصغر حجما، من البلدان المصنفة على أنها متخلفة وتقليدية، ذات التنمية الاقتصادية الضعيفة والتي يكون فيها الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، وإستنادا لهذا التصنيف فإن الاقتصاد غير الرسمي هو نقيض الاقتصاد الحديث والمتقدم، ويشير إلى التخلف

[1] Williams, C. (2023). *Op.cit*. P.24
[2] Lewis, W. A. (1954). *Economic development with unlimited supplies of labor*. The Manchester School, 22(1), PP.139–191.
[3] Williams, C. C., and Round, J. (2008b). *Re-theorising the nature of informal employment: Some lessons from Ukraine*. International Sociology, 23(3), PP.367–388

والضعف[1]؛ وهو ما يرسخ فكرة أن الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة ضارة وسلبية، بل مرضية يجب إستئصالها من الاقتصاد الوطني.

بالنظر لفلسفة نظرية التحديث، والتي تتضمن بعض المفارقات في طياتها، يمكن إستنتاج بعض الإنتقادات لها، ففكرة تصنيف الاقتصاد غير الرسمي كمرحلة سابقة لإقتصاد رسمي متقدم قد تم دحضها تاريخيا، أي أن فكرة الاقتصاد غير الرسمي سيختفي مع زيادة التنمية الاقتصادية للدول لم تتحقق، بالإضافة إلى إعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي هو إقتصاد ضعيف ومتخلف وآيل للزوال قد تم إنتقادها، نظرا لدراسات سابقة أثبتت الدور المحرك الذي تلعبه في بعض الاقتصاديات العالمية، حيث تم تصنيفها على أنها إقتصادات غير رسمية قوية، مستمرة ومتنامية، حتى أنها أكثر مرونة وقابلية للتأقلم مع تغيرات البيئة الاقتصادية لبعض الدول. والتركيز على الآثار السلبية للظاهرة الاقتصادية، يعد إجحاف وقصور في تفسير الظاهرة، فلكل ظاهرة آثارها السلبية والإيجابية، والتي تختلف من مجال زمني إلى آخر وتختلف كذلك من بيئة إقتصادية إلى أخرى.

لم تعد نظرية التحديث غالبة في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يمكن إعتبارها كنظرية قديمة، فبعض الأسس التي بنيت عليها لا تزال صالحة في تفسير الظاهرة، خاصة في تأكيدها أن المحددات الرئيسية في إنتشار الاقتصاد غير الرسمي، هي مستوى التنمية الاقتصادية وجودة الحوكمة؛ فالعديد من الدراسات الحديثة تطرقت لأثر التنمية الاقتصادية على نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال دراسة العلاقة بين تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي، مع مؤشرات التنمية الاقتصادية، مثل المؤشر التقليدي للنمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، ومؤشرات التنمية البشرية ومؤشر التقدم الاجتماعي، وأثبتت أغلبها على التأثير الإيجابي على نمو الاقتصاد غير الرسمي مثل دراسة Feld & Schneider (2010)[2].

ومن جهة أخرى أثبتت عدة دراسات كدراسة Ohnsorge and Yu (2021) و Ouédraogo (2017) عن وجود إرتباط سلبي قوي بين جودة الحوكمة وإنتشار الاقتصاد غير الرسمي ونموه[3]، من خلال قياس أثر كل من مؤشر فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد ومؤشر سيادة القانون على تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي[4].

---

[1] Munck & al. (2020). *Introduction: Special issue on precarious and informal work*. Review of Radical Political Economics, 52(3), P 366.

[2] Feld, L.P., and Schneider, F. (2010). *Survey on the shadow economy and undeclared earnings in OECD countries*. German Economic Review. 11/2. P.109

[3] Ohnsorge, F., and S. Yu. (2021). *The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies*. Washington DC: World Bank. P.15

[4] Ouédraogo, I. (2017). *Governance, Corruption, and the Informal Economy*. Modern Economy, 8, P.256

كخلاصة وإستنادا لتطور أدبيات دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، يمكن الحكم على مبادئ نظرية التحديث، بقبول بعضها ورفض بعضها؛ فالقول أن نمو الاقتصاد غير الرسمي يتحدد حسب مستوى التنمية الاقتصادية وجودة الحوكمة لها ما يبررها وهي صالحة في تفسير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالدول، أما القول أن الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي منفصلان وأن الاقتصاد غير الرسمي سيختفي ويتلاشى مع مرور الزمن، فهي من المبادئ التي تم دحضها ونفيها، وهذه الإستنتاجات قام بها العلماء الذين تبنوا نظرية الاقتصاد السياسي في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

المطلب الثالث: نظرية الاقتصاد السياسي (Political Economy Theory)

من النظريات المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، نظرية الاقتصاد السياسي، والتي تستمد تفسيرها من فكر الاقتصاد السياسي، حيث تفسر الظاهرة بإعتبارها جزء من النظام الرأسمالي عكس نظرية التحديث التي تعتبر الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي منفصلان.

من الأكاديميين الذي تبنوا هذا الطرح "كارولين موزر" (Caroline Mozer) في نهاية سبعينيات القرن الماضي ولاحقا "أليخاندرو بورتس" (Alejandro Portes)، حيث يعتبران أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة حتمية وسِمَة مُتأصلة في الرأسمالية، خاصة مع ظهور إقتصاد عالمي غير منظم ومنفتح أكثر من أي وقت مضى؛ ورافعت "أنيتا هامر" (Anita Hammer) على أن التحرر الاقتصادي والعولمة، قد زادا من حدة نزوح العمال والشركات إلى الاقتصاد غير الرسمي[1]؛ ويقول "أنتوني روبرتس" (Anthony Roberts) أن الاقتصاد غير الرسمي جزأ لا يتجزأ من الرأسمالية العالمية، لأنه مصدر لتراكم الأرباح[2].

من بين المبادئ التي بنيت عليها النظرية أن الفاعلين بالاقتصاد الرسمي يقومون بالتعاقد من الباطن بالوحدات الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي، وتُشَغل كذلك يد عاملة غير رسمية، من أجل تحقيق مبدأ أساسي في النظام الرأسمالي وهي تعظيم الفائدة، بالتقليل من التكاليف[3]، وكما أشارت إليه دراسة Dellot(2012) فالاقتصاد غير الرسمي وجد لخدمة الشركات الرسمية خاصة الكبرى منها، لتزويدها بالسلع والخدمات بأرخص الاثمان[4].

[1] Hammer, A. (2019). *Comparative capitalism and emerging economies: Formal–informal economy interlockages and implications for institutional analysis*. Review of International Political Economy, *26*(2), 337–360.

[2] Roberts, A. (2014*). Peripheral accumulation in the world economy: A cross-national analysis of the informal economy*. International Journal of Comparative Sociology, 54(5/6), 420–444.

[3] Castells, M., and Portes, A. (1989) *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries*. Johns Hopkins University Press. (pp. 11–37)

[4] Dellot, B. (2012). *Untapped enterprise: Learning to live with the informal economy*. Royal Society of the Arts. P.16

بالنظر لفلسفة نظرية الاقتصاد السياسي، يتم التركيز على المجالات المترابطة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، حيث يعتبر الاقتصاد غير الرسمي كملاذ لتقليل تكاليف الإنتاج وتكاليف التوزيع للشركات الرسمية، أو كما يصفه "بول قودفري" (Paul Godfrey) أن الاقتصاد الرسمي الغني يستخرج القيمة المضافة من الاقتصاد غير الرسمي الفقير[1].

تتوافق المبادئ التي بنيت عليها نظرية الاقتصاد السياسي، مع وجود نظام إقتصادي عالمي غير منظم، مع الإنفتاح التجاري والاقتصادي بين دول العالم، حيث نتج عنه أحد أهم أسس النظام الرأسمالي العالمي، وهو الحد من تدخل الدولة الاقتصادي؛ فتناقص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، نتج عنه تناقص الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى دفع العمالة التي لا تجد لها مكانا بسوق العمالة الرسمي إلى اللجوء للاقتصاد غير الرسمي من أجل الهروب من الفقر والعوز[2]. ومن ثم فمن منظور الاقتصاد السياسي، يصوَر المشاركون بالاقتصاد غير الرسمي على أنهم فئات مهمشة ومنخفضة الأجر، وتعمل مجبرة بالاقتصاد غير الرسمي في غياب بدائل؛ وقد تمت العديد من الدراسات لإثبات هذا التصور، كدراسة Lin (2018) بالصين و(2018) Petersen and Charman بدول أمريكا اللاتينية.

من هذه الحقائق تصنف ظروف العمل بالاقتصاد غير الرسمي على أنها سيئة، والناشطين به مجبرون على قبولها وعلى الأجور الزهيدة، بحكم أن إشتغالهم بهذا الاقتصاد كان بدافع الحاجة والهروب من الفقر، وبربطها بتناقص دور الدولة، فمن الأسس التي تفسر بها نظرية الاقتصاد السياسي لنمو الاقتصاد غير الرسمي، قلة اللوائح التنظيمية وغياب الرقابة، مما يسمح بظهور ممارسات تمييزية وإستغلالية.

مما سبق، نظرية الاقتصاد السياسي في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، تعتمد على الأوضاع الاقتصادية العالمية، أي على توسع الإنفتاح الاقتصادي وعلى محدودية الدور الذي تلعبه اللوائح والضوابط التنظيمية، والتي مردها لتقليص دور الدولة في العمل والرعاية الاجتماعية وبالتالي، وفق النظرية، يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، عندما يكون تدخل الدولة في سوق العمل والحماية الاجتماعية محدودا ويكون الفقر وعدم المساواة أعلى؛ وبالمقابل إذا كان مستوى تدخل الدولة كبيرا في العمل والحماية الاجتماعية، مع إنخفاض مستوى الفقر واللامساواة بالمجتمع، يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي صغيرا.

يمكن إنتقاد بعض المبادئ التي تعتمد عليها نظرية الاقتصاد السياسي في تفسير الاقتصاد غير الرسمي، فالإقرار بأن الاقتصاد غير الرسمي يتشكل بفعل الحاجة والعوز، هي نظرة سلبية للظاهرة ولا يمكن إعتبارها كسمة أساسية فيه، فالعديد من الدول تحوز على اقتصاد غير رسمي يتميز بالمرونة في سوق العمل ومستوى

[1] Godfrey, P. C. (2011). *Toward a theory of the informal economy*. Academy of Management Annals, 5(1), PP.231–277.
[2] ILO (2015). *Op.cit.* P.07

إنتاجية منافسة لإنتاجية الشركات الرسمية، في حالة ولوجها للاقتصاد الرسمي؛ أما مبدأ عدم الفصل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، وعلى عكس نظرية التحديث، يعتبر من المبادئ الواقعية بالنظر للتقاطع الحاصل بين سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، وكذا المبادلات في كل من الإنتاج والتوزيع التي تحدث بين الاقتصادين. يمكن كذلك الإقرار بتأثير عدم المساواة في تفسير الاقتصاد غير الرسمي، ففي دراسة Gutierrez-Romero (2020)، على 138 دولة خلال الفترة من 1991 إلى 2015، كشف على أن مستويات عدم المساواة من أهم العوامل المفسرة للاقتصاد غير الرسمي، وأن البلدان ذات مستوى عدم مساواة عالية يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، بينما البلدان ذات حجم اقتصاد غير رسمي أقل، مستوى عدم المساواة يكون أقل[1].

المطلب الرابع: النظرية الليبرالية الجديدة (NEO-LIBERAL Theory)

بالنسبة لتيار الليبراليون الجدد، ومن أهم روادها: "هيرنوندو دي سوتو" (Hernando De Soto) ، "فريدريش شنايدر" (Schneider Freidrich) و"ويليامز كولن" (Colin Williams) ، فإن التواجد بالاقتصاد غير الرسمي ليس بدافع الضرورة أو الحاجة، بل هو إختيار وردة فعل على اللوائح والقوانين المطبقة من طرف الدولة وأجهزتها في الاقتصاد الرسمي، حيث أن العوامل المفسرة للظاهرة تتمحور حول إرتفاع معدلات الضرائب والتدخل المفرط للدولة في إقتصاد السوق.

فوفق دراسات Becker (2004), De Soto (1989), Schneider and Williams (2013)، الوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات) والناشطة بالاقتصاد غير الرسمي هي وحدات إقتصادية عقلانية تحاول التحرر من القيود المفروضة من طرف الدولة على مداخيلها بإستعمال معدلات ضريبية مرتفعة وكذلك التحرر من تدخل الدولة بتنظيمات ولوائح معقدة، فهم يعملون طواعية في الاقتصاد غير الرسمي لتجنب التكاليف الكبيرة للتسجيل الرسمي إلى جانب توفير الوقت والجهد.

من أهم المؤثرين في هذا التوجه، الاقتصادي البيروفي "هيرنوندو دي سوتو" (Hernando De Soto) الذي يعتقد أن التكاليف المفرطة لإضفاء الصبغة القانونية والرسمية على الأنشطة الاقتصادية هي الدافع الأساسي وراء نمو الاقتصاد غير الرسمي، ويعتقد كذلك أن تسهيل وتيسير التسجيل بالاقتصاد الرسمي وتخفيض تكلفته، كفيل بدفع جزء مهم من الاقتصاد غير الرسمي للمساهمة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي

[1] Gutierrez-Romero, R. (2020). *Inequality, Persistence of the Informal Economy, and Club Convergence*. Centre for Globalisation Research (CGR). Working Paper Series 103. P.2

والتنمية، خاصة بالدول النامية، ووفق وجهة نظره دائما، فنشاط الوحدات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ما هو إلا قرار عقلاني يتخذونه لتجنب الضرائب المرتفعة والأعباء التي تفرضها الدولة[1].

مقارنة بالنظريتين السالف ذكرهما، تختلف نظرية الليبراليين الجدد في كونها تُصَور الاقتصاد غير الرسمي بصورة إيجابية، حيث تعتبرهم مجموعة من رواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص بالاقتصاد غير الرسمي طواعية، كرد فعل عن البيئة التشريعية المعيقة لتقدمهم؛ وعلى عكس منظري نظرية التحديث ونظرية الاقتصاد السياسي، فقد عالجت نظرية الليبراليين الجدد الآثار الإيجابية للظاهرة، مما غَيَّر النظرة النمطية للاقتصاد غير الرسمي على أنه إقتصاد ضار وطفيلي.

ومن أهم الإختلافات التي يمكن إستنتاجها بين نظرية الاقتصاد السياسي ونظرية الليبراليين الجدد، هو كيفية تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث يدَّعي علماء الاقتصاد السياسي أن الاقتصاد غير الرسمي ناتج عن عدم تدخل الدولة في سوق العمل وعدم تبنيها للحماية الاجتماعية بالمجتمع، بينما يؤكد الليبراليون الجدد على كون الظاهرة ناتجة عن التدخل المفرط للدولة خاصة فيما يتعلق بمبدأ فرض الضرائب الكبيرة.

المطلب الخامس: النظرية المؤسسية (Institutional Theory)

تقترح جميع النظريات التي تم التطرق إليها، أسبابا هيكلية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهي لا تتطرق للأسباب التي تدفع ببعض الوحدات الاقتصادية (أفراد وشركات) بالنشاط في الاقتصاد غير الرسمي، وعدم مشاركة البعض الآخر؛ منذ مطلع الالفية الحالية، ظهر توجه جديد لتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والتي أصطلح لها إسم النظرية المؤسسية.

مصطلح مؤسسية أو "Institutional"، هو مصطلح يقصد به مجموعة القواعد والضوابط التي تحكم السلوك البشري في المجتمعات، أو كما يسميها الاقتصادي الأمريكي "نورث دوقلاس" (North Douglass) الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1993، بـ:"قواعد اللعبة في المجتمع" "the rules of the game" وهي نوعان:

- **الرسمية** وهي القواعد القانونية للعبة (القوانين واللوائح الحكومية)؛
- **غير الرسمية** وهي القواعد غير المكتوبة والمشتركة بين أفراد المجتمع، وهي خارج المدونات والقواعد الرسمية؛ وهي عبارة عن القيم والمعتقدات التي يتبناها الأفراد، الشركات وارباب العمل والعمال والمستهلكين، والتي تعكس الوعي المجتمعي لما هو مقبول[2].

[1] De Soto, H. (1989). *The other path: The invisible revolution in the third world*. Harper & Row. P.25

[2] Denzau, A. T., and North, D. (1994). *Shared mental models: Ideologies and institutions*. Kyklos, *47*, P.4.

يهتم هذا المنظور بسلوك الوحدات الاقتصادية تجاه القواعد والمبادئ الموضوعة (الرسمية) وتجاه القواعد والمبادئ المكتسبة مجتمعيا (غير الرسمية)، أي أنه يهتم بردة فعل الوحدات الاقتصادية للقواعد والضوابط التي تحكم سلوك أفراد المجتمع عند قيامهم بنشاطات إقتصادية؛ بربط هذا التوجه بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فيتوافق النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الرسمي بالتقيُّد بالمبادئ والضوابط المؤسسية الرسمية المنصوص عليها في القوانين واللوائح التنظيمية للدولة، بينما يتوافق النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد غير الرسمي بمخالفة المبادئ والضوابط المؤسسية الرسمية المنصوص عليها قانونا، ولكن ضمن مجموعة القيم والمعايير المقبولة مجتمعيا (في إطار القيم غير الرسمية)[1].

تتوافق فلسفة هذه النظرية مع الحدود والمجال الاقتصادي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وفق التعريف الذي تم إعتماده في هذه الدراسة، لا يشمل الأنشطة الإجرامية، كتجارة المخدرات والسرقة وما إلى ذلك، فهذه الأنشطة الإجرامية، لا تتبع المبادئ الرسمية ولا المبادئ غير الرسمية، فهي خارجة عن القوانين واللوائح، وخارجة عن القواعد والمبادئ المجتمعية المشتركة بشأن ما هو مقبول.

بالنظر لما سبق ذكره، يمكن حصر القواعد التي بُنيت عليها النظرية، في ثلاث أطراف وهم:

- الدولة بقوانينها ولوائحها؛
- المجتمع بعاداته وتقاليده ومعتقداته؛
- الوحدات الاقتصادية المتواجدة بالاقتصاد الوطني (أفراد، شركات، أرباب عمل وعمال).

عند التطرق إلى المبادئ المؤسسية الرسمية يعني التطرق للقوانين واللوائح الحكومية، وبربطها مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فهي متعلقة بسلوك الوحدات الاقتصادية تجاه قوانين الدولة الرسمية؛ وعند التطرق إلى المبادئ المؤسسية غير الرسمية فيتعلق الأمر بالعادات والمعتقدات المجتمعية لما هو مقبول، ولتفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، تستعمل ردة فعل الوحدات الاقتصادية تجاه هذه المبادئ المقبولة مجتمعيا.

عرفت النظرية المؤسسية عدة مراحل لبلورة فلسفتها في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث ركزت كمرحلة أولى، على دور القوانين واللوائح الرسمية في الزيادة من نشاط الاقتصاد غير الرسمي أي ركزت على المبادئ المؤسسية الرسمية، ثم ظهرت مرحلة ثانية من خلال حالات عدم مشاركة بالاقتصاد غير الرسمي رغم فشل المبادئ المؤسسية الرسمية، إذا كان هناك عدم تناسق بين القواعد الرسمية وغير الرسمية حول ما هو مقبول، مما يحفز على الولوج للاقتصاد غير الرسمي.

[1] Kistruck, G. M., Webb, J. W., Sutter, C. J., and Bailey, A. V. G. (2015). *The double-edged sword of legitimacy in base-of-the-pyramid markets*. Journal of Business Venturing, *30*(3), P.437.

أولا: المرحلة الأولى (تفسيرات المبادئ المؤسسية الرسمية)

كمرحلة أولى لفكر النظرية المؤسسية، ركزت على المبادئ والقواعد المؤسسية الرسمية، أي على تفسير سلوك الوحدات الاقتصادية وتجاوبها مع القوانين واللوائح المفروضة من قبل الدولة، ولم يتم إيلاء المبادئ غير الرسمية أهمية وإعتبارها هامشية؛ وحددت ثلاث أوجه لقصور المبادئ المؤسسية الرسمية وهي[1]:

- سوء تخصيص الموارد المؤسسية الرسمية وعدم الكفاءة؛
- العجز المؤسسي الرسمي؛
- عدم الاستقرار المؤسسي الرسمي وعدم اليقين.

أ: سوء تخصيص الموارد المؤسسية الرسمية وعدم الكفاءة

يتضمن الوجه الأول لقصور المبادئ الرسمية، سوء تخصيص الموارد المؤسسية الرسمية وعدم الكفاءة، جانبين مهمين في علاقة مؤسسات الدولة (الحكومة)، مع الفاعلين بالاقتصاد، وهما جودة المؤسسات الحكومية والفساد في القطاع العام.

فيما يخص القصور في جودة المؤسسات الحكومية، فيظهر من خلال تصور الوحدات الاقتصادية والمواطنين أو استنتاجهم لعدم وجود عدل في المعاملة، ووجود خلل في العلاقة فيما بينها وبين المؤسسات الحكومية ويمكن أن يظهر هذا الخلل من خلال:

- اللاعدالة في الإستفادة من الخدمات العامة بين أفراد المجتمع، وقد يظهر ذلك في كون الشركات، أرباب العمل، العمال وحتى المواطنين، يرون ويعتقدون أنهم يتلقون السلع والخدمات العامة بما لا يتناسب مع الإقتطاعات الضريبية والأعباء الاجتماعية التي يدفعونها، وهو ما يعتبر كحافز للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي[2].
- اللاعدالة في تعامل المؤسسات الحكومية مع أفراد المجتمع، حيث يشعر الفاعلين بالاقتصاد والمجتمع ككل بأن مؤسسات الدولة لا تعاملهم بشكل محايد ومحترم ومسؤول، وهذا ما يزيد من إحتمال النشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

أما فيما يخص إنتشار الفساد في القطاع العام، ويمكن كذلك تمييز ثلاث أشكال:

[1] Williams, C. C., Martinez-Perez, A., and Kedir, A. M. (2017a). *Informal entrepreneurship in developing economies: The impacts of starting-up unregistered on firm performance*. Entrepreneurship Theory and Practice, 41(5), P.774

[2] Richardson, Maryann & Sawyer, Adrian. (2001). *A Taxonomy of the Tax Compliance Literature: Further Findings, Problems and Prospects*. Australian Tax Forum. 16. P.137

- الرشوة وهي كما يعرفها "جاكوب سفانسن" (Jakob Svensson): "إساءة إستخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"[1]، ويظهر هذا الشكل من الفساد في سلوك الموظفين بالقطاع العمومي، بتلقيهم لمبالغ مالية وهدايا ومنافع مادية أخرى، من أجل تسهيل خدمات عامة أو تسريع الحصول على امتيازات، كتسهيل الحصول على تراخيص العمل والبناء والنشاط وما إلى ذلك، وهو ما يظهر جليا سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة، حيث سلوك الموظفين بالقطاع العام يتسبب في تأخير سيرورة الإجراءات وحفظ الحقوق للمعنيين، فطلب مزية غير قانونية وغير أخلاقية يفرض تعطيلا لخدمة كانت ستُؤَدَى في الحالة العادية دون تأخير، ويظهر كذلك في عدم الكفاءة للمؤسسات الحكومية في التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تتعامل معها في ظل تفشي الرشوة، حيث أن للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تدفع رشاوي لها آداء أعلى من تلك التي ترفض دفعها، لذلك لظاهرة الرشوة تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام.
- ما يصطلح عليه الاستيلاء على الدولة، وهي مستوى آخر من تأثير اللوبيات الاقتصادية من شركات أو مجموعة شركات ورجال أعمال على القرارات الاقتصادية للحكومة، حيث يقومون بإستخدام وسائل غير مشروعة وغير شفافة للتأثير على صياغة القوانين وسياسات الدولة لمنحهم امتيازات[2]، وهو ما ينتج عنه الاستفادة من الموارد العامة للدولة بطريقة تفضيلية وقانونية؛ ويظهر هذا الشكل من سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة في أنظمة الحكم التي يتغلغل فيها القطاع الخاص في المؤسسات الدستورية كالبرلمان مثلا، أو عن طريق فئة من النافذين بالقطاع العام في شراكة مع القطاع الخاص، مما ينجر عنه لمن هم خارج دائرة النفوذ تحمل ضرائب أعلى، وفرض تراخيص مرهقة وتكاليف باهظة، مما يشكل دافع قوي لهذه الفئة للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي.
- عندما يستخدم العمال والمواطنين وأصحاب العمل علاقاتهم الشخصية للتحايل على الإجراءات الرسمية أو للحصول على ميزة تفضيلية للسلع والخدمات العامة، وهو ما يسمى أو يدعى بالواسطة بالدول العربية، وبالجزائر يدعى بـ"المعريفة"؛ هذا الجانب من عدم كفاءة المؤسسات الرسمية قد ينظر إليه كجزء طبيعي في الممارسات التجارية، إلا أنه يصبح سلبي لتفشي المحسوبية بين أفراد المجتمع، وكذلك نظرا للآثار السلبية التي يتكبدها أولئك الذين يلتزمون بالقواعد الرسمية، فبمرور الوقت تصبح حافزا للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

[1] Svensson, J. (2005). *Eight questions about corruption*. Journal of Economic Perspectives, 19, P.20

[2] Fries, S., Lysenko, T., and Polanec, S. (2003). *The 2002 business environment and enterprise performance survey: Results from a survey of 6,100 firms*. EBRD. WP N°84. P.33

ب: العجز المؤسسي الرسمي

يظهر العجز المؤسسي الرسمي في قصور المؤسسات الحكومية على تطبيق الأحكام الرادعة للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي، أي عجزها على فرض الإمتثال للقوانين واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي الرسمي.

فالوحدات الاقتصادية توازن بين تكاليف النشاط بالاقتصاد الرسمي وتكاليف النشاط بالاقتصاد غير الرسمي، وأهم مكون لتكاليف النشاط بالاقتصاد غير الرسمي، هي إرتفاع إحتمال الإنكشاف للسلطات الرقابية، ومنه إرتفاع إحتمال التعرض لعقوبات وغرامات مالية، فالعجز المؤسسي الرسمي يُخَفض من التكاليف التي يتعرض لها الناشطون بالاقتصاد غير الرسمي، مما يعتبر كحافز للبقاء والنشاط فيه.

ج: عدم الإستقرار المؤسسي الرسمي وعدم اليقين

يتعلق عدم الإستقرار المؤسسي الرسمي وعدم اليقين بالتغيرات المستمرة للقوانين واللوائح، بالإضافة إلى عدم الإستقرار السياسي والحكومي[1].

أثبتت العديد من الدراسات أن كُلا من عدم الإستقرار السياسي والحكومي محفزان قويان لزيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي كدراسة Torgler & Schneider (2009)، فحالة اللايقين التي يفرضها عدم الإستقرار المؤسسي، تضع الوحدات الاقتصادية في حالة عدم الثقة في القواعد المؤسسية الرسمية، التي يمكن أن تتغير وتأثر في سيرورة أنشطتهم الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرسمي، مما يحفزها على تجنب هذا الوضع بالولوج للاقتصاد غير الرسمي بحثا عن الأمان[2].

يتفاقم هذا القصور المؤسسي في البلدان النامية، خاصة التي تتعرض لإملاءات سياسية خارجية، فقد أظهرت التجارب السابقة أن الدول التي رضخت لشروط صندوق النقد الدولي، عرفت نزوحا هاما للنشاط الاقتصادي من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك لكون الوحدات الاقتصادية لا تثق في مؤسسات حكوماتها، مما يحفزها لتجنب المبادئ المؤسسية الرسمية.

التغير المستمر للقوانين واللوائح الحكومية، يدفع كذلك الوحدات الاقتصادية للبحث عن مجموعة أكثر ثباتا وديمومة من القواعد والقيم والمعايير المقبولة مجتمعيا، أي البحث عن القواعد المؤسسية غير الرسمية، حيث تصبح هذه الأخيرة في حالة عدم الإستقرار المؤسسي الرسمي أكثر أمنا وإستمرارية.

---

[1] Williams, C. C., and Shahid, M. (2016). *Informal entrepreneurship and institutional theory: Explaining the varying degrees of (in)formalisation of entrepreneurs in Pakistan*. Entrepreneurship and Regional Development, 28(1/2). P.20.

[2] Torgler, B., and Schneider, F. (2009). *The impact of tax morale and institutional quality on the shadow economy*. Journal of Economic Psychology, 30(2), P.228

ثانيا: المرحلة الثانية (تفسيرات التباين المؤسسي)

على عكس تفسير النظرية المؤسسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مرحلتها الأولى، والتي ترتكز على أوجه قصور وفشل المؤسسات الحكومية، ركزت في مرحلة ثانية من تطور النظرية على المبادئ والقواعد غير الرسمية، حيث تبنت فكرة أن إخفاق المؤسسات الرسمية في أشكالها التي تم التطرق إليها، لا تؤدي إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي إذا لم تخالف القواعد الرسمية، المعايير والقيم والمعتقدات المشتركة إجتماعيا[1].

ترتكز البيئة المؤسسية التي تنشط فيها الوحدات الاقتصادية على ثلاث ركائز أساسية[2]:

- **الركيزة التنظيمية:** وهي مجموعة القواعد والقوانين المفروضة من طرف الدولة (الحكومة) لتنظيم النشاط الاقتصادي الوطني، كالقواعد المتعلقة بالنظام الجبائي، والقواعد المتعلقة بتنظيم العمل وشروطه.
- **الركيزة المعيارية:** والتي تتكون من مجموعة المعايير والمعتقدات والقيم المشتركة المتعلقة بالسلوك المقبول أي القبول الاجتماعي للعمل بشكل غير رسمي، أو قبول التعامل مع ما هو رسمي كشراء السلع والخدمات من الاقتصاد غير الرسمي.
- **الركيزة الثقافية-المعرفية:** والتي تتعلق بالمعايير الاجتماعية القائمة على الإجماع في تقبل السلوك المجتمعي، مثل عدم توقع طلب إيصالات الشراء دون تفكير، وتظهر هذه الركيزة بوضوح عندما تصل إلى مرحلة الثقافة المجتمعية أو عندما تصبح راسخة في ذهنية المجتمع، كأن يصبح العمل بالاقتصاد غير الرسمي أو النشاط فيه جزء من المنظر العام للاقتصاد.

تؤكد النظرية المؤسسية، في مرحلتها الثانية، على أن سلوك الوحدات الاقتصادية من شركات وأرباب عمل وعمال وحتى مواطنين، يعكس تفاعلها مع البيئة المؤسسية التي تنشط فيها، أي تفاعلها مع القواعد التنظيمية والمعيارية والمعرفية، وكل مجموعة من هذه القواعد تضفي صفة السلوك المقبول أو السلوك الشرعي[3].

فمجموعة القواعد التنظيمية تشير إلى الإمتثال للقواعد الرسمية وهي متعلقة إما بالإمتثال القسري عن طريق الردع أو التحفيز والتشجيع من طرف المؤسسات الرسمية، والقواعد المعيارية تشير إلى الجانب الأخلاقي أي التوافق مع ما يتوقعه المجتمع من السلوك المتبع، أما القواعد الثقافية والمعرفية تشير للمعايير الاجتماعية والمقبولة مجتمعيا أي إلى الإطار العام المشترك بين أفراد المجتمع، وبذلك فالوحدات الاقتصادية تتأثر بعدة آليات وأطر في تعاملها مع فكرة النشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

---

[1] Godfrey, P. C. (2015). *Management, society, and the informal economy*. Routledge. P.18

[2] Scott, W. R. (2008). *Institutions and organizations: Ideas and interests*. Sage. P.117

[3] Mickiewicz, T., Rebmann, A., and Sauka, A. (2019). *To pay or not to pay? Business owners' tax morale: Testing a neo-institutional framework in a transition environment*. Journal of Business Ethics, 157. P.89.

ويظهر من هذا التحليل أن الركيزة الأولى تتعلق بالمؤسسات الرسمية، أما الأُخريَين فتشير إلى المؤسسات غير الرسمية، ووفق دراسات Webb and Ireland (2015) و Godfrey(2015)، إذا كانت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية متوافقة ومتكاملة فالمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي لن يكون سببه إخفاق المؤسسات الرسمية أو لقصورها، لأن الوحدات الاقتصادية ستمتثل لكلا القواعد المفروضة، الرسمية منها وغير الرسمية، وقد يكون سبب النشاط بالاقتصاد غير الرسمي في هذه الحالة راجع لأسباب عرضية كالجهل مثلا لعدم فهم القواعد الرسمية[1].

أشارت دراسات كل من Horodnic and Williams(2022) و Shahid and al (2022) أنه كلما زاد عدم التوافق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي[2]، ومنه لا يكون النشاط في الاقتصاد غير الرسمي بسبب قصور في عمل المؤسسات الرسمية إلا إذا كان هناك تعارض بين القواعد المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، أي عندما تتخذ الوحدات الاقتصادية القواعد المؤسسية غير الرسمية بديلا عن القواعد المؤسسية الرسمية فيمكن أن يكون الدافع تعارض القواعد المؤسسية الرسمية مع القواعد المؤسسية غير الرسمية.

النظرية المؤسسية تعتبر من المقاربات الحديثة في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وقد لاقت قبولا من طرف الوسط الأكاديمي المهتم بالظاهرة، نظرا لتسليطه الضوء على عدة نقاط ظل في نمو الاقتصاد غير الرسمي، ونتيجة لذلك تم الاستعانة بمؤشر أو مقياس لتقييم مدى توافق قواعد المؤسسات الرسمية مع القواعد المؤسسية غير الرسمية، والمتمثل في الوعي الضريبي، والذي يتم تعريفه على أنه الدافع الباطن أو الجوهري لدفع الضرائب[3].

ويتم بناء هذا المؤشر من خلال عمليات مسح بطرح أسئلة على المستجوبين حول تقييمهم لمستوى قبول مختلف أشكال النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ومن أهم عمليات المسح المعروفة عالميا اليوروبارومتر (Eurobarometer) في سنة 2019، حيث صممت الإستبيانات على أساس خمسة أصناف من الممارسات غير الرسمية، والتي يتم تقييمها على مقياس من 1 إلى 10 (1 السلوك المقبول تماما و10 السلوك غير المقبول تماما)، وترتب الأصناف الخمسة كما يلي:

1 – شركة مستأجرة من قبل أسرة معيشية لا تعلن عن الأرباح؛

[1] Webb, J.W., & Ireland R.D. (2015). *Laying the foundation for a theory of informal adjustments*. New York: Routledge. P.22

[2] Shahid, M. S., Ejaz, L., and Ali, K. (2022). *We must deter, but not without trust: A case of formalising informal micro-entrepreneurs in Pakistan.* International Journal of Sociology and Social Policy. Vol. 43 No. 1/2, P. 228

[3] Torgler, B., and Schneider, F. (2009*), Op.cit,* P.231

2 – شخص عادي لا يصرح عن راتبه كله أو جزء منه؛

3 – شركة مستأجرة من قبل أسرة معيشية لا تعلن عن الأرباح؛

4 – التهرب من الضرائب بعدم التصريح عن الدخل أو التصريح الجزئي فقط؛

5 شخص مستأجر من قبل أسرة معيشية لا يصرح عن الأرباح.

وفي تحليل النتائج التي تم جمعها، خلصت الدراسة إلى أنه كلما كان الوعي الضريبي عاليا أي أن التماثل المؤسسي (بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) كبيرا، كلما قَل النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، أي أن الأشخاص الذين لا ينخرطون في الاقتصاد غير الرسمي لديهم وعي ضريبي أعلى من الذين يشاركون فيه.

وما يدعم هذه النتائج دراسات قياسية تم القيام بها، كدراسة Ohnsonge and Yu (2021) والتي أظهرت أن الوعي الضريبي أضعف بالأسواق الناشئة وبالدول النامية ذات الاقتصاد غير الرسمي فوق المتوسط[1]، وكذلك دراسة Alm and al (2006) والتي أظهرت وجود علاقة عكسية قوية (إرتباط سلبي قوي) بين إرتفاع الوعي الضريبي ونمو الاقتصاد غير الرسمي[2]، بالاضافة لدراسة Feld and Schneider(2010) التي شملت 21 دولة من البلدان المتقدمة والتي أظهرت أن الوعي الضريبي هو ثاني أكبر عامل مُؤَثر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، من بين عدد كبير من المؤشرات المستعملة لقياس مدى تأثيرها في حجم الاقتصاد غير الرسمي[3].

من جهة اخرى، وفي دراسة Berdiev and Saunoris (2020) فقد تطرق الباحثان لمتغير رئيسي جديد لم يتم تضمينه في دراسات سابقة، وهو المتغير الأكثر بروزا حاليا، وهو مقياس الثقة، حيث يقسمه إلى الثقة العمودية (Vertical trust) (الثقة بين السكان وسلطات الدولة) والثقة الأفقية (Horizontal trust) (الثقة السائدة بين السكان أو ثقة السكان فيما بينهم)، حيث توصلت الدراسة أنه إذا وجد السكان أن حكومتهم ليست جديرة بالثقة وأن نظرائهم بالمجتمع لا يمتثلون للقواعد الرسمية، فمن المرجح أن يكون لديهم مستوى ضعيف من الوعي الضريبي[4]، ومنه يكونون أكثر قابلية للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

للأهمية الواجب إيلاؤها لأهم المتغيرات المستحدثة في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، سيتم التطرق بإيجاز لنوعي الثقة اللذان تم الإشارة إليهما.

[1] Ohnsorge, F., Okawa, Y., and Yu, S. (2021). *The long shadow of informality:Challenges and policies*. World Bank. P.195.

[2] Alm, J., Martinez-Vazque, E., and Torgler, B. (2006). *Russian attitudes toward paying taxes – before, during and after the transition*. International Journal of Social Economics, 33(12), P.833

[3] Feld, L.P., and Schneider, F. (2010). *Op.cit*. P.109

[4] Berdiev, A. N., and Saunoris, J. W. (2020). *Driven underground by (mis)trust?*. Applied Economics Letters, *27*(4), P.287

- **الثقة العمودية:** تتمثل الثقة العمودية أو الرأسية، في الثقة بالمؤسسات العامة، كالثقة في حكومة البلد والبرلمان والمحاكم والشرطة وفي مصالح الضرائب والموظفين العموميين، وحتى السياسيين والأحزاب السياسية؛ يرتبط مدلول الثقة بالوعي الضريبي الناتج عنه، حيث يرتبط إرتباطا وثيقا به، فقد أكدت العديد من الدراسات كدراسة Torgler and Schneider (2007b) التي أجريت على 100 دولة حول العالم، أنه كلما زادت الثقة في مؤسسات الدولة زادت إحتمالات الإمتثال للقواعد المفروضة ومنه تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي[1]؛ وفي دراسة Anderson (2017) أثبت أن الثقة في الحكومة لها تأثير إيجابي كبير على إستعداد المواطنين للإلتزام بالضوابط الحكومية[2]، ويمكن تعزيز هذا الجانب من خلال دراسة McCulloch and al (2021) بنيجيريا، حيث قاموا بإستجواب 10000 مواطن نيجيري سنة 2018، والتي خلصت إلى أنه كلما زادت ثقتهم في مسؤولي الضرائب، زاد وعيهم الضريبي وقلت إحتمالية ولوجهم للاقتصاد غير الرسمي[3]، وقبله دراسة Umar and al (2017) بإجراء مقابلات مع مكلفين بالضريبة بنيجيريا، وخلصت إلى أن عدم الإمتثال الضريبي يعتبر كمقاطعة للإلتزامات الضريبية وهي كرد فعل عن عدم الثقة في الحكومة[4].

- **الثقة الأفقية:** ويطلق عليها الثقة بين أفراد المجتمع، وبمنظور اقتصادي يمكن الإشارة إليها بالثقة في المنافسين بالسوق للإلتزام بالقواعد الرسمية، فإذا كانت الوحدة الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد الرسمي تواجه منافسة غير شريفة لكون منافسيها في السوق ينشطون بالاقتصاد غير الرسمي، فهذا بحد ذاته دافع لتجنب الاقتصاد الرسمي وحافز لولوجها للاقتصاد غير الرسمي؛ ووفق دراسة Frey and Togler (2007) تكون الشركات وأرباب العمل والعمال والمواطنين أكثر إستعدادا للإمتثال للقواعد والقوانين المفروضة، إذا اعتقدوا أن الآخرين يمتثلون لها[5]، وكذلك دراسة Horodnic and Williams(2022) والتي تم فيها تحليل لمسح يوروبارومتر 2019 وخلصت لكون الثقة الأفقية ترتبط بشكل كبير بقرار الوحدات الاقتصادية في النشاط

[1] Torgler, B., and Schneider, F. (2007b). *Shadow economy, tax morale, governance and institutional quality: A panel analysis*. IZA. P.33

[2] Anderson, J. E. (2017). *Trust in government and willingness to pay taxes in transition countries*. *Comparative Economic Studies*, *59*, P.2

[3] McCulloch, N., Moerenhout, T., and Yang., J. (2021*). Building a social contract? Understanding tax morale in Nigeria*. Journal of Development Studies, 57(2), P.15

[4] Umar, M. A., Derashid, C., and Ibrahim, I. (2017). *What is wrong with the fiscal social contract of taxation in developing countries? A dialogue with self-employed business owners in Nigeria.* Sage Open, P.9

[5] Frey, B. S., and Torgler, B. (2007). *Tax morale and conditional cooperation*. Journal of Comparative Economics, 35(1), P.136

بالاقتصـــاد غير الرســمي، حيث كلما زادت ثقة المشــاركين بأن الآخرين ملتزمين، إنخفض إحتمال ولوجهم للاقتصاد غير الرسمي[1].

مما سـبق ذكره، فإن المرحلة الثانية من النظرية المؤسـسـية، تُفَسـر إنتشـار النشـاط بالاقتصـاد غير الرسمي على أساس عدم وجود تناسق وتكامل بين القواعد الرسمية للدولة، والقواعد والمبادئ غير الرسمية لما هو مقبول بالمجتمع، مما يدفع الوحدات الاقتصـــادية بالاقتصـــاد الوطني على إختيار القواعد غير الرســمية كبديل وإطار توجيهي لنشاطهم.

كخلاصـة للنظرية المؤسـسـية، فقد حاولت تفسير سلوك الوحدات الاقتصـادية من خلال تفاعل وردة فعل هذه الأخيرة على القواعد والقوانين والنظم التي تضـــعها الدولة لتنظيم النشـــاط الاقتصـــادي، حيث أرجعت ظهور ونمو الاقتصـاد غير الرسمي لمخالفة هذه القواعد والنظم، أي مخالفة القواعد المؤسسية الرسمية، والذي يرجع إلى خلل وقصـــور في هذه القواعد، وهو ما يدفع الوحدات الاقتصـــادية لمخالفتها ومنه التحفيز على النشـــاط غير الرســمي. ربطت تجاوز القواعد الرســمية كذلك بعدم توافقها مع القواعد غير الرســمية أي مع المعتقدات والأعراف السائدة بالمجتمع، حيث تضارب القواعد الرسمية مع القواعد غير الرسمية يدفع الوحدات الاقتصادية لتجنب الاقتصاد الرسمي وولوج الاقتصاد غير الرسمي.

عندما يكون النشـــاط في الاقتصـــاد غير الرســـمي، مقبولا إجتماعيا من قبل مختلف مكونات المجتمع، من شـركات وأرباب عمل وعمال ومواطنين، على الرغم من كونها غير قانونية من وجهة نظر قوانين الدولة، فهو يعتبر مشروعا أي مقبولا؛ وأهم مصطلح إقتصادي ظهر لقياس وتقييم هذا الجانب مصطلح: الوعي الضريبي، ويُعَرف على أنه الدافع الجوهري لدفع الضـــرائب من طرف المكلفين به، وإنخفاض الوعي الضـــريبي مرتبط بإرتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي.

[1] Horodnic, I., and Williams, C. C. (2022). *Tackling undeclared work in the European Union: Beyond the rational economic actor approach*. *Policy Studies*, *43*(1), P.22

المبحث الثالث: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من أهم التحديات في دراسة الظاهرة، نظرا لتَعَمد الوحدات الاقتصادية إخفاء نشاطهم والسرية وعدم الإفصاح عن التعاملات التي يقومون بها، مما يجعل قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي مستحيلا، بالرغم من هذه الحقيقة فقد حضي هذا الجانب بإهتمام العديد من الاقتصاديين والهيئات الدولية، في سبيل تقدير حجمه، لما لهذا الجانب من أهمية في دراسة الظاهرة، فكما يقول الاقتصادي النمساوي "بيتر دريكر" (Peter Drucker) : إن لم تستطع قياسه فلن تتمكن من تحسينه*، فتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يمنح الدارسين إمكانية معالجة مختلف تأثيرات الظاهرة.

في هذا المبحث سيتم إستعراض أهم الطرق المستخدمة في قياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ففي أدبيات دراسة الظاهرة، تم تقسيمها إلى طرق تقدير مباشرة وطرق تقدير غير مباشرة، بالنظر لعلاقة طريقة التقدير مع مجتمع الدراسة، أي إن كانت التقنية المستعملة تحتك بالفاعلين بالاقتصاد غير الرسمي، تعتبر طريقة مباشرة وغير ذلك فهي طريقة غير مباشرة.

إلا أن الإستخدام الواسع لطرق القياس الرياضي في تقدير الاقتصاد غير الرسمي، والتي فرضت نفسها كطريقة قائمة بحد ذاتها، وهي تعتبر في دراسات سابقة كطريقة غير مباشرة، سيتم التطرق لطرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي، بتقسيمها إلى ثلاث طرق: طرق التقدير المباشرة، غير المباشرة وطرق التقدير وفق النمذجة الرياضية؛ حيث تستخدم الطرق غير المباشرة بيانات على المستوى الكلي، يتم تجميعها وإستغلالها، بإفتراض أن النشاط بالاقتصاد غير الرسمي يمكن الكشف عنه بإستغلال الآثار الإحصائية الناتجة عنها في البيانات الإحصائية على المستوى الكلي، أما الطرق المباشرة مثل الإستقصاءات التي تجمع البيانات من الناشطين بالاقتصاد غير الرسمي، أما طرق التقدير وفق النمذجة الرياضية فهي تستعمل نماذج الاقتصاد القياسي، وفيما يلي شرح لكل طريقة على حدى.

المطلب الأول: طرق التقدير المباشرة

تعتمد طرق التقدير المباشرة على إستعمال الإستبيانات والمقابلات والمسوحات والمراجعات الضريبية، فكما يوحي مصطلح "المباشر" يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بأسلوب مباشر مع الفاعلين والناشطين بالاقتصاد غير الرسمي، دون الإعتماد على فرضيات مسبقة أو خطوات وسيطة مع مجتمع الدراسة، وتشمل هذه الطرق الإتصال أو مراقبة الشركات أو العمال أو المواطنين لجمع بيانات مباشرة، لوضع تقديرات لحجم

* « If you can’t Measure it, You can’t improve it »

الاقتصاد غير الرسمي بإستخدام أساليب الاقتصاد الجزئي أو القياس الجزئي بشكل عام، ويمكن التطرق لطريقتين أساسيتين، طريقة مسح العينة وطريقة المراجعات الضريبية:

أولا: طريقة مسح العينة

تعتمد هذه الطريقة على إستعمال الإستبانات والمقابلات المباشرة لجمع المعلومات، على عينة من المجتمع، قد تكون الأسر المعيشية والعائلات وقد تكون الوحدات الاقتصادية، وتكون المزاوجة بين المسح العائلي ومسح المشروعات أكثر ملائمة من توجيهه لأحدهما[1]؛ ووفق المعلومات المستقات من عملية المسح يتم تحليل الإجابات بالإعتماد على القياس الجزئي.

تتميز هذه التقديرات المستعملة والمعروفة في الوسط الأكاديمي بكونها مصدر من مصادر تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث يقوم ببناء بياناتها بعض الباحثين أو بعض المنظمات والهيئات الدولية وتكون منسوبة إليهم، من خلال إستخدام الدراسات الاستقصائية إما على الشركات أو مع الأسر والعائلات؛ كالبيانات التي يقوم بها باحثين، مثل دراسة Cantekin and Elgin (2017) اللذان أجريا مسحا خاصا بهم للحصول على تقدير لمستوى النشاط غير الرسمي بتركيا، والذي طُبقَ على 1000 شركة، حيث تم إستخدام أسئلة عن نسبة مدفوعات الضمان الاجتماعي والأجور لكل شركة[2].

وتنشر منظمة العمل الدولية بيانات عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال التقديرات عن العمالة غير الرسمية بالاقتصاد الرسمي وغير الرسمي؛ ومن المعروف عن الإحصاءات والتقديرات لحجم الاقتصاد غير الرسمي خاصة المتعلقة بالعمالة غير الرسمية، إستقصاءات البنك الدولي للشركات وإستقصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، حيث يستند كلاهما على إجابات ذاتية من قبل كبار المديرين التنفيذيين للشركات، وأصحاب الأعمال، والذين يُعتَبرون على دراية كافية بمناخ الأعمال في البلدان التي يستثمرون فيها، للعلاقة الوثيقة الموجودة بين الاقتصاد غير الرسمي وكفاءة بيئة الأعمال.

تجمع إستقصاءات البنك الدولي ردودا حول مواضيع مختلفة، على مستوى 146 دولة، ومن بينها النشاط بالاقتصاد غير الرسمي، عن طريق مقابلات مباشرة مع كبار المديرين التنفيذيين وأصحاب الأعمال، في أكثر من 130000 شركة، حيث ينتج عن هذه الإستقصاءات الكشف عن بعض المقاييس المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، وأهمها: النسبة المئوية للشركات التي تتنافس مع شركات غير مسجلة (غير

[1] حامد بن داخل الميطري، (2016)، **الاقتصاد الخفي على ضوء الشريعة الإسلامية: مفهومه وأسبابه ومكوناته وعلاجه**، دار النشر: جرير، الرياض، السعودية، ص 173

[2] Cantekin, K., Elgin, C .(2017). *Extentand Growth Effects of Informality in Turkey: Evidence from a Firm-Level Survey*. Singapore Economic Review. 62(5), P.1017

رسمية)، النسبة المئوية للشركات التي تبدأ نشاطها بشكل رسمي، متوسط عدد السنوات التي تنشط فيها الشركات دون تسجيل رسمي[1].

توفر كذلك إستقصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بيانات على 145 دولة، وتشمل أكثر من 13000 مدير تنفيذي، حيث تقوم بطرح سؤال متعلق بالقطاع الرسمي والمتمثل في: مقدار النشاط الاقتصادي الذي تقدر أنه غير معلن أو غير مسجل في بلدك؟ وذلك بتقييم على سلم من 1 إلى 7 (1 يكافئ أن معظم النشاط الاقتصادي غير معلن وغير مسجل، 7 يكافئ أن معظم النشاط الاقتصادي معلن ومسجل).

بالإضافة للإستقصاءات على مستوى الشركات، يمكن أن تتم إستقصاءات على مستوى الأسر والعائلات، لتقدير الأنشطة غير الرسمية والعمالة غير الرسمية.

ثانيا: طريقة المراجعات الضريبية

هذه الطريقة خاصة بالجهات الرسمية الحكومية، حيث يتم مراجعة الإقرارات الضريبية لعينة عشوائية من المكلفين بالضريبة، وتكون المراجعة شاملة ومعمقة لعينة ممثلة للمجتمع (المكلفين بالضريبة)، ووفق النتائج المتحصل عليها، فيما يخص المداخيل وقيمة الضرائب والمعاملات مع الموردين والزبائن وحتى عمليات المناولة، يتم الكشف عن حجم المعاملات والمداخيل من الاقتصاد غير الرسمي.

وقد أستعملت هذه الطريقة من طرف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وإصدار تقارير سنوية عن حجم التهرب الضريبي والغش الضريبي.

تعتبر طرق التقدير المباشرة لحجم الاقتصاد غير الرسمي من الأساليب قليلة الاستعمال لكون التكاليف المرتبطة بها كبيرة، بالإضافة إلى طول مدة تحضير البيانات، مما يعتبر كعائق لإستغلال النتائج المرجوة من تقدير حجم الظاهرة في خضم التطور السريع والتغيرات التي تطرأ على مكونات ومؤثرات الاقتصاد؛ بالإضافة للصعوبات التي تواجه عملية الإستقصاء أو المسح في إختيار العينة المستهدفة، وإحتمال وجود تحيز في إختيارها، مما يؤثر في تحليل المعطيات المستقات من المستجوبين. بالإضافة لكون المراجعات الضريبية، تستهدف الكشف عن حجم التهرب من الإلتزامات الضريبية فقط، وتهمل جوانب أخرى من الاقتصاد غير الرسمي، فالعينة المختارة للمراجعة تكون من المؤسسات والوحدات الاقتصادية المسجلة، أي أن المؤسسات التي تنشط بالاقتصاد غير الرسمي بشكل كامل (غير مسجلة) غير مشمولة بهذه الطريقة.

[1] World Bank. (January, 2019). *Global Economic Prospects Darkening Skies*. Washington, DC World Bank. P.22

المطلب الثاني: طرق التقدير غير المباشرة

يلجأ الدارسون لهذه الطرق بالنظر لقوة إحتمالية عزوف الفاعلين بالاقتصاد غير الرسمي على التجاوب بصدق مع الإستبيانات، والطرق المباشرة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتستخدم فيها البيانات الكلية التي تم جمعها لأغراض إحصائية، أو ما يسمى بالمؤشرات غير المباشرة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي؛ يمكن تقسيم هذه الطرق إلى ثلاثة أنواع وفق نوع المؤشرات غير المباشرة المستعملة في طريقة التقدير، وهي طريقة المؤشرات النقدية، طريقة المؤشرات غير النقدية، طريقة تباين الدخل والإنفاق.

أولا: طرق المؤشرات غير النقدية

يستخدم فيها عدة مؤشرات غير نقدية منها ثلاثة طرق تعتبر أكثر شيوعا، المشاريع الصغيرة جدا، الطلب على الكهرباء وإحصاءات القوى العاملة.

أ: المشاريع الصغيرة جدا

حيث يتم إستعمال الإحصاءات الخاصة بها كبديل وكصورة للاقتصاد غير الرسمي، بإفتراض أن كل المشاريع الصغيرة جدا في الاقتصاد الوطني، تنشط بالاقتصاد غير الرسمي وقد أستخدمته منظمة العمل الدولية سنة 2002، إلا أن هذه الطريقة تحمل في طياتها العديد من التناقضات؛ ففرضية أن كل الوحدات المصنفة على أنها صغيرة جدا تنتمي للاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى المبالغة في حجم الاقتصاد غير الرسمي، خاصة بالدول التي نسيج إقتصادها يغلب عليه المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا، ومن جهة أخرى، هذه الطريقة لا تتضمن المؤسسات الصغيرة جدا الغير مصرح بها، أي أنها تعمل بالكامل بالاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى تقدير أقل لحجم الاقتصاد غير الرسمي[1].

من الإنتقادات التي وجهت كذلك لهذه الطريقة أنها لا تتضمن تقديرا للعمالة بالاقتصاد غير الرسمي والتي لا يمكن تجاهلها، فوفق إستقصاءات قامت بها منظمة العمل الدولية سنة 2018، نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي سواء بالبلدان النامية أو المتقدمة، تتشكل من العمالة غير المحصاة[2]، ولذلك فهذه الطريقة تتضمن قصورا كبيرا وعدم دقة في التقدير، مما يحد من إستخدامها من طرف المهتمين بالظاهرة.

ب: الطلب على الكهرباء

هذه الطريقة تم استخدامها في دراسة Friedman and al (2000) ودراسة Lackó (1999)، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفي دراسة Canh & al (2021a) تم تطويرها تحت مسمى طريقة إستهلاك الطاقة، والتي تفترض أن النشاط الاقتصادي وإستهلاك الكهرباء مترابطان، وأن مرونة نسبة

[1] Portes, A. (1994). *The informal economy and its paradoxes*. Princeton University Press. P.158
[2] ILO (2018a). *Women and men in the informal economy: Statistical picture*. P.4

إستهلاك الكهرباء إلى الناتج الداخلي الخام تقترب من الواحد[1]. ويعتمد تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على فرضية أن قياس إجمالي إستهلاك الكهرباء (أو الطاقة) هو مؤشر للناتج الداخلي الخام الفعلي والحقيقي للاقتصاد ككل (الرسمي منه وغير الرسمي)، ومن خلال طرح الناتج الداخلي الخام الرسمي والمُحصَى، يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالإضافة إلى تقدير نمو أو تراجع نمو الظاهرة عبر الزمن.

إلا أن هذه الطريقة تتضمن العديد من النقائص، حيث تم إنتقادها بسبب أن جزء من الاقتصاد غير الرسمي غير مشمول بهذا المؤشر ولعدم حاجتها لإستهلاك كبير للكهرباء، وكذلك لا يمكن حصر الطاقة الكهربائية كمصدر وحيد للنشاط الاقتصادي، فجزء من الأنشطة الاقتصادية لا تعتمد كلية على الطاقة الكهربائية في إنتاجها، مما يشوه من تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

ج: إحصاءات القوى العاملة

تستعمل إحصاءات القوى العاملة الرسمية للكشف عن آثار الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم مقارنة مسوحات عروض العمل المسجلة مع مسوحات الطلب المسجلة، وإستنتاج الخلل والتباين بين النتائج الرسمية للقوى العاملة مع القدرة الإستيعابية للاقتصاد وقدرته على تشغيل اليد العاملة العاطلة؛ تعتمد هذه الطريقة على عدة مصادر أهمها إقرارات الشركات والمؤسسات للسلطات الضريبية وهيئات الضمان الاجتماعي.

من الإنتقادات الموجهة لهذه الطريقة أن الإعتماد على حصر التباينات المستنتجة لا تكون حصرا بسبب العمالة بالاقتصاد غير الرسمي، وأن هذه الطريقة تكون أكثر فاعلية في القطاعات الاقتصادية ذات مدخلات في الكثافة العمالية الكبيرة، وذات مدخلات في رأس المال القليل، وتكون أقل فاعلية عندما تكون القطاعات الاقتصادية تعتمد على مدخلات رأس مال أكبر منه من مدخلات اليد العاملة، وهذه الأخيرة هي أغلب مكون لإقتصاديات الدول خاصة بالدول المتقدمة، مما يحد من جودة نتائج تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: طرق المؤشرات النقدية

ترتكز طرق المؤشرات النقدية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على فرضية أساسية وهي أن إرتفاع النشاط الاقتصادي يستوجب زيادة في إستعمال السيولة النقدية، ومنه فإرتفاع السيولة عن مستوى النشاط الرسمي بالإمكان أن يشير إلى تنامي الاقتصاد غير الرسمي، فطرق المؤشرات النقدية تعتمد على الآثار النقدية التي يخلفها النشاط غير الرسمي بالاقتصاد.

تنقسم طرق القياس النقدية إلى ثلاث أنواع، إستنادا إلى المؤشر النقدي المستعمل، وهي الأوراق النقدية من الفئات الكبيرة، نسبة النقد إلى الودائع وطريقة الطلب على العملة.

[1] Canh, P. N., Schinckus, C., Thanh, S. D., and Chong, F. H. L. (2021a). *The déterminants of energy consumption: A shadow economy-based perspective*. *Energy*, *25*, P.10

أ: إستخدام الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة

يستخدم كمؤشر بديل وتقديري لحجم الاقتصاد غير الرسمي، بالإعتماد على فرضية أن التبادل في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية يتم أغلبه بالأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة؛ وقد أستخدمت هذه الفرضية كأساس لإتخاذ قرارات حكومية، للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، كقرار البنك المركزي الأوروبي (BCE) بتاريخ 04 ماي 2016، والذي يتعلق بسحب الأوراق النقدية بقيمة 500 أورو من التداول في جميع دول الإتحاد الأوروبي إبتداء من 27 جانفي 2019 (مع منح سنتين إضافيتين كمهلة إضافية لكل من ألمانيا والنمسا).

الفرضية التي بنيت عليها هذه الطريقة تعرضت للإنتقاد لعدة أسباب، حيث جميع التعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي لا تتم نقدا، فمع تطور وسائل الدفع هناك تعاملات تتم بالعملات الإلكترونية، بالإضافة لكون جزء من التعاملات تتم بمبالغ صغيرة من الأموال، مما يحد من فعالية هذه الطريقة، علاوة عن ذلك فطريقة القياس بالفئات النقدية الكبيرة لا يفصل بين النشاط الاقتصادي المشروع والذي ينتمي للاقتصاد غير الرسمي وبين النشاط الاجرامي، كما يمكن أن يتم إستعمال الفئات النقدية الكبيرة خاصة بالعملات الأجنبية كمخزن للقيمة، أي اللجوء إلى هذه الفئات النقدية الكبيرة للحفاظ على قيمة المدخرات يُشَوه النتائج التي تنتج عن هذا المؤشر.

لذلك فإستخدام مؤشر الفئات النقدية الكبيرة كمؤشر لحجم الاقتصاد غير الرسمي يشوبه العديد من النقائص، فالقبول بفرضية هذه الطريقة يقود إلى قبول فرضية القضاء على الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد، إذا ما تم إلغاء الفئات النقدية الكبيرة من التداول بالاقتصاد، وهو الإفتراض الذي يكون غير واقعي وصعب التحقيق، بالنظر لتجربة الإتحاد الأوروبي في منع تداول العملات من فئة 500 أورو والتي لم تقضي على الظاهرة.

ب: نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب

يستخدم هذا المؤشر لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بإفتراض أن المُعَامَلات في الاقتصاد غير الرسمي تتم نقدا، ولذلك أول من قام بإستعمال هذه الطريقة "فيليب كاقان" (Phillip Cagan) سنة 1956، بربطه للعملة المتداولة أي الطلب على السيولة مع العبء الضريبي بالولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 1919-1955، وقد طوره "بيتر قوتمان" (Peter M. Gutmann) سنة 1977 ، حيث ركز على النسبة بين السيولة والودائع تحت الطلب؛ ففي دراسته لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة من 1937 إلى غاية 1976، قام ببناء نموذج مرتكز على عدة فرضيات[1]:

[1] Kazemier, Brugt. (April 2003*). The Underground Economy; A Survey of Methods and Estimates*. Conference: the Belgian-European colloquium "Undeclared work: a threat to the welfare state" At: Brussels (Belgium). P.9

- إتخاذ فترة مرجعية للاقتصـــاد غير الرســـمي المعدوم، حيث حدد الفترة 1937- 1941 فترة ينعدم فيها الاقتصاد غير الرسمي بالولايات المتحدة الامريكية؛
- تستعمل السيولة (Currency) كوسيلة حصرية لتسوية المعاملات المالية بالاقتصاد غير الرسمي؛
- سرعة دوران النقود بالاقتصاد الرسمي تعادل سرعتها بالاقتصاد غير الرسمي؛
- دولار واحد من الاقتصـــاد غير الرســـمي، يُنتجُ دخلا مســـاويا لدولار واحد من المجمع النقدي M1 (سيولة + ودائع بنكية) في الاقتصاد غير الرسمي.

ترتكز فلسفة هذه الطريقة على أن المتعاملين في الاقتصـاد غير الرسـمي، يفضـلون السـيولة في تعاملاتهم لمحو أي أثر قد يُلزمُهم بدفع ضرائب على تعاملاتهم ومداخيلهم، ومنه فزيادة النشاط الاقتصادي يحفز على زيادة نسبة السيولة بالاقتصاد، وبالإعتماد على مكونات الكتلة النقدية من الدرجة الأولى (M1) والتي تتكون من حجم السيولة النقدية بالاقتصاد مع حجم الودائع تحت الطلب، فأي زيادة في السيولة النقدية الناتجة عن زيادة التعاملات غير الرســـمية، ينتج عنه نقص في حجم الودائع تحت الطلب مما يجعله، وفق وجهة نظر"قوتمان" "Gutmann"، مؤشر على حجم الدخل غير الرسمي.

عمليا قام "قوتمان" "Gutmann" بفصل المجمع النقدي M1 إلى قسمين: السيولة C والتي تشير إلى النقود المتداولة بالاقتصـــاد والودائع تحت الطلب D، وتحديد المعدل بينهما أي C/D والمعرفة على أنها نســـبة السيولة λ.

عند حساب نسبة السيولة λ خلال فترة الدراسة المعنية، يتم تحديد السنة المرجعية للتقدير بالنظر للسنة التي يسجل فيها أقل قيمة من هذه النسبة أي: $\lambda_0 = \left(\frac{C}{D}\right)_0$، في السنة المرجعية يتم إفتراض أن حجم الاقتصاد غير الرسمي معدوم.

ومنه لحساب كمية السيولة المتداولة بالاقتصاد غير الرسمي، قام بربط نسبة السيولة λ_t بالسنة المعنية t، مع نسبة السيولة المرجعية λ_0، جداء كمية الودائع تحت الطلب للسنة t.

$$IC = (\lambda_t - \lambda_0)D_t$$

(IC : Informal Currency)

ووفق فرضية أن سرعة دوران النقود بالاقتصاد غير الرسمي تماثل سرعتها بالاقتصاد الرسمي، يتم حساب سرعة الدوران V كما يلي: $V_t = \frac{GDP}{M_1}$

حيث M_1=C+D

ومنه يمكن تقدير حجم الدخل بالاقتصاد غير الرسمي من خلال حساب دوران سيولة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد لكل سنة: $$IE = IC \times V$$

وللحصول على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، مقارنة بالناتج الداخلي الخام، يتم قسمة IE على GDP.

وُجهت العديد من الإنتقادات لهذه الطريقة، ففي دراسات Contini (1981) و Feige (1990) وآخرون تم إنتقاد الطريقة لكون النقد ليس الوسيلة الوحيدة للتبادل بالاقتصاد غير الرسمي، وفي دراسة Trundle (1982) إنتقد إختيار نسبة السيولة النقدية إلى الودائع كمؤشر بديل، فهي لا تستند إلى أي نظرية إقتصادية معروفة؛ بينما إختيار سنة الأساس على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي معدوم، تعتبر فرضية إشكالية يصعب تحققها[1]، ومن جهة أخرى تم إنتقاد الطريقة لإفتراضها أن سرعة تداول النقود بالاقتصاد غير الرسمي وبالاقتصاد الرسمي متماثلة، مع غياب أدلة تدعم هذا الإفتراض[2].

ج: طريقة الطلب على العملة

طور "فيتو تانزي" (Vito Tanzi) طريقة الطلب على العملة، حيث قام بتقدير دالة الطلب على العملة إقتصاديا؛ ففي دراسته لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من 1929 إلى 1980، إستنادا لفرضية أن المعاملات بالاقتصاد غير الرسمي تُنَفذ نقدا، وبالتالي فزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ينتج عنه زيادة في الطلب على العملة.

تعتمد طريقة الطلب على النقد في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، على فرضية أن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي تتم على شكل سيولة نقدية، بحيث لا تترك للسلطات الرقابية أي أثر لتتبع المعاملات التي تتم، ووفق هذه الفرضية فزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة، ولتقدير هذه الزيادة ومنه تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، يتم تقدير معادلة للطلب على العملة من الناحية الاقتصادية القياسية، وتضمينها للمؤشرات الاقتصادية المؤثرة في الطلب.

ففي دراسة Tanzi (1983) إستعمل أدوات الاقتصاد القياسي في بناء معادلة الطلب، حيث أدرج كل العوامل المحتملة في زيادة الطلب على العملة، وهي كتلة الأجور بالاقتصاد، نسبة الفائدة ونصيب الفرد من الدخل الوطني، بالإضافة إلى إدراجه لأهم عامل محفز للعمل بالاقتصاد غير الرسمي وهو العبء الضريبي.

ومنه معادلة الإنحدار التي اقترحها "تانزي" (Tanzi) هي[3]:

[1] Trundle, J. M. (1982*). Recent changes in the use of cash*. Bank of England Quarterly Bulletin, *22*, P.519

[2] Onnis, L., and Tirelli, P. (2015). *Shadow economy: Does it matter for money velocity?* Empirical Economics, *49*(3), P.850.

[3] Vito Tanzi. (1983). *The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930-80*. Palgrave Macmillan Journals,*30*(2), P 293.

$$ln\left(\frac{C}{M_2}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+TW)_t + \beta_2 ln\left(\frac{WS}{Y}\right)_t + \beta_3 lnR_t + \beta_4 ln\left(\frac{Y}{N}\right)_t + u_t$$

علما: $\beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 < 0,\ \beta_4 > 0$

Ln : اللوغاريتم الطبيعي؛

$\frac{C}{M_2}$ هي نسبة الحيازات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع تحت الطلب؛

TW متوسط معدل الضريبة المرجح (لرصد التغير في حجم الاقتصاد غير الرسمي) ؛

$\frac{WS}{Y}$ نسبة الأجور بالنسبة للدخل (لرصد التغير الحاصل في الإحتفاظ بالمداخيل)؛

R نسبة الفائدة المدفوعة على الودائع الإدخارية (تعبر عن الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقد)؛

$\frac{Y}{N}$ نصيب الفرد من الدخل.

ومنه ولتقدير حجم الاقتصـــاد غير الرســـمي، يتم مقارنة الفرق بين تطور الطلب على العملة عندما يكون العبء الضـــريبي معدوما أي Tw=0، مع دالة الطلب على العملة عند العبء الحالي (عند إرتفاع نســـبة فرض الضريبة المباشرة وغير المباشرة)، وذلك بإفتراض أن سرعة دوران النقود بالاقتصادين (الرسمي وغير الرسمي) متساوية، فيمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ومقارنته مع الناتج الداخلي الخام الرسمي.

عمليا ولتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي:

- يتم تقدير معلمات معادلة الإنحدار بإستعمال طريقة المربعات الصغرى، في حالتين:

1- الأولى عند وجود الضـــرائب (TW≠0) أي تقدير كل من $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3,\ \beta_4$ وتحديد قيمة العملة المتوقعة C؛

2- الثانية في غياب الضرائب (TW=0) أي تقدير كل من $\beta_0, \beta_2, \beta_3,\ \beta_4$ وذلك لأن:

$$\beta_1 \ln(1+TW)_t = \beta_1 \ln(1+0)_t = \beta_1 \ln(1)_t = 0$$

ومنه يتم تحديد قيمة العملة المتوقعة C في غياب الضرائب.

- يتم إيجاد الفرق بين التقديرين للطلب على العملة، أي الحصـــول على تقدير لقيمة النقود غير المشروعة بحاصل الفرق بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بوجود الضرائب والنقود المتداولة في غياب الضرائب؛
- يتم تقدير كمية النقود المشـــروعة أو الرســـمية، عن طريق الفرق بين العملة المتداولة والودائع تحت الطلب (المجمع النقدي M1)؛
- حساب قيمة الدخل غير الرسمي، وذلك بضرب قيمة النقود غير المشروعة مع سرعة دوران النقود، والتي يتم حسابها بقسمة الناتج الداخلي الخام على كمية النقود المشروعة؛

- إيجاد نسبة الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالاقتصاد غير الرسمي، بقسمة قيمة الدخل غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام.

يعد نهج الطلب على العملة من الطرق شـــائعة الإســـتعمال، إلا أنها تعرضـــت لإنتقادات من أهمها، أن المعاملات بالاقتصـــاد غير الرســـمي لا تتم كلها نقدا، وكذلك لإقتصـــار التقدير على محدد واحد وهو العبء الضريبي، وإهمال باقي المحددات والتي يمكن أن تكون أكثر أهمية من العبء الضريبي في بعض البلدان.

وفي دراسة Garcia (1987) إنتقد طريقة "تانزي" عند تطبيقها بالولايات المتحددة الأمريكية، حيث أن الزيادة في حجم الودائع تحت الطلب على العملة ترجع إلى تباطؤ في نمو الودائع تحت الطلب ككل، وليس إلى زيادة في طلب العملة بسبب زيادة نشاط الاقتصاد غير الرسمي[1]؛ وقد تم إنتقاد فرضية تماثل سرعة دوران العملة بالاقتصادين، وذلك لصعوبة تحديد سرعتها بالاقتصاد الرسمي.

في الأدبيات الحديثة لهذا المجال، حاول بعض الباحثين التقليل من الجوانب السلبية، حيث إقترح العديد منهم بعض التعديلات على الطريقة التي إعتمدها "تانزي" مع المحافظة على المبدأ الأســـاســـي في الإعتماد على معادلة الطلب على العملة.

فقد قام "دافيد جيل" (David Giles) بتعديل صـــيغة معادلة الطلب على العملة بإدراج المســـتوى العام للأسعار، والتي كانت على الشكل[2]:

$$M_t = \acute{\beta_0} Y_{R_t}^{\beta_1} R_t^{\beta_2} P_t^{\beta_3} \exp(\varepsilon_t)$$

حيث: $\mathbf{M_t}$ يمثل مخزون العملة، $\mathbf{Y_{Rt}}$ الدخل الوطني المسجل، $\mathbf{R_t}$ معدل الفائدة على الودائع قصيرة الأجل، أما $\mathbf{P_t}$ تمثل مستوى الأسعار؛ بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على المعادلة نحصل:

$$m_t = \beta_0 + \beta_1 y_{Rt} + \beta_2 r_t + \beta_3 p_t + \varepsilon_t$$

حيث : $\beta_0 = \log(\acute{\beta_0})$

وفي دراسة ل "قيرينو أرديتزي" (Guerino Ardizzi) سنة 2014، قام رفقة باحثين لوضع معادلة الطلب على السيولة النقدية في الاقتصاد بإدراج مؤشرات مستقلة، بإعتبار أن الضغط الضريبي لا يعتبر المحفز الوحيد لزيادة الطلب على العملة، بإقتراحهم معادلة[3]:

$$CASH_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 YPC_{it} + \alpha_2 URATE_{it} + \alpha_3 BANK_{it} + \alpha_4 ELECTRO_{it} + \alpha_5 INT_{it} + \alpha_6 EVAS1_{it} + \alpha_7 EVAS2_{it} + \alpha_8 CRIME_{it} + \varepsilon_{it}$$

[1] Garcia, Gillian. (1987). *The currency ratio and the subterranean economy*. Financial Analysts Journal 69.1: P.46

[2] Giles, D, (1999a) ; *Measuring the hidden economy : Implications for econometric modeling*, The economic Journal, Vol 109, N° 456, P.375

[3] Ardizzi. G.and al, (December 2014), *"Measuring the Underground Economy with the Currency Demand Approach: A Reinterpretation of the Methodology, with an Application to Italy*", Review of Income and Wealth*, vol. 60, n. 4, pp. 747-772.*

حيث:

- CASH: قيمة النقد المسحوب من الحسابات المصرفية إلى قيمة إجمالي المدفوعات التي تمت تسويتها بأدوات أخرى غير النقد؛
- YPC: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- URATE: معدل البطالة على مستوى المقاطعات (بالمناطق الحضرية)؛
- BANK: مؤشر عدد الحسابات المصرفية للفرد الواحد كمؤشر للإنتشار المكاني للأنشطة المصرفية؛
- ELECTRO: قيمة المعاملات التي تتم تسويتها عن طريق المدفوعات الإلكترونية، كمؤشر للتكنولوجيا المتاحة؛
- INT: سعر الفائدة على الودائع؛
- EVAS1: عدد عمليات التدقيق الضريبي مقسومة على متوسط العينة؛
- EVAS2: عدد المخالفات التي تم إكتشافها بالإعتماد على EVAS1، (كلا المؤشرين EVAS1 و EVAS2 للدلالة على التهرب الضريبي)؛
- CRIME: عدد الجرائم في المخدرات على عدد الجرائم المبلغ عنها.

هنا يلاحظ أن الباحثين قاموا بتعديل المتغير التابع، حيث قاموا بالإعتماد على مؤشر قيمة النقد المسحوب من الحسابات المصرفية إلى قيمة إجمالي المدفوعات التي تمت تسويتها بأدوات أخرى غير النقد، ووفق الدراسة فإن هذا المؤشر أكبر دلالة للطلب على النقد، وكذلك لتفادي الفرضية التي تنص على مساواة سرعة دوران النقود بالاقتصاد الرسمي وغير الرسمي؛ والملاحظ كذلك دمج الأنشطة الإجرامية في تقدير الطلب على العملة، مما يوسع نطاق تقدير الظاهرة إلى الأنشطة غير المشروعة.

بالرغم من أن الهدف من هذا التعديل لطريقة الطلب على العملة لتانزي، هو محاولة لمعالجة الإنتقادات الموجهة لها، إلا أن تطبيقها على الدول النامية يبقى مستعصيا، وذلك لمحدودية توفر المعطيات اللازمة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ويمكن كذلك التطرق لبعض الدراسات التي إقترحت تعديل في منهجية إستعمال الطريقة، ففرضية مساواة سرعة دوران النقود بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي والتي تعتبر من أكثر الفرضيات التي تم إنتقادها، كدراسة Ahumada et al (2009)، والتي خلصت إلى أن تساوي سرعة دوران النقود بين الاقتصادين، مقرون بتساوي مرونة الدخل[1].

[1] Ahumada, H., Alvaredo, F. et Canavese, A.(2009).*The Monetary Method to Measure the Size of the Shadow Economy A Critical Examination of its Use*.Revue économique,Vol. 60(5), P.1069

ثالثا: طرق التقدير لتباين الدخل والنفقات

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الفروقات التي يمكن إستنتاجها من تقييم الدخل والإنفاق إما على المستوى الوطني الكلي أو على مستوى الأسر والعائلات؛ وهي مبنية على إفتراض أنه حتى لو قام الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي بعدم الكشف عن دخلهم، فنفقاتهم يمكن كشفها.

يتم إستخدام طرق التقدير بإستعمال التباين بين الدخل والنفقات وفق أسلوبين مختلفين:

- الأول على المستوى الكلي، بتقييم التباين بين الدخل الوطني والإنفاق الوطني، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد أعتمد هذا النهج على نطاق واسع في البلدان الأوروبية، كدراسة Langfield (1984) في ألمانيا، ودراسة O'Higgins (1989) في إنجلترا.
- الثاني على المستوى الجزئي، أي على مستوى الأسر والعائلات، بإستخدام دخل الأسرة وإنفاقها، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، بمعاينة حجم الدخل والذي يتم الكشف عنه عند عدم تناسب الإنفاق مع الدخل المصرح به أو عند تزايد النفقات دون أن يصاحبه زيادة في الدخل المصرح، أو عندما تكون الزيادة في الدخل لا تتناسب مع تزايد النفقات، وقد تم إستخدام هذا النهج في العديد من الدراسات كدراسة MacAfee (1980)، ودراسة Artavanis and al (2016)، و Lichard and al (2021).

على سبيل المثال في دراسة Artavanis and al (2016) قام الباحثين بإستخدام بيانات القروض الإستهلاكية لأحد أكبر البنوك اليونانية، لتقدير الدخل الحقيقي للأسر، وقد وجدوا عدم تجانس بين الدخل المصرح به وحجم إستهلاك القروض الإستهلاكية لبعض الحالات الوظيفية والمهن، ففي حالات تكون أقساط تعويض القروض تتجاوز الدخل الشهري المصرح به، أي وجود مداخيل من الاقتصاد غير الرسمي، مما يُمَكِن من إستخلاص تقدير لحجم الاقتصاد غير الرسمي[1].

لم تسلم هذه الطريقة من الإنتقادات، حيث تفترض دقة البيانات المتعلقة بالنفقات، إلا أن قلة من الأسر تعرف مستوى إنفاقها، مع وجود جزء من إنفاق الأسر والعائلات لا يمكن أن يسجل أو يحصى؛ أما فيما يتعلق بالدخل غير الرسمي الذي يتم تقديره، فمن الصعب الجزم بأن مصدره الاقتصاد غير الرسمي، فقد يكون مصدره النشاط الإجرامي أو حتى فائدة على المدخرات.

[1] Artavanis, N., Morse, A., and Tsoutsoura, M. (2016). *Measuring income tax evasion using bank credit: Evidence from Greece*. The Quarterly Journal of Economics, 131(2), pp.739-798.

المطلب الثالث: طرق التقدير بالنمذجة القياسية

كل طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي التي تم التطرق إليها، هي طرق تعتمد على مؤشرات فردية في التقدير، مما ينتج عنه محدودية الحصول على تقديرات شاملة تحتوي على مختلف مكونات الاقتصاد غير الرسمي، لذلك كان لزاما البحث عن طرق أكثر شمولية؛ بإستخدام الاقتصاد القياسي ظهرت طريقة قياس متعددة المؤشرات والتي هي أكثر شيوعا، في الأدبيات المتخصصة في دراسة الظاهرة، من أهمها منهج متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب (Multiple Indicators Multiple Causes) أو ما يعرف بمنهج **MIMIC**.

فيما يلي سيتم عرض منهج MIMIC نظرا لشيوعه بين الاقتصاديين، بالإضافة إلى التطرق لأحدث طريقة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، بإستخدام الاقتصاد القياسي، وهي نمذجة التوازن العام الديناميكي (Dynamic General Equilibrium **DGE**).

أولا: منهج متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب MIMIC

تعتبر النمذجة القياسية بمنهج متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب (MIMIC) لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من أكثر النماذج إستعمالا، وهي تنتمي لمجموعة النماذج للمعادلات الهيكلية (Structural Equation Model **SEM**)، حيث يرتكز إستغلال النموذج على إختبار العلاقة الإحصائية بين متغير كامن غير ملاحظ (Latent Variable)، ومؤشرات قابلة للقياس ترتبط بدورها بمتغيرات سببية قابلة للقياس.

أول دراسة إستخدمت هذا النموذج دراسة Arnold Zellner (1970)، وتم تطويره مع مرور الزمن في دراسات للعديد من الباحثين، كدراسات: Jöreskog and Goldberger (1975)، Loayza (1996)، Giles (1999a) و Schneider (2000).

يرتكز عمل النموذج على مجموعتين من المؤشرات، مؤشرات سببية وفقها يتم تبيان علاقة الإنحدار الخطي المتعدد مع المتغير الكامن (الاقتصاد غير الرسمي)، ومؤشرات دالة على نمو الظاهرة محل الدراسة، بمعنى بناء النموذج يعتمد على نمطين من المعادلات، معادلات القياس (Measurement model)، ومعادلات هيكلية (Structural model).

المعادلات الهيكلية، تتضمن مجموع المؤشرات المسببة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والتي تؤثر بالسلب أو بالإيجاب، وتكون على شكل التالي:

$$\eta_t = \alpha + \gamma_1 X_{1t} + \gamma_2 X_{2t} + \cdots + \gamma_i X_{it} + \zeta_t$$

$$IE = [\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \dots, \gamma_i] \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_i \end{bmatrix} + \zeta_t$$

مع: γ_i معلمات التقدير، و ζ_t الخطأ العشوائي

أما معادلات القياس فتتضمن المؤشرات الدالة على الظاهرة، وهي على شكل:

$$Y_i = \delta_i + \lambda_i \eta + \varepsilon_i$$

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ Y_i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \lambda_1 \\ \lambda_2 \\ \lambda_i \end{bmatrix} IE + \varepsilon$$

الشكل رقم (07): شكل توضيحي لمبدأ تقدير الاقتصاد غير الرسمي بمنهجة MIMIC

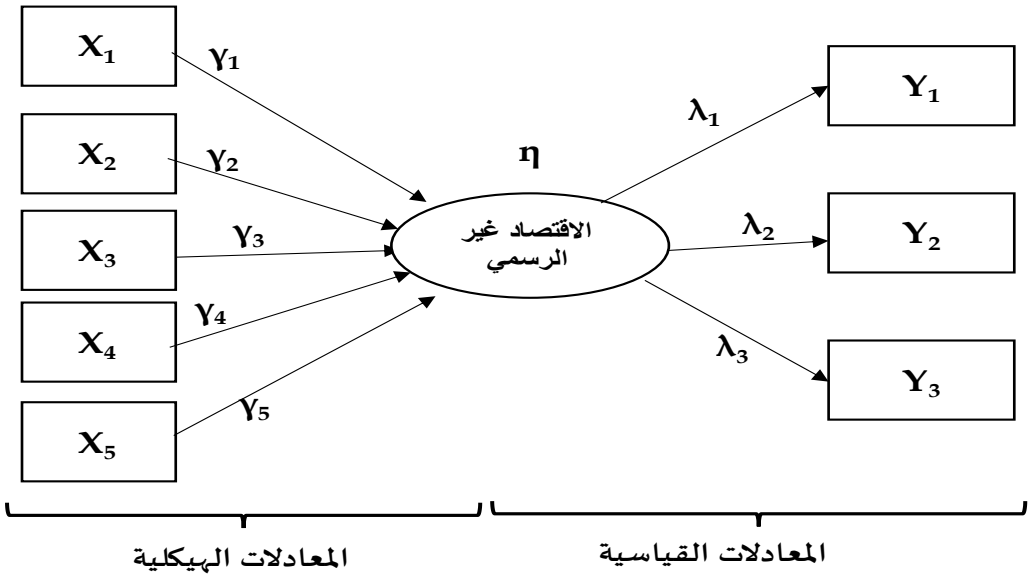

المصدر: إعداد الباحث

- **الإجراءات المتبعة في تطبيق منهجية MIMIC**

كخطوة أولى يجب ترجمة النظرية الاقتصـــادية إلى نموذج هيكلي، أي تحديد مجموعة المعادلات المحددة للعلاقة بين المتغيرات المسببة للظاهرة X_i والمتغير الكامن (الاقتصاد غير الرسمي) η_t. في الخطوة الثانية

تحديد المعادلات القياسـية، مع إختيار متغير من بين المتغيرات المختارة Y_i، وتثبيت معامل المتغير بالقيمة 1 (واحد) من أجل إعطاء المتغير الكامن مقياسا قابلا للتفسير.

في الخطوة الثالثة تأتي مرحلة إختيار طريقة التقدير، وتعتبر طريقة الإحتمالية القصوى (The Maximum Likelihood Estimation) الطريقة الأكثر إسـتعمالا في نمذجة المعادلات الهيكلية، مع وجود متغيرات متعددة وحجم عينة مقبول*، وإذا كانت المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، يمكن إسـتخدام طريقة بديلة والمتمثلـة في تقـدير التوزيع الحر المتقـارب (symptotically distribution free estimation procedure)، والذي يعرف بالمربعات الصغرى المرجحة (Weighted Least Squares).

يتم تقدير النماذج التي يمكن الحصـول عليها من خلال عدد المتغيرات المسـتعملة في النموذج، من شـكل **MIMIC (a,1,b)** حيث: a عدد المتغيرات المسـببة للظاهرة (المُشَـكلَة للمعادلة الهيكلية)، و b عدد المتغيرات التي تشكل المعادلة القياسية، أما 1 فيعود للمتغير الكامن؛ ويتم تقدير كل نموذج على حدى حيث يتم حذف المتغير الغير دال إحصـائيا، ويتم مقارنة القيم لمتحصـل عليها وتعديل المؤشـرات المسـتعملة للحصـول على الصـيغة المثلى؛ ولتحديد الصـيغة المثلى يتم إستخدام أدوات إحصـائية تمكن من قياس جودة التقدير المتحصل عليها، وهي[1]:

- مؤشر كاي2 (χ^2) حيث يجب أن تكون إحتمالية المؤشر أكبر من 0,05؛
- RMSEA (Root of Mean Square Error of Approximation) حيث يجب أن يكون ذو قيمة أقل من 0,08؛
- GFI (Goodness of Feet Index) عند قيم أكبر من 0,95 يكون النموذج مقبولا؛
- CFI (Comparative Feet Index) عند قيم أكبر من 0,90 يكون النموذج مقبولا؛
- SRMR (Standarised Root Mean Square Residual) يكون النموذج أكثر ملائمة يجب أن تكون قيمته أقل من 0,08؛
- CD (Coefficient of Determination) حيث كلما كان المؤشـر أقرب من 1 يكون النموذج أكثر ملائمة.

أهم مرحلة في تقدير الاقتصـاد غير الرسـمي، مرحلة المعايرة (Calibration) وهي تتميز بعدم وجود طريقة مرجعية أكثر موثوقية، ولا تزال محل بحوث ونقاشـات أكاديمية، وتعتمد أسـاسـا على خبرة الباحث وسـلامة

* في أدبيات قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، هناك العديد من القواعد المتبعة في حجم العينة، فبعضها يشترط أن يكون حجم العينة يحتوي على 50 ملاحظة على الأقل، أو يحتوي على 8 أضعاف عدد المتغيرات المستقلة بالنموذج.

[1] Hooper, D., Coughlan, J., Mullen, M. (2008), *Structural Equation Modelling: Guidelines for Determining Model Fit*. Electronic Journal of Business Research Methods, 6(1), PP 58-59

المنهجية المتبعة وحيادية القرارات التي يتخذها، إلا أنه يمكن تلخيص ثلاث إستراتيجيات مختلفة، والشائعة في الوقت الحالي، لتحويل مؤشر الاقتصاد غير الرسمي إلى قيم مطلقة[1]:

لدينا قيمة مؤشر الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام $\left(\frac{\eta}{GDP}\right)_t^{ordinal}$ ، مُقدر في السنة t

المعادلة المستعملة لحساب المؤشر: $\eta_t = \alpha + \gamma_1 X_{1t} + \gamma_2 X_{2t} + \cdots + \gamma_i X_{it} + \zeta_t$

$\overline{T}$ هو الرمز الذي يشير إلى فترة الأساس*، ومنه: $\left(\frac{\eta}{GDP}\right)_{\overline{T}}^{*}$ هي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام عند فترة الأساس.

ولدينا: – $\hat{\varrho}$ مصفوفة المعلمات (ذات البعد q) للمعادلة الهيكلية والتي تم تقديرها بطريقة MIMIC؛

– x_t مصفوفة المعلمات للمؤشرات المسببة الملاحظة عند الفترة t (والتي عدده q)؛

– GDP الناتج الداخلي الخام الحقيقي ويعتبر المؤشر المرجعي.

- أول معايرة (Calibration/benchmarking) يمكن القيام بها، حسب دراسة Tedds & Giles (2007):

$$\left(\frac{\eta}{GDP}\right)_t^{final} = \mu \left(\frac{\eta}{GDP}\right)_t^{ordinal}$$

حيث: $\mu = \frac{\left(\frac{\eta}{GDP}\right)_{\overline{T}}^{*}}{\left(\frac{\eta}{GDP}\right)_{\overline{T}}^{ordinal}}$ وهو ثابت

يتم جداء هذه القيمة الثابتة بالمؤشر المقدر بالمعادلة الهيكلية، من أجل إستيفاء شرط أن يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في فترة الأساس مساوي للقيمة التي تم تحديدها مسبقا والتي تم الحصول عليها من مصدر خارجي.

- ثاني معايرة ما تم إقترحه في دراسة Dell'Anno and Schneider (2003) ، حيث يتم تقدير مؤشر الاقتصاد غير الرسمي ($\eta_t^{ordinal}$) بإستعمال المعادلة الآتية: $\Delta\eta_t^{ordinal} = \hat{\varrho}\Delta x_t$.

والمعايرة تتطلب إضافة قيمة ثابتة τ، ويتم إختيار قيمتها بتحقيقها لشرط القيمة التي نتحصل عليها عند

[1] Dell'Anno, R., & Schneider, F. (2009). *A Complex Approach to Estimate Shadow Economy: The Structural Equation Modelling*. P.115

* لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة زمنية (فترة دراسة الظاهرة)، يتم تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي لسنة معينة، وتعتبر سنة الأساس، أي حجم الاقتصاد غير الرسمي عند هذه السنة يعتبر كمعطيات خارجية.

تطبيق القيمة المختارة، تتساوى قيمة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام عند سنة الأساس، مع القيمة التي تم تحديدها مسبقا لنسبة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام عند سنة الأساس، والتي هي معطى خارجي أي أنها تحقق الشرط:

$$\left(\frac{\eta}{GDP}\right)_{\overline{T}}^{*} = \frac{\eta_{\overline{T}}^{ordinal} + \tau}{GDP_{\overline{T}}} = \frac{\eta_0^{ordinal} + \tau + \hat{\varrho}(x_{\overline{T}} - x_0)}{GDP_{\overline{T}}}$$

ومنه القيمة المطلقة لحجم الاقتصاد غير الرسمي يتم حسابها كما يلي:

$$\eta_t = \tilde{\tau} + \hat{\varrho}(x_t - x_0)$$

مع العلم أن: $\tilde{\tau} = \left(\tau + \eta_0^{ordinal}\right)$

- ثالث معايرة، والتي تم تطبيقها في دراسة Bajada and Schneider (2005)، حيث:

$$g_t^{final} = g_{\overline{T}}^{*} + \hat{\varrho}\Delta x_t$$

حيث: $g_{\overline{T}}^{*}$ يتم إختياره لتحقيق الشرط:

$$g_{\overline{T}}^{final} = g_{\overline{T}}^{*} + \hat{\varrho}\Delta x_{\overline{T}}.$$

و g_t^{final} تمثل معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي،

و $g_{\overline{T}}^{final}$ يمثل معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي في سنة الأساس.

بالرغم من شيوع إستعمال منهج MIMIC في دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنها لم تسلم من الإنتقاد، لإشتمالها على نقاط ضعف، وأهم ما تم إنتقاده مرحلة المعايرة أو المحاكاة، والتي تم التطرق لبعض التقنيات المستخدمة، فعدم إحتوائه لمنهجية شاملة وموثوقة تفتح المجال لتدخل عوامل خارجية في طريقة القياس كالرأي المسبق للباحث، فنفس الظاهرة بنفس المعطيات والسلاسل الزمنية قد ينتج عنها نتائج متباينة، من باحث لآخر.

ثانيا: منهج التوازن العام الديناميكي (Dynamic General Equilibrium DGE)

تعتبر هذه النمذجة من الطرق الحديثة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي تعتمده فرق بحث البنك الدولي في تقديراتها، والتي يتم نشرها في موقعها الرسمي، حيث يتم تحديث البيانات كل سنتين، وقد عرف عدة تحسينات أهمها دراسات Solis-Garcia and Xie (2018) و Elgin and al (2019, 2021).

- **النموذج:** لبناء النموذج هناك عدد لا متناهي من الأسر والعائلات، والتي تمتلك رأس مال إنتاجي $K_0>0$، ووحدات زمنية $H_t>0$. يمكن لهذه الأسر أن تستغل تقنيتين إنتاجيتين، يشار إليهما بالرسمي

وغير الرسـمي؛ تقوم الأُسـر بتعظيم منفعتها بإسـتغلال رأس المال الإنتاجي والزمن وتقنيات الإنتاج، بتحقيق أقصى قدر من المنفعة، أي يمكن إيجادها بحل وتعظيم حل المعادلة:

$$\max \sum_{t=0}^{\infty} \beta^t U(C_t)$$

مع العلم في أن: $\beta < 1$، ودالة المنفعة الحدية $U(.)$ متزايدة.

قيود المعادلة:

$$C_t + X_t = (1 - \tau_t)\theta_{F_t} K_t^{\alpha} N_{F_t}^{1-\alpha} + \theta_{S_t} N_{S_t}^{y}$$

$$K_{t+1} = X_t + (1 - \delta)K_t$$

$$N_{S_t} + N_{F_t} = H_t$$

حيث:

C_t كمية الإستهلاك؛

X_t كمية الإستثمار؛

τ_t نسبة الضريبة المفروضة على الإنتاج الرسمي؛

θ_{F_t} مستوى الإنتاجية للقطاع الرسمي؛

K_t مخزون رأس المال؛

N_{F_t} عدد الساعات المخصصة للعمل بالقطاع الرسمي؛

θ_{S_t} مستوى الإنتاجية للقطاع غير الرسمي؛

N_{S_t} مقدار الوقت الذي تقضيه الاسر بسوق العمل غير الرسمي؛

δ معدل الاهتلاك.

- القيد الأول هو قيد الموارد، تتعلق بقيد جدوى موارد الأسـر، وهذا يتطلب أن تكون كمية الإسـتهلاك C_t والإسـتثمار X_t مسـاوية للكمية المنتجة بإسـتخدام التكنولوجيا الرسـمية وغير الرسـمية. الجانب الأيمن من القيد الأول، يظهر أن التكنولوجيا تتبع مواصفات المعادلة القياسية لـ Cobb-Douglas،

حيث θ_{F_t} هو مستوى الإنتاجية الحصري للقطاع الرسمي، وK_t هو مخزون رأس المال للأسر، N_{F_t} هو عدد الساعات التي تخصصها الأسر للتكنولوجيا الرسمية.

في حين يمكن أيضا إستخدام دالة المرونة الثابتة للإحلال (CES) للإنتاج، ويتم فرض ضريبة على الإنتاج الرسمي $\tau_t \ni [0,1]$

وبالمقابل إنتاج القطاع غير الرسمي لا يخضع للضريبة.

في هذا النموذج، مدخلات القطاع غير الرسمي متعلقة أساسا بالعمالة، حيث تأخذ الشكل $\theta_{S_t} N_{S_t}^{y}$.

في الدراسات التي تطرقت لنمذجة حجم الاقتصاد غير الرسمي بإستخدام التوازن العام الديناميكي (DGE)، مثل دراسة Ihrig and Moe (2014)، Solis-Garcia and Xie (2018)، وElgin and al (2018)، إعتمدت على فرضية أن الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على العمالة كعامل إنتاج، ومع ذلك أشار باحثين لإمكانية بناء نموذج مكافئ، يتم فيه إدراج رأس المال المادي كعامل إنتاج، ولكن بكثافة أقل من العمالة، ولكن من أجل التبسيط يتم إعتماد كثافة العمالة لكون القطاع غير الرسمي لا يحوز إلا على العمالة كعامل إنتاج؛ أما بقية عبارة القيد الأول فهي قياسية.

- القيد الثاني هو قانون إهتلاك رأس المال
- القيد الثالث هو القيد الزمني للأسر.

في النموذج المبسط يتم الحصول على τ_t، بإعتباره متغير خارجي مستقل عن السياسة الضريبية للدولة، والذي بموجبه تحصل على إيرادات ضريبية لتمويل الإنفاق الحكومي G_t، وبذلك يمكن تحديد التوازن:

بتحديد العبء الضريبي τ_t، فإن التوازن لنموذج القطاعين هو مجموعة من المتتاليات:

$$\{C_t, X_t, K_{t+1}, N_{S_t}, N_{F_t}, G_t\}_{t=0}^{\infty}$$

بحيث:

1- يتم حل مشكلة الأسر بواسطة المتتاليات: $\{C_t, X_t, K_{t+1}, N_{S_t}, N_{F_t}\}$

2- G_t تساوي $(\tau_t)\theta_{F_t} K_t^{\alpha} N_{F_t}^{1-\alpha}$

➢ **حل النموذج:**

لحل النموذج وبعد وضع فرضيات وظيفية محددة لدالة المنفعة، لتعظيم المنفعة للأسر المعيشية يتم التحقق من الشروط من الدرجة الأولى الآتية:

$$\frac{C_{t+1}}{C_t} = \beta\left[(1-\tau_t)\alpha\frac{Y_{F_{t+1}}}{K_{t+1}} + 1 - \delta\right]$$

حيث: $Y_{F_t} = \theta_{F_t} K_t^{\alpha} N_{F_t}^{1-\alpha}$ و $\theta_{S_t}\gamma N_{S_t}^{\gamma-1} = (1-\tau_t)\theta_{F_t}(1-\alpha)K_t^{\alpha}N_{F_t}^{-\alpha}$

المعادلة الأولى هي ببساطة معادلة Euler*، التي تتعلق بالمفاضلة للأسر المعيشية بين تفضيل قرار الإستهلاك أو الإدخار، أي إستهلاك رأس المال اليوم، أو الإدخار اليوم والإستهلاك غدا، أما المعادلة الثانية هي المعادلة الزمنية، والتي تمثل المفاضلة التي تواجهها الأسر المعيشية بين قضاء وحدة زمنية إضافية من العمل في القطاع الرسمي أو في القطاع غير الرسمي.

في حالة التوازن يمكننا الحصول على K_t بدلالة N_{F_t}:

$$K_t = N_{F_t}\left[\frac{(1-\tau_t)\theta_{F_t}\alpha}{\frac{(1+g)}{\beta}-1+\delta}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث g هو معدل نمو الإستهلاك في الفترة t ومنه: $\frac{C_{t+1}}{C_t} = 1 + g$

علاوة عن ذلك، يمكن الحصول على العمالة بالقطاع غير الرسمي بإستخدام الشرط الزمني:

$$N_{S_t} = \left\{\frac{\gamma\theta_{S_t}}{(1-\tau_t)\theta_{F_t}(1-\alpha)}\left[\frac{\frac{(1+g)}{\beta}-1+\delta}{\theta_{F_t}(1-\tau_t)\alpha}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}\right\}^{\frac{1}{1-\gamma}} \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

بالحصول على هذه المعادلة، يمكن الإنتقال لأهم مرحلة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهي مرحلة المعايرة (Calibration)، وهنا يظهر تدخل الباحثين في إختيار المعلمات والقيم الإفتراضية التي يتم على أساسها تقدير النموذج.

*تستخدم معادلة Euler في نماذج Dynamic General Equilibrium غالبا في وصف سلوك المستهلك المثالي، وتفضيلات عروض العمل وديناميكيات الناتج الكلي، فبدلا من فرضية الاستهلاك المستقبلي يساوي الاستهلاك الحالي، يتم إفتراض أن المستهلك يعظم منفعته الحالية والمستقبلية.

- **المعايرة (Calibration):**

الغرض من هذه الطريقة هو تقدير حجم الاقتصـــاد غير الرســـمي كنســـبة مئوية من الناتج الداخلي الخام الرسمي، ورصد تغيره من سنة t إلى سنة أخرى في بلد معين، ويمكن الحصول عليه من خلال:

$$\frac{\theta_{S_t} N_{S_t}^{\gamma}}{\theta_{F_t} K_t^{\alpha} N_{F_t}^{1-\alpha}}$$

كما تم ذكره آنفا، بإستغلال الخطوات التي تم إتباعها في دراسة Elgin (2021) ، حيث تم افتراض[1] قيم α وδ، كما هو متعارف عليه في أدبيات دورة الأعمال الحقيقية، $\alpha = 0{,}36$ و $\delta = 0{,}08$.

بالإضـــافة إلى تحديدها لمعامل تناقص العوائد $\gamma = 0{,}495$ على غرار ما تم إعتماده في دراســـة Ihrig and Moe (2014).

بعد ذلك وجب بناء سـلسـلة مخزون رأس المال المادي $\{K_t\}$ بالإعتماد على طريقة الجرد الدائم، بإسـتخدام الصيغ الآتية:

$$K_{t+1} = K_t(1-\delta) + I_t$$

$$\frac{K_{1950}}{Y_{1950}} = \frac{\sum_{i=1950}^{2017} \frac{I_i}{Y_i}}{\delta + gy}$$

المعادلة الأولى هي قانون حركة رأس المال، حيث K_t إجمالي مخزون رأس المال في الســـنة t، δ معدل إهتلاك رأس المال و I_t قيمة الإستثمار بالسنة t. معدل راس المال المادي والإستثمار، تكون الحصول عليها في قواعد البيانات أي هي من المعطيات التي يتم إســتخدامها (والملاحظ في مجال الدراســات القياســية أن أغلب الباحثين يســتعملون مصــدر أســاســي لبيانات الاقتصــاد الكلي، والمتمثل في جداول "**بان**" العالمية (Penn World Tables (PWT)).

في المعادلة الثانية يتم إفتراض أن الاقتصاد بحالة مستقرة في سنة معينة، ونعتبرها سنة الأساس (في المعادلة تم إختيار سنة 1950 كسنة أساس).

بمجرد حساب رأس المال في سنة الأساس من المعادلة الثانية، يمكن حساب سلسلة رأس المال بين 1950 و2017 مثلا، بإستعمال المعادلة الأولى، وبذلك يمكن إستعمال المعايرة (Calibration) β لكل بلد ضمن

[1] Elgin, Ceyhun, (2021), *The informal economy: measures, causes and consequences*, Routledge frontiers of political economy. NY. USA. P.28

معطيات البانل المستعملة، بإستغلال معادلة Euler. يتم الحصول على معطيات كل من C_t، N_{F_t} و τ_t من قاعدة البيانات، وبذلك يمكننا إستعمال المعادلة (1) لإستخراج θ_{F_t} لأي سنة t.

المعامل الوحيد المتبقي الذي يجب حسابه هو θ_{S_t} ، هنا يتم إفتراض أن متوسط معدل نمو θ_{S_t} يساوي متوسط معدل نمو θ_{F_t} وK_t، وكذلك يتم إختيار حجم الاقتصاد غير الرسمي في سنة محددة، من دراسات سابقة، وإعتبار أن θ_{S_t} تساوي حجم الاقتصاد غير الرسمي عند تلك السنة*، ويتم بناء سلسلة θ_{S_t} من خلال معدلات النمو المحسوبة سابقا.

وأخيرا يتم حساب قيم N_{S_t} بإستخدام المعادلة (2)، وبذلك يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بإستخدام $\frac{\theta_{S_t} N_{S_t}^{\gamma}}{\theta_{F_t} K_t^{\alpha} N_{F_t}^{1-\alpha}}$ لكل سنة.

النمذجة وفق مقاربة (DGE) تعتبر من المقاربات الجديدة في دراسات الاقتصاد غير الرسمي، والطريقة الموضحة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، تعتبر مبسطة ووفق افتراضات ميسرة لطريقة التقدير، بالإضافة إلى ذلك فهي تسمح بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على مستوى القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

* في دراسة Elgin (2021)، قامت بإختيار سنة 2007 من دراسة Schneider and al (2010)، وإعتبارا لذلك فان $\theta_{F_{2007}}$ تعادل حجم الاقتصاد غير الرسمي في 2007.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، تم وضع الأسس الواجبة لبناء دراسة علمية لظاهرة معقدة ومتشعبة والمتمثلة في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تم تبني تعريف محدد لتحديد مكانة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، والمتمثلة في كل الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن رقابة الدولة وأجهزتها، ولا تلتزم باللوائح والتنظيمات المعمول بها في نشاطها، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية (من أفراد ومؤسسات) ولا تفي بكامل إلتزاماتها المفروضة عليها قانونا، وعند إحصائها إقتصاديا، يمكن إدراجها في الحسابات الوطنية وتدخل في حساب الناتج الداخلي الخام للدولة، وذلك بالإعتماد على معيار المساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد في حالة إضفاء الصبغة الرسمية عليها، وقد تم إستثناء الأنشطة غير المشروعية.

ولفهم تطور الظاهرة، تم عرض أهم النظريات المفسرة لظهور الظاهرة، بالإعتماد على دراسات لأدبيات الظاهرة بدمج عدة دراسات، وتقسيم النظريات إلى: النظرية النيو كلاسيكية، نظرية التحديث، النظرية الليبرالية الجديدة، نظرية الاقتصاد السياسي والنظرية المؤسسية، والتي تعتبر الأحدث في مجال دراسة الظاهرة.

وبالنظر لخاصية السرية التي تتميز بها الظاهرة وإستحالة قياس حجمها، تم التطرق للطرق المعروفة لتقدير حجمها مع مراعاة أحدثها، بالتطرق للتقنيات المباشرة وغير المباشرة، ومناهج التقدير القياسية؛ وقد تم التركيز على هذه الأخيرة بشيء من التفصيل بغية التحكم في تقنيات التقدير ومنح الباحثين دليل عملي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثاني:

علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول لأدبيات الظاهرة محل الدراسة، بالتركيز على الظاهرة بحد ذاتها وحدودها الاقتصادية؛ سيتم في هذا الفصل دراسة تفاعل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في البيئة التي تنشط فيها، أي تفاعل الظاهرة مع الاقتصاد الرسمي.

فنمو الظاهرة متعلق بشكل وثيق بخصائص الاقتصاد الرسمي، ومحددات نمو الظاهرة تختلف من بلد إلى آخر، بإختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية لكل بلد، وحتى بإختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، كما تم التطرق إليه في تأثير القواعد المؤسسية الرسمية وغير الرسمية في الفصل الأول؛ ولذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني، سيتم التطرق لأكبر عدد من المحددات التي تم إثبات تأثيرها على نمو الظاهرة، بالنظر لنتائج الدراسات القياسية السابقة، في المطلب الأول، أما المطلب الثاني، فسيتم إيجاز أهم المحددات بالنظر للنظريات المفسرة للظاهرة.

في المبحث الثاني سيتم التطرق للتفاعلات التي تنتج عن وجود إقتصاد غير رسمي، من خلال التأثيرات الإيجابية والسلبية للظاهرة على مختلف الفاعلين بالاقتصاد الرسمي، أما المبحث الثالث فسيتم تخصيصه للسبل والطرق المنتهجة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الأول: محددات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

من بين الجوانب الأكثر دراسة في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، محددات ومسببات الظاهرة، أي الإجابة على تساؤل: ما الذي يحفز على نمو الظاهرة؟ فالعديد من الدراسات تطرقت لهذا الجانب، من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد غير الرسمي؛ والملاحظ في دراسة محددات الظاهرة أن طبيعة الظاهرة السري والمعقد، دفع بالدارسين والباحثين إلى الإعتماد أكثر على التقنيات القياسية لإثبات العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ونمو الاقتصاد غير الرسمي؛ والملاحظ كذلك الإختلاف في تأثير المحفزات من بلد إلى آخر، إلا أن محددات الظاهرة يتم دراستها وفق وجهة النظر التي يتم إعتمادها في دراسة الظاهرة، أي وفق الفكر الذي يتبناه الباحث، ولذلك سيتم حصر أهم المحددات الناتجة وفق نتائج الدراسات السابقة، ثم تصنيف المحددات وفق الفكر الاقتصادي المفسر للظاهرة، مع الأخذ في الحسبان الإختلاف في تأثير كل عنصر من بلد لآخر.

المطلب الأول: المحددات وفق نتائج دراسات قياسية

حظيت الأسباب والمحددات المؤثرة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، بإهتمام العديد من الباحثين، خاصة مع بروز الطرق القياسية لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على نمو الاقتصاد غير الرسمي، ولذلك سيتم التطرق لأهم المحددات وأثر كل منها، بتصنيفها وفق طبيعتها: المحددات المالية، التنظيمية والمؤسساتية.

أولا: المحددات المالية

المحددات المالية هي التي تتعلق بالجانب المادي الذي يدفع الوحدات الاقتصادية لتفضيل الاقتصاد غير الرسمي، على النشاط بالاقتصاد الرسمي، ومن أهمها:

- **الأعباء الضريبية وإشتراكات الضمان الاجتماعي:** تعتبر الأعباء الضريبية محور الأسباب المحفزة على نمو الاقتصاد غير الرسمي، فكما تم تناوله في الفكر النيو كلاسيكي لتفسير الظاهرة، الوحدات الاقتصادية بإعتبارها وحدات عقلانية ترجح بين "العائد والتكلفة" من عدم تسديد الضرائب، من أجل تعظيم العائد وزيادة الفائدة من أنشطتها الاقتصادية، ولذلك فالأعباء الضريبية وإشتراكات الضمان الاجتماعي الكبيرة، أو كما يطلق عليها تسمية الإقتطاعات الإجبارية، تؤثر بشكل مباشر في المفاضلة بين العمل في الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد غير الرسمي؛ فكلما كانت التكلفة الكلية

للعمل بالاقتصاد الرسمي كبيرا، ومنه إنخفاض الدخل بعد الإقتطاعات الضريبية، كلما كانت الرغبة في تفادي الضرائب والنشاط في الاقتصاد غير الرسمي كبيرا.

إلا أن بعض الدراسات أظهرت أن زيادة حجم الإقتطاعات الإجبارية، عندما يكون مقرونا بجودة عالية في التنظيم وغياب الفساد، لا يكون له التأثير الكبير في نمو الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يقود إلى محدد آخر من محددات الاقتصاد غير الرسمي.

- **الخدمات المقدمة من طرف القطاع العام:** يتعلق هذا المحدد بالمقابل الذي يتلقاه المكلف بالضريبة عند إيفائه بكامل إلتزاماته الضريبية والتنظيمية، فعند إحساس المكلف بالضريبة بعدم الحصول على مقابل من الخدمات العامة التي توفرها الدولة، أو أنها لا ترتقى لأن تكون مكافئة لإنضباطه وإلتزامه، خاصة مع وجود إقتصاد غير رسمي وإن كان ضئيلا، يستفيد من هذه الخدمات بالرغم من عدم إيفاءه بإلتزاماته الضريبية، فهذا الإحساس عند المكلف بالضريبة يُنمي فيه القابلية لممارسة نشاطه خارج الاقتصاد غير الرسمي، مما يحفز على زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي وكنتيجة لذلك تتضاءل إيرادات الدولة، وهو ما يؤثر على جودة الخدمات العمومية وحجم السلع والخدمات التي توفرها الدولة، مما ينتج عنه حلقة مفرغة بين الإلتزام باللوائح والتشريعات وبين ما تقدمه الدولة من سلع وخدمات عامة.

  هذا الحافز يؤدي إلى رفع نسب الضرائب المفروضة على المؤسسات والافراد، وينتج عنه الدفع نحو تحفيزهم للنشاط في الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: المحددات التنظيمية والمؤسسية:

وهي مجموعة العوامل المتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي، وهي متعلقة مباشرة بدور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي عن طريق الوظيفة السيادية التي تحوزها في فرض القوانين والسهر على تطبيقها، ومن أهمها:

- **جودة القوانين واللوائح:** القوانين والتنظيمات المعمول بها، كاللوائح المنظمة لسوق العمل أو الحواجز الجمركية المفروضة على السلع والخدمات، أو الشروط المنظمة للأنشطة الاقتصادية، أي التشريعات المحددة لبيئة الأعمال والبيئة الإستثمارية في الاقتصاد، تعتبر من العوامل المهمة في الرفع من كلفة اليد العاملة وظروف ممارسة الأنشطة بالاقتصاد الرسمي، مما ينتج عنه تحفيز العمل بالاقتصاد

غير الرســـمي؛ فالدول التي تمتلك قوانين معقدة وغير مســـتقرة هي الدول التي يكون فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا[1].

- **الردع:** يعتبر الردع من أهم الوسـائل لعدم الإمتثال الضـريبي، فهو متعلق برفع إحتمالية الإنكشـاف وهذه الأخيرة لها تأثير سلبي على إحتمالية العمل بالاقتصـاد غير الرسمي؛ فالناشطون في الاقتصـاد بإعتبارهم وحدات إقتصادية عقلانية تفاضل بين العمل في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي بالنظر للعائد الذي ســـتجنيه، فإن كانت المخاطرة في العمل بطريقة ســـرية أو التحايل على التشـــريعات الضريبية، لا يمثل خطرا على مكتسباته وإستثماراته، وأن العوائد التي سيجنيها من وراء التستر على بعض من أنشطته أو كلها، تفوق من نتائج المخاطرة، فتعتبر من المحفزات للعمل في إطار الاقتصاد غير الرسـمي؛ والردع متعلق بجانبين، الأول بفعالية مؤسـسـات الرقابة الحكومية في الكشـف على التجاوزات، والثاني بالعقوبات والغرامات التي يتعرض لها المُخالف.

التشـــريع المتعلق بفرض الغرامات والعقوبات يجب أن يتم وفقا لخطورة المخالفة والدخل الفعلي للمتهرب، فبالرغم من كون الغرامات والعقوبات بحد ذاتها، لا تؤثر سلبا على الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنها تؤثر في الإدراك الذاتي لخطر الإكتشاف لدى الوحدات الاقتصادية.

- **جودة القواعد المؤسسية:** كما تم التطرق إليه في النظرية المؤسسية لتطور نظريات تفسير الظاهرة، تلعب نوعية القواعد المؤسـسـية الرسـمية دورا مهما في نمو الاقتصـاد غير الرسـمي، والمتمثلة في التشـريعات والتنظيمات الموضـوعة لتنظيم النشـاط الاقتصـادي، وكذلك الموجهة لتسـيير المرافق العمومية ومؤسـسـات الدولة؛ فالتنظيمات المعقدة وغير المسـتقرة أي التي يتم تغييرها خلال فترات زمنية قصيرة، تعتبر من العوامل المحفزة لتجنب النشاط بالاقتصاد الرسمي؛ فالتطبيق الفعال والعادل لقانون الضـرائب مثلا، وفق المعمول به والقوانين والتشـريعات من طرف مؤسـسـات الدولة المؤهلة، يلعب دور مهم في دفع الوحدات الاقتصـادية لتجنب النشـاط بالاقتصـاد غير الرسـمي، حتى أن هذا العامل يعتبر أكثر أهمية من تعقيد وثقل الأعباء الضـريبية. فالبيروقراطية الإدارية مع وجود الرشـوة في القطاع الحكومي، يكون مؤشر لوجود إقتصاد غير رسمي مهم، بينما وجود دولة قانون من خلال ضمان الملكية الخاصة والمساواة في التعامل، تدفع بتواجد إقتصاد رسمي أقل.

وكما تم التطرق إليه في شـرح النظرية المؤسـسـية، ما يقابل القواعد المؤسـسـية الرسـمية، القواعد المؤسـسـية غير الرسـمية، إلا أن هذه الأخيرة لم يتم نشـر بحوث أو دراسـات تهتم بهذا الجانب نظرا

[1] Kucera and Roncolato (2008), *Informal Employment : Two contested policy issues*.International Labor Review. 14(7), P.342

لصعوبة تحديد المتغيرات التي يتبناها هذا الفكر؛ فمن المبادئ التي بنيت عليها النظرية المؤسسية، في كفاءة القواعد المؤسسية الرسمية عدم تعارضها مع المبادئ غير الرسمية بالمجتمع كالعادات والتقاليد والعرف المتعارف عليه بالمجتمع، فحتى وإن كانت القوانين أو التشريعات مبسطة وغير معقدة، فكونها تعارض مبادئ غير رسمية، فستكون عرضة للتجاوز وبذلك تصبح كحافز لتجنب الاقتصاد الرسمي.

ويدخل ضمن هذا المحدد جودة الحوكمة كالبيروقراطية والرشوة، فكلما كانت الشفافية والحيادية في تطبيق التشريعات والقوانين كلما كانت المحفزات لولوج الاقتصاد غير الرسمي أقل، أي كلما كان حجم الاقتصاد غير الرسمي صغيرا، فأغلب الدراسات السابقة تقر بأن مؤشر مراقبة الرشوة له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الاقتصاد غير الرسمي لكلا الاقتصاديات، النامية منها والمتطورة.

- **الوعي الضريبي:** إن كفاءة القطاع العام لها تأثير غير مباشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن لها تأثير على الجانب البسيكولوجي والنفسي للمكلفين بالضريبة؛ ففرض إلتزامات ضريبية على المكلفين بها، يعتبر كعقد ضريبي نفسي يتضمن حقوقا وإلتزامات من جانب دافعي الضرائب والمواطنين من ناحية، ولكن أيضا من جانب الدولة وسلطاتها الضريبية من ناحية أخرى. من المرجح أن يدفع المكلفين بالضرائب ضرائبهم بأمانة إذا ما حصلوا على خدمات عامة جيدة في المقابل. مع ذلك، فإن دافعي الضرائب صادقون حتى في الحالات التي لا ينطبق فيها مبدأ الميزة الضريبية، أي بالنسبة لسياسات إعادة التوزيع، إذا كانت هذه القرارات السياسية تتبع إجراءات عادلة؛ كما تلعب معاملة الإدارة الضريبية لدافعي الضرائب دورا في ذلك، فإذا تم التعامل مع دافعي الضرائب كشركاء بدلا من مرؤوسين في علاقة هرمية، فسوف يُوفون بسهولة بإلتزامات عقد الضريبة النفسية. لذلك، فإن المعنويات الضريبية العالية والأعراف الاجتماعية الأكثر تأثيرا، يمكن أن ترفع من الوعي الضريبي وتقلل من إحتمالية عمل الأفراد بالاقتصاد غير الرسمي.
- **نمو الاقتصاد الرسمي:** من بين المحددات التي حظيت بإهتمام الدارسين للظاهرة، العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، أي تأثير نمو أحدهما على الآخر، وهل زيادة نمو الاقتصاد الرسمي يرفع من نمو الاقتصاد غير الرسمي، أو العكس؟ في أدبيات الظاهرة يختلف التأثير بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تتميز بصغر حجم الاقتصاد غير الرسمي في إقتصاداتها الوطنية، بينما الدول النامية إقتصادها غير الرسمي أكبر وأكثر إنتشارا في إقتصاداتها، وحتى هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى من نفس التصنيف، ونتائج الدراسات السابقة تظهر عدم وجود قاعدة عامة يمكن تطبيقها على مجمل الدول من نفس التصنيف؛ ففي

بعض الدراسات تثبت التأثير السلبي لنمو الاقتصاد غير الرسمي على نمو الاقتصاد الرسمي، كدراسة Baklouti & Boujelbene (2018) والتي أظهرت الإختلاف في العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، للدول المتقدمة ممثلة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD countries)، والدول النامية ممثلة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA countries)، حيث أن زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض ب0,09 وحدة من النمو الاقتصادي للدول النامية، بينما بالدول المتطورة زيادة بوحدة واحدة من حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إنخفاض ب4,77 وحدة من النمو الاقتصادي[1]. وفي دراسة Mughal & Schneider (2020) عن تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في باكستان، كشفت عن علاقة سببية موجبة ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل، وعن علاقة سببية سالبة على المدى القصير، بالإضافة إلى كون الاقتصاد غير الرسمي يعمل كمحفز قوي للنمو الاقتصادي بالبلدان النامية ذات حجم إقتصاد غير رسمي كبير، بالنظر لحيازته لميزة المرونة والتأقلم مع الظروف الاقتصادية العامة، خاصة مع وجود إقتصاد رسمي مثقل بالبيروقراطية والرشوة[2].

وفي دراسة أخرى لـــ Schneider (2017) يعتبر نمو وتطور الاقتصاد الرسمي عامل رئيسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد (نمو الناتج الداخلي الخام) منخفضا، كلما زادت المحفزات للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي[3]؛ ولذلك فالجزم بدور نمو الاقتصاد الرسمي بأنه محفز أو مثبط لنمو الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة العلاقة بينهما، تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا من بين الدوافع التي تحفز على التطرق لهذا الموضوع في هذه الدراسة.

- **العمل الحر:** ونعني به كل الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها أفراد لحسابهم الخاص، فطبيعة أعمالهم وأنشطتهم تجعل من الصعب تحديد مردود نشاطهم، وحتى كشف نشاطهم، ولذلك كلما كانت نسبة العمل الحر بالاقتصاد كبيرة، كلما كانت إحتمالات النشاط ضمن الاقتصاد غير الرسمي كبيرة.
- **البطالة:** من العوامل المهمة في دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة البطالة، فتعتبر من الأسباب الرئيسية التي بُنيت عليها نظريات تطور الاقتصاد غير الرسمي، بإعتبار أن أهم عامل من عوامل الإنتاج عامل العمل، والمحرك الأساسي لإقتصادات الدول، الرسمي منه وغير الرسمي، مع

[1] Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). *The Nexus Between Democracy and Economic Growth: Evidence from Dynamic Simultaneous-Equations Models*. Journal of the Knowledge Economy, 9, P.992

[2] Mughal, K. S., & Schneider, F. G. (2020). *How Informal Sector Affects the Formal Economy in Pakistan? A Lesson for Developing Countries*. South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance, 9(1), P.7

[3] Schneider, Friedrich (2017), *Estimating a Shadow Economy: Results, Methods, Problems, and Open Questions,* De Gruyter Open, Open Economics 2017/1, P. 27.

إختلاف ظروف العمل والمحفزات التي يتميز بها كل منهما، فالاقتصـــاد غير الرســـمي يعتبر ملاذ للفئة الهشـــة بالمجتمع، وصـــمام أمان من الفقر والعوز، ولذلك فكلما كان معدل البطالة مرتفعا كلما زادت إحتمالية العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

- **إستخدام السيولة النقدية:** يعتبر تطور النظام المصرفي من بين العوامل المهمة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، فتوفير وسائل دفع فعالة ومضمونة للمتعاملين الاقتصاديين، يجنبهم التعامل بالسيولة النقدية، وهي من العوامل الأساسية في تحفيز نمو الاقتصاد غير الرسمي، لأن التعامل بالسيولة النقدية لا يترك أثرا لحجم النشـــاط الاقتصـــادي، عكس التعامل بوســـائل الدفع الحديثة، فكلما كان الاقتصاد غير الرسمي أكبر كلما زاد استخدام السيولة النقدية في التعاملات، فهي متعلقة بحجم النقد للفرد خارج القطاع المصرفي.
- **نصـيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:** وهو يدل على مقدار رفاهية الفرد، وهو مؤشـر اقتصـادي أكثر دقة واسـتعمالا من الناتج الداخلي الخام، في تصـنيف الدول حسـب درجة تطور اقتصـادها، فالأخذ بعين الإعتبار النمو الديمغرافي للدولة له دلالاته، إلا أن هذا المؤشـر متعلق بمؤشـرات أخرى لتفسير دلالاته، كالعدالة في توزيع الدخول، كمؤشر "جيني" (GINI) ولذلك فمدلول المؤشر يختلف من دولة إلى أخرى، فكلما كان نصـــيب الفرد من الناتج الداخلي الخام منخفضـــا كلما كان حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا[1] ، بينما أثبتت دراسات أخرى أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليس له تأثير معنوي على حجم الاقتصاد غير الرسمي بالدول النامية، بينما له تأثير سلبي قوي على حجم الاقتصاد غير الرسمي بالدول المتطورة[2]، مما يعني أن النمو الاقتصادي الكبير بالدول المتطورة يعمل على تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي.

تلكم أهم المحددات التي تؤثر في نمو الاقتصـاد غير الرسـمي، وفيما يلي جدول يلخص المتغيرات المسـببة للظاهرة، وتأثير كل منها، مع الدراسات ذات الصلة:

[1] Schneider, F., and Williams, C. C. (2013). *Op.cit,* P.23
[2] Baklouti & Boujelbene, (2018), *Op.cit*, P.994

الجدول رقم (01): المتغيرات المسببة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

المتغيرات المسببة	التأثير النظري	المراجع والدراسات
الأعباء الضريبية وإشتراكات الضمان الاجتماعي	الأعباء الضريبية تؤثر بشكل مباشر في الإختيار بين العمل والترفيه وتستطيع تحفيز طلب العمل بالاقتصاد غير الرسمي. كلما كانت التكلفة الكلية للعمل بالاقتصاد الرسمي والدخل بعد الاقتطاعات الضريبية كبيرا، كلما كانت الرغبة في تفادي الضرائب والنشاط في الاقتصاد غير الرسمي كبيرا. والاقتطاعات الضريبية تتعلق أعباء الإشتراك بالضمان الاجتماعي والضرائب الناتجة، مما يجعلها عوامل مهمة في وجود الاقتصاد غير الرسمي.	Thomas (1992), Johnson, Kaufmann, and Zoido-Lobatón (1998a,b), Giles (1999a), Tanzi (1999), Schneider (2003, 2005), Dell'Anno (2007), Dell'Anno, Gomez-Antonio and Alanon Pardo (2007), Buehn and Schneider (2012)
جودة القواعد المؤسسية والرشوة	نوعية المؤسسات العمومية عامل أساسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي. فالتطبيق الفعال لقانون الضرائب المطبق وللقوانين والتشريعات من طرف مؤسسات الدولة المؤهلة، يلعب دور مهم في دفع الوحدات الاقتصادية للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي، حتى أن هذا العامل أكثر أهمية من تعقيد وثقل الأعباء الضريبية. فالبيروقراطية مع وجود لرشوة في القطاع الحكومي، يكون مؤشر لوجود إقتصاد غير رسمي مهم، بينما وجود دولة قانون من خلال ضمان الملكية الخاصة والمساواة في التعامل، تدفع بتواجد إقتصاد رسمي أكبر.	Johnson et al. (1998a,b), Friedman and al (2000), Dreher and Schneider (2009), Dreher, Kotsogiannis and McCorriston (2009), Schneider (2010), Buehn and Schneider (2012), Teobaldelli (2011), Teobaldelli and Schneider (2012), Amendola and Dell'Anno (2010), Losby et al. (2002), Schneider and Williams (2013)
درجة تعقيد القوانين والتشريعات وإستقرارها	طبيعة التشريعات والتنظيمات المعمول بها، كالتشريعات المنظمة لسوق العمل أو الحواجز الجمركية المفروضة على السلع والخدمات، تعتبر من العوامل المهمة والتي تحد من حرية الأفراد في الاقتصاد الرسمي. فهي عامل في إرتفاع كلفة اليد العاملة بالاقتصاد الرسمي مما ينتج عنه تحفيز العمل بالاقتصاد غير الرسمي: فالدول التي تمتلك قوانين معقدة هي الدول التي يكون فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا.	Johnson, Kaufmann, and Shleifer (1997), Johnson, Kauf- mann, and Zoido-Lobatón (1998b), Friedman, Johnson, Kaufmann, and Zoido-Lobaton (2000), Kucera and Roncolato (2008), Schneider (2011)
الخدمات المقدمة من طرف القطاع العام	الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تضاؤل إيرادات الدولة، مما يؤثر على جودة الخدمات العمومية وحجم السلع والخدمات التي توفرها الدولة. فهذا ما يؤدي إلى رفع نسب الضرائب المفروضة على المؤسسات والافراد، وينتج عنه الدفع نحو تحفيزهم للنشاط في الاقتصاد غير الرسمي	Johnson, Kaufmann, and Zoido-Lobatón (1998a,b), Feld and Schneider (2010)
	كفاءة القطاع العام لها تأثير غير مباشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث إنها تؤثر على معنويات دافعي الضرائب. يتم تحديد الإمتثال للإلتزامات الضريبية من خلال عقد ضريبي	

المتغيرات المسببة	التأثير النظري	المراجع والدراسات
الوعي الضريبي	نفسي يتضمن حقوقا وإلتزامات من جانب دافعي الضرائب والمواطنين من ناحية، ومن جانب الدولة وسلطاتها الضريبية من ناحية أخرى. من المرجح أن يدفع دافعو الضرائب ضرائبهم بأمانة إذا حصلوا على خدمات عامة جيدة في المقابل. ومع ذلك، فإن دافعي الضرائب صادقون حتى في الحالات التي لا ينطبق فيها مبدأ الميزة الضريبية، أي بالنسبة لسياسات إعادة التوزيع، إذا كانت هذه القرارات السياسية تتبع إجراءات عادلة. كما تلعب معاملة الإدارة الضريبية لدافعي الضرائب دورا في ذلك، إذا تم التعامل مع دافعي الضرائب كشركاء في عقد (ضريبي) بدلا من علاقة هرمية، فسوف يفون بسهولة بإلتزامات عقد الضريبة النفسية. لذلك، فإن المعنويات الضريبية (الأفضل) والأعراف الاجتماعية (الأقوى) يمكن أن تقلل من إحتمالية عمل الأفراد في الاقتصاد غير الرسمي.	Feld and Frey (2007), Kirchler (2007), Torgler and Schneider (2009), Feld and Larsen (2005, 2009), Feld and Schneider (2010)
الردع	الأهمية المعطاة للردع في سياسات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي والإستنتاجات الواضحة للنظرية الاقتصادية التقليدية لعدم الإمتثال الضريبي، فإن الدراسات حول آثار الردع قليلة. فالبيانات المتعلقة بالإطار القانوني ووتيرة عمليات التفتيش ليست متاحة، حتى بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يصعب جمع هذه البيانات. إما أن يكون الإطار القانوني معقدا للغاية، حيث يفرق بين الغرامات والعقوبات وفقا لخطورة المخالفة والدخل الفعلي للجاني، أو أن السلطات الضريبية لا تكشف عن شدة الضوابط. تظهر الدراسات القليلة المتاحة أن الغرامات والعقوبات لا تؤثر سلبا على الاقتصاد غير الرسمي، في حين أن الإدراك الذاتي لخطر الاكتشاف يفعل ذلك.	Andreoni, Erard and Feinstein (1998), Pedersen (2003), Feld and Larsen (2005, 2009), Feld and Schneider (2010)
نمو الاقتصاد الرسمي	يعتبر نمو وتطور الاقتصاد الرسمي عامل رئيسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد (نمو الناتج الداخلي الخام) منخفضا، كلما زادت المحفزات للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي (مع بقاء باقي العوامل ثابتة)	Schneider and Williams (2013) Feld and Schneider (2010)
العمل الحر	كلما كانت نسبة العمل الحر بالاقتصاد كبيرة، كلما كانت إحتمالات النشاط ضمن الاقتصاد غير الرسمي كبيرة (مع بقاء باقي العوامل ثابتة)	Schneider and Williams (2013) Feld and Schneider (2010)
البطالة	كلما ارتفع معدل البطالة، زادت إحتمالية العمل في إقتصاد غير الرسمي (مع بقاء باقي العوامل ثابتة).	Schneider and Williams 2013; Williams and Schneider 2016

المتغيرات المسببة	التأثير النظري	المراجع والدراسات
حجم القطاع الزراعي	كلما زاد حجم القطاع الزراعي، زادت فرص العمل في الاقتصاد غير الرسمي (مع بقاء باقي العوامل ثابتة).	Hassan and Schneider 2016
إستخدام النقود السائلة	كلما كان إقتصاد غير الرسمي أكبر، سيتم إستخدام المزيد من النقد، تقاس في الغالب على أنها **M1 / M0** ، **M2 / M1**، أو النقد للفرد خارج القطاع المصرفي	Hassan and Schneider 2016; Williams and Schneider 2016
حصة القوى العاملة	كلما زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي، إنخفض معدل المشاركة الرسمية في القوى العاملة (مع بقاء باقي العوامل ثابتة).	Schneider and Williams 2013; Feld and Schneider 2010
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	يرتبط كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي بمزيد من الأنشطة الاقتصادية التي تخرج من الاقتصاد الرسمي، وبالتالي فإنه يظهر إنخفاضا في النمو الاقتصادي (مع بقاء باقي العوامل ثابتة).	Schneider and Williams 2013

Source : Schneider, F. (2017). *Op.cit.* PP. 04–06

المطلب الثاني: المحددات وفق النظريات المفسرة للظاهرة

تم التطرق لمحددات الاقتصاد غير الرسمي بالنظر لنتائج أبحاث سابقة، وبربط محددات الظاهرة مع النظريات المفسرة لها، يمكن سرد أهم الأبحاث والنتائج المتحصل عليها بالإعتماد على الفكر الذي تبناه الدارسون لتفسير الظاهرة، أي التركيز على المبادئ الأساسية التي بني عليها الفكر أو النظرية المعنية والتي تم التطرق إليها سابقا.

أولا: وفق نظرية التحديث

بالنسبة لنظرية التحديث، والتي ترتكز على مبدأ درجة التنمية الاقتصادي للدول، بالإضافة لجودة المؤسسات الحكومية، ولذلك يمكن تلخيص المحددات من وجهة نظر هذه النظرية في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): محددات الاقتصاد غير الرسمي وفق نظرية التحديث

المتغير	النتيجة	الدراسات السابقة
مستوى التنمية الاقتصادية		
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحام	البلدان التي يكون نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام عالي، يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي صغيرا	Baklouti & Boujelbene, (2020) (34 OECD countries); Bologna, (2016) (Brazilian municipalities); Feld & Schneider, (2010) (21 OECD developed countries); Ginevicius et al., (2020) (EU countries); ILO, 2018a (global analysis)

المتغير	النتيجة	الدراسات السابقة
نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي للاسر المعيشية	البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي للأسرة المعيشية لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجماً	Williams and Horodnic, A., (2019) (112 countries)
مؤشر التنمية البشرية (HDI)	البلدان التي مؤشر التنمية البشرية عالي، لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجماً	Eilat and Zinnes, (2002) (25 transitions countries)
مؤشر التقدم الاجتماعي (SPI)	البلدان التي مؤشر التقدم الاجتماعي عالي، لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجماً	Williams and Horodnic, A., (2019) (112 countries)
مستوى حداثة الحكومة		
جودة المؤسسات الحكومية/ فعالية الحكومة	المستوى العالي لجودة المؤسسات الحكومية يقلص من حجم الاقتصاد غير الرسمي	Kelmanson et al., (2019) (European countries); Kuehn, (2014) (OECD countries); Mara, (2021) (EU-28); Omri, (2020) (19 emerging economies); Sebele-Mpofu, (2020) (Zimbabwe); Thai and Turkina, (2014) (developing economies); Torgler and Schneider, (2009) (55 to 88 countries)
الفساد بالمؤسسات الحكومية		
مؤشر الفساد	كلما ارتفعت مستويات الفساد ارتفع انتشار الاقتصاد غير الرسمي	Eilat and Zinnes, (2002) (25 transition countries); Esaku, (2021a) (Uganda); Franić, (2017) (EU-27/EU-28); Krasniqi and Williams, (2017) (35 Eurasian countries), Nêmec et al., 2021
مؤشر السيطرة على الفساد	كلما ارتفعت السيطرة على الفساد، صغر حجم الاقتصاد غير الرسمي	Davis and Henrekson, (2005) (21 high-income countries); Torgler and Schneider, (2007b) (88 to 100 countries); Torgler and Schneider (2009) (55 to 88 countries)

Source : Williams, C. (2023). *Op.cit*, PP. 28-29

ثانيا: وفق نظرية الاقتصاد السياسي

أما بالنسبة لنظرية الاقتصاد السياسي، فتختلف عن سابقتها بتركيزها على المحددات التي تتأثر بدرجة تدخل الدولة في الاقتصـــاد، ومدى إلتزامها بالدور المنوط بها، ولذلك يمكن تلخيص المحددات المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر نظرية الاقتصاد السياسي في الجدول التالي.

الجدول رقم (03): محددات الاقتصاد غير الرسمي وفق نظرية الاقتصاد السياسي

المتغير	النتيجة	الدراسات السابقة
تدخل الدولة في سوق العمل والخدمات الاجتماعية		
مؤشر نفقات الحكومة (% من الناتج الداخلي الخام)	كلما كان مؤشر النفقات الحكومية كبيرا، تقلص حجم الاقتصاد غير الرسمي	Luong et al., (2020) (18 transition economies); Williams and Horodnic, A., (2019) (112 countries)
مؤشر نفقات الرعاية الصحية	البلدان ذات مؤشر نفقات الرعاية الصحية كبير، حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها صغير	Krasniqi and Williams, (2017) (35 Eurasian countries)
مؤشر إجمالي النفقات الاجتماعية لكل فرد من السكان بالأسعار الجارية مع مراعاة تعادلات القوة الشرائية الشخصية	البلدان ذات مستويات عالية من الإنفاق الاجتماعي لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجماً	Krasniqi and Williams, (2017) (35 Eurasian countries); Mara, 2021 (EU-28); Williams, (2012b) (East-Central Europe)
مؤشر إعادة التوزيع عن طريق التحويلات الاجتماعية	البلدان التي تكون فيها التحويلات الاجتماعية أكثر فاعلية في الحد من الفقر لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجمًا	Krasniqi and Williams, (2017) (35 Eur-asian countries); Williams, (2014c) (Central and Eastern Europe);
إنفاق الدولة في سوق العمل والتي تستهدف الفئات الضعيفة (سياسات سوق العمل النشطة)	البلدان التي تكون فيها إنفاق الحكومة في سوق العمل كبيرا، لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجمًا	Ciccarone et al., (2014) (12 Euro area countries); Loayza and Rigolini, (2011) (54 countries across the globe)
الفقر وعدم المساواة		
مؤشر السكان المعرضون للفقر	البلدان ذات المستوى الأعلى في الفقر لديها حجم إقتصاد غير رسمي كبير	Franić, (2017) (EU-27/EU-28); Williams, (2015a) (East-Central Europe)
مؤشر فجوة الفقر عند خطوط الفقر الوطنية (%) + فجوة الفقر عند 1.90 دولار في اليوم	البلدان ذات فجوة فقر كبيرة، لديها حجم إقتصاد غير رسمي أكبر	Berdiev et al., (2020a) (100 countries); Pham, (2022) (100 developing countries);
مؤشر عدم المساواة في الدخل	البلدان التي تكون فيها عدم مساواة في الدخل كبيرة، لديها حجم إقتصاد غير رسمي أكبر	Dell'Anno, (2022) (transition and emerging countries); Franić, 2017 (EU-27/EU-28); Esaku, 2021b (Uganda); Navickas et al., 2019 (Eastern Europe)
معامل جيني (Gini (Coefficient	البلدان التي تكون فيها عدم مساواة كبيرة، لديها حجم إقتصاد غير رسمي أكبر	Gutiérrez-Romero, 2021 (138 countries); Williams and Kayaoglu, 2017 (EU-27)

Source : Williams, C. (2023). *Op.cit*, PP.32-33

ثالثا: وفق النظرية اللبرالية الجديدة

بينما النظرية الليبرالية الجديدة والتي ترتكز على الدور التنظيمي للدولة، ومدى تأثير التشـــريعات والتنظيمات التي تَسنها لتنظيم النشاط الاقتصادي بالدولة، فمحدداتها التي تتبناها تتعلق بالتشريعات الضريبية بكل مكوناتها ومصادرها، ويمكن إظهارها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): محددات الاقتصاد غير الرسمي وفق النظرية اللبرالية الحديثة

المتغير	النتيجة	الدراسات القياسية
معدلات الضرائب المفروضة على الدخل والثروة	البلدان ذات الضرائب كبيرة لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجما	Williams and Kayaoglu, 2017 (EU-27); Williams, 2014c,d (EU-27); Williams and Horodnic, 2016a (EU-28)
	لا توجد علاقة بين معدلات فرض الضرائب مع حجم الاقتصاد غير الرسمي	Williams, 2014a (Central and Eastern Europe)
الضرائب على الدخل والأرباح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والضرائب على السلع والخدمات كنسبة مئوية من الإيرادات	لا توجد علاقة بين معدلات فرض الضرائب مع حجم الاقتصاد غير الرسمي	Williams, 2014c (Central and Eastern Europe); Williams and Horodnic, A., 2019 (112 countries)
الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	لا توجد علاقة بين معدلات فرض الضرائب مع حجم الاقتصاد غير الرسمي	Williams, 2014c (Central and Eastern Europe); Williams, 2012b (East-Central Europe); Williams, 2015a,b (East-Central Europe)
	يرتبط إرتفاع مستوى الضريبة على الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصادات غير الرسمية الأصغر حجمًا	Eilat and Zinnes, 2002 (25 transitions countries); Williams and Horodnic, A., 2019 (112 countries)
إجمالي معدل الضريبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	لا توجد علاقة بين معدلات فرض الضرائب مع حجم الاقتصاد غير الرسمي	Eilat and Zinnes, 2002 (25 transitions countries); Williams, 2014c (Central and Eastern Europe)
حصة الضرائب المباشرة و/أو غير المباشرة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	يرتبط إرتفاع مستوى الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالاقتصادات غير الرسمية الأكبر حجما	Feld and Schneider, 2010 (21 OECD developed countries); Schneider, 2000 (Austria); Schneider, 2010 (21 OECD developed countries); Schneider et al., 2015 (EU-28 plus Norway, Switzerland, and Turkey)

المتغير	النتيجة	الدراسات القياسية
الضرائب على العمالة	إن تخفيض العبء الضريبي على العمالة فعال إلى حد ما في الحد من العمالة غير الرسمية	Ciccarone et al., 2014 (12 Euro area countries); Vos et al., 2011 (Belgium)
	البلدان التي لديها معدل ضرائب أعلى على العمالة لديها إقتصادات غير رسمية أصغر حجماً	Williams and Kayaoglu, 2017 (EU-27); Williams, 2012a (South-East Europe);
	لا توجد علاقة بين الضريبة الضمنية على العمالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي	Eilat and Zinnes, 2002 (25 transitions countries)

Source : Williams, C. (2023). *Op.cit*, PP.36-37

المبحث الثاني: تأثير الاقتصاد غير الرسمي

ظاهرة الاقتصـــاد غير الرســمي ظاهرة إقتصـــادية موجودة بكل دول العالم، وقد حظيت بجانب من الإهتمام والدراســة من طرف هيئات حكومية وغير حكومية وإقتصــاديين عبر العالم، خلال العقود الماضــية، نظرا للأهمية التي تحوزها، إلا أن التســـاؤل المطروح لماذا هذا الإهتمام؟ وما تأثير الظاهرة على مختلف الفاعلين بالاقتصاد بشكل عام؟

الملاحظ في الظاهرة وبالنظر للتعريف المعتمد في هذه الدراســة، أن لها تأثير بعدة فاعلين إقتصـــاديين وعلى المستويين، الاقتصاد الجزئي والكلي؛ فالفاعلين الرئيسيين وهم الأفراد والوحدات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية، تؤثر وتتأثر بوجود الظاهرة، ويمكن تحديد وبصــفة أدق تأثير الظاهرة على النشــاط الاقتصــادي، على العمال، أرباب العمل، المستهلكين وعلى المجتمع ككل.

وفيما يلي ســيتم ذكر الآثار الإيجابية والســلبية للاقتصــاد غير الرســمي على أهم الفاعلين بالاقتصــاد الوطني:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

يمكن التطرق للآثار الإيجابية على: النشاط الاقتصادي، ومختلف الفاعلين بالاقتصاد الوطني.

أولا: على النشاط الاقتصادي

هناك آثار إيجابية محتملة للاقتصاد غير الرسمي على النشاط الاقتصادي، حيث:

- وجود إقتصاد غير رسمي يمنح فرصة لإختبار النشاط قبل ترسيمه، أي كإختبار لمدى جدوى النشاط قبل اتخاذ قرار تسجيله رسميا، لوجود نسبة مهمة من الأنشطة الاقتصادية قد إختارت البدأ بالنشــاط في الاقتصــاد غير الرســمي، ومع ذلك يبقى هذا الجانب إيجابي إذا ما انتقلت هذه الأنشطة من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي[1]؛
- المؤسسات التي تبدأ نشاطها بالاقتصاد غير الرسمي تكون معدلات نجاحها أكبر، حتى من جانب التوظيف وزيادة الإنتاجية تكون أكبر من المؤســســات التي بدأت نشــاطها مباشــرة

[1] Williams, C. C., and Martinez-Perez, A. (2014a). *Do small business start-ups test-trade in the informal economy? Evidence from a UK small business survey*. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, *22*(1), P.14

بالاقتصاد الرسمي، وذلك راجع لتجنبها تكاليف التسجيل وتركيز مواردها التي تحوزها عند بدأ النشاط على الإيفاء بالإلتزامات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي[1] ؛

- تستفيد الشركات والمؤسسات الرسمية الكبيرة من وجود الاقتصاد غير الرسمي، من خلال التعامل مع المؤسسات غير الرسمية وتشغيل العمالة غير الرسمية، مما يمكنها من تقليل التكاليف؛
- يسمح الدخل المتحصل عليه من الاقتصاد غير الرسمي، في زيادة الطلب على السلع والخدمات بالاقتصاد الرسمي، مما يحفز على النمو الاقتصادي[2].

ثانيا: على أرباب العمل

هناك آثار إيجابية محتملة للاقتصاد غير الرسمي على نشاط المؤسسات والعمال لحسابهم الخاص من خلال:

- توفير مصدر لزيادة الدخل لأولئك الذين يجدون نشاطهم لا يَقوى على البقاء في الاقتصاد الرسمي، لنقص مردودية نشاطهم أو لتزايد التنافسية، أو حتى لعدم وجود مناخ تنافسي شريف، مما يجعل الاقتصاد غير الرسمي، أنسب لإستمرارية نشاطهم؛
- توفير ملاذ محتمل لتفادي اللوائح والتنظيمات المعقدة خاصة التي تعيق تطور نشاطها؛
- يمكن أن يكون وسيلة لتفادي التعامل مع الإدارة التي تتصف بالفساد، أي تجنب التعامل مع موظفي القطاع العام الذين يطالبون بالرشوة[3]؛
- يمكن أن يوفر لأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص مرونة في كيفية عملهم، وهو أمر مهم خاصة بالنسبة للنساء.

ثالثا: على المستهلكين

المستهلكين بإعتبارهم يحصلون على السلع والخدمات المتأتية من الاقتصاد غير الرسمي، تظهر الآثار الإيجابية في توفير السلع والخدمات بأسعار معقولة، وذلك لإختلاف مكونات التسعير بين المؤسسات

[1] Williams, C. C., Martinez-Perez, A., and Kedir, A. M. (2017a). *Informal entrepreneurship in developing economies: The impacts of starting-up unregistered on firm performance*. Entrepreneurship Theory and Practice, 41(5), P.794

[2] Schneider & Williams, (2013), *Op.cit*, P.8

[3] Tonoyan, V., & al (2010). *Corruption and entrepreneurship: How formal and informal institutions shape small firm behaviour in transition and mature market economies*. Entrepreneurship Theory and Practice, 34(5), P.827

الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي وتلك الناشطة بالاقتصاد الرسمي، كالضريبة على القيمة المضافة وطريقة الدفع نقدا.

رابعا: على العمال

بالنسبة للذين يعملون بأجر (الأجراء) في الاقتصاد غير الرسمي، فهناك آثار إيجابية محتملة للاقتصاد غير الرسمي على العمال الاجراء:

- يوفر مصدر دخل ووسيلة لكسب الرزق خاصة عند قصور الاقتصاد الرسمي في توفير مناصب الشغل، أي أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر ملاذ من الفقر[1]؛
- يوفر درجة كبيرة من المرونة فيما يخص أوقات العمل وكيفية العمل.

خامسا: على الحكومات

أما الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للحكومات يمكن ذكرها كالآتي:

- دفع الحكومة على تجنب فرض لوائح وتنظيمات معقدة والعمل على تبسيط الإجراءات والتنظيمات، لتجنب تحفيز المزيد من الوحدات الاقتصادية من ولوج الاقتصاد غير الرسمي؛
- الحصول على سلم إجتماعي، وعلى صمام أمان من الطبقات الهشة بالمجتمع، لكون الاقتصاد غير الرسمي ملاذ للفئات الفقيرة والمعوزة؛
- الحصول على دعم خفي للنمو الاقتصادي خلال الأزمات الاقتصادية المحتملة الحدوث؛
- إمكانية إستغلال عوامل الإنتاج المستغلة في الاقتصاد غير الرسمي، والتي تعتبر عوامل كامنة للنمو الاقتصادي، في حالة السعي لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية

للاقتصاد غير الرسمي عدة تأثيرات سلبية محتملة، ويمكن سرد أهمها على النشاط الاقتصادي الوطني، وعلى مختلف الفاعلين بالاقتصاد.

[1] World Bank. (January, 2019). *Global Economic Prospects Darkening Skies*. Washington, DC World Bank. P.10

أولا: على النشاط الاقتصادي

للاقتصاد غير الرسمي تأثير مباشر على الأنشطة الاقتصادية بالاقتصاد الوطني، ويمكن تمييز الآثار السلبية من خلال أن:

- الشركات التي تنشط بشكل كامل بالاقتصاد غير الرسمي أو التي يكون جزء من نشاطها بالاقتصاد غير الرسمي، تحوز على ميزة تنافسية أكبر منها للشركات التي تنشط بشكل كامل بالاقتصاد الرسمي، مما يفرض منافسة غير عادلة في السوق الوطني، بسبب إمكانية تقليل التكاليف (التهرب من دفع الضرائب والتأمينات الاجتماعية والتنصل من تطبيق القوانين والتنظيمات المفروضة على العمل مثلا)؛
- المنافسة غير العادلة يقلل من تنافسية المؤسسات والشركات الناشطة بالاقتصاد الرسمي، مما يقلل من إنتاجيتها، ويقلل من فرص النمو والتطور، ففي دراسة للبنك الدولي فإن إنتاجية الشركات الرسمية التي تنافسها شركات غير رسمية، تمثل ثلاثة أرباع إنتاجية الشركات الرسمية التي لا تواجه مثل هذه المنافسة[1]؛
- إعاقة التنمية الاقتصادية ونمو الاقتصاد الوطني، من خلال التأثير في النسيج الاقتصادي؛ فالمؤسسات والشركات الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي تكون ذات إنتاجية منخفضة، وتفتقر للإنتاج بكفاءة، ونظرا لعدم إدراج تعاملاتها بالذمة المالية للمؤسسة، يصعب عليها الحصول على مصدر تمويل لزيادة حجمها وإنتاجيتها، مما ينتج عنه عدم ظهور لشركات ومؤسسات إقتصادية كبيرة بالاقتصاد، وغلبة المؤسسات الصغيرة ذات الإنتاجية الضعيفة مما يشوه النسيج الاقتصادي، ويحد من القدرة على زيادة النمو الاقتصادي للدولة؛
- التأثير على درجة الإمتثال لسيادة القانون، حيث يعتبر من الآثار السلبية غير المباشرة.

ثانيا: على أرباب العمل

بالنسبة للناشطين بالاقتصاد غير الرسمي، سواء مؤسسات أو عمال لحسابهم الخاص، فلنشاطهم آثار سلبية تعمل على تضاؤل فرص نمو وتطور مشاريعهم لعدة أسباب:

- محدودية فرص الحصول على مصادر تمويل لمشاريعهم، وذلك لعدم وجود حسابات رسمية تثبت الذمة المالية الحقيقية لنشاطهم مما ينتج عنه عدم كفاية البيانات المالية، بالإضافة لعدم توثيق أصولهم، وهو ما أثبتته دراسة Ohnsorge & al (2021) أن ثلث الشركات في

[1] ***Ibid***, P.15

إقتصادات الدول الناشئة والاقتصادات النامية، التي تتميز بحجم إقتصاد غير رسمي فوق المتوسط العالمي، تَعتَبر أن الحصول على التمويل عائقا رئيسيا[1]؛

- محدودية الفرص في تسويق أعمالها ومنتوجاتها، وتوسيع إنتشارها الجغرافي بسبب الخوف من إكتشافها من قبل السلطات الرقابية؛
- غالبا ما يتحتم عليهم إبقاء مشاريعهم صغيرة ليظلوا بعيدا عن أنظار السلطات الرقابية[2]، مما يدفعهم لتقليل وتفادي الإستثمار المادي لمشاريعهم؛
- عدم القدرة على ضمان حقوقهم في حالة قيامهم بإبتكارات في عمليات إنتاجهم أو حتى في منتجاتهم، لعدم القدرة على إنشاء حقوق الملكية الفكرية بشكل رسمي؛
- عدم القدرة على الوصول إلى الإعانات والحوافز الحكومية، وحتى إلى الدعم للأنشطة التجارية.

ثالثا: على المستهلكين

الآثار السلبية بالنسبة للمستهلكين يمكن ذكر:

- عدم القدرة على إتخاذ إجراءات قانونية عند الحصول على سلع مغشوشة أو غير ملائمة من حيث التسليم والنوعية المتفق عليها، أو بسبب رداءة الخدمات المقدمة؛
- عدم الحصول على ضمانات للمنتوجات المقدمة؛
- زيادة إحتمالات الضرر الصحي، نظرا لغياب الإلتزام بالشروط الصحية في التسويق وعدم التقيد بلوائح السلامة؛
- بالرغم من أن الإعتقاد السائد أن الاقتصاد غير الرسمي يوفر سلع وخدمات أقل سعرا من التي يوفرها الاقتصاد الرسمي، إلا أنه في حالة تسويق سلع وخدمات بسبب الندرة نظرا لقصور الاقتصاد الرسمي في توفيرها، يفرض على المستهلكين أسعارا أعلى من الأسعار المتداولة بالاقتصاد الرسمي[3].

رابعا: على العمال

بالنسبة للذين يعملون بأجر (الأجراء) في الاقتصاد غير الرسمي، هناك آثار سلبية عديدة:

[1] Ohnsorge, F., Okawa, Y., and Yu, S. (2021). *Op.cit*. P.125
[2] World Bank. (January, 2019). *Op.cit*. P.26
[3] ***Ibid***, P.25

- فهم لا يتمتعون بنفس حقوق التوظيف القانونية التي يتمتع بها العمال بالاقتصـاد الرسـمي، كالعطل الرسـمية، العطل المرضـية، بالإضـافة إلى تدني الأجور لغياب إلزامية التقيد بالحد الأدنى للأجور، وكذا الحد الأقصى لساعات العمل[1]؛
- حرمانهم من بعض الامتيازات التي يحصـل عليها الأجراء بالاقتصـاد الرسـمي، كالحق في معاش التقاعد؛
- وجودهم في نطاق أمان وظيفي أقل مقارنة بالذين يعملون بالاقتصـاد الرسـمي، وذلك لزيادة إحتمالية تسريحهم من قبل أرباب العمل دون اشعار مسبق ودون دفع تعويضـات التسريح، أي أن أرباب العمل غير ملزمون بالتقيد بقانون العمل الذي يحكم العلاقة المهنية بينهما؛
- تواجدهم في بيئة عمل تفتقر لمعايير الصـحة والسـلامة على عكس الذين يعملون بالاقتصـاد الرسمي؛
- عدم تثمين الخبرة المهنية المكتسـبة، لعدم وجود إثبات للفترة التي يعملونها بالاقتصـاد غير الرسمي؛
- حرمانهم من إمكانية الحصـول على قروض أو رهون عقارية لأنهم لا يملكون دليل على دخلهم الحقيقي؛
- حالة القلق التي يعيشـون فيها خشـية إكتشـاف نشـاطهم من قبل هيئات الرقابة الرسـمية وما ينجر عنها من نتائج.

أما فيما يخص تأثير الاقتصـاد غير الرسـمي على العمال الأجراء بالاقتصـاد الرسـمي، وبإعتبارهم لا ينتمون لنطاق العمل غير الرسمي فيتأثرون سلبا به، حيث:

- يعتبر وجود عمال ينشـطون بالاقتصـاد غير الرسـمي، عاملا في تقليل إرتفاع معدلات الأجور، وذلك لوجود بديل لدى أرباب العمل بالنظر لإمكانية الإسـتعانة بالعمالة غير الرسمية[2]؛
- يقلل من القوة التفاوضـية للنقابات العمالية، وذلك لإمكانية خروج أرباب العمل من الاقتصـاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي، في حالة كانت التكاليف الاجتماعية والتشغيلية مرتفعة؛

[1] Bureau International du Travail, (2015), *Recommandation N° 204 concernant la transition de l'économie informel vers l'économie formelle*, Genève, P.4

[2] Williams, C. C., and Gashi, A. (2022). *Evaluating the wage differential between the formal and informal economy: A gender perspective*. Journal of Economic Studies, 49(4), P.345

- يقلل من عدد الوظائف بالاقتصـــاد الرســـمي، حيث جزء من عروض العمل التي تنتج عن زيادة النشاط الاقتصادي يتم إستغلالها بالإستعانة بالعمالة غير الرسمية[1].

خامسا: على الحكومات

بالنسبة للحكومات تتمثل الآثار السلبية في:

- خسارة في الإيرادات لتمويل الميزانية العامة للدولة نظرا لتقلص الوعاء الضريبي، وتجنب دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية؛
- فقدان القدرة على تجسيد السياسات التنموية التي تضعها لدعم التنمية الاقتصادية، وذلك بالنظر لعدم إمتلاكها للمعطيات الحقيقية للاقتصاد الفعلي؛
- فقدان السيطرة على درجة الإمتثال للقوانين من قبل الوحدات الاقتصادية الفاعلة بالاقتصاد الرسمي.

سادسا: على المجتمع

العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد غير الرسمي والمجتمع ككل، تظهر في تأثير تنامي الظاهرة والأسس التي يبنى عليها سلوك المجتمع؛ فالسلوك المرتبط بتفادي التشريعات الحكومية فيما يخص التعاملات الاقتصـــادية، كتجنب الضـــــــرائب، له إنعكاس على الثوابت والوعي المجتمعي، وحتى على الثقة في مؤسسات الدولة، وهذه الأخيرة يعتبرها بعض الاقتصاديين من أخطر النتائج.

يمكن فصل التأثير على المجتمع إلى قسمين:

أ: التأثير على الوعي الضـــريبي، خاصة بالدول النفطية، حيث أن الناشط بالاقتصاد غير الرسمي، لا يدفع رسوما وضرائبا على نشاطه الربحي، إلا أنه يستفيد من السلع والخدمات العامة، مثله مثل الناشط بالاقتصاد الرسمي، وهذا ما يُنَمِي حالة من عدم الإحساس بالواجبات المفروضة على أفراد المجتمع ككل، خاصة بالدول الريعية كالجزائر مثلا حيث التوجه العام لتوفير السلع والخدمات العامة لا يعتمد بشكل أساسي على ما يتم تحصيله من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما يجعل دافع الضـرائب الملتزم وغير الملتزم بدفع الضـريبة على قدم المسـاواة، مما ينعكس على درجة وعي أفراد المجتمع لأهمية المساهمة في دفع الضرائب والتقيد بالتشريع والقوانين.

[1] ILO (2018a). *Women and men in the informal economy: Statistical picture*. P.13

ب: فقدان مبدأ دولة القانون، وهو مبدأ مهم في تسـيير الشـأن العام خاصـة في علاقة الدولة والحكومة مع المجتمع، فإحسـاس المواطنين بعدم المسـاواة في التعامل من خلال تطبيق القوانين والتشريعات، يجعل قابليتهم لعدم الإلتزام بها كبيرة، كالتمييز في تطبيق الغرامات الضريبية من طرف الإدارة الجبائية، على نفس المكلفين ونفس النشـاط ونفس درجة المخالفة، ولكن إختلاف كبير في فرض الغرامة بين مكلف وآخر، مما يخلف قناعة عند المواطنين بعدم تطبيق للقوانين، ووجود إعتبارات أخرى في التعامل غير المنصوص عليها في القوانين والتشريعات.

المبحث الثالث: دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

الهدف الأساسي من الدراسات التي تتم على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، هو البحث المستمر عن سبل زيادة النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تعتبر كعائق للنمو في بعض الدول وفي نفس الوقت فرصة لدعم النمو الاقتصادي في حالة إضفاء الصبغة الرسمية للأنشطة الاقتصادية الناشطة فيه؛ لذلك فالسعي لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، لا يعتبر كهدف بحد ذاته؛ ولأهميته يجب أن يكون من الأولويات التي يجب على الحكومات أخذها بعين الإعتبار، خاصة في البلدان التي يحوز فيها الاقتصاد غير الرسمي نسبة معتبرة من إقتصاداتها.

السعي لدمج الاقتصاد غير الرسمي، يستلزم على الدارس الإلمام بمسببات ومحفزات الظاهرة، أي ما الذي يدفع الفرد أو المؤسسة الاقتصادية لولوج الاقتصاد غير الرسمي؟ بالإضافة إلى تحديد معنى دمج النشاط في إطار الاقتصاد الرسمي؛ فإضفاء صفة الرسمية على مستوى المؤسسات الاقتصادية يعني تسجيلها وأن تكون معرفة عند هيئات الرقابة الحكومية، مع إحترامها للوائح والتنظيمات المفروضة على النشاط الاقتصادي الذي تنشط فيه، مما ينجر عنه مجموعة من الواجبات والحقوق، أما بالنسبة للأفراد أي اليد العاملة يعني التسجيل والتعريف بالأعمال التي يقومون بها والتصريح بها، وبالمثل ينتج عنه حزمة من الحقوق والواجبات.

وفق أدبيات دراسة الظاهرة، وفق ما تم التطرق إليه سابقا، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ليست مرتبطة بتأثيرات سلبية فقط، كما كان يعتقد سابقا، فلها إيجابيات وسلبيات، ولذلك وضع إستراتيجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يجب أن يراعي هذا الجانب لكي لا تكون النتائج عكسية ودون المأمول، مع مراعاة خصائص الظاهرة في البلد المعني، فما يميز الظاهرة إختلاف خصائصها من بلد إلى آخر مما ينتج عنه إختلاف نجاعة السياسات المتخذة من بلد إلى آخر، أي نجاح سياسة ما وفي بلد ما لا يعني وجوبا نجاحها في بلد آخر.

نتطرق لدمج الاقتصاد غير الرسمي وفق منظورين الأول يتعلق بإدماج اليد العاملة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي بالإعتماد على توصيات المكتب الدولي للعمل لاسيما ما يصطلح عليه بتوصيات رقم 204، أما المنظور الثاني وفق ما سبق التطرق إليه، من خصائص الظاهرة وتأثيرها وتأثرها، حيث يمكن تحديد المحاور الرئيسية التي تساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي، خاصة للوحدات الاقتصادية من خلال إصلاح التشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المتبعة.

المطلب الأول: توصيات المكتب الدولي للعمل

حظيت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بإهتمام العديد من الهيئات الدولية، كالأمم المتحدة التي أدرجت إدماج الاقتصاد غير الرسمي في خطة التنمية المستدامة 2030، بالإضافة الى المكتب الدولي للعمل والذي أقَر في مؤتمره المنعقد سنة 2015 بجنيف على ما يصطلح عليه التوصية رقم 204 المتعلقة بالإنتقال من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي، والمتضمنة إستراتيجية إضفاء الصبغة الرسمية للعمل غير الرسمي، والقضاء على العمل غير اللائق على المستوى الدولي.

تتقاطع التوصية 204 مع هذه الدراسة في أن الفئة المستهدفة هي فئة اليد العاملة التي تشتغل في الاقتصاد غير الرسمي واليد العاملة الرسمية التي لها نشاط بالاقتصاد غير الرسمي، وتتضمن إطارا عاما للإستراتيجيات الموصى بها للبلدان الأعضاء، لإنتقال سلس وفعال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، والهدف الأساسي هو القضاء على عدم المساواة وعلى العمل غير اللائق لشريحة واسعة من السكان، حيث أوصت أن عملية الإدماج تمر على خمس مراحل: مرحلة التشخيص، مرحلة تحليل الإطار القانوني والسياسات المتبعة، الحوار الاجتماعي الشامل، الإستراتيجيات المدمجة ثم مرحلة التنفيذ.

الشكل رقم (08): مراحل إدماج الاقتصاد غير الرسمي وفق التوصية 204

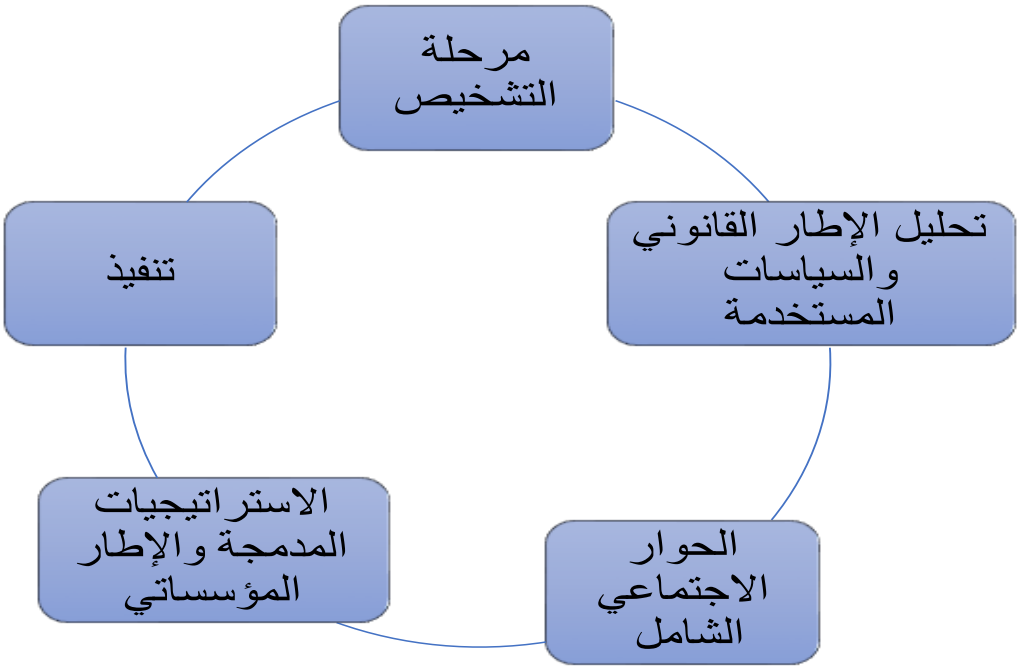

Source : Bureau International du Travail, (2015), *Op.cit*, P.8

أولا: مرحلة التشخيص

أول مرحلة هي مرحلة تشريح شامل للظاهرة بالبلد المعني، بتشخيص الأسباب والعوامل المساعدة في نمو الظاهرة، من خلال وضع مفهوم محدد للفئات المستهدفة والمشمولة بالاقتصاد غير الرسمي وهو ما يساعد على مقارنة الظاهرة بين الدول وتقييم السياسات المتبعة؛ بالإضافة إلى الإلمام بسمات وظروف عمل اليد العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، مع الأخذ بعين الإعتبار دور وتأثير النشاط الاقتصادي غير الرسمي على النمو؛ مجمل هذه المعلومات تهدف إلى وضع معايير محددة ومنهجية مدروسة للظاهرة والتي وفقها يتم تصميم وتنفيذ الإجراءات الرامية لإدماج الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: تحليل الإطار القانوني والسياسات المستخدمة

وتركز هذه المرحلة على تحليل الأطر القانونية المُسيرة للنشاط الاقتصادي ولبيئة الأعمال بالبلد، من خلال تحديد المجالات المؤثرة في زيادة العمل في الاقتصاد غير الرسمي بالإعتماد على نتائج التشخيص، ويتم إشراك كل الدوائر الحكومية التي لها علاقة بالظاهرة، كالضمان الاجتماعي، السلطات الضريبية، مفتشيات العمل، الجمارك، بالإضافة لهيئات تسجيل الإختراعات والإبتكارات؛ وتهدف هذه المرحلة إلى إيجاد طريقة متوازنة وفعالة لتحفيز الإمتثال للقوانين والتشريعات الحكومية.

ثالثا: الحوار الاجتماعي الشامل

في المرحلة الثالثة، في إطار الحوكمة التشاركية وحتى لا تكون الإجراءات المتخذة أحادية الجانب من طرف الحكومة، يتم إشراك مختلف الفاعلين وهم هيئات أرباب العمل والنقابات العمالية عن طريق حوار شامل بين الأطراف الثلاث، الحكومة وأرباب العمل (الباترونا) والنقابات العمالية؛ الهدف من هذه الثلاثية هو إقتراح تدابير توافقية تكون أكثر قابلية للتنفيذ مبنية على توافق الآراء الناتج عن حوار شامل، مما يرفع من فاعلية الإستراتيجيات التي سيتم تبنيها لإدماج الاقتصاد غير الرسمي.

رابعا: الاستراتيجيات المدمجة والإطار المؤسساتي

في هذه المرحلة يتم تحديد الإستراتيجيات المناسبة بالإعتماد على نتائج المراحل الثلاث السابقة، ويكون ذلك عن طريق صياغة إسترتيجيات الإدماج المناسبة مع توفير الإطار المؤسساتي الملائم لتجسيدها، كتكييف النصوص القانونية والتنظيمية بما يتلائم مع الإهداف المسطرة.

خامسا: التنفيذ

وهي مرحلة تجسيد ما تم التوصل إليه من الإستراتيجيات المختارة على أرض الواقع، والذي يقع على عاتق كل الأطراف المشاركة في الحوار الشامل، مع وضع آليات وميكانيزمات متابعة وتقييم لنجاعة هذه الإستراتيجيات.

تعتبر هذه التوصية كخارطة طريق تم إستحداثها من طرف هيئة دولية متمثلة في المكتب الدولي للعمل للحكومات، للقضاء على ظروف العمل غير اللائقة والحد من الفقر.

من جهة أخرى، وبالنظر لما سبق التطرق إليه من خصائص الظاهرة وتأثيرها وتأثرها، سيتم التطرق لموضوع الإدماج بالتركيز على إصلاح التشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المتبعة.

المطلب الثاني: تحسين التشريعات والنظم المطبقة على الأنشطة الاقتصادية

من أهم العوامل المسببة لنمو الاقتصاد غير الرسمي، تعقيد وعدم شفافية التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، وهنا يمكن الإشارة إلى عاملين مؤثرين وهما: الأول وضوح وتعقيد التشريعات، أما الثاني صرامة ونزاهة المكلفين بتطبيق هذه التشريعات والمتمثلة في الهيئات والمؤسسات الحكومية، كمصلحة الضرائب، التجارة، الجمارك، الشرطة وغيرها.

أولا: تعقيد التشريعات المطبقة

ويتعلق بكل النصوص القانونية المُنَظمة للحياة الاقتصادية بالبلد، وفي كل المجالات، فوضوح القواعد المطبقة على سيرورة النشاط الاقتصادي يمنح الناشط فيه إن كان فردا أو وحدة إقتصادية قدرة الحصول على حقوقه وتحديد واجباته وإلتزاماته، مع وجود خاصية الإستقرار في التشريع، فالتغيير المستمر للتشريع يعتبر من العوامل المثبطة للنشاط الاقتصادي.

من بين النظريات المفسرة لنمو الاقتصاد غير الرسمي النظرية الليبرالية الجديدة، حيث تفسر ولوج الوحدات الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي بداعي التحرر من تدخل الدولة بتنظيمات ولوائح معقدة، فهم يعملون طواعية في الاقتصاد غير الرسمي لتجنب التكاليف الكبيرة للتسجيل الرسمي إلى جانب توفير الوقت والجهد، وهي مرتبطة كذلك بالنظرية المؤسسية، أي القواعد المؤسسية الرسمية، وكمثال لدور التشريعات في الحد من الظاهرة، التشريعات المنظمة لمراحل ولوج الاقتصاد الرسمي، حيث دورة حياة المؤسسة الاقتصادية تبدأ

بالتأسيس، ودور التشريعات هنا يتعلق بالإجراءات الواجب إتباعها، حيث تفرض عدد الإجراءات والتكلفة المفروضة، فكلما كان عدد الإجراءات قليلا وقيمة المدفوعات المفروضة معقولا، كلما كان الحافز في تجنب الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، أي تيسير في منح التراخيص اللازمة من جانب الوقت والجهد والتكلفة، ومن هذا المنطلق للعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي وجب:

- ✓ خفض تكاليف التسجيل وعدد الإجراءات اللازمة، مع التغاضي عن النشاط غير الرسمي قبل التسجيل؛
- ✓ توفير المعلومات عن طريق كل سبل التواصل، عن الإجراءات اللازم إتباعها، فالجهل بها لدى الوحدات الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي، يعتبر من الأسباب للبقاء فيه؛
- ✓ تيسير التسجيل عن طريق جمع كل الإدارات المعنية في مكان واحد، لربح الوقت والجهد، وتعتبر من الإجراءات المحفزة؛
- ✓ الإقرار بمنح تحفيزات مالية خاصة في التمويل.

هذا فيما يخص مرحلة التسجيل، تليها مرحلة لا تقل أهمية فيما يخص تأثير تعقيد التشريعات، وهي مرحلة النشاط الفعلي بالاقتصاد، ففي حالة وجود تعقيدات في اللوائح والنظم المسيرة للنشاط الاقتصادي خاصة التي لها علاقة مع المصالح الحكومية، وإن كانت مرحلة التسجيل مُيسرة، فيؤدي ذلك لدفع المتعامل الاقتصادي لولوج الاقتصاد غير الرسمي وتفادي تشابك وتعقيد المعاملات الرسمية.

في هذه المرحلة يظهر تأثير العبء الضريبي، وكما تم الإشارة إليه، فهو من أهم المحددات لنمو الاقتصاد غير الرسمي، فالتشريعات المتعلقة بالأعباء الضريبية وأعباء الضمان الاجتماعي، بقدر ما تكون مبسطة والتكاليف الناجمة عن تطبيق حدودها معقولة، بقدر ما يكون ذلك حافزا لتفادي الاقتصاد غير الرسمي، ومنه لدمج لإقتصاد غير الرسمي يمكن أن ذكر:

- ✓ مراجعة النظام الضريبي، والإعتماد على نظام ضريبي مبسط، خاصة للوحدات الاقتصادية الصغيرة جدا والصغيرة؛
- ✓ الحرص على تشريع ضريبي عادل يحقق العدالة الضريبية وفق مردودية المنشآت؛
- ✓ منح إعفاءات ضريبية للوحدات الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي، عند ولوجها الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ مراجعة وتحيين نظام الضمان الاجتماعي خاصة فيما يخص أعباء أصحاب العمل؛

- ✓ تعميم ما يسمى بالشباك الموحد في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة للإستثمار والتصدير؛
- ✓ تبسيط قوانين العمل والحرص على حفظ مصالح العمال وأرباب العمل على حد سواء.

ثانيا: المكلفون بتطبيق التشريعات

من بين أهم الجوانب المتعلقة بدمج الاقتصاد غير الرسمي، الفساد الإداري وقصور الموظفين الحكوميين في آداء مهامهم، وهي من الجوانب الأكثر تأثيرا في تحفيز الوحدات الاقتصادية على ولوج الاقتصاد غير الرسمي، حتى وإن كانت التشريعات غير معقدة ومستقرة، فإنتشار الفساد والرشوة كفيلة بتقويض النتائج المرجوة.

تنظيم النشاط الاقتصادي يقع على عاتق الهيئات الحكومية، وهو ما يحتم على الوحدات الاقتصادية التعامل بشكل دوري مع المصالح والمؤسسات الحكومية، أي تقديم خدمات عامة من طرف الدولة، وتتحدد طبيعة العلاقة بالنظر لسلوك الأعوان المكلفين بتقديم هذه الخدمات، فإن كانت الخدمات المقدمة لا تَحضى بالقبول ويشوبها التعسف في إستعمال السلطة خاصة السلطة التقديرية منها، سيدفع بالوحدات الاقتصادية لتجنب الإحتكاك بهذه الهيئات عن طريق النشاط بالاقتصاد غير الرسمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات في إطار المساواة في التعامل مع كل الناشطين بالاقتصاد، أي في إطار دولة القانون، يعتبر من المحفزات على النشاط بالاقتصاد الرسمي، فهي تزيد من إحتمالات الإنكشاف عند القيام بأي نشاط إقتصادي خارج الأطر التنظيمية، وينمي ثقافة سيادة القانون مما يجعل الأفراد والوحدات الاقتصادية تسعى لتطبيق الأطر والتنظيمات المفروضة، ولذلك من الإجراءات الواجب إتخاذها لدمج الاقتصاد غير الرسمي يمكن ذكر:

- ✓ فرض قوانين صارمة للقضاء على التعسف الإداري وفساده بالإضافة إلى الرشوة؛
- ✓ تطوير إمكانيات الهيئات الحكومية بتوفير الوسائل اللازمة للقيام بمهامها، خاصة فيما يخص الهياكل التكنولوجية وترسيخ الحوكمة الالكترونية؛
- ✓ تحسين علاقة الموظفين الحكوميين مع المواطنين، خاصة للهيئات التي لها علاقة مباشرة معهم، عن طريق عمليات التدريب وتنمية قدراتهم، لما لهذا الجانب من أهمية لتحفيز الوحدات الاقتصادية للخروج من الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ تحفيز المكلفين بتطبيق التشريع عن طريق تغيير تقييم آدائهم وفق درجة احترام وتطبيق التزاماتهم.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الناجعة

تعتبر السياسات الاقتصادية التي تنتهج لدعم النمو الاقتصادي من العوامل الأساسية لدمج الاقتصاد غير الرسمي، فالاقتصاد غير الرسمي ناتج أساسا من فشل وقصور في السياسات الموضوعة من طرف أصحاب القرار، إذا توفرت بيئة تشريعية ومكلفين بتطبيقها في المستوى المطلوب، كما تم التطرق إليه.

إن وضع سياسات تأخذ بعين الإعتبار دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، تتطلب وضع سياسات ذات علاقة مع البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها الوحدات الاقتصادية، كالسياسة التجارية، الصناعية، الضريبية والقطاعية، بالإضافة إلى البنى التحتية، فهذه السياسات مجتمعة، عندما تكون ناجعة، فتعمل على تحفيز الإنتاجية في الاقتصاد، ونمو المؤسسات وتطورها، وتدعم التحول الهيكلي، خاصة بالدول النامية، مما ينتج عنه زيادة تنافسية الاقتصاد وخلق مناصب شغل بالاقتصاد الرسمي.

بفرض توفر قواعد مؤسسية جيدة، وجب توجيه السياسات الحكومية لتحسين الظروف العامة ذات الصلة مع الآلة الإنتاجية للاقتصاد، أي تطوير المؤسسات الاقتصادية، ويمكن ذكر:

- ✓ دعم نظام التأمين الاجتماعي؛
- ✓ وضع آليات وميكانيزمات الرقابة الفعالة، بإيجاد هيئات ومؤسسات ضبط مناسبة؛
- ✓ تطوير النظام المالي والمصرفي وزيادة الشمول المالي لتوفير التمويل، وأدوات الدفع الحديثة؛
- ✓ دعم الحوكمة الإلكترونية، ولما لهذا الجانب من دفع قوي في تسهيل المعاملات الاقتصادية والحد من الفساد والبيروقراطية؛
- ✓ دعم البحث العلمي والإبتكار، والرفع من المستوى التعليمي القاعدي والجامعي والمهني.

من المهم فهم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومكوناتها في الدولة، حيث كيفية التدخل بوضع سياسة ما، يجب أن يراعي خصائص الوحدات الاقتصادية المستهدفة لدمجها؛ فدمج الاقتصاد غير الرسمي لا يعني فقط إمتصاص اليد العاملة غير الرسمية، وإضفاء الصبغة الرسمية على المؤسسات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد غير الرسمي، بل يتعدى إلى دعم قدرات ومؤهلات هذه اليد العاملة، ودعم كذلك قدرات وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية، لضمان الإستمرارية في النشاط بالاقتصاد الرسمي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصـــل، يتضـــح تعدد العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، مما يظهر درجة تعقيد وتشابك العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرســـمي، وتختلف درجة تأثير كل محدد من إقتصـــاد إلى آخر بالنظر لدرجة التطور وإختلاف البيئة الاقتصادية.

وبالنظر لتأثير الظاهرة على مختلف الفاعلين بالاقتصـاد الرسـمي، يلاحَظ طُغيان الآثار الســلبية على الآثار الإيجابية للظاهرة، مما يُمَكن من الحصـــول على صـــورة عامة عن قدرة الظاهرة على التأثير في النمو الاقتصـادي، إلا أن هذا التأثير يبقى مبهما وغير واضـح المعالم، فكما تمت الإشــارة إليه، لا يمكن الجزم بأن نمو الاقتصــاد غير الرســمي محفز أو مثبط لنمو الاقتصـــاد الرســمي، وتم إســتنتاج أن طبيعة العلاقة بينهما، تختلف من دولة إلى أخرى ومن وضعية إقتصادية وإجتماعية إلى أخرى.

الفصل الثالث:

الاقتصاد الجزائري والاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000 إلى 2022

تمهيد

لدراسة تأثير ظاهرة إقتصادية ما على الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة، وجب تحليل الوضع الذي مر بها هذا الاقتصاد خلال فترة الدراسة، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل بتحليل الاقتصاد الرسمي الجزائري.

وبالنظر لحقيقة أن أي وضع يمر به أي إقتصاد خلال فترة زمنية محددة، لا يمكن فصله عن السيرورة التاريخية التي تسبقه، فأي وضعية تكون نتاج لعوامل ومؤثرات سابقة أدت لتواجد الاقتصاد في حالته الحالية، و سيتم التطرق لتحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني وفق المراحل البارزة التي مر بها قبل سنة 2000، بالنظر لفترة الدراسة التي تمتد من سنة 2000 إلى غاية 2022، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتم التطرق للظاهرة محل الدراسة، بإسقاط ما تضمنته أدبيات الدراسات السابقة عن المحددات المؤثرة في نمو الاقتصاد غير الرسمي على حالة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وهذا ما سيسمح بتحديد العوامل والمحفزات التي تدفع بنمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

ومنه يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ المبحث الأول يتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في الجزائر؛ المبحث الثاني سيتم التطرق لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أما المبحث الثالث يُخصص للعوامل المؤثرة على الظاهرة في الجزائر ومحدداتها.

المبحث الاول: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في الجزائر

تصنف الجزائر على أنها دولة من الدول النامية، وبالنظر لإمتلاكها لموارد طبيعية، والتي وفقها تحتل مكانتها بالاقتصاد العالمي، فهي تصنف من الدول النامية المصدرة للبترول؛ وفي تصنيف البنك الدولي للاقتصادات تنتمي الجزائر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Middle East and North Africa MENA)، ضمن صنف البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، بناء على متوسط الدخل الوطني الإجمالي للفرد.

عرفت الجزائر منذ إستقلالها العديد من المراحل والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي كانت للتوجهات الأيديولوجية التي تبنتها التأثير الكبير في الوضع العام للبلد، ففي بداية مرحلة الإستقلال تبنت النهج الإشتراكي المَبني على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، مما سمح للدولة بلعب دور محوري في كل مجالات الحياة بالبلد، مع ما رافقها من إنغلاق عن العالم، ومع نهاية سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، تحولت إلى إقتصاد السوق مع محاولة فتح المجال الاقتصادي للقطاع الخاص والملكية الخاصة؛ ففي هذه المرحلة بالذات وصف هذا التحول على أنه مرحلة إنتقالية ولكن هذه المرحلة، إلى الآن، لم يتم تجاوزها.

الإمكانيات الطبيعية والديمغرافية التي تحوزها الجزائر تعتبر من العوامل القوية لتكون من ضمن الدول المتقدمة، فبعض الدول تمكنت من تجاوز مرحلة التخلف، بالرغم من عدم إمتلاكها للمقومات التي تحوزها الجزائر، مثل ماليزيا وسنغافورة، ولذلك سيتم فيما يلي تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في الجزائر، لما لهذه الجوانب من علاقة مباشرة مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويتم ذلك باستغلال المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية

التطرق للوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة يتم عن طريق تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي لها علاقة مع الظاهرة محل الدراسة، ولذلك سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية، لإستنباط أسباب القصور الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري بالرغم من المؤهلات التي يحوزها، فالهدف من دراسة الاقتصاد غير الرسمي هو تحديد سبل الإستفادة من الظاهرة لزيادة التنمية الاقتصادية للبلد، وهو هدف لا يمكن بلوغه دون فهم طبيعة الاقتصاد الرسمي الجزائري.

أولا: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الاقتصادية لكل بلد، وكمصطلح إقتصادي يعني زيادة في إنتاج السلع والخدمات في إقتصاد ما خلال فترة زمنية، عادة تكون خلال السنة الواحدة؛ ويتم تقدير النمو الاقتصادي بمؤشر الناتج الداخلي الخام، فتزايد قيمة هذا المؤشر من سنة إلى أخرى يشير إلى زيادة حجم الإنتاج الكلي بالاقتصاد، مما يدل على زيادة في الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، والعكس صحيح، إلا أن أهم خاصية في تحليل النمو الاقتصادي بإستخدام مؤشر الناتج الداخلي الخام، خاصية الإستمرارية، أي تحقيق معدلات نمو بشكل مستمر (خلال عدة سنوات متتالية).

الشكل الموالي، يمثل قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر، وفق القيمة الحالية للدولار الأمريكي، خلال الفترة 2000-2022 بالإضافة الى نسبة نموه؛ الملاحظ أن **نمو الاقتصادي الجزائري خلال هذه الفترة يتميز بالتذبذب وعدم الثبات**، حيث عرف الناتج الداخلي الخام، تزايدا مستمرا من 54,79 مليار دولار سنة 2000 إلى 171 مليار دولار سنة 2008 وهي الفترة التي عُرِفَت بفترة الوفرة المالية، وقد تميزت بإنتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية وتبنيها لبرامج خماسية لدعم الاقتصاد الوطني، مما رفع من معدل ميزانية التجهيز؛ تبعها إنخفاض في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 137,21 مليار دولار بسبب الأزمة العالمية للرهن العقاري، ليعود للإرتفاع خلال الفترة 2009-2014 ليصل إلى 213,81 مليار دولار، ثم يأخذ منحا تنازليا خلال الفترة من 2014 إلى 2020.

الشكل رقم (09): تطور الناتج الداخلي الخام ونموه السنوي في الجزائر من 2000-2022

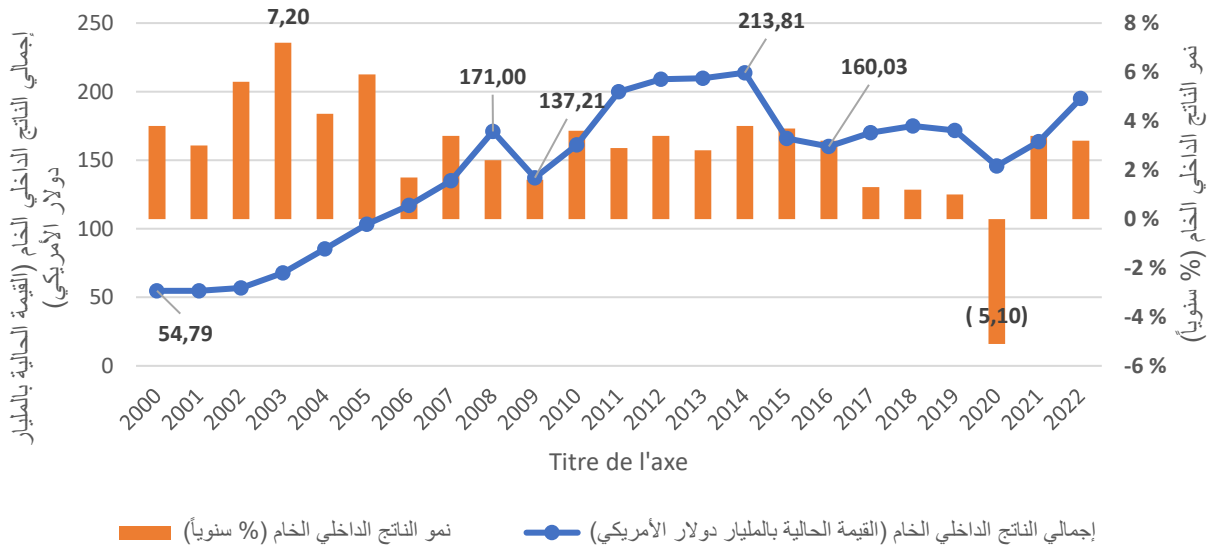

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

إن الإعتماد على مؤشـــر الناتج الداخلي الخام لتحليل الاقتصـــاد لا يعطي صـــورة شـــاملة حول مقومات الاقتصـــاد، لذلك سـيتم التطرق لأهم القطاعات المكونة للاقتصـــاد، أي القطاعات التي تنتج قيمة مضـــافة بالاقتصـــاد، حيث بتحليل الشـــكل الموالي، والذي يظهر ثلاث قطاعات رئيســـية، قطاع الخدمات، قطاع الصـــناعة وقطاع الزراعة، ســـاهمت هذه القطاعات الثلاث ما بين 93% و97% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022.

قطاع الزراعة والذي يعتبر قطاع إستراتيجي لكل دولة، لما له من علاقة مع الأمن الغذائي الوطني، لم يعرف تطورا كبيرا خلال الفترة 1999-2022، حيث تراوحت نســبة القيمة المضـــافة الناتجة عنه ما بين 7,54% و11,11%، بينما قطاع الصناعة تراوح بين 32,52% و58,13%، وكان القطاع الغالب قبل سنة 2014، وبعدها هيمن قطاع الخدمات على القيمة المضـــافة الناتجة والتي تراوحت بين 30,96% و49,97% خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (10): تطور نسبة القيمة المضافة لقطاعات الخدمات، الصناعة والزراعة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999-2022

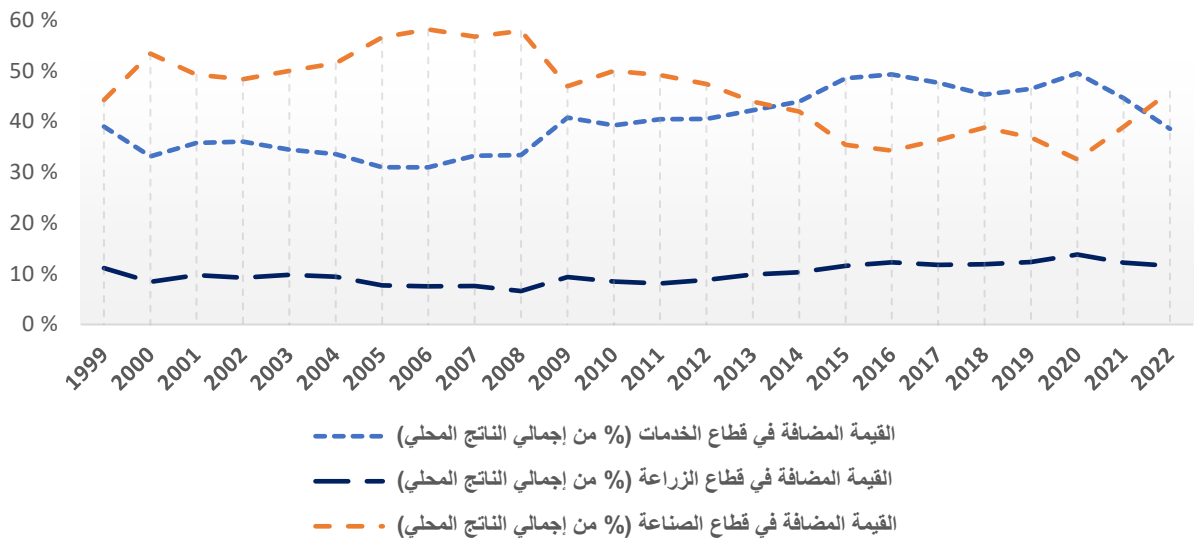

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

والجدول الموالي يوضح تفصيل لقيم القيمة المضافة السنوية لكل قطاع

الجدول رقم (05): القيمة المضافة لكل من قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1999-2022

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج الخام)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (% من إجمالي الناتج الخام)	القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج الخام)
1999	11,11	44,24	38,98
2000	8,40	53,33	33,11
2001	9,75	49,20	35,77
2002	9,22	48,30	36,05
2003	9,81	49,98	34,44
2004	9,44	51,50	33,58
2005	7,69	56,55	30,96
2006	7,54	58,13	30,96
2007	7,57	56,69	33,22
2008	6,59	57,84	33,39
2009	9,34	46,95	40,76
2010	8,47	49,97	39,25
2011	8,11	49,14	40,47
2012	8,77	47,36	40,50
2013	9,85	43,90	42,20
2014	10,29	41,94	43,89
2015	11,58	35,38	48,52
2016	12,22	34,25	49,29
2017	11,76	36,33	47,64
2018	11,87	38,81	45,29
2019	12,34	36,84	46,40
2020	13,78	32,52	49,49
2021	12,18	38,94	44,60
2022	11,59	45,90	38,57

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

هذه المعطيات تعطينا نظرة عامة حول أهم الأنشطة الاقتصادية الغالبة بالاقتصاد الوطني، والأهم مكانة قطاع الزراعة وما له من أهمية حيوية في المحافظة على الأمن الغذائي الوطني، حيث تمثل القيمة المضافة من هذا القطاع، عُشر (1/10) الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2022، حيث يتراوح بين

10% إلى 12% من الناتج الداخلي الخام، بينما حصة الأسد تنتج من قطاعي الخدمات والصناعة، والملاحظ أن القيمة المضافة في قطاع الصناعة كان الغالب خلال الفترة من 1999 إلى 2013، ما بين 43,90% و57,84%، وقطاع الخدمات ما بين 30,96% و42,20% خلال نفس الفترة؛ بينما خلال الفترة من 2014 إلى 2021 تفوقت القيمة المضافة من قطاع الخدمات على القيمة المضافة في قطاع الصناعة، حيث تراوحت بقطاع الخدمات بين 43,89% و49,29% بينما خلال نفس الفترة تراوحت في قطاع الصناعة بين 32,52% و41,94%.

هذا التحليل للمكونات المنتجة للقيمة المضافة، ومنه للنمو الاقتصادي في الجزائر، يُمَكننا من التطرق للنسيج الاقتصادي الذي يتكون منه، أي طبيعة الوحدات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الجزائري، ولذلك سيتم التطرق لأهم محرك للاقتصاد من بين الوحدات الاقتصادية الناشطة وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من شح المعطيات المفصلة لهذا الجانب المهم من مكونات الاقتصاد الجزائري.

يمثل الشكل الموالي، تصنيف المؤسسات المسجلة وفق حجمها أي وفق عدد الأجراء المشتغلين*، وذلك بالإعتماد على المعطيات المتوفرة من موقع وزارة الصناعة والديوان الوطني للإحصائيات.

الملاحظ أن **أغلب المؤسسات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الجزائري هي مؤسسات صغيرة جدا**، حيث وفق تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2021 أوضح أنه من بين 1.209.252 مؤسسة إقتصادية، 1.179.383 مؤسسة صغيرة جدا، ووفق نفس المصدر ونتيجة للإحصاء الاقتصادي العام الذي قام الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2011، من بين 934.250 مؤسسة محصاة، 888.794 مؤسسة مسجلة كشخص طبيعي أي الطابع القانوني الشخصي هو الغالب بنسبة 95%، والباقي مسجلة كشخص معنوي. بالإضافة إلى أن القطاع السائد هو قطاع الخدمات ب 54%، ويليه مؤسسات الأشغال العمومية والبناء ب28,5%، ويليه قطاع الصناعة ب 15,5%[1].

*في التشريع الجزائري تُقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 03 أصناف: مؤسسات صغيرة جدا والتي تشغل من 0 إلى 09 أجراء، مؤسسات صغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 أجير أما المؤسسات المتوسطة فتشغل من 50 إلى 250 أجير، وهو التصنيف المعتمد من طرف الهيئات الرسمية، أما الشركات التي تشغل أكثر من 250 أجير فهي خارج التصنيف، وهي تمثل أقل من 1% من مجموع الوحدات الاقتصادية.

[1] Bouyaacoub Leila, Bencheikh Houari, (2020), *Caractéristiques et spécificités des PME en Algérie*, Revue : Algérie d'Economie et Gestion, Vol 14, N°02, P.225

الشكل رقم (11): توزيع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وفق عدد الأجراء المشتغلين (% من مجموع الوحدات الكلي)

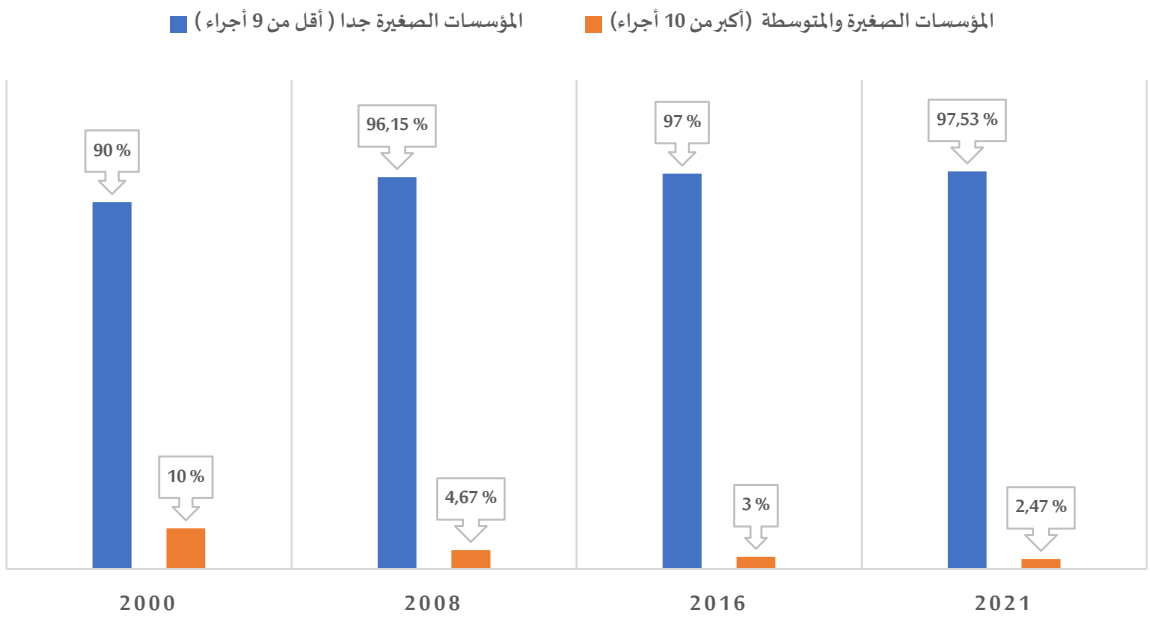

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على:

- النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة لسنوات 2016 و2021 (الموقع: www.industrie.gov.dz)
- الديوان الوطني للإحصائيات لسنوات 2000 و2008 (الموقع: www.ons.dz)

إن لطبيعة النسيج الاقتصادي الذي يتكون منه الاقتصاد الوطني أهمية بالغة في تحليل الاقتصاد غير الرسمي، فهذا الأخير يتعلق بالسلوك الذي تتبعه الوحدات الاقتصادية تجاه التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي، والإلمام بخصائص المؤسسات الاقتصادية يعطينا فكرة عن قابليتها للنشاط في الاقتصاد غير الرسمي؛ ولذلك يتم الإستعانة بدراسات سابقة حول خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وفق دراسات سابقة كدراسة Bouyaacoub and Bencheikh (2020) و Gillet (2003) و Taibi et Amari (2009) يمكن تلخيص خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كونها:

- ✓ تميل هذه المؤسسات وحتى الشركات الكبيرة، أن تكون عائلية، وتستبعد فتح رؤوس أموالها للغرباء؛
- ✓ مؤسسات ذات نسبة فترة نشاط ضعيف؛
- ✓ غالبا ما تتركز في منافذ وأسواق محلية، وأحيانا وطنية مع إنفتاح محدود على الأسواق العالمية؛
- ✓ غالبا ما تتركز في المجالات التي أهملها القطاع العام، وتكون ريعية ولا تولد سوى القليل من الإبتكار؛

- ✓ جزء كبير من نشاطها غير رسمي (التمويل، الإنتاج، التسويق والتوريد)؛
- ✓ العلاقة بين أصحاب المشاريع والهيئات الحكومية يشوبها عدم الثقة؛
- ✓ تقنيات زيادة النمو والانتشار غائبة، وغير متحكم فيها (كالاندماج والتحالف)؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها موارد غير مستغلة بشكل كاف، بسبب عدم وجود بيئة أعمال مناسبة.

مما سبق ذكره، تتجلى خصائص النسيج الاقتصادي الجزائري، مما يُمَكن من إستنتاج تَوَفُر البيئة المثالية لنمو الاقتصاد غير الرسمي، فصغر حجم الوحدات الاقتصادية يجعل من الصعب تحديد حجم المعاملات الاقتصادية بين هذه الوحدات، وسهولة النشاط بعيدا عن أعين الرقابة الحكومية، إذا تم إضافة عامل طبيعة النسيج الاجتماعي الجزائري، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري، حيث أغلب التعاملات تتم بالإستناد إلى عامل الثقة؛ الثقة بين أفراد المجتمع وغياب الثقة في الهيئات الحكومية، وهي من العوامل المهمة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، كما تم التطرق إليه في أسس النظرية المؤسسية في تفسير الظاهرة.

ثانيا: التضخم

يعتبر التضخم مؤشر إقتصادي مهم، للدلالة على الإستقرار الاقتصادي للبلد، وحتى للدلالة على الإستقرار الاجتماعي، لما للتضخم من آثار مباشرة على المواطنين بإعتبارهم مستهلكين، وعلى الوحدات الاقتصادية لإستغلالهم مدخلات من عوامل الإنتاج؛ فالتضخم الذي يعرف تزايدا مستمرا له دلالة على إنخفاض القوة الشرائية لعملة البلد، أي أن السلع والخدمات التي يتم إستيرادها يزداد ثمنها وتكاليف إستيرادها، والسلع والخدمات العامة تكون ذات تنافسية ضعيفة؛ ولها دلالة كذلك على إنخفاض الإدخار والإستثمار معا، فالجزء الذي يتم إدخاره تتآكل قيمته مع مرور الزمن، مما يدفع إلى تحويل هذا الجزء للإستهلاك مع إرتفاع التضخم، بالإضافة إلى ميول المستثمرين لتجنب الإستثمار بالبلد بسبب التضخم المرتفع، بسبب إرتفاع المخاطر الإستثمارية؛ مع الإشارة إلى أن التضخم المنخفض جدا له مخاطر على الاقتصاد كذلك.

عرفت الجزائر نسب تضخم متفاوتة، وفق المراحل التي عاشها الاقتصاد، فوفق الشكل الموالي، يُلاحظ أن فترة التسعينيات من القرن الماضي، عرف معدل التضخم معدلات قياسية، حيث وصل سنة 1992 إلى 31,67%، إلا أنه عرف سلسلة من الإنخفاضات إبتداء من سنة 1995 من 29,78% إلى 0,33% سنة 2000.

الشكل رقم (12): تطور نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 (% سنويا)

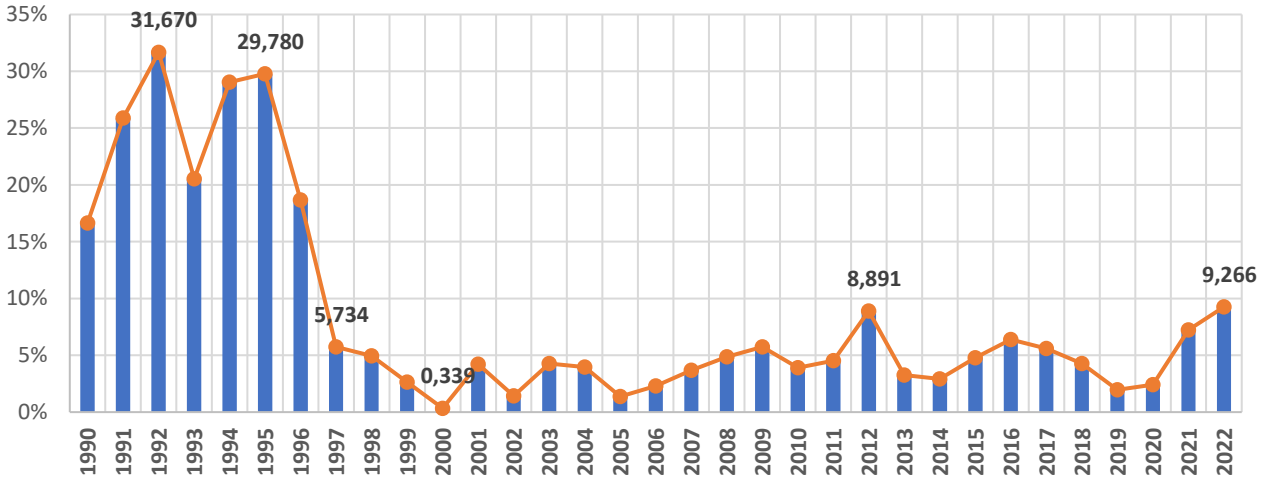

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022 عرف هذا المؤشر تذبذبا بين إرتفاع وإنخفاض؛ وأهمها الإرتفاع المستمر من سنة 2005 إلى سنة 2009 حيث إرتفع من 1,38% إلى 5,73%، والإرتفاع الذي سُجل من سنة 2019 إلى سنة 2022 من 1,95% إلى 9,26%، بالمقابل يُلاحظ سلسلة من الإنخفاض في معدل التضخم من سنة 2016 إلى سنة 2019 حيث إنخفض من 6,39% إلى 1,95%.

من خلال ما سبق، تراوح معدل التضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2022، من 0,33% إلى 9,26%، وهي معدلات لها تأثيرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أنها تبقى مقبولة ومتحكم فيها، إذا ما تم مقارنتها مع معدلات بلدان أخرى، ولكن الإرتفاع المستمر الذي يسجل إبتداء من سنة 2019 إلى 2022، أين وصل معدل التضخم لأعلى قيمة له خلال الفترة 2000-2022 هي المرحلة الأهم في تحليل الاقتصاد الجزائري.

بالنظر للهدف من هذه الدراسة، الجانب الأكثر أهمية في هذا المؤشر، تطور مستوى الأسعار الإستهلاكية، والممثلة في الشكل الموالي، لما لهذا الجانب من أهمية في تحليل الاقتصاد غير الرسمي، حيث يُلاحظ الإرتفاع المستمر لمستوى الأسعار خلال الفترة من 1990-2022.

الشكل رقم (13): تطور الأسعار الإستهلاكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

(سنة الأساس 2010=100)

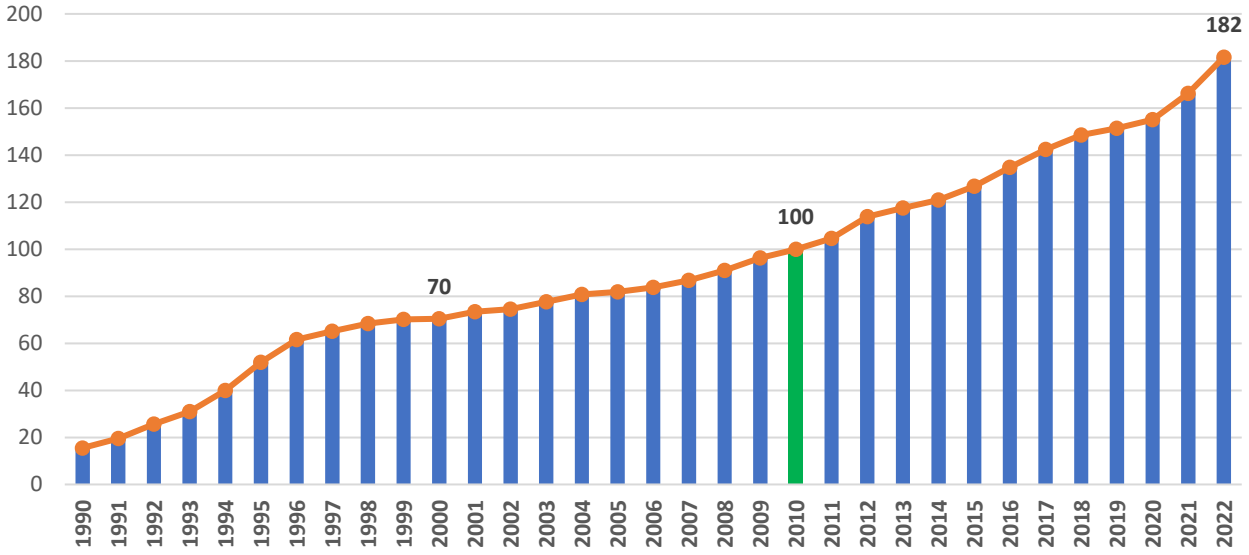

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

فخلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022، تضاعف مستوى الأسعار للسلع الإستهلاكية، حيث إرتفعت ب 160% وهذا ما أثر على مستوى الإدخار الوطني. فتزايد الأسعار الإستهلاكية له تأثير مباشر على الدخل المتاح، إذا لم يرافقه زيادة في الدخل، مما ينعكس على القدرة الشرائية لفئة واسعة من المجتمع.

ومنه فخلال فترة الدراسة عرفت الأسعار الإستهلاكية تزايدا، مما ينعكس على القدرة الشرائية لفئة واسعة من المجتمع الجزائري، وهو مؤشر على إحتمالية تزايد النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، فتناقص الدخل المتاح للأفراد أو الأسر، يدفعهم لتغطية هذا التناقص بزيادة دخلهم عن طريق ولوج الاقتصاد غير الرسمي، إما كعمال غير مصرح بهم وإن كانوا عمالا مؤمنين في الأساس فيلجؤون للقيام بأعمال ذات أجر دون التصريح بهم، وإما عن طريق التهرب الضريبي الذي يلجأ له الناشطون بالقطاع التجاري والصناعي والحرفي.

ثالثا: الإنفتاح التجاري

من بين المؤشرات المهمة في تطور النمو الاقتصادي، علاقة الدولة مع باقي بلدان العالم، من حيث التبادل التجاري، أي حجم الصادرات والواردات، والرصيد التجاري للبلد، فالفكر الاقتصادي يجمع على الدور الإيجابي للإنفتاح التجاري من حيث تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر ودخول رؤوس الأموال الاجنبية، وزيادة تنافسية الوحدات الاقتصادية المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعمل على خفض

مستوى الأسعار بالاقتصاد أي العمل على التحكم في مستوى التضخم، بالإضافة إلى التحفيز على الإبتكار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة للوحدات الاقتصادية.

والجزائر ككل دول العالم لها مبادلات تجارية حيث وصل حجم الصادرات في سنة 2022 إلى 9.783,9 مليار دينار، بينما حجم الواردات في نفس السنة 6.564,2 مليار دينار، وتعتبر سنة 2022 السنة التي سجلت فيها حجم الصادرات أكبر قيمة منذ سنة 2000، إلا أن منحى تطور الصادرات والواردات الجزائرية، عرف تباينا خلال الفترة 2000-2022، وهو ما يظهره الشكل الموالي، حيث عرفت الواردات منحنا تصاعديا نسبيا، بتسجيل إرتفاع خلال الفترة 2000 إلى سنة 2018، من 857,22 مليار دينار إلى 6.567,6 مليار دينار، أي إرتفاع بأكثر من 6 مرات، ثم عرف إنخفاضا خلال سنتي 2019 و2020 ووصل إلى 5.147,8 مليار دينار سنة 2020، والذي مرده إلى أزمة جائحة كورونا وحالة التوقف شبه الكلي للأنشطة التجارية العالمية، ومع إنقضاء الجائحة عاد حجم الواردات إلى التصاعد.

الشكل رقم (14): تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

(الوحدة بالمليار دج)

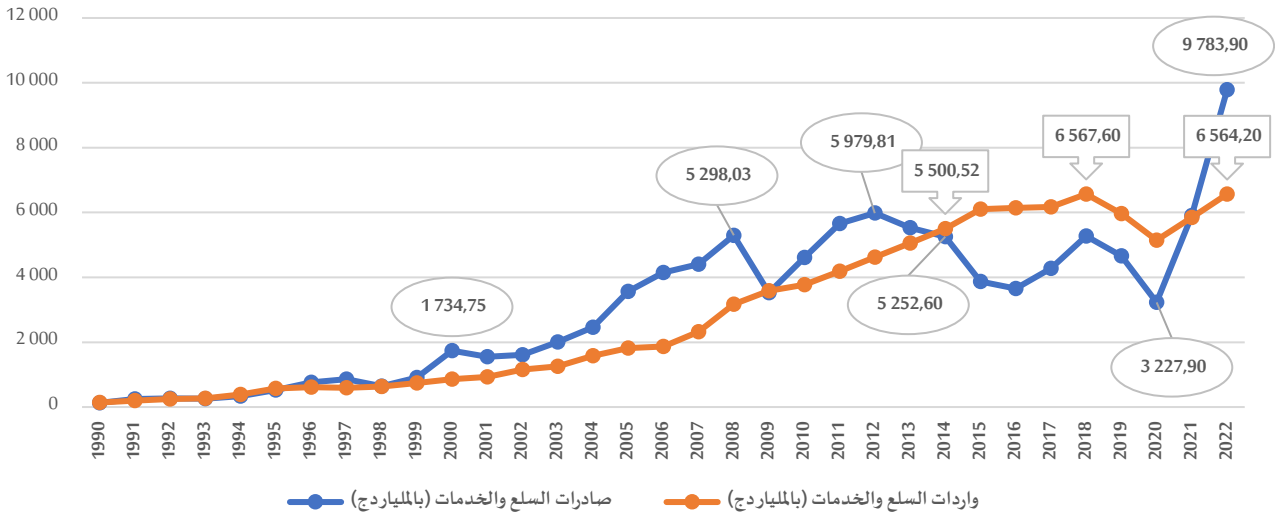

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

وعلى عكس منحى تطور الواردات، سجلت الصادرات تذبذبا خلال نفس الفترة، حيث عرفت تزايدا خلال الفترة 2000 إلى 2008 من 1.734,75 مليار دج إلى 5.298,03 مليار دج في سنة 2008، وفي سنة 2009 عرفت الصادرات تراجعا كبيرا حيث وصلت إلى 3.525,86 مليار دج، قبل أن تسجل تصاعدا خلال سنوات 2010، 2011 و2012 لتصل إلى 5.979,81 مليار دج، ثم تعرف منحا تنازليا إلى غاية سنة 2016، وأهم سنة كانت سنة 2020 حيث سجلت فيها الصادرات، مثلها مثل الواردات، إنخفاضا كبيرا،

حيث سجلت قيمة الصادرات أدنى قيمة لها خلال الفترة 2010-2022 ب 3.227,9 مليار دج بسبب أزمة جائحة كورونا.

والملاحظ في تطور منحنى الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2022، غلبة قيمة الصادرات على الواردات أي تسجيل فائض في الميزان التجاري خلال الفترة من 2000 إلى 2014، ثم غلبة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، أي تسجيل عجز في الميزان التجاري خلال الفترة من 2015-2021، قبل تحسن الميزان التجاري بشكل كبير خلال سنة 2022.

ولأخذ نظرة عن توجه السياسة التجارية الخارجية للحكومة الجزائرية، يتم إستغلال معطيات البنك الدولي لقيمة الصادرات والواردات الجزائرية بالمليار دينار جزائري، للفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022، بالإضافة للناتج الداخلي الخام لنفس الفترة ومن نفس المصدر بالمليار دينار جزائري، ويتم حساب مؤشر الإنفتاح التجاري، بجمع الصادرات والواردات وأخذ النسبة مع الناتج الداخلي الخام، والنتائج المتحصل عليها مبينة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (15): تطور مؤشر الإنفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 1990-2022 (%)

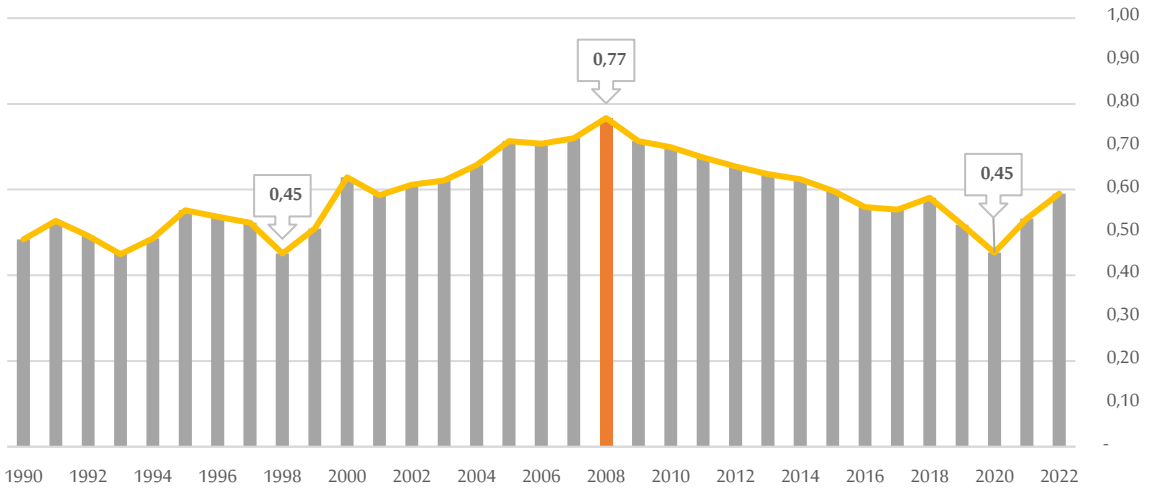

المصدر: إعداد الباحث

من الشكل يلاحظ إرتفاع مؤشر الإنفتاح التجاري مع العالم الخارجي خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2008، ثم يعرف منحا تنازليا إلى غاية سنة 2020، ليعاود الصعود خلال سنة 2021 ويعود سنة 2022 لقيمته المسجلة قبل جائحة كورنا، ومنه يمكن إستنتاج إتباع سياسة إنفتاحية مع الأسواق العالمية خلال الفترة 2000-2008، وتغير السياسة المتبعة إبتداء من سنة 2009 لنهاية الفترة، بإتباع سياسة حذرة وإنغلاقية.

هذه المعطيات تعطي صورة عامة عن توجه السياسة التجارية الخارجية، والتي عرفت تحولا إبتداء من سنة 2008، فخلال الفترة الأولى من 2000-2008 عرفت صادرات الجزائر تصاعدا مستمرا رافقه تزايد في مستوى الواردات، نظرا للتسهيلات التي أقرتها الحكومة في مجال الإستيراد والتصدير، أما إبتداء من سنة 2009 تغير سياسة الإنفتاح التجاري إلى محاولة إنغلاق بإعتماد سياسة الحصص في إستيراد السلع والخدمات، بالإضافة إلى التراخيص المفروضة للإستيراد، والرفع من التعريفات الجمركية مع تسجيل تذبذبا في حجم الصادرات.

إن التذبذب الحاصل في قيم الصادرات عكس قيم الواردات، يقود إلى تحليل هيكل الصادرات، وبإستغلال المعطيات المتاحة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، للفترة من 2000 إلى 2017، الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): حصة المحروقات من حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

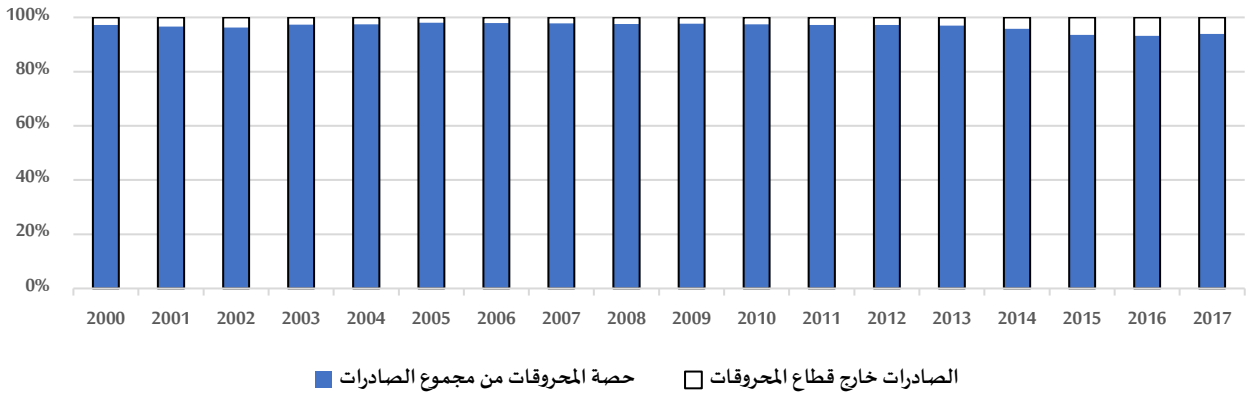

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ أن المحروقات تمثل الأغلبية المطلقة من صادرات الجزائر، وهو ما يفسر تذبذب قيمة الصادرات وذلك لتذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهذا ما يدل على **عدم إمتلاك الجزائر لأي قطاع ذو ميزة تنافسية خارج قطاع المحروقات**، وقصور الإنتاج الوطني، ومنه **نقص كبير في التنوع الاقتصادي** مما يوحي بضعف الهيكل الإنتاجي والاقتصادي الجزائري.

رابعا: الميزانية العامة للدولة

من أهم المؤشرات الاقتصادية على الوضعية الصحية للاقتصاد وطريقة تسيير الأموال العمومية، رصيد الميزانية العامة للدولة، والذي يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة؛ الشكل الموالي، يظهر تطور كل من

النفقات والإيرادات، ورصـــيد الميزانية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 في الجزائر، حيث يلاحظ فترتين متناقضتين من وضعية رصيد الميزانية، من سنة 2000 إلى سنة 2007، ومن سنة 2008 إلى 2022.

الشكل رقم (17): تطور كل من النفقات والإيرادات، ورصيد الميزانية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 (مليار دج)

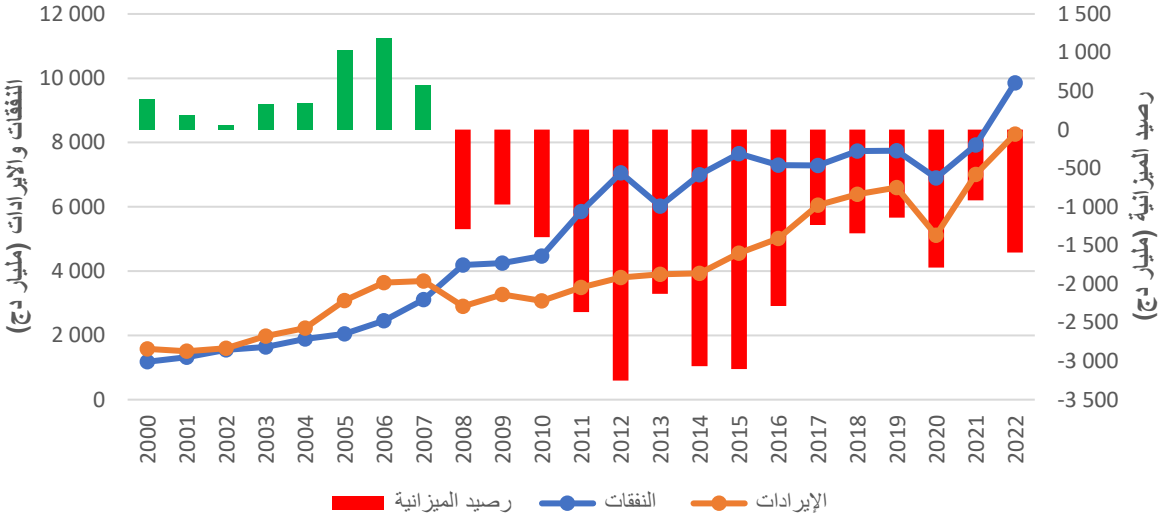

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

حيث عرف رصـــيد الميزانية فائضـــا خلال الفترة من 2000 إلى 2007، خاصـــة خلال ســـنوات 2005 و2006، إلا أنه إبتداء من ســـنة 2008 عرف عجزا مزمنا إلى نهاية الفترة، وتفاقم خلال الفترة 2010 إلى 2016، بالرغم من الفوائض المالية التي عرفتها خزينة الدولة، بســـبب تزايد أســـعار المحروقات عند بداية الفترة، هذا العجز تم تمويله إلى غاية ســنة 2016 من صــندوق ضــبط الإيرادات الذي اســتحدثته الحكومة، والذي يحتوي على الفائض من الجباية البترولية*".

هذه الوضـعية لها دلالاتها، فبالرغم من توفر التمويل اللازم، إلا أن وضـعية العجز الميزانياتي المزمن خلال الفترة 2008-2022، والذي وصل لأقصى مستوياته خلال الفترة 2011-2016، راجع لضعف التحكم في النفقات العمومية، ونقص فعالية الأطراف الفاعلة في تنفيذها، إبتداء من الإدارة المركزية المكلفة بالميزانية المتمثلة بوزارة المالية والوزارات المُنفقَة، إلى الإدارات اللامركزية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى ضعف القواعد المؤسسية الرسمية.

* يتم تحضير قانون المالية لكل سنة بالاعتماد على سعر بترول مرجعي، وعند تسجيل سعر بترول أعلى من السعر المرجعي، يتم وضع الفائض من الجباية البترولية في صندوق ضبط الميزانية.

المطلب الثاني: الوضعية الاجتماعية

تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن حصره في المؤشرات الاقتصادية، لتشعب العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، مع باقي الفاعلين بالاقتصاد الوطني، ولذلك وجب الإلمام بالوضعية الاجتماعية في الجزائر، بإعتبار أن فهم الأوضاع الاجتماعية التي عايشها المجتمع خلال فترة الدراسة، يمنح إمكانية فهم نمو الظاهرة من عدمها في المجتمع.

أولا: النمو الديموغرافي

يقدر عدد سكان الجزائر ب 46,7 مليون نسمة، وفق آخر تقرير للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2024؛ وقد عرف عدد سكان الجزائر تزايدا منذ الإستقلال، حيث كان يقدر ب 11,78 مليون نسمة، أي تضاعف أربع مرات خلال 62 سنة، إلا أن معدل نمو السكان عرف عدة تغيرات، فخلال الفترة 1962 إلى سنة 1976 عرف معدل النمو السكاني تزايدا مطردا حيث وصل إلى 4,82%، ثم عرف منحا تنازليا، إبتداء من سنة 1985، فمن 3,4% سنة 1985 وصل إلى 1,63% سنة 2022.

الشكل رقم (18): تطور النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة من 1962 إلى 2022

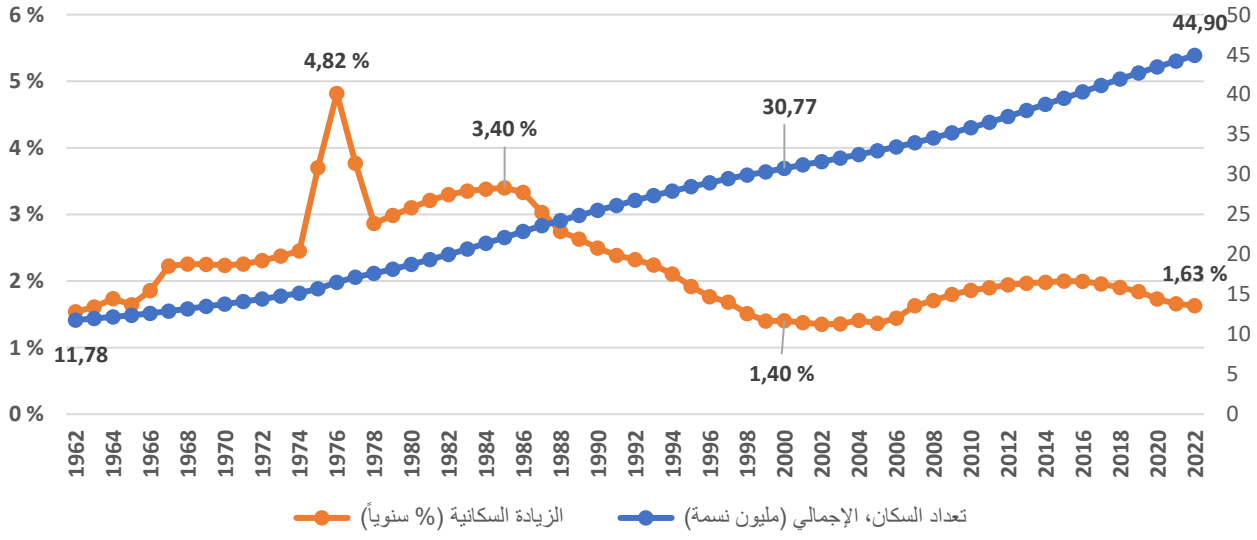

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

مع بداية الألفية الثالثة، كان تعداد سكان الجزائر 30,77 مليون نسمة، مع معدل نمو سنوي 1,40%، عرف معدل النمو تغيرات خلال الفترة 2000-2022، حيث سجل إرتفاعا حتى سنة 2015 ليصل إلى 2% سنويا، ثم يأخذ منحا تنازليا إلى سنة 2022 ليصل إلى 1,63%، بالرغم من ذلك فتعداد السكان عرف تزايدا معتبرا حيث وصل لسنة 2022 إلى 44,9 مليون نسمة ثم إلى 46,7 مليون نسمة سنة 2024.

تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لا يعتد فقط بزيادة عدد سكان البلد محل الدراسة، إنما متعلق كذلك بتوزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية، والشكل الموالي يظهر توزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية.

الشكل رقم (19): توزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية خلال الفترة 2000-2022

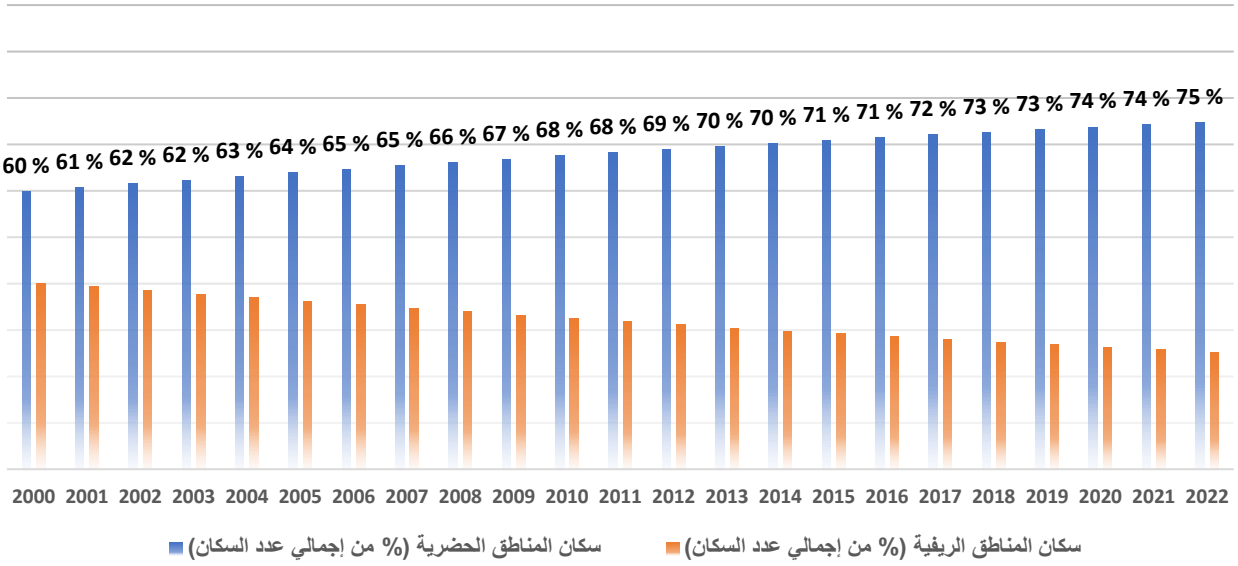

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

يلاحظ خلال الفترة 2000 إلى 2022، تزايد تركيز السكان بالمناطق الحضرية، فمن 60% من عدد السكان سنة 2000 إلى 75% سنة 2022، ووفق الدراسات السابقة لمحددات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، يُعتبر تزايد عدد السكان في المناطق الحضرية، دافع لتزايد نمو الاقتصاد غير الرسمي، بالنظر لتزايد طالبي العمل خارج القطاع الزراعي وقابلية السكان للنشاط بالاقتصاد غير الرسمي، وبالنظر لوضعية توزيع السكان خلال الفترة 2000-2022، يمكن توقع تزايد نمو الاقتصاد غير الرسمي خلال هذه الفترة مقارنة بسابقتها.

ثانيا: تطور معدل البطالة

يعتبر التشغيل في الاقتصاد المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، فعامل العمل من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي لأي دولة.

وكما يظهره الشكل الموالي، لتطور نسبة البطالة، فقد عرفت الجزائر مستويات قياسية في نسبة البطالة خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث وصل إلى 31,8% سنة 1995، في خضم برنامج إعادة الهيكلة الذي عرفته الجزائر والمفروض من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين الإلتزامات الواجب تطبيقها،

التقليل من أعباء التســـيير التي كان تثقل كاهل الميزانية العامة للدولة، مما ألزم الحكومة آنذاك على القيام بعمليات تسريح جماعي للعمال للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

الشكل رقم (20): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2023

(% من إجمالي القوى العاملة)

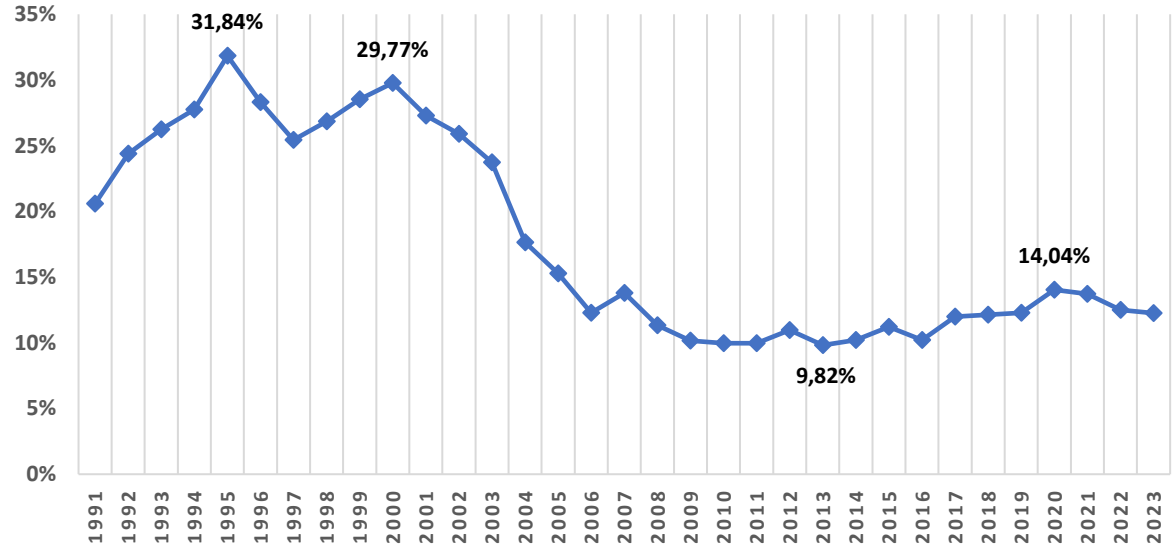

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

إلا أنه إبتداء من سنة 2000 عرفت نسبة البطالة منحا تنازليا إلى غاية سنة 2013، حيث كانت النسبة في حدود 29,77% ســنة 2000 ووصــلت إلى 9,82% ســنة 2013، وهذا راجع للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة، بإنتهاجها لسياسة مالية توسعية ومنهج إنفاقي كبير، ومن بين المجالات التي مسها هذا التوسـع الإنفاقي، سـياسـة التشـغيل ودعم الشـباب، عن طريق برامج دمج الشـباب الحاملين للشـهادات، وبرامج تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن نسبة البطالة بدأت في التصـاعد بعد سنة 2013 لتصـل إلى 14% سنة 2020، وبقيت تتراوح بين 10% و12% في السنوات الأخيرة.

تحليل ظاهرة البطالة وتقاطعها مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وفي حالة الجزائر مثلا، يقود لإسقاط الآثار التي يمكن أن تنتج عن تنامي ظاهرة الاقتصـــاد غير الرســمي، فكبر حجم هذه الأخيرة يكون بســبب زيادة التشــغيل غير الرســمي، وعدم التصــريح به، مما ينتج عنه عدم إدراج الشــاغلين فيه في الحســابات الوطنية، مما يوحي بعدم دقة مخرجات مؤشـر نسـبة البطالة، إلا أن هذا الإسـتنتاج يكون صـالحا إذا كانت المنهجية المتبعة في حساب المؤشر ذات مصداقية وجدية.

إستغلال مؤشر نسبة البطالة في تحليل الاقتصاد الوطني، يقود كذلك لاستكشاف الفئة المقابلة لها وهي القوة العاملة المشتغلة في الاقتصاد، فهذا الجانب مهم لأخذ نظرة عامة حول توزيع اليد العاملة بين قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو ما يظهره الشكل الموالي لتوزيع القوة العاملة المشتغلة حسب القطاعات في الجزائر.

الشكل رقم (21): توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1991-2023 (% من إجمالي المشتغلين)

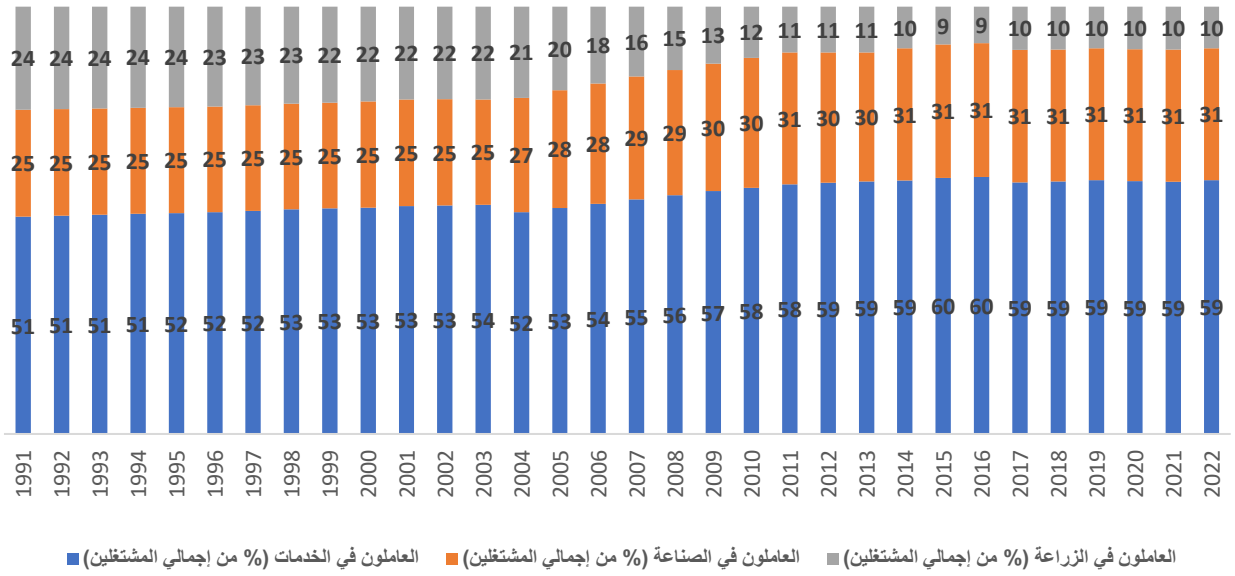

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

الملاحظ من الشكل أن خلال سنوات التسعينيات، قطاع الخدمات يُشَغل نصف القوة العاملة المشتغلة، وباقي القوة العاملة تشتغل مناصفة بين قطاعي الزراعة والصناعة، إلا أن هذا التوزيع بين القطاعات عرف تغيرا ملفتا خلال الفترة من 2000 إلى 2022، حيث تزايد عدد المشتغلين بكل من قطاعي الخدمات والصناعة على حساب قطاع الزراعة الذي أصبح يشتغل به إلا 10% من القوة العاملة، بينما قطاع الخدمات يحوز على حصة الأسد بتشغيل 59% وقطاع الصناعة 29%.

هذا التوزيع يتناسب مع النسب التي ينتجها قطاع الزراعة من حيث القيمة المضافة، كما تم التطرق إليه سابقا، حيث 10% من القوة العاملة المشتغلة تنتج 10% من الناتج الداخلي الخام، بينما 59% من القوة العاملة المشتغلة في قطاع الخدمات تنتج 39% من القيمة المضافة لسنة 2022، والباقي أي 46%

من القيمة المضافة يُنتِجها 31% من القوة العاملة المشتغلة، مما يظهر أن قطاع الصناعة أكثر إنتاجية من باقي القطاعات في الجزائر.

المطلب الثالث: الوضعية المؤسسية

تعتبر البيئة التشـــريعية والتنظيمية من أهم محددات بيئة الأعمال والإســـتثمار في أي بلد، فهي من محددات قرار الإستثمار، ومتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد؛ فالحصرية التي تحوزها الدولة في وضع وسن القوانين والتشـــريعات بالإضـــافة إلى القوة الجبرية التي تتمتع بها في تطبيق هذه القوانين ومعاقبة المخالفين، يجعلها في مقدمة العوامل المؤثرة في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ سيتم التطرق لطبيعة البيئة المؤسسية في الجزائر خلال فترة الدراسة الحالية، والتركيز على دور الدولة وطريقة تسييرها وتنظيم سوق العمل لما لهما من أهمية في هذه الدراسة.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعتبر الحرية الاقتصادية من المصطلحات المهمة في التنمية الاقتصادية، فهي تشير إلى غياب الإكراه الحكومي أو القيود المفروضة على إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني[1]، وكذا فهي تشير إلى غلبة الإختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحرية المنافسة وحماية الأشخاص والممتلكات[2]، والتطرق إليها يسمح بتقييم جودة الحوكمة المتبعة في الجزائر.

بربط الحرية الاقتصادية بالاقتصاد غير الرسمي، أثبتت دراسة Berdiev & al (2018) أن الحرية الاقتصـــادية الكبيرة مرتبطة بحجم إقتصـــاد غير رســـمي صـــغير، حيث زيادة ب 1% من درجة الحرية الاقتصادية، يقابله نقصان في حجم الاقتصاد غير الرسمي ب 0,7%، لما للحرية الاقتصادية من أثر على تخفيف القيود التنظيمية والعبء الضـــريبي على الوحدات الاقتصـــادية، فالحرية الاقتصـــادية الكبيرة مرتبط بعبء تنظيمي قليل وحجم حكومة صـــغير، لما لهذه الأخيرة من تأثير على حجم الإنفاق العمومي ومنه مستوى الضرائب المفروضة[3].

[1] عبد الله دوكارة ج., & مخطاري ف. (2021). **المؤسسات والتنمية المستدامة، حالة الجزائر**. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية, 3(2), ص.101

[2] Gwartney, J. Lawson, R & Norton, S. (2008), *Economic Freedom of The World : 2008 annual report*. The Fraser Institute. P.5

[3] Berdiev, A. N., Saunoris, J. W., & Schneider, F. (2018). *Give Me Liberty, or I Will Produce Underground: Effects of Economic Freedom on the Shadow Economy*. Southern Economic Journal, 85, P.537

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن معهد Fraiser من الأدوات المستعملة لتقييم جودة الحوكمة في الدول، فهو مؤشر مركب يتكون من ستة مؤشرات فرعية، وكل مؤشر فرعي يتكون من مؤشرات بسيطة؛ حيث يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من: مؤشر السياسة النقدية السليمة، مؤشر حرية التجارة الخارجية، مؤشر تنظيم سوق العمل، مؤشر النظام القضائي والقانوني، مؤشر حجم الحكومة ومؤشر الائتمان، ويأخذ قيمه من 0 إلى 10، حيث التقييم 0 يعني غياب تام للحرية الاقتصادية بينما 10 حرية تامة.

الشكل الموالي، يُظهر تقييم لمكونات مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لسنوات: 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020، مرتبة من أحسن مكون تقييما إلى الأسوأ.

الشكل رقم (22): مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020

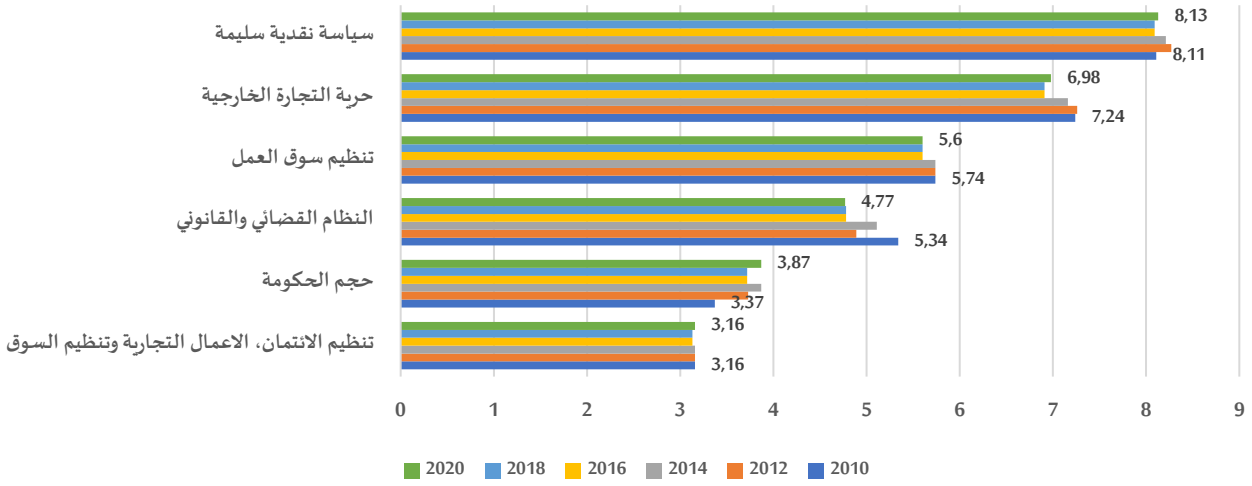

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد Fraser Institute الموقع: https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/، تاريخ الإطلاع: 2024/08/11

بملاحظة جودة كل مؤشر فرعي يلاحظ أن مؤشر السياسة النقدية السليمة أحسن تقييما مقارنة بباقي المؤشرات، وهو مؤشر متعلق بإستقرار المؤشرات النقدية للاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالتحكم في التضخم والسيولة النقدية المتداولة، بالرغم من كون هذا المؤشر قد عرف تراجعا خلال سنوات 2018 و2020 مقارنة بسنوات 2012 و2014.

وأسوأ تقييم من بين مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، المؤشر الفرعي المتعلق بالائتمان، الأعمال الحرة وتنظيم السوق، والمتعلق بجانب مهم في دراستنا وهو التمويل، أي دور المؤسسات المصرفية والبنكية في توفير الخدمات المصرفية، ويتعلق بإجراءات الحصول على القروض والائتمان المصرفي وسهولة الوصول

إليها، مما يُمَكن من إستنتاج **تخلف المنظومة المصرفية في الجزائر وصعوبة الحصول على القروض ومنه خلل في توفير الخدمات المصرفية**، والتي تعد من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي من خلال دفع الوحدات الاقتصادية للتطور والنمو، وتشجيعها على البقاء في الاقتصاد الرسمي، بدلا من الحصول على مصادر تمويل غير رسمية، مما يدفعها للنشاط في إطار الاقتصاد غير الرسمي.

وبالتوسع في هذا الجانب المهم، يمكن الإستعانة بمُكونات مؤشر البنك الدولي لبيئة الأعمال لسنة 2020، والظاهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (23): ترتيب الجزائر في مكونات مؤشر Doing-Business لسنة 2020 (من 190 دولة)

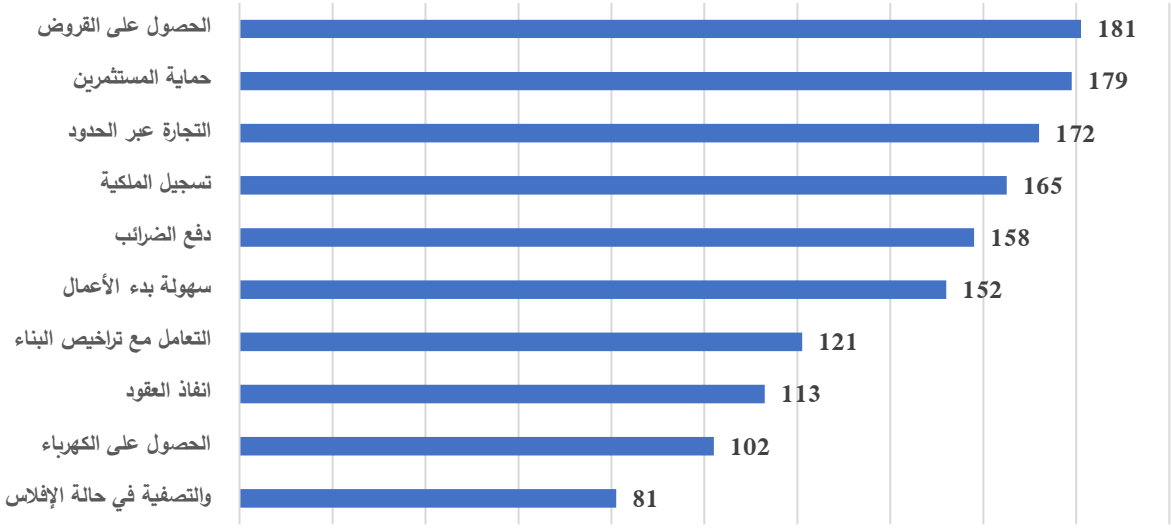

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير البنك الدولي

World Bank Group, (2020), *Doing-Business 2020, Economy profile : Algeria*, Washington.

حيث يؤكد ما تم استنتاجه بأن أكبر عائق لبيئة الأعمال بالجزائر يتمثل في الحصول على الإئتمان، لوقوعه في أسوء ترتيب، فبالرغم من أهميته في دفع عجلة النشاط الاقتصادي محليا، لما يوفره من أمكانية لتنويع الإنتاج وتحفيز الشركات والمؤسسات على النمو، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر القاعدة الصلبة التي يبنى عليها أي اقتصاد، إلا أنه يعتبر في الاقتصاد الجزائري كعائق للنمو والتطور.

ثانيا: مؤشر حجم الحكومة

في الفكر الاقتصادي، إختلف العلماء حول دور الدولة في الاقتصاد، بين المؤيدين لتدخل الدولة في الاقتصاد وبين المعارضين، لما لدرجة التدخل وكيفيتها من تأثير مباشر على سيرورة النمو الاقتصادي

للدول، فهي تعتبر كوحدة إقتصادية قائمة بحد ذاتها، ونظرا لتعقيد الاقتصاد المعاصر والذي نتج عنه تشعب في دور الدولة، وصعوبة في تصنيف الوظائف التي تقوم بها للتدخل بالاقتصاد، فقد عرف هذا الجانب العديد من الدراسات والنظريات التي حاولت حصر أوجه تدخل الدولة ودورها الاقتصادي، ومن أهم الدراسات ما قام به الاقتصادي الأمريكي الشهير "ريتشارد ميسقراف" (1910-2007) Richard Musgrave من خلال مساهماته الكبيرة في فهم الدور الاقتصادي للدولة وتصنيف الأنشطة الحكومية، وهو من المفكرين الاقتصاديين الذين تبنوا فكرة دولة الرفاهية، نظرا للدور المحوري للدولة بالاقتصاد، حيث قام سنة 1959 في كتابه« The Theoty of Public Finance » بتصنيف طرق تدخل الدولة في الاقتصاد إلى ثلاث وظائف اقتصادية رئيسية، وهي تخصيص الموارد، إعادة توزيع الدخل والإستقرار الاقتصادي.

- **وظيفة تخصيص الموارد:** تتدخل الدولة في إطار هذه الوظيفة عن طريق مؤسساتها لتنظيم المعاملات الاقتصادية وعن طريق التشريع بوضع القوانين واللوائح، وتقوم بالإنفاق لضمان سير مصالحها ومؤسساتها، ولتمويل المرافق العامة كالدفاع والمنشآت العامة (طرقات، شبكات التزود بالمياه، المدارس، الإنارة العمومية، الخ)، أي توفير السلع والخدمات الأساسية التي تصعب الحياة بغيابها، بالإضافة إلى تدخلها في حالة إختلال ميكانيزمات السوق، أو حالات فشل السوق:
  - عند ظهور منافسة ضعيفة، أو ظهور حالات إحتكار؛
  - عدم توفر السلع والخدمات العامة كالإنارة العمومية، والطرقات، شبكات الصرف الصحي والتزود بمياه الشرب؛
  - ظهور عوامل خارجية في بيئة الأعمال (Externalités) والمتعلقة بالتأثير السلبي والضار لسلوك الوحدات الاقتصادية على الوحدات الاقتصادية الأخرى أو على النظام العام كتلوث البيئة مثلا؛
  - غياب المعلومات في السوق فتدخلها لتوفير المعلومات لضمان سلامة المعاملات.
- **وظيفة إعادة توزيع الدخل:** عن طريق فرض ضرائب تصاعدية وفق الدخل المحصل بفرض إقتطاعات ضريبية أكبر كلما كان الدخل أكبر، أي تقتطع من الأغنياء وتمنح الفقراء، عن طريق مِنَح وإعانات كمنحة البطالة مثلا، أو برامج المساعدة للعائلات المعوزة؛ فالدولة تعيد توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، للقضاء على عدم المساواة في المجتمع وفق معايير العدل الاجتماعي، كما تستعمل كذلك للقيام بهذه الوظيفة التشريع والتقنين لضمان الحد الأدنى للدخل.

- **وظيفة الإستقرار الاقتصادي:** يتعرض الاقتصاد لتقلبات دورية تؤثر في النشاط الاقتصادي للدولة، كالتضخم والكساد، حيث يتمثل تدخل الدولة في التحكم في الإنفاق أو الطلب الكلي لمواجهة التضخم أو تحفيز النشاط الاقتصادي في حالة الكساد، فالحكم أن إقتصاد الدولة مستقر يعني أن الناتج الداخلي الخام ينمو بوتيرة مستقرة، أن مستوى التضخم ضعيف وثابت، معدل البطالة منخفض، معدلات صرف العملة مستقر، مع تسجيل عجز موازنة عامة ضعيف وفائض في ميزان المدفوعات؛ تتدخل الدولة للمحافظة على الإستقرار الاقتصادي بإستعمال السياسة المالية أو السياسة النقدية أو كلاهما، بتحقيق التوظيف الكامل، تحقيق إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات[1]؛ فلعلاج التضخم الاقتصادي ولما له من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، تعتمد الدولة على السياسة المالية الانكماشية (بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما)، أو السياسة النقدية الانكماشية (بالحد من الكتلة النقدية المعروضة)، أو كلاهما؛ أما لعلاج الانكماش الاقتصادي ومنه ظاهرة الكساد، تعتمد الدولة على السياسة المالية التوسعية (بالرفع من الإنفاق العمومي أو التخفيض في الضرائب أو كلاهما)، أو الإعتماد على تطبيق سياسة نقدية توسعية (بزيادة الكتلة النقدية المعروضة)، أو كلتا السياستين.

ومنه فحجم تدخل الدولة في الاقتصاد وطريقة تدخلها، أي طريقة إستخدامها للأدوات المتاحة لها، عن طريق تطبيق السياسات الاقتصادية، المالية منها والنقدية، بالإضافة لحيازتها على القوة الجبرية في سن القوانين واللوائح، من العوامل المهمة في فهم الظواهر الاقتصادية وطريقة تفاعلها مع الاقتصاد الرسمي، ومن أهم المؤشرات الدالة على حجم الحكومة في الاقتصاد، حجم ميزانيتها العامة، إلا أن هذا المؤشر يدل على القدرة المالية للحكومة، ولذلك من أجل تقييم حجم الحكومة الجزائرية في الاقتصاد يمكن الإستعانة بمؤشر حجم الحكومة، حيث يقيم دور الدولة في الاقتصاد ومدى تأثيرها في الحياة الاقتصادية، من 1 إلى 10، فكلما كان التقييم قريبا من 10 كلما كان دور الدولة في الاقتصاد أصغر، ويتم ذلك بالإعتماد على:

- ✓ **مستوى النفقات العامة:** فالنفقات العامة الكبيرة مقارنة بالناتج الداخلي الخام، مرتبط عادة بحجم تدخل كبير؛
- ✓ **الضرائب:** العبء الضريبي على الافراد والشركات يمكن أن يحد من الحرية الاقتصادية في الاقتصاد؛
- ✓ **مستوى التدخل الحكومي:** بالإعتماد على مستوى الدعم الحكومي والرقابة على الأسعار؛

[1] قويدر م. (2013). **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق.** مجلة الاقتصاد الجديد, 4(1), ص:148.

✓ **جودة اللوائح:** بالإعتماد على اللوائح المسيرة لريادة الأعمال والإستثمار.

يظهر الشكل الموالي المعطيات المتوفرة عن تطور مؤشر حجم الحكومة* الجزائرية لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020، حيث حجم الحكومة عرف تراجعا خلال الفترة 2010 و2020، من 3,37 من 10 إلى 3,87 من 10، إلا أنه يبقى بعيدا عن المتوسط العالمي، أي أن حجم الحكومة وفق هذا المؤشر يصنف **الحكومة الجزائرية على أنها ذات تدخل كبير في الاقتصاد.**

الشكل رقم (24): تطور مؤشر حجم الحكومة للجزائر لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020

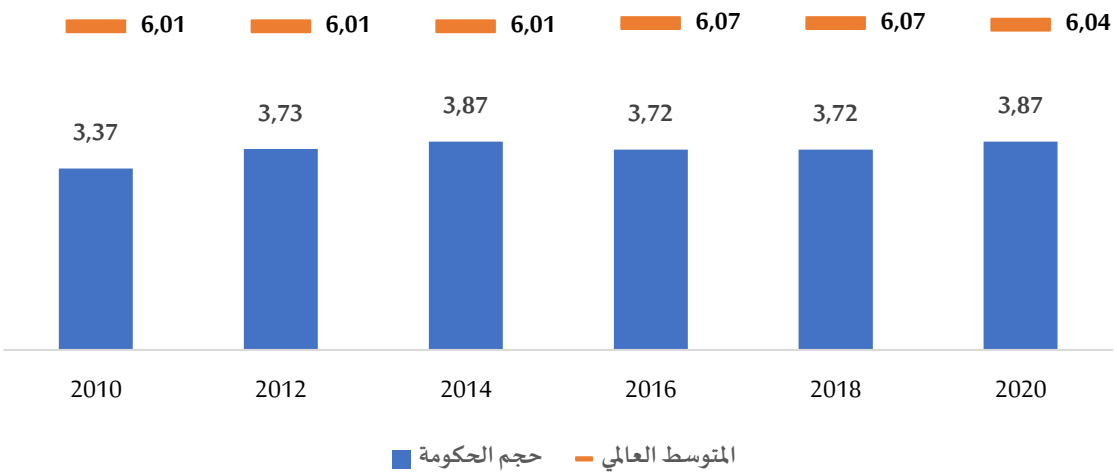

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد Fraser Institute
الموقع: https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/، تاريخ الإطلاع: 2024/08/11

حجم التدخل الكبير للحكومة يظهر كذلك في أهمية القطاع العام في الاقتصاد، لإمتلاك الدولة للمؤسسات الضخمة في الاقتصاد، فمن بين أكبر 10 شركات كبيرة في الجزائر تمتلك الحكومة 7 منها، وتتصدرها شركة سونطراك (SONATRACH) الأولى افريقيا من حيث رقم الأعمال لسنة 2024 برقم أعمال يفوق 77 مليار دولار، وفق تصنيف مجلة جون أفريك (Jeune Afrique)، ونظرا لكون قطاع الطاقة حكرا على الدولة في الجزائر.

* مؤشر حجم الحكومة من المؤشرات المركبة المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد Fraser ويقيم على سلم من 0 الى 10، حيث كلما كان قريبا من 10 كلما كان حجم الحكومة أصغر.

ثالثا: مؤشر الحكومة الالكترونية

الحوكمة الرشيدة تقتضي إستعمال أنجع الطرق والوسائل في التسيير، من بينها إستعمال التكنولوجيا الرقمية لوضع السياسات المتبعة حيز التنفيذ، بما في ذلك تقديم الخدمات الحكومية وربط العلاقة بين الحكومة والمواطنين وأجهزة الحكومة فيما بينها، وهو ما يتعلق بالحكومة الإلكترونية، لما لهذا التوجه من آثار إيجابية على تحسين فعالية الأجهزة الحكومية، الرقابية منها والخدماتية، وإرساء لمبدأ الحكم التشاركي.

سعت الجزائر خلال العقدين الأخيرين إلى وضع أسس لحكومة إلكترونية عن طريق إنشاء بوابات إلكترونية لبعض دوائرها الحكومية، كبوابة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لتقديم خدمات لطلب إصدار الوثائق الشخصية كبطاقة التعريف الإلكترونية وجواز السفر البيومتري، ووزارة التربية الوطنية التي بدورها سعت لإنشاء أرضيات رقمية لتسيير مواردها البشرية ولتوفير خدمة عمومية لأولياء التلاميذ، بالإضافة الى قطاعات أخرى سعت لدمج التحول الرقمي في تسيير أهدافها ولتحسين مردودها، كقطاعات الطاقة والتعليم العالي والصناعة (الإستثمار) والمالية.

يستعمل مؤشر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لتقييم مدى تطبيق أسس الحكومة الإلكترونية في معظم دول العالم، من خلال قيم المؤشر والذي يأخذ قيمه من 0 إلى 1 (كلما كان المؤشر قريب من 1 كلما كانت الدولة أقرب لإرساء حكومة إلكترونية). تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة منذ سنة 2003، بمسح كل سنتين لتقييم الدول، من بينها الجزائر، وبالنظر لتقييمها منذ بداية العمل بهذا المؤشر، الظاهر بالشكل الموالي، يلاحظ تباين في تقييم المؤشر للجزائر خلال الفترة 2003-2022.

الشكل رقم (25): تطور تقييم مؤشر الحكومة الإلكترونية للجزائر خلال الفترة 2003-2022

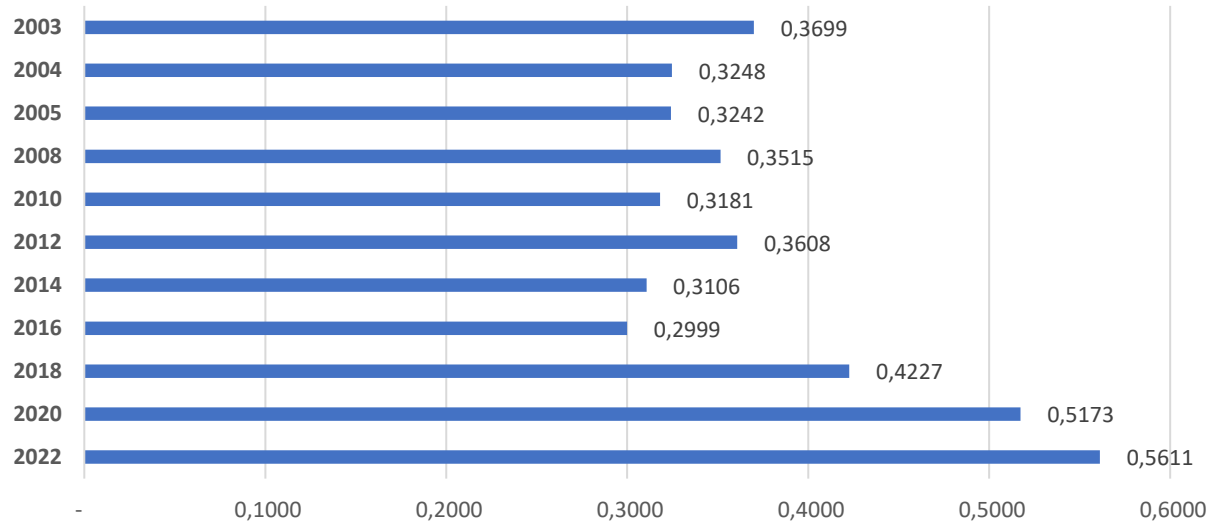

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الموقع (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11):
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria

والملاحظ أن المؤشر عرف تحسنا إبتداء من سنة 2018 حتى سنة 2022، مما يعني تقدم الحكومة في إجراءات إرساء مباديء الحكومة الإلكترونية؛ ولتقييم مدى تقدمها يتم مقارنة مخرجات المؤشر لسنة 2022 للجزائر مع بعض دول شمال إفريقيا والمتمثلة في تونس، المغرب ومصر، والموضحة في الشكل الموالي؛ المقارنة تظهر تخلف الجزائر للوصول حتى لمتوسط قيمة المؤشر لدول شمال إفريقيا، وهذه الأخيرة قد تجاوزتها الدول الثلاث، ناهيك عن بُعد تقييم المؤشر للجزائر عن المتوسط العالمي، والذي لم تتجاوزه إلا دولة تونس.

الشكل رقم (26): قيم مؤشر الحكومة الإلكترونية لسنة 2022 للجزائر وبعض دول شمال إفريقيا

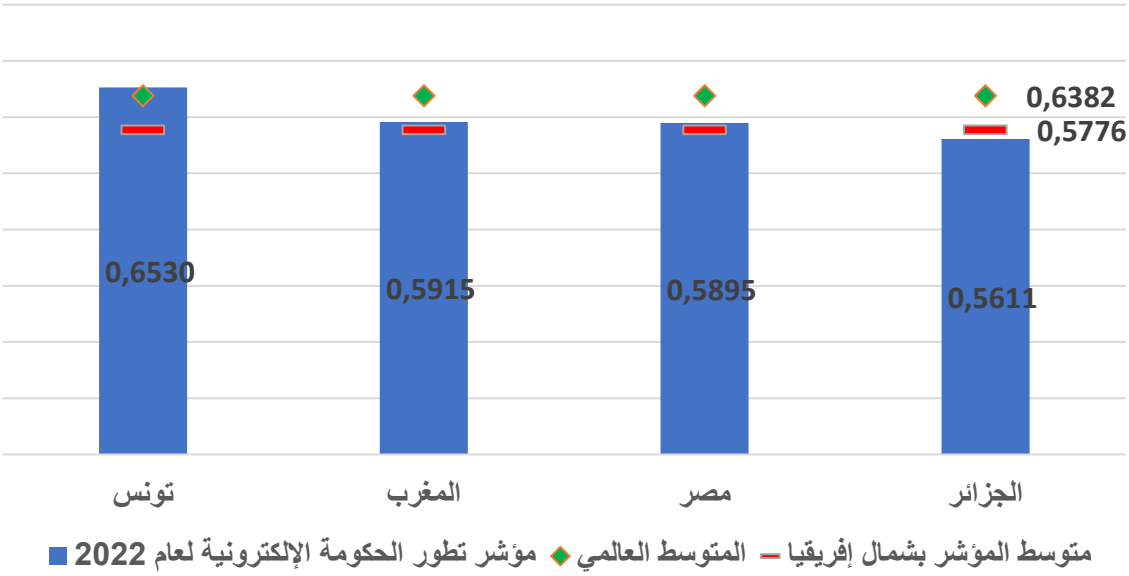

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الموقع (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11):
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Region-Information/id/8-Africa---Northern-Africa

ولتحليل مكمن الخلل في تقدم الجزائر مقارنة بالدول الثلاث، يتم إستغلال المؤشرات الفرعية التي يتكون منها مؤشر الحكومة الإلكترونية، وهي: مؤشر الخدمة عبر الأنترنت، مؤشر رأس المال البشري ومؤشر البنية التحتية للإتصالات، ومخرجات المؤشرات الفرعية لسنة 2022 موضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (27): مخرجات المؤشرات الفرعية لمؤشر الحكومة الإلكترونية لسنة 2022

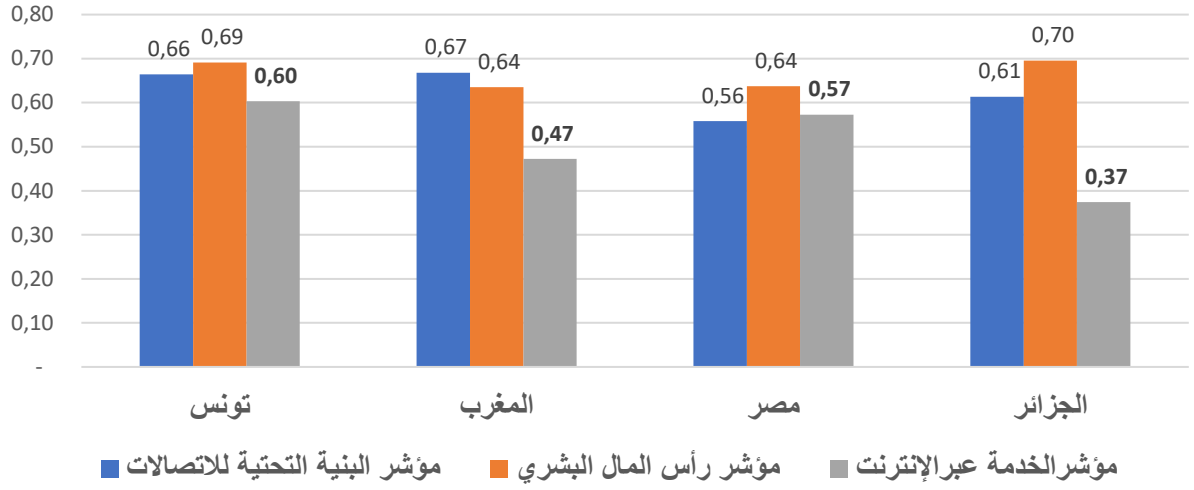

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الموقع (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11):
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Region-Information/id/8-Africa---Northern-Africa

ويظهر من الشكل تفوق الجزائر في مؤشر رأس المال البشري، بينما تقييم مؤشر البنية التحتية للإتصالات يضاهي الدول الثلاث، إلا أن مؤشر الخدمة عبر الأنترنت تسجل تخلفا كبيرا أي السبب الرئيسي للمرتبة المتأخرة للحكومة الإلكترونية مقارنة بباقي الدول راجع لتخلف الخدمات عبر الأنترنت، وهي متعلقة بجودة الخدمات المقدمة، ودرجة إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في البلد من طرف الحكومة لتقديم خدمات عامة، بالإضافة إلى تقييم الميزات الفنية للمواقع الوطنية ومحتواها، وكذلك درجة المشاركة الإلكترونية من طرف الفئات المستهدفة[1]؛ وهو ما يُمكن من إستنتاج **تخلف الجزائر في وضع أسس للتعاملات الخدمية الرقمية والإلكترونية بمختلف المجالات، حتى التعاملات المالية والنقدية.**

رابعا: تنظيم سوق العمل

يمكن إعتبار المركب الرئيسي للنشاط الاقتصادي، اليد العاملة، فبالإضافة لنوعية هذه الأخيرة بالنظر لمدى إنتاجيتها وتحكمها في التكنولوجيا ومدى الإبتكار والابداع الذي تنتجه، جانب آخر لا يقل أهمية، وهو تنظيم سوق اليد العاملة؛ فالتشريع والتنظيم المطبق عليها يؤثر مباشرة في خصائص اليد العاملة المتوفرة، لا سيما فيما يخص المرونة في الطلب على الشغل.

[1] الأمم المتحدة، (2022)، **مسح الحكومة الالكترونية 2022**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ص 18.

تعتبر جودة تنظيم سوق العمل من المحددات المهمة في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ومؤشر تنظيم سوق العمل يقيم مرونة وفعالية اللوائح والتشريعات المنظمة لسوق العمل على سلم من 1 إلى 10، حيث كلما كان التقييم قريبا من 10 يشير إلى:

- ✓ قوانين وتشريعات العمل واضحة، أي درجة كبيرة من التحكم في عقود العمل، والتفاوض الجماعي، وظروف عمل مناسبة؛
- ✓ سهولة التوظيف وفصل العمال ومدى ملائمة تعويضات الفصل؛
- ✓ مستوى عالي من الحد الأدنى للأجور؛
- ✓ مرونة كبيرة في تعويض ساعات العمل الإضافية ومحدودية فرضها على العمال؛
- ✓ حماية كبيرة مقدمة لحقوق العمال.

الشكل الموالي يظهر تطور مؤشر تنظيم سوق العمل في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، حيث يظهر تقهقر قيمة المؤشر من 5,75 من 10 سنة 2010 إلى 5,60 من 10 سنة 2020.

الشكل رقم (28): تطور مؤشر تنظيم سوق العمل للجزائر لسنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018 و2020

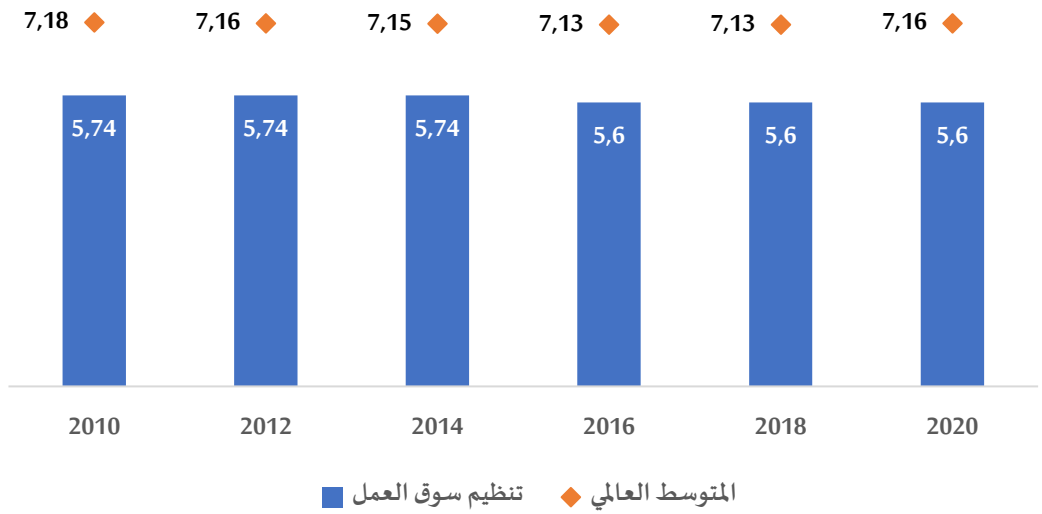

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد Fraser Institute

الموقع: https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/، تاريخ الإطلاع: 2024/08/11

والملاحظ كذلك أن تنظيم سوق العمل في الجزائر يبقى دون المستوى العالمي، وذلك راجع لطبيعة سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر، والتي تؤثر في خصائص سوق العمل وإطاره المؤسسي، حيث يتصف الإطار

المؤسسي بتعزيز الدور الحكومي، فإبتداء من سنة 2000 تبنت الجزائر برامج تشغيل مختلفة مع إنشاء هيئات حكومية ذات صلة كالوكالة الوطنية للتشغيل، إلا أن طبيعة هذه البرامج تعتمد بشكل أساسي على الدعم الحكومي أي على حساب ميزانية الدولة من خلال الدعم الكبير للقطاع الخاص والموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة عن طريق التوظيف المباشر في القطاع العام، وصيغ التوظيف المؤقتة والتي لا توازن بين التشغيل والمردودية الإنتاجية، مما أوجد خاصيتين بسوق العمل في الجزائر وهما: **ضعف مرونة العمل**، و**الانفصال الحاصل بين سياسات الأجور بالاقتصادين العام والخاص وبين سياسات الإنتاجية**، وهو ما ينم عن الحاجة لإصلاحات متعلقة باللوائح المنظمة للسوق مع الحاجة لإجراءات هيكلية تعزز مرونته[1].

[1] بوقجام وسام، (2022-2021)، **دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، ص ص 420-427

المبحث الثاني: تحليل الاقتصاد الرسمي الجزائري

بعد التطرق لأهم المؤشـرات الاقتصـادية المتعلقة بالاقتصـاد الجزائري، ونظرا لطبيعة الظاهرة محل الدراسـة، والتي تسـتمد خصـائصـها ومقوماتها من طبيعة الاقتصـاد الذي تنتشـر فيه، فمن المهم تحليل طبيعة ومقومات الاقتصاد الرسمي حيث نعتبرها مفتاح لتحليل الاقتصاد غير الرسمي.

فبالنظر للسـيرورة التاريخية لتسـيير الاقتصـاد الجزائري عرفت الجزائر على مدى سـتة عقود من الإستقلال، نموذجين من التسيير[1]:

- ✓ نموذج التنظيم المركزي لإقتصاد مغلق، مع تسيير مباشر للاقتصاد من طرف الدولة (الحكومة)؛
- ✓ نموذج هجين لإقتصـاد السـوق وحرية المؤسـسـات والإنفتاح على الاقتصـاد العالمي، مع دور كبير للدولة في الاقتصاد.

مما يمَكن من تحديد أول سـمة للاقتصـاد الجزائري، وهو **التدخل الكبير للدولة بإعتبارها وحدة إقتصـادية فاعلة في الاقتصـاد**، وهو ما يؤكده مؤشـر الحكومة خلال العقدين الماضـيين؛ وهذا الدور الكبير ينجر عنه حيازة الموازنة العامة لأهمية كبيرة في تسييرها وخاصـة تمويلها، وأهم مصـدر لتمويل الموازنة العامة، الجباية البترولية، أي متعلقة بسعر برميل البترول الخام وسعر الغاز بالأسواق العالمية، مما يدفع للتساؤل عن مدى إرتباط الاقتصـاد الرسـمي بالجباية البترولية؟، فهذا التسـاؤل له أهمية محورية في فهم تأثير كل ظاهرة إقتصـادية على الجزائر، بإعتبار أن إسـتقرار الجزائر متعلق بضـمان وفرة في التمويل، وهو الذي يمكن إستنتاجه بالنظر لتاريخ الأزمات التي مر بها الاقتصاد.

فيما يلي سيتم التطرق لتحليل الاقتصاد الرسمي الجزائري.

[1] Temmar, A. (2015). *L'économie de l'Algérie.* Office des publications universitaires. ALGER. P.95

المطلب الأول: التبعية لأسعار النفط

بغية تحليل مدى إرتباط الاقتصـــاد الجزائري مع الســـوق العالمية للمواد البترولية، يتم تحليل الشـــكل الموالي المُمَثل لتطور سعر برميل النفط الخام من سنة 1980 إلى سنة 2022، وفق سعر سلة OPEP، مع تحديد التغيرات السنوية للسعر خلال نفس الفترة، والمُلاحظ عدم إستقرار الأسعار وتذبذبها، حيث عرفت تناقصـا مستمرا خلال الفترة 1980-1986 من 35,52 دولار إلى 13,53 دولار، ثم فترة تذبذب بين إرتفاع وتراجع للسعر خلال الفترة من 1986 إلى 1998 بين 12,28 دولار و22,26 دولار كأقصـى قيمة، وأطول فترة تصـاعد عرفها سوق المواد البترولية كانت خلال الفترة من 2001 حتى سنة 2008 حيث إرتفع سعر البرميل من 23,12 دولار إلى 94,10 دولار، قبل أن ينهار سـنة 2009 إلى 60,86 دولار، ليعاود إرتفاعه إبتداء ســـنة 2010 ليصـــل لأعلى قيمة عرفها برميل النفط ســـنة 2012 ب109,45 دولار، بعدها تعرف الأسواق تناقصـا إبتداء من سنة 2013 حتى سنة 2016 ليصل إلى 40,76 دولار للبرميل، ونسجل تذبذبا خلال الفترة بين إرتفاع ونزول للثمن خلال الفترة 2016 و2022 مع ملاحظة إنخفاض ملفت في ســـنة 2020.

الشكل رقم (29): تطور سعر برميل النفط الخام خلال الفترة 1980-2022

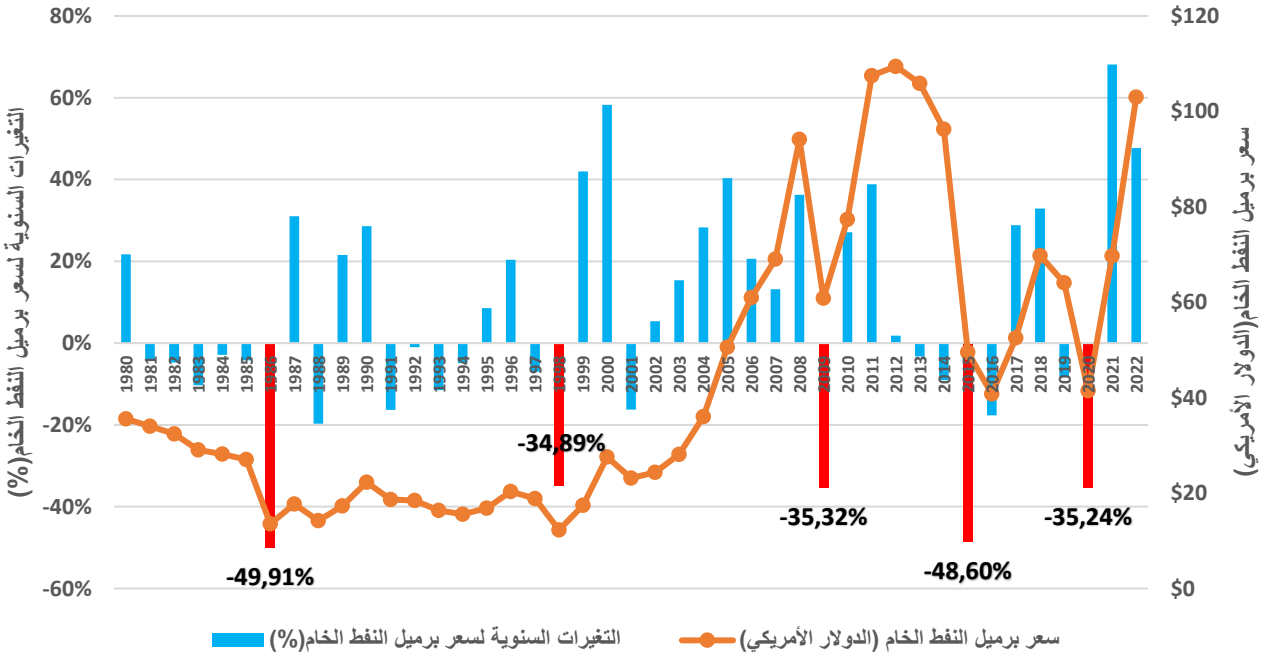

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

هذا فيما يخص تقلبات أســعار برميل النفط الخام، وعند القيام بحســاب التغيرات الســنوية للأســعار، بالإعتماد على الأســعار المعلنة، ولربط تأثير تغير أســعار النفط الخام بالأســواق العالمية على الاقتصــاد

الجزائري، يتم تحليل التغيرات الحاصلة في العائدات النفطية للجزائر وتأثير هذه التغيرات على الاقتصاد الجزائري، وهي مبينة في الشكل الموالي؛

الشكل رقم (30): تطور العائدات النفطية بالجزائر خلال الفترة 1980-2021

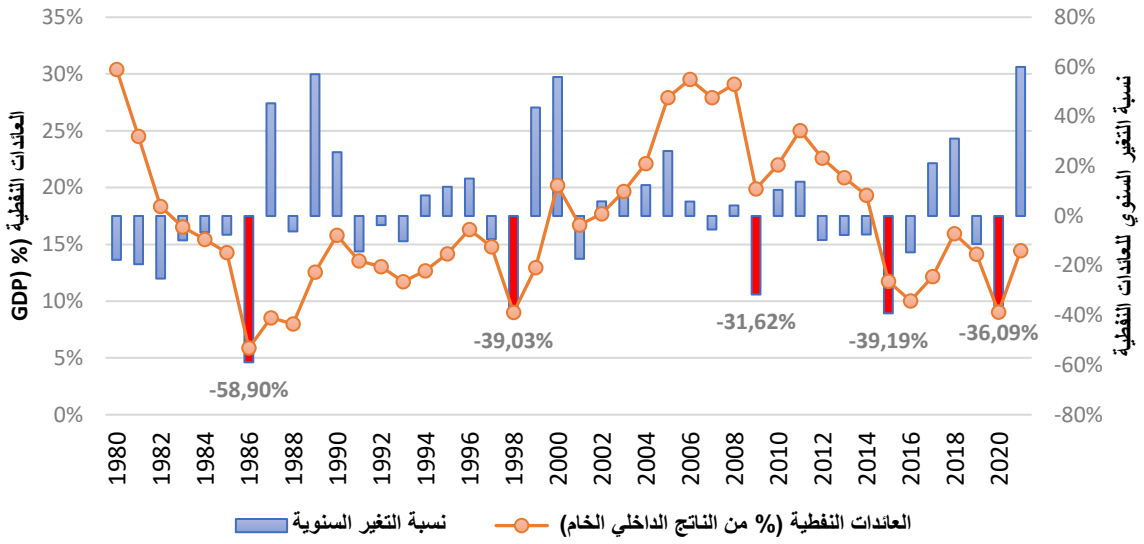

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

بإستغلال المعطيات الواردة في الشكلين، يُلاحظ بروز خمس سنوات ذات تغيرات كبيرة في السعر السنوي لبرميل النفط الخام، وهي سنة 1986، سنة 1998، سنة 2009، سنة 2015 وسنة 2020، وبالنظر لتاريخ الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم، فهذه السنوات تتوافق مع فترات الأزمات التي عاشها الاقتصاد العالمي وتأثر بها الاقتصاد الوطني.

- **ففي سنة 1986** عرف سعر برميل النفط الخام انهيارا بنسبة قاربت 50% حيث انخفض من 27 دولار سنة 1985، وهو سعر متدني في الأصل، إلى 13,53 دولار سنة 1986، والجدير بالملاحظة أن هذا الإنهيار جاء بعد سلسلة من هبوط سعر البترول إبتداء من سنة 1980، حيث خلال 06 سنوات من 1980 إلى 1986 إنخفض سعر برميل النفط من 35,52 دولار إلى 13,53 دولار، أي تراجع بنسبة 61,9%؛ هذا الإنهيار في الأسعار قابله تناقص في العائدات النفطية للجزائر، فخلال نفس الفترة، عرفت العائدات تراجعا من 30,42% من الناتج الداخلي الخام سنة 1980، إلى 5,87% سنة 1986، أي أن الجزائر فقدت 80,70% من عائداتها، وهو ما أدخل الجزائر في دوامة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فتقلص الإيرادات من الجباية البترولية، قوَّض قدرة الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها، الوطنية منها والدولية، خاصة مع إرتفاع أسعار

المواد الغذائية في الأسواق العالمية، مما نتج عنه دخول الجزائر في ركود إقتصادي، وتوقف في سداد الديون، وأزمة إجتماعية وسياسية، تفاقمت مع أحداث أكتوبر 1988، وما نتج عنها من تغييرات جذرية في نظام الحكم، وتغيير في النظام الاقتصادي المتبع حيث تم التخلي عن الفكر الإشتراكي في تسيير الاقتصاد واللجوء لإقتصاد السوق، بفتح المجال للقطاع الخاص والإنفتاح على الاقتصاد العالمي، إلا أن الأزمة الأمنية التي دخلت فيها الجزائر والذي نتج عنها العشرية السوداء، كانت من أهم النتائج الكارثية للوضع الذي آلت إليه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والسبب الرئيسي المستخلص هو إنهيار أسعار البترول، والتبعية الكاملة للجباية البترولية للاقتصاد الجزائري.

تعتبر أزمة 1986 نقطة تحول مهمة في الجزائر، لما كان لها من تأثير قوي على كل الجوانب خاصة الاقتصادية منها، والتي إمتدت إنعكاساتها لعقدين من الزمن، خلال سنوات التسعينات وبداية الألفية الثالثة.

- **أزمة 1998** وهي الأزمة التي كان سببها الرئيسي إنهيار الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا سنة 1997، والتي إنتقلت للعديد من بلدان العالم خاصة روسيا، ومن النتائج المباشرة لهذه الأزمة إنخفاض الإستثمار العالمي، وتدني أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية بالأسواق العالمية، ومن أهم المواد الأولية، النفط الخام، والذي نزل من 20,90 دولار سنة 1996 إلى 12,28 دولار سنة 1998، مما كان له الأثر الكبير على الإيرادات الجبائية للجزائر خصوصا في هذه الفترة، سنوات التسعينات، والتي كانت فيها الجزائر تحت وطأة الإلتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، وبرنامج الإنعاش الهيكلي، الذي فُرِضَ عليها، بعد وضعية عدم القدرة على السداد لديونها الخارجية التي وصلت إليها، والتي كانت نتيجة لأزمة 1986.
- **أزمة 2009** والتي عرف فيها إنخفاض برميل النفط من 94,10 دولار سنة 2008 إلى 60,86 دولار سنة 2009، أي إنخفاض بنسبة 35,32%، والذي كان نتيجة لوصول الأزمة العالمية للرهن العقاري، التي بدأت سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة الركود الاقتصادي العالمي*، مما أثر على القطاع الإنتاجي العالمي ومنه تراجع الطلب العالمي على المحروقات؛ فقد تأثرت الجزائر عن طريق التجارة الخارجية بتراجع مداخيلها، إلا أن هذه الأزمة العالمية لم يكن لها الأثر

* عرفت الأزمة العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) عدة مراحل في تطورها: أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة إقتصادية ثم أزمة بطالة؛ حيث بدأت بإنفجار سوق الرهن العقاري، وتحولت لأزمة مالية أصابت قطاع البنوك والبورصات بسبب أزمة الثقة بين المودعين والبنوك مما نتج عنها أزمة سيولة حادة، ثم تحولت إلى أزمة إقتصادية عالمية أصابت الاقتصاد العالمي بركود إقتصادي وكنتيجة لذلك ظهور أزمة بطالة، نتيجة لفقدان مناصب الشغل بسبب غلق المؤسسات والشركات وتسريح للعمال.

الكبير على الاقتصـــاد الجزائري ككل وذلك لتعافي الأســـواق العالمية وتزايد الطلب على المواد البترولية، إلا أن تراجع المداخيل كان لها الأثر البارز على الاقتصاد الجزائري.

- **أزمة 2014-2016** وهي الفترة التي عرفت فيها الأســواق العالمية فائضــا في المعروض العالمي للنفط، والتي نتج عنها إنخفاض حاد في أســـعار النفط الخام من 96,29 دولار ســـنة 2014 إلى 40,76 دولار للبرميل سنة 2016، وهذا ما أثر سلبا على إيرادات الجزائر من المحروقات، بتناقص عائداتها من 19,32% من الناتج الداخلي الخام ســنة 2014، إلى 10% ســنة 2016، ولكن هذه الأزمة كانت أكثر حدة من ســـابقتها وأكثر تأثيرا على الجزائر، والذي ظهر من خلال الإجراءات التقشــفية التي إنتهجتها الحكومة لخفض الإنفاق العام إبتداء من ســنة 2015، بتبنيها لسـلسـلة من القرارات، من أهمها توقيف التوظيف الحكومي، من خلال تجميد مســـابقات التوظيف باســـتثناء القطاعات الحساسة، وكذلك بتجميد الإستثمارات العمومية التي لم يتم الانطلاق في تجسيدها، وذلك بهدف الحد من عجز الميزانية؛ بملاحظة تطور ســعر البترول وعائدات النفط للفترة التي ســبقت هذه الفترة، أي قبل ســنة 2014، يمكننا إســتخلاص ســبب التأثير القوي لهذه الأزمة على الاقتصـــاد الجزائري، فهذه الأزمة جاءت بعد سلسلة من الإنخفاضـات في سعر البترول الخام، إبتداء من سنة 2011، حيث كان في حدود 109,45 دولار للبرميل، وهي أعلى قيمة وصـــل لها ســـعر البترول، وتناقصـــه المســـتمر حتى ســـنة 2016، فقدت الجزائر ما يقارب 60% من عائداتها النفطية (من 25,03% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 إلى 10% سنة 2016).
- **أزمة 2020** وهي السنة التي عرفت إنتشار لجائحة كورونا COVID-19، التي أصـابت الاقتصـاد العالمي بالشـــلل، بفعل الحجر الصـــحي الذي طبقته معظم دول العالم، مما نتج عنه تراجع كبير للطلب العالمي على النفط، ولكن إنتعاش الأسـواق العالمية إبتداء من سـنة 2021 كان له الأثر في الحد من الآثار السلبية للأزمة الصحية على الاقتصاد الجزائري.

الجدير بالملاحظة، أن **الاقتصـاد الجزائري يتأثر تأثرا كبيرا وواضـحا من الإنخفاض المسـتمر لأسـعار النفط الخام، أي إسـتمرار الإنخفاض لعدة سـنوات، حيث التجارب التي عاشـتها الجزائر في أزمة 1986 وأزمة 2014 أكبر دليل**، مما يقود لإستخلاص **عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود، على المدى المتوسط، دون الإعتماد على العائدات النفطية، أي الإرتباط الوثيق بين الوضـعية الاقتصـادية الكلية والمالية للدولة مع الأوضاع السائدة في الأسواق العالمية.**

هذا التحليل من جهة تتبع تغير أسعار النفط الخام، وبتحليل أعمق، نقوم بتحليل إرتباط النمو الاقتصادي الجزائري بتغيرات أسعار النفط عالميا، فبالنظر للسلسة الزمنية لكل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وأسعار النفط الخام خلال الفترة من 1960 إلى 2022، نجد إرتباطا وثيقا فيما بينهما (وفق الجدول معامل الإرتباط بلغ 94,19%)

الجدول رقم (06): معامل الإرتباط بين الناتج الداخلي الخام للفرد مع سعر برميل النفط الخام 1960-2022

	الناتج الداخلي الخام للفرد	سعر برميل النفط الخام
الناتج الداخلي الخام للفرد	1.000000	0.941933
سعر برميل النفط الخام	0.941933	1.000000

المصدر: إعداد الباحث

وهو ما يؤكده الشكل الموالي، الممثل للمعطيات السالفة الذكر

الشكل رقم (31): تطور الناتج الداخلي الخام للفرد بالجزائر والسعر العالمي لبرميل النفط الخام للفترة 1960-2022 (**الوحدة**: دولار أمريكي)

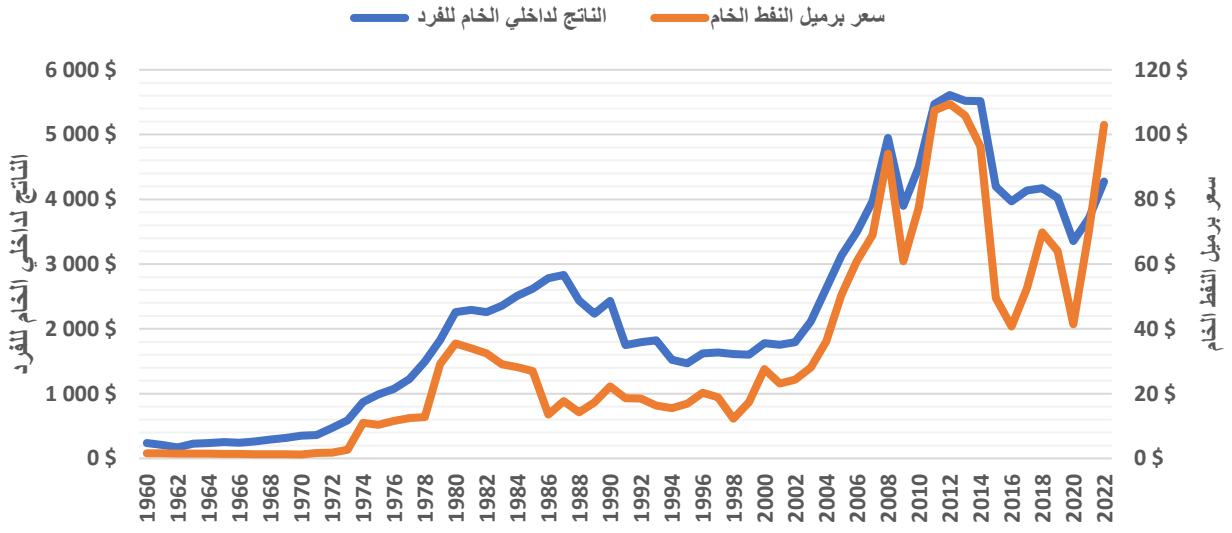

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال ما سبق، هناك سِمَتَين بارزتين للاقتصاد الجزائري، الأول **الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد والتبعية للتقلبات التي تحدث بالأسواق العالمية**، وهي سمات مهمة لفهم مقومات

الاقتصاد الجزائري ولفهم الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن تتأثر بهكذا وضع، من بينها ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

وبالتركيز على فترة الدراسة الحالية، ووفق معطيات وزارة المالية، سجلت الحصة التي تمثلها صادرات الجزائر من المواد البترولية إنخفاضا إبتداء من سنة 2005 من 98,3% إلى 90,5% سنة 2020، بالرغم من أن هذه الأخيرة تبقى نسبة معتبرة، مما يدل على **محدودية التنوع الاقتصادي وعدم حيازة الجزائر لميزة تنافسية في أي قطاع آخر، خارج قطاع المحروقات.**

الشكل رقم (32): تطور حصة المواد البترولية من صادرات الجزائر (%)

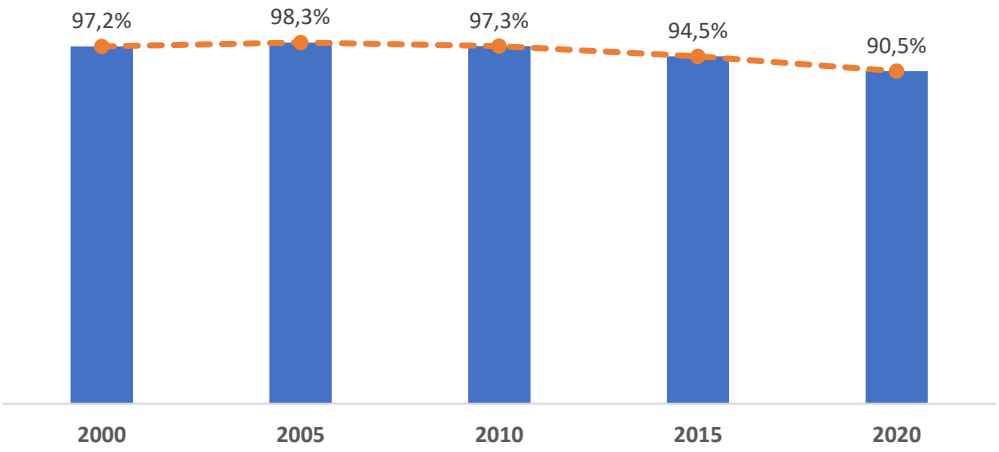

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة المالية

وبإستغلال معطيات وزارة المالية حول ميزانية الدولة، يلاحظ أن تمويل ميزانية الدولة، من عائدات الجباية البترولية، عرف تراجعا منذ سنة 2000، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نصيب عائدات الجباية البترولية من ميزانية الدولة

السنة	2000	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة	76,9%	76,3%	70,5%	59,0%	46,5%	35,3%	36,0%	42,8%	41,7%	35,0%	36,0%

المصدر: معطيات وزارة المالية، الموقع: www.mf.gov.dz

حيث كانت في حدود 76,9% وتراجعت إلى 36% سنة 2021، وهي محاولة للحد من تأثير تراجع العائدات البترولية على تطبيق سياسات الدولة عن طريق ميزانيتها العامة، إلا أن هذه المعطيات تؤكد مدى إرتباط ميزانية الدولة بالجباية البترولية، فكما تم التطرق إليه سابقا، عرف رصيد الميزانية عجزا مزمنا إبتداء من 2008 إلى غاية 2022، ويتم تغطية هذا العجز في أغلب الفترة محل الدراسة، من صندوق ضبط

الإيرادات، والذي هو في الأساس ممول من الإيرادات الجبائية، مما يدل عن فشل إستراتيجية تخفيض تمويل ميزانية الدولة من الجباية البترولية.

المطلب الثاني: تحليل معوقات النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022 عرفت الجزائر عدة تحولات إقتصادية وسياسية وإجتماعية، حيث عرفت محاولة لدفع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية مع بداية الفترة، بتبنيها لبرامج تنموية خماسية لدعم النمو، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم ترقى لأن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الحد المأمول، فكما تم التطرق إليه، التبعية لأسعار النفط والأزمات التي عاشتها الجزائر بسبب هذه التبعية، أوقفت سيرورة هذه البرامج التنموية، وتبعات هذه السياسات المتبعة ظهرت سنة 2019 لما أُطلق عليها إسم الحراك الشعبي.

وفيما يلي سيتم تحليل معوقات النمو الاقتصادي في الجزائر، إقتصاديا ومؤسساتيا.

أولا: المعوقات الاقتصادية

إن هذا الجانب من التحليل تطرق إليه العديد من الباحثين والاقتصاديين، ولكن دون الوصول إلى وصفة تمنح الجزائر السبيل للتقدم، ومَردُ ذلك لتشعب العوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية وطبيعة المواطن الجزائري أي طبيعة المجتمع الجزائري، فبعض التحليلات تركز على الآلة الاقتصادية بحد ذاتها، في نظرة كنزية وحتى ليبرالية، بإعتماد الأسس الاقتصادية للنمو، فالنمو الاقتصادي يعتمد على توافر عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، والإنتاجية وتحسين التكنولوجيا، والسياسات الاقتصادية تعمل على إيجاد توليفة مناسبة من مدخلات عوامل الإنتاج المتوفرة، للحصول على أكبر ما يمكن من القيمة المضافة بالاقتصاد، مع ضمان الديمومة والإستمرارية.

يمكن التطرق لتحليل الاقتصاد الجزائري، بالإعتماد على بعض الآراء لإقتصاديين، كتحليل الدكتور بساحة (Dr Bessaha)، والذي يضع ثلاث محاور أساسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري أو كما يسميها إعادة إحياء الاقتصاد*، ووضعه على السكة السليمة:

- ✓ محور الاقتصاد الكلي والهدف منه إستقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد، بإعتبارها شرط أساسي لا غنى عنه لكل عملية تحول أو تطوير للاقتصاد؛

* تم عرض هذه الأفكار بجريدة El-Watan الناطقة باللغة الفرنسية، في مقال بتاريخ 11 ماي 2020، بعنوان: Sortie de crise… relance économique… développement ?

- ✓ محور هيكلي، والذي يتضمن إصلاح هيكلي على المستوى الكلي، من أجل دعم السياسات الكلية المتبعة لتجسيد المحور الأول، ويتضمن هذا الإصلاح الهيكلي:
  - إصلاح الميزانية العامة للدولة بما في ذلك الإدارة الجبائية؛
  - إصلاح التسيير النقدي والمتعلقة بالتحكم في السيولة وتطوير قطاع البنوك؛
  - إصلاح قطاع الصرف لتقليص الهوة الموجودة بين السوق الرسمي والسوق الموازية.
- ✓ محور قطاعي أي هيكلة كل قطاع إنتاجي أو صناعي وفق خصائصه ومتطلباته لتوفير الشروط اللازمة لنموه خاصة بإدخال الرقمنة.

من وجهة نظر هذا الطرح، التركيز على إستقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد شرط أساسي، وهو يتعلق بالوضعية العامة للاقتصاد فيما يخص الإستثمار والإنتاج والعلاقة المالية والتجارية مع العالم الخارجي، فإستقرار المؤشرات الكلية تعتبر القاعدة الأساسية لكل نمو إقتصادي مستدام، ولكن الخاصية التي يتميز بها تسيير الاقتصاد الجزائري، الدور الكبير للحكومة في الاقتصاد، كما تمت الإشارة إليه سابقا، والذي يظهر في إحتكارها لبعض القطاعات الاستراتيجية، وتدخلها في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، عن طريق الدعم الحكومي لبعض السلع الضرورية وتسقيف الأسعار، بالإضافة إلى سياسة الحماية الاجتماعية التي تتبناها، كمجانية التعليم والدعم المقدم للسكن، وخاصة التحويلات الاجتماعية الموجهة للحد من التفاوت الاجتماعي والقضاء على الفقر.

هذا الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد، وحتى تقوم بوظائفها بفعالية، وجب عليها المزاوجة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ الكفاءة الاقتصادية من خلال الإستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج التي يحوزها الاقتصاد، ومنه ضمان القدرة على الإيفاء بإلتزاماتها، والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل الوطني، وزيادة رفاهية المجتمع.

وللوصول لهذا الهدف، وبالنظر لطبيعة دور الدولة في الاقتصاد الجزائري، يجب:

- ✓ أن يكون هناك تحكم في النفقات، ومنه رقابة فعالة على الميزانية العامة للدولة؛
- ✓ التحكم في مستويات التضخم؛
- ✓ التحكم في حجم العجز لميزان المدفوعات.

هذه العوامل تمكن من تفادي العجز المزمن للميزانية، والتحكم الجيد في السيولة النقدية في الاقتصاد ومنه في مستويات التضخم، وهي عوامل أساسية في تحفيز الإستثمار، الوطني والأجنبي، وتعمل على زيادة الطلب الكلي بالاقتصاد، وبعبارة أخرى التوفيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، نجحت الجزائر إلى حد بعيد في إستقرار مؤشراتها الكلية، والذي يرجع بالأساس لإنتعاش أسواق النفط العالمية، وتدعيم الخزينة العمومية بموارد مالية هامة من الجباية البترولية، إلا أن النتائج المحققة فيما يخص بناء إقتصاد تنافسي، ونمو إقتصادي مستدام، لم ترقى للتطلعات المرجوة، بعد إتباع سياسة مالية توسعية بتبني برامج إستثمارية خماسية وبأغلفة مالية ضخمة.

هذه النتائج والتي أظهرتها المؤشرات التي تم التطرق إليها في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، أهمها بقاء التبعية لأسعار النفط، هشاشة النسيج الاقتصادي وغياب التنويع، تخلف القطاع المصرفي ومحدودية الشمول المالي، وخاصة غياب قطاعات إنتاجية تنافسية خارج قطاع المحروقات، فالإستقرار المسجل في المؤشرات الكلية لا يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي، مما يقود إلى التطرق لمحور الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، والذي يعتبر القاعدة الأساسية لبناء تنمية إقتصادية مستدامة، فربط تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بهيكل الاقتصاد، من الجوانب المهمة، حيث تسيير الشأن الاقتصادي يتطلب مؤسسات وهيئات ذات هيكلة سليمة، ولذلك تظهر الحاجة لإصلاح هيكلي.

من الإصلاحات الهيكلية التي فرضت نفسها، بالنظر للتجربة الجزائرية خلال العقدين الماضيين، إصلاح الميزانية العامة، والتي تحوز على أهمية محورية وحيوية في تسيير الشأن الاقتصادي، بالنظر لأهميتها المستمدة من حجم الحكومة في الاقتصاد، وبالنظر للإختلالات المسجلة في رصيدها، والتي عرفت عجوزات متكررة، بالرغم من الوفرة المالية التي سجلتها خزينة الدولة.

بالتطرق للإصلاح الهيكلي لميزانية الدولة، نعني به إصلاح المنظومة الجبائية بالنسبة للإيرادات، وإصلاح المنظومة الميزانياتية بالنسبة للنفقات.

فضعف التحصيل الجبائي والذي مرده لطبيعة التشريع الجبائي المعقد، خاصة للإدارة الجبائية والتي تتميز علاقتها بالمكلفين بالضريبة بعدم الثقة، بالإضافة إلى محدودية الوسائل المتاحة للكشف عن حقيقة التعاملات الاقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين. هذه الوضعية أثرت وبشكل كبير على الدور الذي كان لزاما على المنظومة الجبائية لعبه، للتخفيف من حدة التبعية للجباية البترولية.

أما من جانب النفقات العمومية فقد أظهرت المنظومة الميزانياتية للجزائر إختلالات كبيرة فيما يخص التحكم في حجم النفقات المتزايد بالإضافة لغياب الشفافية وصعوبة تتبع مسار النفقات ونتائج صرفها، لإعتماد النظام الميزانياتي على مبدأ ميزانية الوسائل، والذي تم التخلي عنه من طرف معظم دول العالم، للنقائص التي تميزه، وتعويضه بميزانية النتائج، وهو ما قامت به السلطات الجزائرية بتبنيه إبتداء من سنة 2023 لتدارك هذا التأخير.

هذه المعوقات الهيكلية كان لها الأثر البارز في عدم تحقيق الأهداف المرجوة، بإيجاد إقتصاد تنافسي ومستدام، بالرغم من الأغلفة المالية الضخمة المرصودة في إطار برامج دعم النمو التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة.

من المعوقات الهيكلية كذلك تخلف وتأخر النظام المالي الجزائري، وضحالة أسواقه مما يعكس ضعفا في الخدمات المصرفية، وضعف الشمول المالي، ونقص الدور الحيوي لتوفير الإئتمان للقطاع الخاص، وقد كانت العلاقة عكسية بين التطور المالي، خلال فترة الدراسة الحالية، مع النمو الاقتصادي[1].

هذا الطرح من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ولكن بالنظر لسيرورة الاحداث التي عايشها المجتمع الجزائري، والنتائج التي تمخضت عن إتباع السياسات المنتهجة، يبدو لنا أن هذا التحليل ناقصا، مما يدفعنا للتطرق للمعوقات المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

ثانيا: المعوقات المؤسساتية

في دراسة Easterly & Levine (1997) عن عوامل النمو الاقتصادي في البلدان الافريقية، إستنتج أن نماذج النمو المبنية على العوامل التقليدية مثل رأس المال البشري والمالي مع توفر اليد العاملة، لا تفسر النمو في افريقيا[2]، حيث سلط الضوء على الإختلافات في القواعد المؤسسية.

[1] بخوش ليندة، (2022-2021)، **أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، ص 385.

[2] Easterly, W,. Levine, R, (1997), *Africa's Tragedy : Policies and Ethnic Divisions*, The Quartely Journal of Economics, Vol.112, N°4, P.1204

مع تصاعد الفكر المؤسسي (Institutional theory) وبروز مصطلح الحوكمة، وجب الأخذ بعين الإعتبار القواعد والسلوك المتبع من طرف مختلف الفاعلين بالاقتصاد خاصة الدولة كأهم فاعل في الاقتصاد الجزائري، وما عاشته الجزائر مع بداية سنة 2019 أكبر دليل.

فالنهوض بالاقتصاد لا يتعلق فقط بالإجراءات التي تطبق عن طريق إعتماد سياسة مالية ونقدية معينة، فهي جزء من الحل، إنما تطبيقها على أرض الواقع في خضم بيئة سياسية وإجتماعية خاصة بالجزائر، وإن تحقق جزء من أهداف هذه السياسات المعتمدة فهي نتائج ظرفية، والمراد بالنهوض بالاقتصاد هو تنمية إقتصادية دائمة، وعليه فالمجتمع والسلطة جزء من الحل.

فالمتتبع للشأن الاقتصادي إبتداء من سنة 2000، يلاحظ الدور المتنامي للجانب السياسي في تسيير الحياة الاقتصادية، حيث تَقارب الطبقة السياسية مع عالم المال والأعمال كان السمة الغالبة، والذي كان له الأثر البالغ في تغير السلطة الحاكمة سنة 2019، بالإضافة إلى تأثير التوجهات السياسية والتوازنات الجهوية في تحديد نمط الإنفاق، أي أن سياسة الإنفاق الضخمة المتبعة من طرف الدولة، إبتداء من سنة 2000، لم تكن ذات توجه إقتصادي بحت، وهو ما يندرج ضمن قصور القواعد المؤسسية الرسمية، والتي تم التطرق إليها في تفسير النظرية المؤسسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعتبر هذا السلوك كسوء تخصيص للموارد وعدم كفاءة.

على سبيل المثال، وفي خضم الفوائض المالية التي عاشتها الجزائر سنة 2003، مع تسجيل إحتياطي صرف بلغ آنذاك 30 مليار دولار، وفي حملة الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2004، قام رئيس الجمهورية آنذاك، بجولات لمعظم الولايات مع منح أغلفة مالية تتراوح بين 50 و60 مليون دولار لكل ولاية، مما منحه الأفضلية لإعادة انتخابه[1]؛ بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الإنفاق العمومي للحفاظ على السلم الاجتماعي، خاصة مع تنامي الثورات العربية على أنظمة الحكم في تونس ومصر خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، بما يسمى بالربيع العربي، حيث تم توجيه سياسة الدعم الاجتماعي على حساب السياسة الاقتصادية، وهو ما كان له الأثر في تجنب الجزائر لتداعيات الربيع العربي.

تعتبر العوامل السياسية وطبيعة نظام الحكم، وخاصة تقارب رجال المال والأعمال بالسياسة، من بين أهم المعوقات التي أثرت على سيرورة وتقدم الإصلاحات المعلن عنها إبتداء من سنة 2007، حيث تدخل

[1] El-Kadi, Tin-Hinane, (2020), " *Développement ou gain de temps?: Rente pétrolière, transformation économique et survie politique en Algérie*"; Friedrich-Ebert-Stiftung, Alemagne, P.17

المصالح الخاصة والضيقة في كيفية وضع السياسات وطريقة توزيع الدخل الوطني، كان له الأثر على النمو الاقتصـــادي؛ ففي دراســـة Alesina & Rodrick (1994) يقر الباحثان أن دور الدولة في إعادة توزيع الموارد وإدارة عدم المســاواة في الدخل يؤثر على النمو الاقتصــادي[1]، ووفق الدراســة، فإعادة التوزيع المفرط يمكن أن يكون لـه آثار ســـلبية على النمو في حين أن إعادة التوزيع المعتدلة يمكن أن تؤدي إلى تنمية إقتصـادية طويلة الأجل؛ ولذلك وضـع سياسـات إعادة التوزيع متوازنة لضـمان العدالة والكفاءة، من الجوانب المهمة الواجب أخذها بعين الإعتبار، ومن جانب آخر فالزيادة في عدم المســـاواة يؤدي إلى زيادة في نمو الاقتصاد غير الرسمي وإنخفاض في الناتج الداخلي الخام[2].

من المعوقات المؤسـساتية في الجزائر، تنامي الرشـوة والفسـاد بالإدارة الجزائرية، وهي تندرج كذلك ضمن القصور المؤسساتي الرسمي في إطار سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة، فخلال الفترة من 2000 إلى سنة 2022، طفت العديد من القضايا الكبيرة، عن تبديد الأموال العمومية والرشوة ومن أعلى هرم السلطة التنفيذية، كقضـية الطريق السـيار شـرق غرب، والذي حكم بالسـجن على وزير الاشـغال العمومية آنذاك، مع مجموعة من إطارات الوزارة، من بينهم الأمين العام للوزارة، وهي القضـــية التي شـــغلت الرأي العام والمتعلقة بالمزايا التي تحصـــل عليها موظفين حكوميين وتبديد أموال عمومية، بالإضـــافة إلى القضـــية التي تورط فيها وزير الطاقة والمناجم في قضية رشوة دولية، مع مجموعة من الشركات الدولية للبترول؛ هذه أمثلة عن حالات إختلاس ورشـوة في هرم السـلطة وهو ما يؤثر على إنتشـار هذه السـلوكات بالمصـالح غير الممركزة للدولة. عرفت الجزائر ترتيبا متدنيا فيما يخص الشـــفافية والســـيطرة على الفســـاد، ففي المؤشـــر المركب للحرية الاقتصـادية لمؤسـسـة Heritage Foundation أظهرت النتائج للفترة من 2000 إلى 2023، تقهقر البيئة الاقتصـــادية، خاصـــة خلال الفترة من 2013-2023، حيث صـــنف الاقتصـــاد الجزائري على أن الحرية الاقتصادية مكبوتة (Repressed).

والتعريف المعتمد للحرية الاقتصـــادية، والتي بني عليها مؤشـــر الحرية الاقتصـــادية لمؤســـســـة* Heritage Foundation بأنها: حرية الأفراد في إقليم معين في العمل، الإنتاج، الإســـتهلاك والإســـتثمار

[1] Alesina, A., Rodrick, D. (1994), *Distributive Politics and Economic Growth*, The Quarterly Journal of Economics, Vol.109, N°2, P.465

[2] Dell'Anno & al, (2016), *Op.cit*, P.342

*مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة Heritage Foundation يختلف عن مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة Fraiser، حيث يتضـمن أربع مؤشـرات فرعية، تعكس تركيز مؤشـر الحرية الاقتصـادية على أربع جوانب رئيسـية للمحيط الاقتصـادي التي تمارس من خلالها الحكومات ســيطرتها على الســياســات (ســيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية وأخيرا انفتاح الأسواق)، ويتم التقييم على سلم من 0 إلى 100، حيث تقييم 100 يعني حرية تامة.

بالطريقة التي يرون أنها تســـمح لهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية[1]، أي جودة بيئة الأعمال المحفزة على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (33): تقييم للحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2023 (مؤسسة Heritage Foundation)

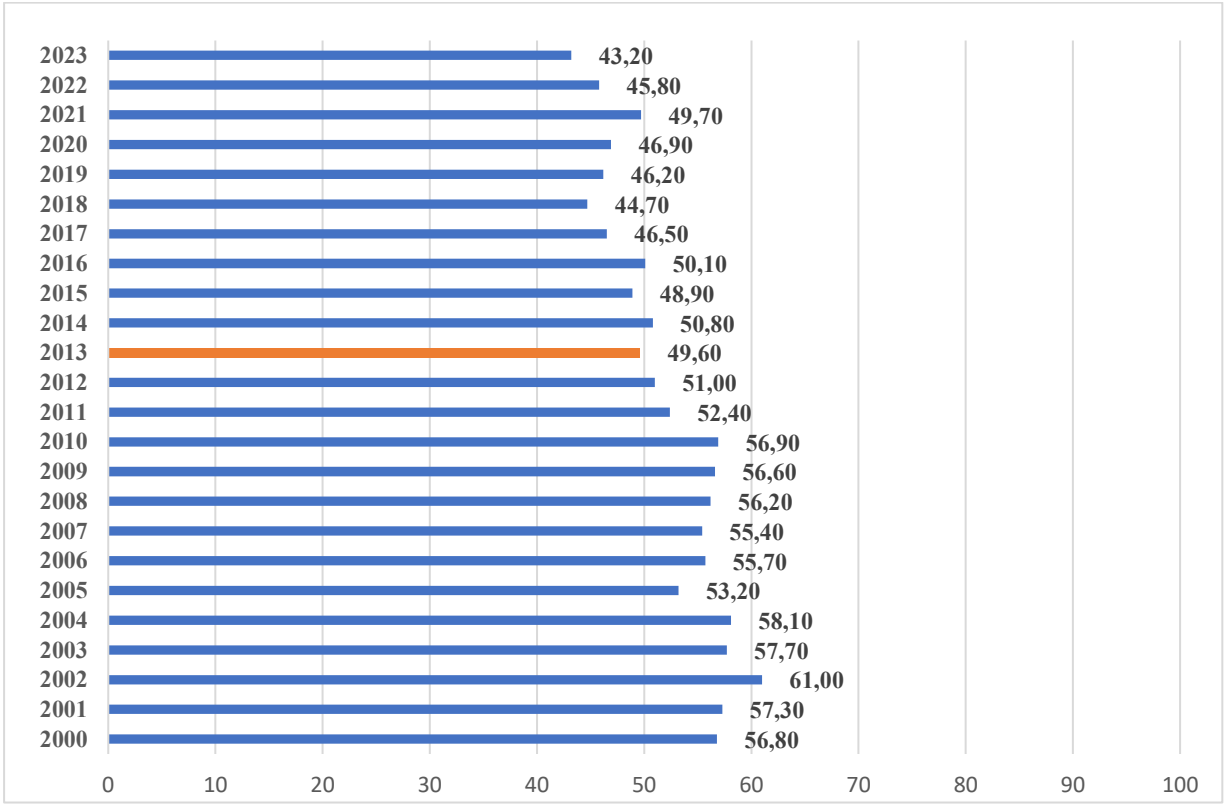

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات موقع مؤسسة Heritage Foundation:

الموقع: https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11)

بإستغلال المعطيات للمؤشرات الفرعية، يعتبر مؤشر سيادة القانون ومؤشر الكفاءة التنظيمية، الأسوء تقييما، مما يظهر نوع آخر من القصـور المؤسـساتي الرسـمي وهو العجز المؤسـسـي، والمتعلق بقصـور الحكومة وأجهزتها في تطبيق القوانين، بالإضـافة إلى ترسـيخ مبدأ عدم اليقين، وذلك بسـبب عدم إسـتقرار التشـريعات وتغيراتها المستمرة، خاصـة فيما يتعلق بالشأن الاقتصـادي والتوجهات العامة للحكومة، كقرارات فتح الإستيراد ثم غلقها وتحديدها، التغيرات الدورية للتشـريعات المتعلقة بالإسـتثمار كقواعد الشـراكة مع الأجانب، وما إلى ذلك.

[1] Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, (2006), *Ranking of countries: The WEF,IMD, Fraser and Heritage indices*, CESIFO DICE REPORT, P.48

هذه المعوقات المؤسسية تتعلق بالدولة أو الحكومة، أي الرسمية منها، والتي كان لها الأثر في تحديد العلاقة بين السلطة والحكومة مع المجتمع، والتي تُلقب وفق الفكر المؤسساتي بالثقة العمودية، والتي وصلت لأدنى مستوى لها خلال الفترة من 2016 إلى 2019، والتي كانت من نتائجها المباشرة الحراك الشعبي مع بداية سنة 2019؛ فإنعدام الثقة في الحكومة له نتائج سلبية على سلوك الأفراد والمجتمع ككل، تجاه القواعد المؤسسية الصادرة عن الحكومة، ومن وجهة نظر إقتصادية، فتندرج ضمن العوامل المحفزة على نمو الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومحدداته

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي كجزء من المظهر العام للنشاط الاقتصادي الجزائري، ومن الممارسات الشائعة في الجزائر، إلا أن دراسة هذه الظاهرة خلال حقبة معينة، لا يمكن فصله عن السيرورة التاريخية والمراحل التي مرت بها الظاهرة، فهي متعلقة بالوضع العام للدولة والمجتمع، ولذلك سيتم التطرق لأهم المراحل المميزة في تطور الظاهرة في الجزائر، بالإعتماد على ما تم التطرق إليه عند تحليل تطور الاقتصاد الجزائري، ثم التطرق للعوامل المحددة للظاهرة في الجزائر.

المطلب الأول: المراحل البارزة في تطور الظاهرة

بالإعتماد على المرحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، سيتم التطرق لأهم المراحل لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بالتركيز على الوضع الاقتصادي السائد وكذلك على الدور الذي لعبته الدولة في الاقتصاد في كل مرحلة، وبذلك يمكن تحديد أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي.

المرحلة الأولى: ما بعد الاستقلال

هذه المرحلة التي يمكن تحديدها منذ استقلال الجزائر إلى نهاية سبعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي لم تكن فيها الظاهرة تحظى بالإهتمام، مما يجعلنا لا نحوز على معلومات ومعطيات دقيقة حول وضعية الأنشطة غير الرسمية، لغياب دراسات وابحاث في هذا السياق؛ إلا أنها مرحلة تميزت بما يعرف ببناء الدولة الجزائرية، في إطار النظام الإشتراكي، والذي تميز بالتسيير الأحادي للشؤون الاقتصادية من طرف الدولة، حيث كانت تحتكر النشاط الاقتصادي، من إنتاج وتوزيع وتوفير للخدمات في إطار التسيير المركزي للاقتصاد، وإعتمادها على الإستثمار في التصنيع، بإنشاء المصانع، مع تواجد ضئيل للقطاع الخاص؛ فقد كانت الدولة تأخذ على عاتقها التكفل بإحتياجات السكان، وتنظيم السوق عن طريق تسقيف الأسعار، والتي كانت تحدد إداريا. وقد تميزت هذه المرحلة بإستقرار نسبة البطالة وذلك بسبب سياسة التشغيل التي كانت تفرض على المؤسسات الحكومية الإدارية منها والاقتصادية، على استيعاب كل طالبي العمل، خاصة بإعتمادها على الإنفاق الضخم على قطاع الصناعة[1].

التركيز الذي إعتمدته الجزائر على قطاع الصناعة وإهمال باقي القطاعات، كان له الأثر على التوزيع الديمغرافي للسكان، وذلك لتزايد النزوح الريفي نحو المدن أي تزايد السكان في المناطق الحضرية بحثا

[1] وريدة عياش، **مرجع سبق ذكره**، ص 119

عن فرص عمل بالقطاع الصـــناعي، وهي من بين المحددات الرئيســـية لظهور ونمو الاقتصـــاد غير الرسمي، مما يُرجَح تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في المدن الكبرى خاصة لفئة البطالين، بإعتبار أن الأنشطة غير الرسمية ملاذ لعديمي الدخل.

المرحلة الثانية: من سنة 1980 إلى سنة 1989

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، فترة بداية الثمانينات، من سنة 1980 إلى 1985 وفترة 1986 إلى 1989، وذلك لإختلاف الظروف العامة التي كانت سائدة.

فمع نهاية السـبعينيات، عرفت الجزائر تغيير في قيادة الدولة، وبداية الثمانينات ظهر النهج الجديد في تسيير الشأن العام، ومن أهم وأبرز ما ميز هذه الفترة مواصلة إعتماد النهج الإشتراكي، مع كل ما يتضمنه من مفارقات، ويمكن ذكر إجراء تبنته الدولة مع بداية سنة 1980، حيث أقرت ببرنامج موجه لتزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الصناعية والزراعية، والذي سمي آنذاك ببرنامج ضد الندرة[1]، عن طريق الإستيراد، إلا أن تفاقم ندرة السلع والمنتجات في الأسواق الوطنية، فتح المجال أمام تفشي سلوك الإحتكار، وهو أحد الطرق المستعملة للنشاط غير الرسمي، وظهور ما يسمى الاقتصاد غير الرسمي على مستوى التوزيع، حيث الدور الذي تلعبه الدولة وإحتكارها لمختلف مفاصل الاقتصـاد الوطني، تحرص على المحافظة على توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي، وأي خلل في هذا التوازن يحتم عليها اللجوء للأســـواق العالمية، مما أظهر بوادر لعجز الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها، ومنه عجز الاقتصـاد الرسمي على تلبية الحاجيات من سلع وخدمات، وهي الظروف المواتية لظهور وتطور الاقتصاد غير الرسمي.

في الفترة الثانية من 1986 إلى 1989، عرفت فيها الجزائر بداية تحول عميق إقتصـــاديا وســـياســـيا وإجتماعيا، حيث كانت الفترة التي عرفت فيها الجزائر أقوى أزمة إقتصادية عاشتها منذ الاستقلال، والمتمثلة في الصدمة البترولية لسنة 1986، وما صاحبها من إختلالات هيكلية، بسبب النظام السائد منذ الاستقلال وكذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها.

عرفت هذه الفترة إختلالات في المؤشـرات الاقتصـادية والاجتماعية للجزائر، نتيجة للخيارات التي تبنتها ســـابقا، والتي ظهرت نتائجها في عجز ميزانية الدولة وزيادة المديونية الخارجية بفعل الاســـتدانة من الخارج لتغطية العجز؛ تضـاؤل قدرة الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها، ونظرا لضـعف القطاع الخاص، تسـببت التبعية للخارج في توفير السـلع والخدمات، خاصـة واسـعة الإسـتهلاك منها، في إنخفاض الإنتاج الوطني، ولإرتفاع

[1] لخضر عزي، (1992-1993)، **السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 174

أسعار المواد الأساسية وندرة بعضها، مما رفع من معدل التضخم حيث بلغ 10% سنة 1989، وإرتفاع نسبة البطالة نظرا لعجز القطاع الإنتاجي عن توفير مناصب شغل؛ هذه الظروف العامة تعتبر كأرضية خصبة لنمو إقتصاد غير رسمي في الجزائر خلال هذه الحقبة، حيث يتم توفير النقص الحاصل في السلع وندرة بعضها، في ظهور تعاملات غير رسمية لتوفيرها، ويعتبر تفشي السوق الموازية للسلع والخدمات، مع الإختلالات المسجلة في دور الدولة لتوفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها السكان، من الأسباب المباشرة لأحداث أكتوبر 1988، والتي عرفت خروج آلاف السكان للإحتجاج عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

إن القصور الذي سجله الاقتصاد الرسمي خلال هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بندرة السلع وعدم توفير مناصب الشغل، دفع بظهور أنشطة إقتصادية غير رسمية، كالتشغيل بغير تصريح والمعاملات التجارية غير المراقبَة، بالإضافة إلى التهرب من دفع الضرائب، والمتاجرة بالسلع المستوردة عن طريق التهريب وهو ما عرف بالطراباندو* أو الكابا**؛ فظهور الاقتصاد غير الرسمي كان كنتيجة حتمية للظروف والأوضاع المُعاشَة، لذلك يمكن تصنيف أسباب ظهور الظاهرة ضمن النظرية النيوكلاسيكية، والتي تبنت فكر الحاجة والفقر ونقص التشغيل بالاقتصاد الرسمي، كمسببات لنمو الاقتصاد غير الرسمي، أي أن النشاط غير الرسمي يعتبر ملاذ للهروب من البطالة والفقر، مما يظهر دور الاقتصاد غير الرسمي كصمام أمان في فترة الأزمات، وهو ما ينطبق على حالة الجزائر في هذه الفترة، إلا أن كبر الأزمة ومخلفاتها لم يستطع الاقتصاد غير الرسمي من استيعابه والمحافظة على الإستقرار العام، مما نتج عنه إنتفاض السكان والمطالبة بحلول جذرية للأوضاع التي يعيشونها، مما تسبب في حدوث إنفلاتات أمنية خطيرة؛ هذه الأحداث كان لها التأثير الكبير والمباشر للأزمة الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر في سنوات التسعينيات والتي عرفت بالعشرية السوداء.

المرحلة الثالثة: من سنة 1990 إلى سنة 1999

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها جزائر ما بعد الاستقلال، والملقبة بالعشرية السوداء، حيث تميزت بالإنفلات الأمني وطغيان الصبغة الأمنية على يوميات المواطنين، مما نتج عنه

* الطرابلندو مصطلح إنتشر على نطاق واسع في هذه الفترة في الجزائر والمغرب، وهي مشتقة من الكلمة الاسبانيةContrabando بمعنى Contrebande بالفرنسية، وهو مصطلح يشير الى التجارة بالسوق السوداء والنقل غير الشرعي للسلع.

** الكابا مصطلح يستعمل للدلالة على نقل السلع بكميات قليلة من الخارج، وهي كلمة فرنسية Cabas بمعنى الحقيبة.

تململ في أركان الدولة وتعطل أجهزة الدولة على كل المستويات، والمعروف في أدبيات النمو الاقتصادي أن الإستقرار السياسي والأمني من العوامل الأساسية لقيام إقتصاد وطني مستدام، هذه الوضعية العامة حفزت على ظهور سلوكيات خاصة من طرف الوحدات الاقتصادية والأفراد، فالإنفلات الأمني وتعطل مؤسسات الدولة الرقابية، كمصالح التجارة والجمارك والضرائب، أسفر على انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مدعومة بظروف اللارقابة واللاعقاب، والتي كان لها الأثر في طريقة تعامل الوحدات الاقتصادية مع إلتزاماتهم الضريبية والتنظيمية.

هذا الوضع الأمني صَاحَبَهُ وضع إقتصادي متردي، بعد الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الصدمة البترولية لسنة 1986، والتوجه لإقتصاد السوق الذي تبنته الدولة مع نهاية الثمانينيات، فعجز الميزانية العامة للدولة وما صاحبه من زيادة المديونية الخارجية، وإرتفاع معدل البطالة لمستويات قياسية بلغت 31,84% سنة 1995 والتي بقيت مرتفعة إلى نهاية التسعينيات، بالإضافة للإرتفاع القياسي لمعدل التضخم حيث سجل نسبة 31,67% سنة 1992، أرغم الدولة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للإستدانة والرضوخ لإملاءاته بقبول برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة من 1995 إلى 1998، والذي كان له الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية مع نهاية سنة 1999، حيث يظهر:

- ✓ تحقيق بعض الإستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ✓ إنخفاض معدلات التضخم، حيث انخفضت من 31,67% سنة 1992 إلى 2,65% سنة 1999؛
- ✓ تحسن في ميزان المدفوعات؛
- ✓ تقليص عجز الميزانية، نظرا لتقليص النفقات العمومية، والحد من التحويلات الاجتماعية، ورفع الدعم؛

ومن الآثار التي لها علاقة مع محددات الاقتصاد غير الرسمي، والتي يمكن ملاحظتها بالنظر للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم التطرق إليها سابقا:

- ✓ بقاء معدلات البطالة في مستويات قياسية، نظرا لإعادة هيكلة القطاع العام، وخصخصة المؤسسات العمومية، مع ما صاحبها من عمليات تسريح جماعي للعمال؛
- ✓ زيادة لتكاليف المعيشة مع بقاء مستوى الأجور على حالها، حيث عرفت الأسعار الإستهلاكية تزايدا كبيرا، فاق 80% خلال الفترة 1991-1999، نظرا لتقليص الدعم الحكومي وتحرير الأسعار.

هذه الوضعية العامة تقود لإستنتاج توفر البيئة المحفزة لنمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث قَدرت دراسة بودلال (2007) أن معدل الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 بلغ 26,7% من الناتج الداخلي الخام[1]، بينما دراسة Medina & Schneider (2019) فتم تقديره خلال الفترة من 1991-1999 ب36,32% من الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل أعلى نسبة سنة 1994 ب37,10%[2].

المرحلة الرابعة: من سنة 2000 إلى سنة 2022

مع بداية الألفية الثالثة، عرفت الجزائر إستقرارا أمنيا وسياسيا بعد مرورها بعشرية صعبة على المستويين الأمني والاقتصادي، حيث عرفت تغييرا في قيادة الدولة بعد انتخاب رئيس جديد سنة 1999؛ هذا التغيير صاحبه تحسن في المؤشرات الاقتصادية نظرا لانتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما منح الجزائر موارد مالية مهمة، مكنها من الخروج من حالة الاعسار المالي الذي كانت تعاني منه.

تبنت الحكومة برامج تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث انتهجت سياسة مالية توسعية، نتج عنها تخصيص مبالغ ضخمة لتمويلها، وهو ما ضاعف من حجم الميزانية العامة للدولة؛ هذا التوجه كان له ما يبرره، بالنظر للوضعية الاقتصادية السائدة، خاصة فيما يخص تدهور الهياكل والمنشآت القاعدية، ومحاولة تحسين الإطار المعيشي للسكان، بالإضافة إلى الهدف لتحسين صورة الدولة داخليا وخارجيا، فقد عرفت هذه الفترة كذلك إنفتاحا تجاريا وإقتصاديا مع العالم الخارجي، ويظهر ذلك في تزايد مؤشر الإنفتاح التجاري الذي تم الإشارة إليه سابقا.

هذه السياسة المالية التوسعية ساهمت في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، إلا أنها أوجدت عدة عوامل محفزة لنمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال هذه الفترة تزايدا، فقد قُدِر حجمه ب 45% من الناتج الداخلي الخام، ويحوز على ما يفوق 40% من السيولة النقدية[3]، بالإضافة إلى تنامي التوظيف غير الرسمي في القطاع الخاص حيث قُدر بـ 63% في سنة 2016[4].

ويمكن ذكر بعض هذه العوامل المحفزة:

[1] بودلال علي، (2007)، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 311-318

[2] Medina, L., Schneider, F. (2019). "*Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One*", CESifo WP, P.2

[3] Mebtoul.A, (2017), *La sphère informelle ou la problématique de la dérégulation de l'économie algérienne* , intervention dans le Maghreb émergent, 18 juin 2017

[4] ONS (2016); *Enquête Emploi Auprès des Ménages 2014*; Collection Statistiques; N° 198/2016.

- ✓ قصور الهيئات الحكومية والمؤسسات النظامية، من مواكبة التسارع المفروض من القيادة السياسية المركزية، لتحقيق الأهداف المرجوة في الآجال المحددة، وهي راجعة لمخلفات الأزمة الأمنية لسنوات التسعينيات، كضعف وتخلف وظيفة الرقابة الضريبية الممارسة من طرف أجهزة الدولة، بالنظر إلى نقص وسائل العمل وضعف التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، بالإضافة إلى القصور في مردودية عمل المكلفين بتحصيل الضرائب؛
- ✓ ظاهرة البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وما يترتب عنها من نفور الأعوان الاقتصاديين والمستثمرين من العمل بالقطاع الرسمي، بالنظر لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة الرشوة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والذي أدى إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من عدة جوانب:
  - إرتفاع عرض السلع الإستهلاكية وهو ما أثر سلبا على الإستثمارات المحلية المنتجة، ومن ثَم إرتفاع معدلات البطالة؛
  - تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية (سواء كانت محلية الصنع أو المستوردة)؛
  - تطور ممارسات التجارة الخارجية من الطرابانـدو والكابا سنوات الثمانينيات والتسعينيات إلى الحاويات، وتضاعف عدد الشركات المسمات شركات التصدير والإستيراد، مما ضاعف من ممارسات تزوير الفواتير وتسويق المنتجات المقلدة[1]؛
  - ظهور سوق الصرف الموازي، حيث يلجأ إليه المستوردون من أجل الحصول على العملة الصعبة التي يحتاجونها في تسوية معاملاتهم المالية مع الخارج.
- ✓ سياسة السكن والعمران المنتهجة وضعف التوازن الإنمائي بين مختلف جهات وولايات الوطن، وهو ما أدى إلى موجات كبيرة من النزوح الريفي نحو المدن، ومع ضعف فرص العمل في المدن يلجأ النازحون إلى القطاع غير الرسمي من أجل ضمان حد أدنى من الدخل؛

التراخي ونقص الرقابة من طرف الهيئات الحكومية، كان له الأثر البالغ في تفشي الظاهرة، فمن مخلفات الإنفتاح التجاري وتنامي ثقافة الإستهلاك، تزايد عمليات الإستيراد وظهور إقتصاد البازار* في غياب الفوترة،

[1] Charmes, J (2014), *Vers une résurgence de la préoccupation des pouvoirs publics à l'égard de l'économie informelle sur la rive sud du méditerrané*, Annuaire leMED de la méditerrané, P.270

* اقتصاد البازار مصطلح يستعمل للدلالة على طغيان التعاملات التجارية بالأسواق الشعبية وتجنب المحلات التجارية، حيث يتم عرض المنتجات بأقل الأسعار ودون فوترة أو رقابة.

والإستيراد الكبير لسلع مقلدة يتم توزيعها في أسواق محلية وحتى أسواق جهوية تحت أعين مصالح الرقابة، كسوق عين الفكرون بالشرق الجزائري والذي يمول الجهة الشرقية بالملابس ذات أسعار منخفضة[1].

تطورت الممارسات التي تعتمدها الوحدات الاقتصادية، في هذه الفترة، بالنظر للديناميكية التي عرفتها الحياة الاقتصادية في الجزائر، حيث نجد منها خاصة البيع والشراء دون فوترة، إستئجار السجل التجاري وشركات الواجهة، تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي، التصريحات الخاطئة والناقصة لدى الجمارك، الحراك السريع للمتعاملين داخل الفضاء التجاري، تغيير الشكل القانوني للشركات والشطب المتكرر للسجل التجاري، فقد كشفت مصادر وزارة التجارة سنة 2013 عن وجود 12000 مؤسسة صورية "Ecran sociétés " تم تقدير رقم اعمالها السنوي لعام 2012 بما يقارب 66 مليار دولار، أي أكثر بـ 4 مرات من رقم أعمال جميع المؤسسات الخاصة الكبيرة التي تضم حوالي 499 مؤسسة بالجزائر[2]، وهو ما يفسر تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في هذه الفترة.

المطلب الثاني: مظاهر الظاهرة في الجزائر

من الخصائص التي تتميز بها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ميزة السرية، إلا أن بعض النشاطات وإن كانت عمليا غير رسمية إلا أنها تنشط أمام مرأى أجهزة الرقابة الحكومية، وذلك راجع للتساهل والتراخي الذي تنتهجه هذه الأخيرة في مراقبة وتأطير هذه الأنشطة. لذلك نقوم بسرد مختلف الأنشطة التي تنتمي إلى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بإستخدام تقنيتي الملاحظة والاستنباط، وبالإعتماد على دراسات سابقة.

أولا: الاقتصاد غير الرسمي في قطاع السلع والخدمات

يعتبر قطاع السلع والخدمات من أكثر القطاعات في الجزائر التي مسها الاقتصاد غير الرسمي وذلك بسبب إمكانية الحصول على سلع وخدمات بتسعيرة أقل من المتداولة في السوق الرسمية، مما يعتبر كدافع للعمل فيه، ففي تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004، كشف عن وجود أكثر من 200.000 تاجر غير شرعي وحوالي 700 سوق غير منظمة، وتستقطب جزءا هاما من اليد العاملة[3]، وينشط في هذه الأسواق كل من الباعة المتجولون والمؤسسات الإنتاجية غير المسجلة والتي لا تقوم بتأدية إلتزاماتها

[1] Belguidoum, S (2011), *Le dynamisme des nouvelles places marchandes de l'Est algérien, reconfiguration urbaine et nouvelles donnes sociales, entre le licite et l'illicite*, migration, travail, marchés, France Cerisy, (04-05)

[2] بوجرفة ب. (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية. مجلة دفاتر إقتصادية, 4(1), ص 150

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (جوان 2004)، **مشروع تقرير حول: القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق**، ص 42

الضريبية، بالإضافة إلى الباعة الناشطين في الأسواق الأسبوعية التي تنظمها البلديات في مختلف أنحاء الوطن، ومن أهم المصادر التي تتزود بها هذه الجهات بالسلع والخدمات ما يلي[1]:

- المؤسسات الأسرية الحرفية التي تنشط بطرق غير رسمية، والتي توفر منتجات حرفية ومنتجات منزلية الصنع؛
- الورشات البسيطة والمؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضريبة التي تنتج سلع وخدمات غير مطابقة لمعايير الإنتاج والأمن والتي تتميز بسعر تنافسي؛
- أنشطة تهريب السلع الممنوعة من الإستيراد أو التصدير خاصة عبر الحدود البرية للدولة.

وتشير الدراسات إلى أن حوالي 80% من السلع المقلدة مصدرها الإستيراد غير القانوني خاصة من خلال ما يعرف بتجارة الكابا (أو ما يعرف بالترابالندو) والتي مصدرها الدول الاوروبية، أو الشوال والتي مصدرها تركيا ودول شرق أسيا، بالإضافة إلى التي يتم إستيرادها بطرق ملتوية عن طريق التصريح الكاذب بتواطؤ مع المنتجين بالدول المصدرة ومصالح الجمارك، في حين أن السلع المقلدة المنتجة في الجزائر تمثل ثلث المنتجات المتداولة[2]، والجدول الموالي يوضح أهم المنتجات المقلدة في السوق الجزائرية خلال سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم (08): أهم السلع المقلدة المتواجدة في الأسواق الجزائرية

طبيعة المنتجات المقلدة	الكمية المحتجزة سنة 2016	النسبة %	الكمية المحتجزة سنة 2017	النسبة %
مواد غذائية	741 600,00	%59,58	762 350	%48,68
مواد التجميل	338 464,00	%27,19	26 342	%1,68
منتجات رياضية	136 839,00	%11,00	512 189	%32,71
منسوجات	22 500,00	%1,80	21 840	%1,40
مواد التدفئة	2 810,00	%0,23	1 846	%0,12
قطع الغيار	2 300,00	%0,18	231 589	%14,79
منتجات إلكترونية	300,00	%0,02	9 758	%0,62
المجموع	**1 244 813,00**	**100%**	**1 565 914**	**100%**

Source : Direction général de la sûreté nationale, (janvier 2018), étude *du phénomène de la contrefaçon et falsification dans les domaines industriels* , Alger, P.8

[1] بورعدة ح., & رقيق ايسعد د. (2017)، **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ، 11 (1)، ص 82

[2] امينة قهواجي، ليلى مطالي، و راضية بغدود. (2020). **القطاع غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري**. مجلة دراسات إقتصادية ، 22 (01)، ص 144

يلاحظ من خلال الجدول أن تقليد العلامات التجارية يكون بشكل أكبر في المواد الغذائية بنسبة تفوق 59% سنة 2016، ونسبة تقارب النصف سنة 2017، وذلك نظرا لعدة أسباب أهمها عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والثقافية وحقوق المستهلك، بالإضافة إلى نقص وسائل المراقبة ومكافحة الغش وتوعية المستهلك من طرف المصالح المختصة.

الإنتشار الواسع للاقتصاد غير الرسمي في السلع والخدمات مرده لإمكانية توفيرها بأسعار أقل من أسعار السوق الرسمي، وكذلك لتوفر الأسواق اللازمة لتصريفها، فحتى الأجهزة الأمنية تساهم في تنظيم الأسواق اليومية والاسبوعية والتي ينشط فيها تجار غير رسميين، بالإضافة إلى كون هذه الأسواق مصدر لتوفير السلع النادرة والسلع المشروعة الممنوعة، نظرا لإنتهاج الدولة لسياسة التقشف من خلال التقليل من حصص إستيراد بعض المنتجات أو منعها نهائيا، سياسة دعم الأسعار الإستهلاكية وتحديدها، بالإضافة إلى إحتكارها لنسبة معتبرة من أنشطة التجارة الخارجية.

ثانيا: الاقتصاد غير الرسمي في قطاع الشغل

نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب اليد العاملة المتزايدة، يعتبر الاقتصاد غير الرسمي وسيلة للخروج من البطالة وتوفير الدخول لتغطية أعباء المعيشة، ويعود ذلك إلى الإعتماد الكبير على القطاع العام في خلق مناصب الشغل بسبب قلة المناصب في القطاع الخاص، وحتى إن وجدت فإن العمال يتجنبونها ويفضلون العمل في القطاع العام بسبب النقائص الموجودة لدى الخواص خاصة من ناحية الأجر[1].

ففي سنة 2003 أشارت إحصائيات إلى أن أكثر من 1300000 شخص تحصلوا على دخل من الاقتصاد غير الرسمي، حيث ساهم خلال نفس السنة على امتصاص 17,2 % من البطالة[2]، مما يدل على أن الظاهرة تلعب دورا هاما في كونها صمام أمان للجبهة الاجتماعية، عند حدوث خلل في نمو الاقتصاد الرسمي كعدم القدرة على تشغيل اليد العاملة.

كما أن الزيادة التي عرفتها الجزائر في نسبة المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية والعربية بسبب الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها تلك البلدان ساهمت في توسع التشغيل غير الرسمي لان ليس لهم بديل غير العمل في القطاع غير الرسمي لتوفير دخول تضمن لهم مستوى معيشي مقبول ولو باجر متدني، وكمثال على ذلك تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 250 ألف مهاجر غير شرعي من المغرب يشتغل

[1] حنان بلقاط. (2017). **أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل "دراسة تقييمية للفترة (1990-2017).** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية (8)، ص 704

[2] **نفس المرجع**، ص 704.

أغلبهم في مجال زخرفة الجبس والفلاحة، وهذا حسب إحصائيات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والشكل الموالي يوضح تطور نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل في الجزائر بإستثناء التشغيل في القطاع الزراعي خلال الفترة (2001-2013) حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (34): نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل دون قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2013 (%)

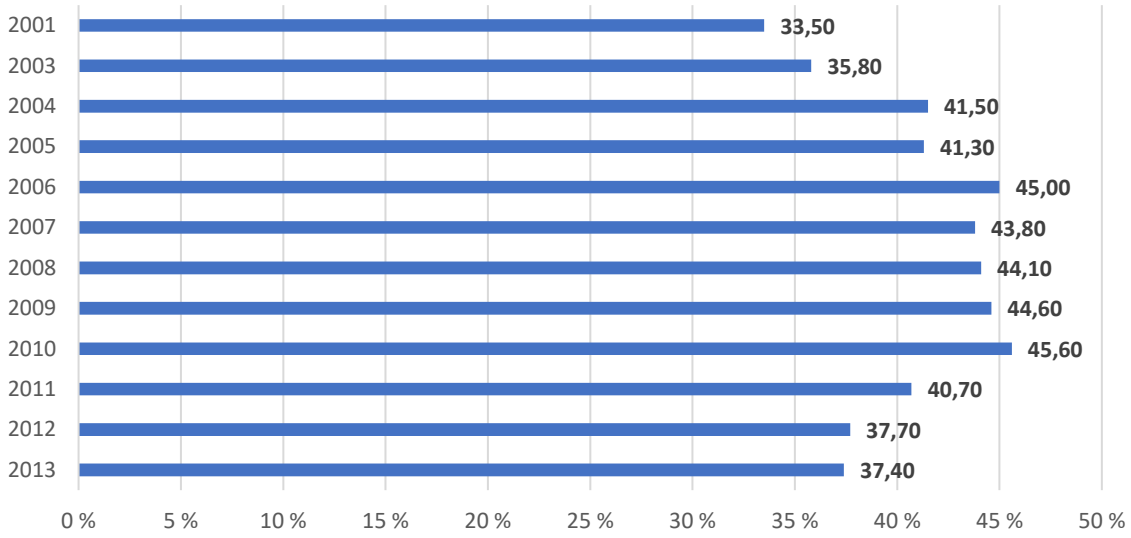

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ONS (2016), *Op.cit*, P31

يظهر الشكل المكانة التي يحظى بها التشغيل غير الرسمي في قطاع الشغل في الجزائر، حيث نجد أنه في تزايد مستمر منذ بداية الفترة إلى غاية سنة 2010، إذ بلغ ذروته فيها وسجل ما نسبته 45,6% من إجمالي التشغيل، وبالتالي يمكن إعتباره منافسا للتشغيل الرسمي لأنه إستطاع أن يحتل ما يقارب نصف سوق التشغيل في الجزائر وذلك لعدم قدرة السوق الرسمية للشغل على استيعاب الطلب المتزايد على مناصب العمل، بالإضافة إلى المزايا التي يختص بها السوق غير الرسمي للشغل وأهمها المرونة التي جعلت العديد من العمال يفضلون العمل فيه على العمل السوق الرسمية، في حين بدأت نسبة التشغيل غير الرسمي في الإنخفاض منذ سنة 2011 حيث سجلت في نهاية الفترة ما نسبته 37,4% نظرا لبداية نشاط العديد من المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها الدولة، والتي ساهمت في توجيه الشباب من السوق غير الرسمية إلى السوق الرسمية للشغل، حيث تشير دراسات إلى أن سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر

خلال العقد الأخير قد ساهمت في الحد من أنشطة السوق غير الرسمية للعمل، من خلال توفيرها لمناصب العمل[1].

وعلى الرغم من هذه النسبة المعتبرة التي يحظى بها التشغيل غير الرسمي، إلا أنه لا يمكن إنكار دوره الإيجابي في تحقيق السلم الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل للبطالين عوض التوجه إلى الجريمة للحصول على المال، مما يستوجب على الدول التعامل بحذر مع الأنشطة غير الرسمية في قطاع الشغل بشكل خاص.

والشكل الموالي يوضح أهم مجالات التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

الشكل رقم (35): أهم مجالات التشغيل غير الرسمي في الجزائر

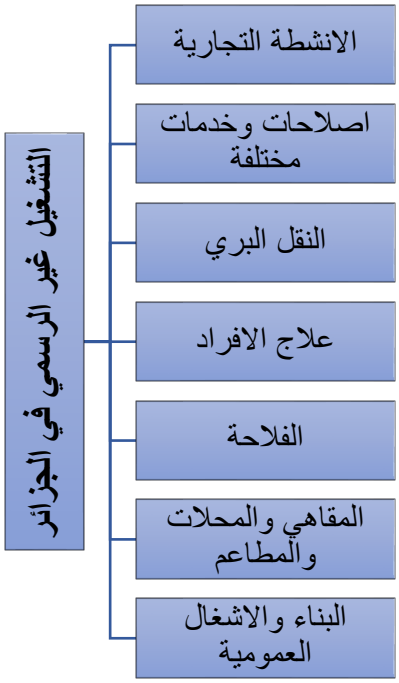

المصدر: بورعدة ح., & رقيق ايسعد د. (2017). **مرجع سبق ذكره**، ص 88

ثالثا: قطاع الفلاحة

يتميز قطاع الفلاحة في الجزائر كغيره من القطاعات من إنتشار الأنشطة غير الرسمية التي تولد منتجات تستهلك مباشرة، أو يتم تسويقها من قبل العائلات التي تنتجها في الأسواق غير الرسمية، وذلك نتيجة لإمتلاك الفلاحين لعدد معتبر من المساحات الفلاحية سواء تحصلوا عليها عن طريق الميراث، أو من

[1] رضا دحماني، هندون سليماني، و جمال بوزكري. (2019). **تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017**. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 13 (03)،ص6

خلال شرائها أو إستئجارها دون القيام بالإجراءات القانونية، وقد تكون هذه الأنشطة في شكل تربية الحيوانات أو الزراعة، حيث تضم هذه الأنشطة عدد معتبر من العمال الذي يعملون عموما بأجر يومي دون الخضوع للتأمين الاجتماعي والصحي[1].

رابعا: قطاع التعليم

من القطاعات التي مستها الظاهرة، قطاع التعليم، حيث عرفت مؤخرا إنتشارا واسعا لظاهرة الدروس الخصوصية خاصة التي تتم في المنازل والتي أصبحت ملازمة للدروس الرسمية، وبعد أن كانت تقتصر في بدايتها على التلاميذ المقبلين على الإمتحانات الوطنية لنهاية الأطوار التعليمية، أصبحت تشمل تلاميذ كل المستويات التعليمية من بداية مرحلة التعليم الابتدائي إلى غاية البكالوريا، حيث تختلف أثمان الحصص بإختلاف المستوى التعليمي والمادة المُدَرسة، هذا ما يؤدي إلى تحقيق دخول إضافية غير مصرح بها لهذه الفئة من الأساتذة، وبالتالي تدرج هذه الحصص ضمن الأنشطة غير الرسمية[2].

خامسا: قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من بين أكثر القطاعات التي تحتوي على أنشطة غير رسمية في الجزائر، خاصة بعد منح إقامة بعض المشاريع إلى المقاولين الخواص وتزايد عمليات تشييد وبناء العقارات بغياب الرخص أو الأوراق القانونية من قبل الأفراد، وتظهر الأنشطة غير الرسمية في هذا القطاع في العديد من الأشكال أهمها[3]:

- ورشات رسمية توظف عمالة رسمية إلا أنها توظف أيضا بعض العمال بشكل غير قانوني؛
- ورشات غير رسمية تنشط غالبا في مجال إنجاز المساكن والتي توظف عمالة غير رسمية؛
- ورشات تنشط بشكل غير رسمي للقيام بمشاريع بناء مرخصة لورشات رسمية بتوظيف عمالة غير رسمية.

وتشير بعض التقديرات إلى أن 30% من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر والتي تفوق 300 ألف مؤسسة تنشط بشكل غير قانوني، وبالتالي فهي ضمن الأنشطة غير الرسمية،

1 مغنية موسوس. (2018). **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة**. مجلة الاقتصاد والمالية، 4 (2)، ص 185

2 نفس المرجع، ص 182

3 رشيد بوعافية، و مروان بن قيدة. (2018). **التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (9)، ص 253

في حين أن 50% من عمال هذا القطاع يعملون بطريقة غير قانونية، و4% من اليد العاملة بشـــكل غير قانوني في هذا القطاع هي يد عاملة أجنبية بمختلف الجنسيات[1].

ومن العوامل التي ساهمت في تفشي الظاهرة في قطاع الاشغال العمومية والبناء خلال الفترة 2000-2022 البرامج الإســـتثمارية الكبيرة، والمتعلقة بالبنى التحتية والمنشـــآت القاعدية، في إطار ميزانية التجهيز للدولة، فتزايد الطلبات العمومية حفز على نمو القطاع وظهور ممارســات غير رســمية، خاصــة فيما يتعلق بالتوظيف غير الرسمي.

سادسا: السوق الموازي للعملة

من أشكال الاقتصاد غير الرسمي المنشرة في الجزائر، وجود لسوق الصرف الموازي للعملة الصعبة، بسبب الرقابة الموجودة على العملة الصعبة وكذلك لتخلف القطاع المصرفي؛ ظهور هذا السوق راجع لوجود طلب للعملة الصــعبة، ولكن الاقتصــاد الرســمي لم يتمكن من توفير العرض اللازم لهذا الطلب؛ فهو ســوق يشـغل يد عاملة بالإضـافة إلى المداخيل التي يحصـل عليها المتعاملين في هذا السـوق، وكل هذا بعيدا عن رقابة الهيئات الحكومية.

التشريع الجزائري والنظام المصرفي، يدفعان طالبي العملة الصعبة للتعامل مع هذا السوق، نظرا لكونه الملاذ الوحيد؛ التشــريع الجزائري يمنع البنوك من منح العملة الصــعبة، إلا في حالات محددة وبكميات غير كافية، فمنحة العملة الصعبة للسفر، محددة بسقف 15.000 دج في السنة الواحدة لكل فرد، ويحصل طالب هذه المنحة على ما يقابل قيمتها من العملة الصعبة، وفق سعر الصرف الرسمي، وحاليا تكون في حدود 95 أورو، وهي قيمة ضــئيلة جدا لا تكفي لقضــاء يوم واحد ببلد أوروبي، وهو ما يخلق طلبا متزايدا على العملة الصعبة يستفيد منه السوق الموازي.

وجود وتنامي سوق الصرف الموازي، والذي يَعرِف تنظيما محكما والمبني على عامل الثقة، عامل من العوامل المحفزة على نمو الاقتصاد غير الرسمي، فهو يوفر العملة اللازمة لعمليات الإستيراد بعيدا عن أعين الرقابة الحكومية، أي يســـاهم في إخفاء الأثر في حجم المعاملات التجارية مع دول العالم، مما يمنح للمتعاملين الاقتصاديين إمكانية التهرب الضريبي.

[1] امينة قهواجي، ليلى مطالي، و راضية بغدود. (2020)، **مرجع سبق ذكره**، ص 144

سابعا: التجارة الالكترونية

يعتبر العمل الناتج عن إستعمال الأنترنيت من الفرص الناتجة عن التحول الرقمي العالمي في السنوات الأخيرة، والذي يعرف انتشـــارا كبيرا في الجزائر، فإمتلاك مؤهلات علمية ومعرفية في الإعلام الآلي وتقنيات إسـتخدام الأنترنت مع إمتلاك حاسـوب، يمكن أن يُدر مداخيل مالية والقيام بأنشـطة إقتصـادية، حيث يعتمد هذا النوع من الأنشــطة في الأســاس على تقديم الخدمات المدعومة رقميا عبر منصـــات مختلفة تجمع بين مقدمي الخدمة وطالبيها، ويعتبر هذا النشـــاط في الجزائر بصـــورته الحالية جزء مهم من الاقتصـــاد غير الرسمي، وفي تنامي مستمر.

تنظيم هذا المجال الاقتصـادي يعرف تأخرا في الجزائر، بالرغم من صـدور بعض النصـوص التنظيمية كالنصـوص التشريعية المحددة للمقاول الذاتي وإستحداث السجل التجاري الإلكتروني، إلا أن أغلب الناشطين يعملون دون تصـــريح ومداخيلهم تســلك قنوات غير قانونية حتى تصـــل إلى أصـــحابها في النهاية (مقدمي الخدمة) مما يرفع من إحتمالات الإحتيال والغش.

مما سبق يظهر مدى قدرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على التغلغل في مختلف القطاعات نظرا لوجود العديد من العوامل التي سـهلت عليه ذلك سـواء إقتصـادية أو إجتماعية، بالإضـافة إلى وجود أطراف تميل بطبيعتها نحو النشاط غير الرسمي عوض النشاط الرسمي للعديد من الإعتبارات، وبهذا أصبح الاقتصاد غير الرسمي يفرض وجوده في الاقتصاد الجزائري ككل.

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومحدداته

بالرغم من التطرق سابقا لمحددات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وفق أدبيات الظاهرة، إلا أن في حالة هذه الدراسـة وجب التطرق للمحددات التي تخص الجزائر، وذلك لكون محددات الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها تختلف من بلد لآخر، فالأدبيات المتخصـصـة تقوم بعرض الأسـباب المؤثرة على الظاهرة بشـكل عام، وفي معظمها تكون محددة وفق المجال الجغرافي أو وفق مســـتوى التنمية، كالدراســـات التي تتطرق لمحددات الظاهرة في بلدان شمال إفريقيا، أو التي تدرس أسباب الظاهرة للدول النامية، وفي كلتا الحالتين تكون الجزائر منتمية إليها، إلا أن دراسة الظاهرة في الجزائر لوحدها قد يكون له نتائج مغايرة، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

حظيت ظاهرة الاقتصـــاد غير الرســـمي في الجزائر بإهتمام مجموعة من الباحثين الوطنيين والعلماء الأجانب وحتى هيئات رسـمية، كالديوان الوطني للإحصـــائيات والبنك الدولي، حيث قاموا بدراســات ميدانية وقياسية لتحليل الظاهرة، مما نتج عنه بعض الدراسات التي سيتم التطرق إليها، وخاصـة الدراسات القياسية منها، لتحديد مدى إنتشار الظاهرة في الجزائر، ومنه تحديد العوامل المؤثرة في نمو الظاهرة في الجزائر.

الجدول الموالي يلخص بعض الدراسات السابقة ونتائج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وفق كل طريقة تقدير.

الجدول رقم (09): بعض الدراسات السابقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

الدراسة	فترة الدراسة	التقدير (% من GDP) (أدنى قيمة – اعلى قيمة)	المتغيرات المسببة
منهجية متعدد المؤشرات متعدد الأسباب (MIMIC Approach)			
Schneider and al (2010)	2007-1999	35,7-37,1	الضرائب المباشرة (+)، الإنفاق الحكومي (+)، مؤشر الحرية الضريبية (-)، مؤشر الحرية التجارية (-)، معدل البطالة (+)، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (-)
Bounoua et al (2014)	2009-1990	41,68-47,20	الإنفاق العمومي (+)، معدل التضخم (+)، معدل البطالة (+)، الحد الأدنى للأجور (-)
عبدالله قوري (2018)	2016-1970	11,68 - 50,98	عجز الموازنة العامة (+)، نسبة التمدن (+)
Medina and Schneider (2019)	2017-1991	25,50-37,90	الإنفتاح التجاري (-)، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (-)، معدل البطالة (+)، حجم الحكومة (+)، مراقبة الرشوة (-)
Abd-El-Aziz and Zaki (2019)	2017-2000	18,34 - 20,83	العبء التنظيمي (+)، الفساد (+)، العدالة في توزيع الدخل (-)، تكلفة بداية مشروع (+)
زايد ودحماني (2019)	2017-1970	15,05 - 40,70	معدل البطالة (+)، الإنفاق الحكومي (+)، معدل التضخم (+)
Bennihi and al (2021)	2017-1980	المتوسط 33,48	العبء الضريبي (+)، معدل البطالة (+)، القيمة المضافة لقطاع الزراعة (+)، جودة المؤسسات (-)، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (-)
طريقة الطلب على العملة(CDA Method (Currency Demand Approach			
بودلال (2007)	2004-1970	21,00-30,00	العبء الضريبي (+)، كتلة الأجور (+)، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (-)، معدل الفائدة (+)
Alm and Embaye (2013)	2006-1994	44,1 - 53,7	معدل الضرائب (+)، التضخم (+)، معدل الفائدة (+)، نصيب الفرد من GDP (-)، نسبة التمدن (+)، قوة انفاذ الإدارة الجبائية (-)

الدراسة	فترة الدراسة	التقدير (% من GDP) (أدنى قيمة – اعلى قيمة)	المتغيرات المسببة
Bennihi and Bouriche (2020)	2019-1980	08,00-41,4	العبء الضريبي (+)، الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (+)، معدل الفائدة الاسمي (+)
طريقة نسبة النقود السائلة (Simple Currency Ratio)			
دحماني وزايد (2019)	2017-1970	0,00 – 28,48	/

(+) علاقة موجبة مع الاقتصاد غير الرسمي، (–) علاقة سالبة مع الاقتصاد غير الرسمي

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول يلاحظ تباين في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفق كل منهجية، إلا أن التقارير الصادرة عن هيئات دولية كصندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 2021 عن الاقتصاد غير الرسمي[1] ، والبنك الدولي في تقريره لسنة 2022، تُصَنف الجزائر ضمن الدول التي تحوز على حجم إقتصاد غير رسمي يتراوح بين 20% و30% من الناتج الداخلي الخام، وإن كان من الصعب تحديد التقديرات الصحيحة؛ هذا التباين يدفع الباحث لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وهو ما سيتم القيام به في الفصل الرابع.

بإستغلال الدراسة الأحدث إلى غاية كتابة هذه الدراسة، لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم، وهي دراسة البنك الدولي لكل من "ألجين، كوز وأوهنسورج" (Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu) لسنة 2021 والتي تم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفق مختلف الطرق المعروفة لتقدير حجم الظاهرة، منها منهجية متعدد الأسباب ومتعدد المؤشرات (MIMIC) للفترة 1993-2020، ومنهجية التوازن العام الديناميكي (GDE) للفترة 1990-2020، حيث سيتم إستغلال معطيات الدراسة لمقارنة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع بعض الدول، لأخذ نظرة عن مدى حدة ودرجة إنتشار الظاهرة في الجزائر.

من الشكل الموالي والذي يمثل متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي المُقدَر بطريقة التوازن العام الديناميكي للفترة 2000-2020، لمجموعة الدول المجاورة للجزائر، بإستثناء ليبيا غير المشمولة في الدراسة المنشورة، يلاحظ أنه بالرغم من كبر حجم الجزائر إقتصاديا وجغرافيا مقارنة مع الدول المجاورة لها إلا أنها تسجل أصغر حجم إقتصاد غير رسمي بمتوسط 30,12% من الناتج الداخلي الخام.

[1] Deléchat, Corinne and Leonardo Medina, (eds.2021). *The Global Informal Workforce : Priorities for Inclusive Growth*, Washington, DC : International Monetery Fund, P.39

الشكل رقم (36): متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في الدول المجاورة للجزائر (% من GDP)

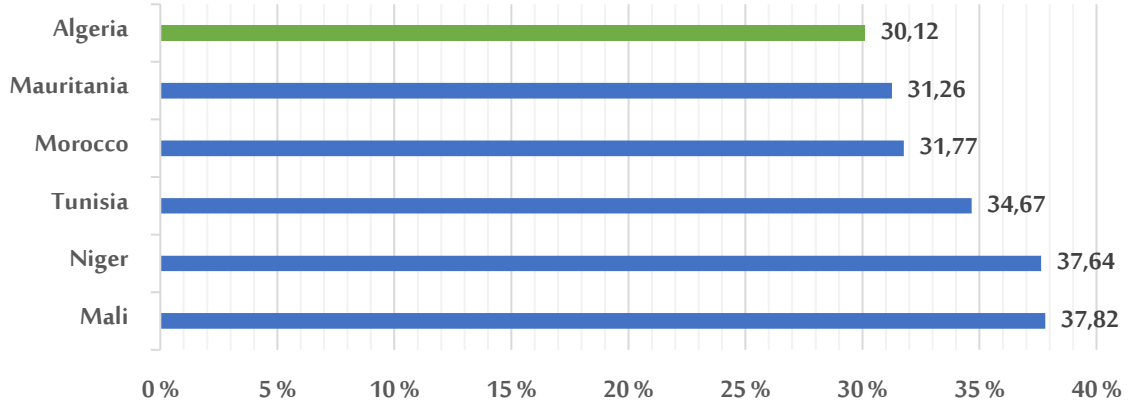

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

أكبر حجم مسجل من بين الدول المجاورة مسجل بدولة مالي ب 37,82%، والملفت أن دولة تونس بالرغم من صغرها جغرافيا وعدم إمتلاكها لمقدرات نفطية إلا أن متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي بها يقدر بأكثر من ثلث ناتجها الداخلي الخام.

وبمقارنة درجة إنتشار الظاهرة في الجزائر مع بعض الدول العربية يظهر أن أغلب الدول العربية تعاني من حجم كبير من الاقتصاد غير الرسمي، والجزائر تقع تقريبا في وسط الترتيب، والملاحظ أن الدول النفطية ذات حجم أقل من الدول غير النفطية، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (37): متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في بعض الدول العربية (% من GDP)

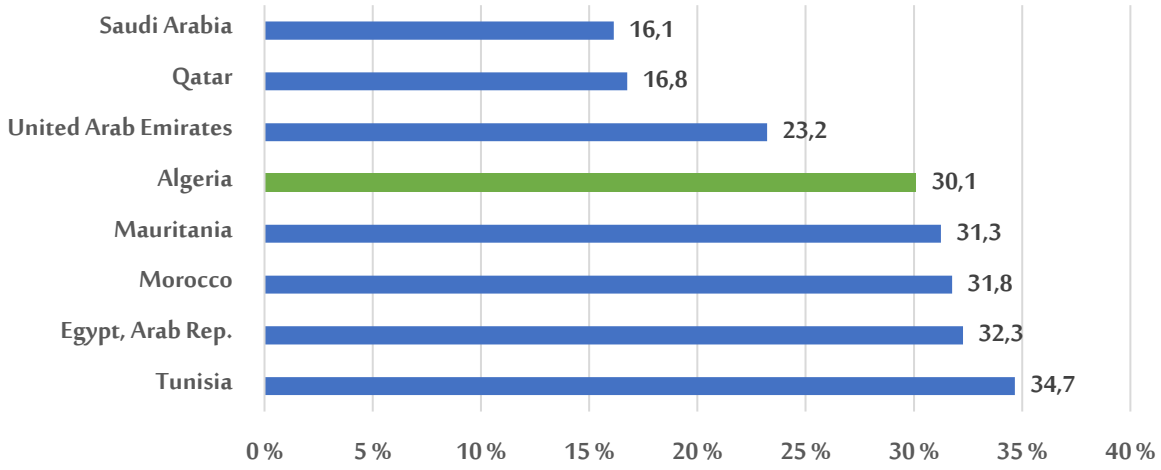

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

يلاحظ أن الدول العربية النفطية من بينها الجزائر ذات إقتصاد غير رسمي أقل حجما من الدول غير النفطية، إلا أن هذا الإستنتاج لا يعتبر قاعدة وهو ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم (38): متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1990-2020 في بعض الدول النفطية (% من GDP)

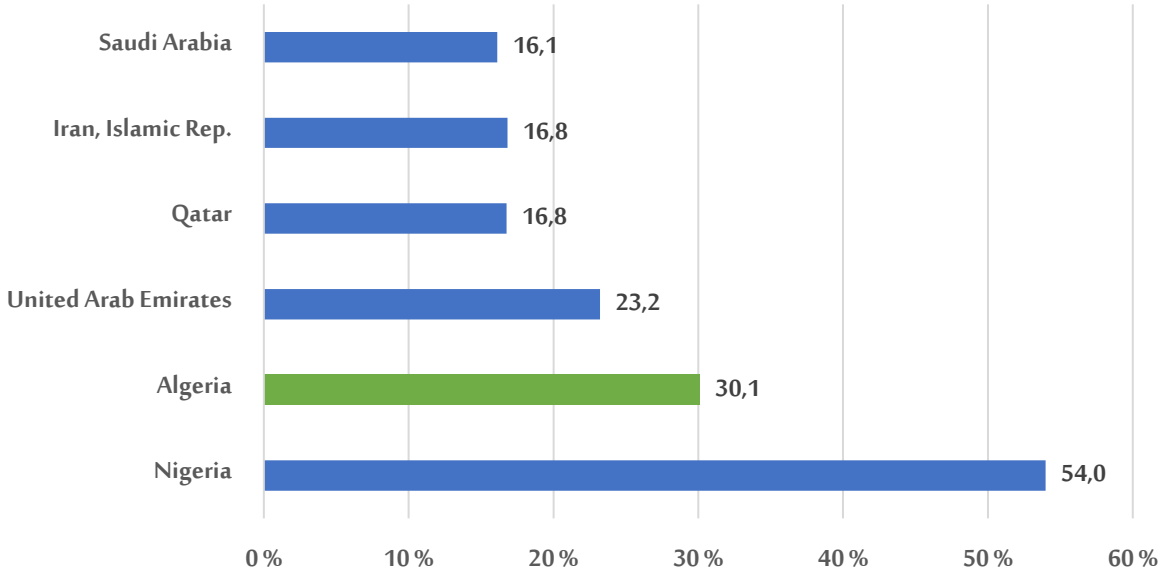

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

حيث أن الجزائر تحوز على حجم كبير نسبيا من بين الدول النفطية، ويظهر كذلك أن بدولة نيجيريا متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي بها فاق نصف ناتجها الداخلي الخام، بمتوسط 54%.

هذه المقارنات مع بعض الدول ذات الصلة مع خصائص الاقتصاد الجزائري، مع الأخذ بعين الإعتبار أن المؤشر المستعمل في المقارنات متعلق بحجم الناتج الداخلي الخام لكل دولة، أي أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كقيمة نقدية يمكن أن يُظهر ترتيبا مغايرا.

بإضافة معيار التقدم الاقتصادي، نقوم بمقارنة متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع دول مصنفة على أنها إقتصادات متقدمة، كفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (39): متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2020 في الجزائر وبعض الدول المتقدمة (% من GDP)

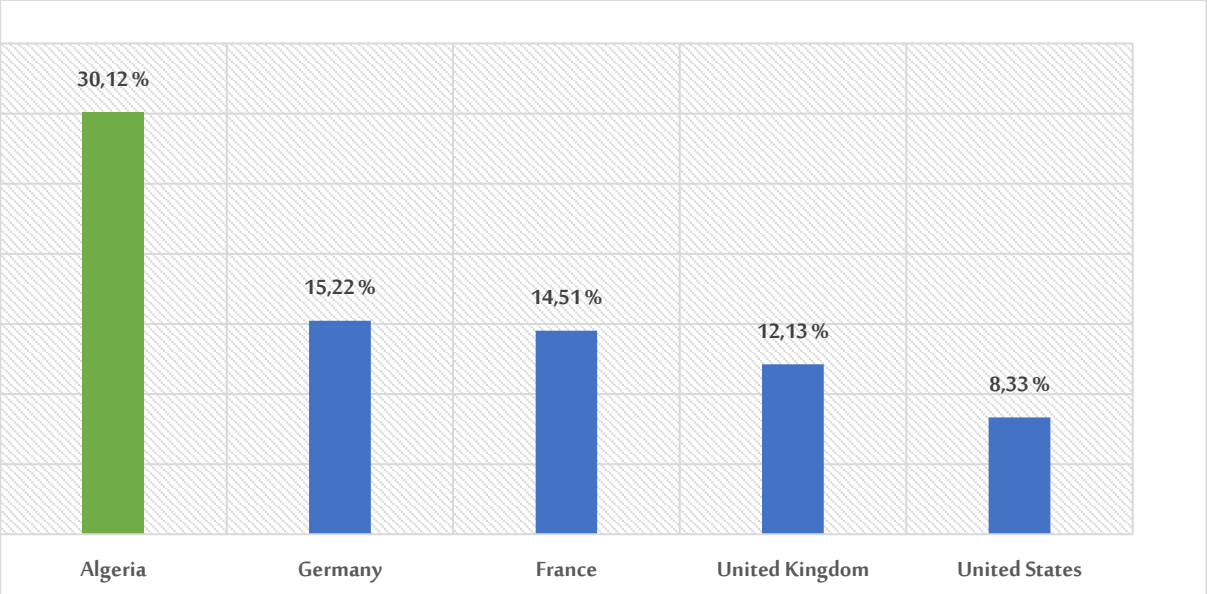

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

يظهر جليا الفارق الموجود بين الدول النامية والظاهرة في الأشكال السابقة والدول المتقدمة، فمتوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة 2000-2020، في ألمانيا مثلا يمثل نصف متوسط حجم الظاهرة في الجزائر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أقل من ثلث متوسط حجم الظاهرة في الجزائر، مما يُمَكن من إستخلاص وجود محددات مهمة تحد من إنتشار الاقتصاد غير الرسمي وتصنع الفارق بين هذه الدول، تحوزها الدول المتقدمة وغائبة في الدول النامية والتي تعاني من كبر حجم الظاهرة.

ثانيا: محددات الظاهرة في الجزائر

الدراسات السابقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، خاصة التي تمت بطريقة متعددة الأسباب ومتعددة المؤشرات (MIMIC)، تسمح بتحديد تأثير كل مؤشر كلي على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهي الطريقة التي سيتم إتباعها لتحديد أهم محددات الظاهرة في الجزائر.

أ- العبء الضريبي وإشتراكات الضمان الاجتماعي:

النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي، أي أن المكلفين بالضريبة هم المسؤولون عن التصريح ودفع مختلف الضرائب التي يخضعون لها، وللإدارة الضريبية الحق في التحقيق بأثر رجعي، للتأكد من صحة هذه التصريحات؛ ويتكون النظام الضريبي الحالي من قسمين مختلفين من الضرائب، الجباية العادية والجباية

البترولية، هذه الأخيرة تتعلق بالمنتجات البترولية بالإضافة إلى الأنشطة السلعية والخدمية لقطاع المحروقات، والتي تحوز الدولة على الإحتكار الكلي؛ أما الجباية العادية فتتضمن عدة أنواع من أهمها الضرائب المباشرة[1]:

- **ضـريبة الدخل الإجمالي (IRG):** وهي ضـريبة على الدخل السـنوي، وتطبق على صـافي الدخل الإجمالي لدافعي الضرائب، وتتبع مقياسا تدريجيا في تطبيقها:
  - 0% بالنسبة لرقم الأعمال او الدخل أقل من 240.000 دج سنويا؛
  - 23% بالنسبة لرقم الأعمال او الدخل بين 240.001 دج و480.000 دج سنويا؛
  - 27% بالنسبة لرقم الأعمال او الدخل بين 480.001 دج و960.000 دج سنويا؛
  - 30% بالنسبة لرقم الأعمال او الدخل بين 960.001 دج و1.920.000 دج سنويا؛
  - 33% بالنسـبة لرقم الأعمال او الدخل بين 1.920.001 دج و3.840.000 دج سنويا؛
  - 35% بالنسبة لرقم الأعمال او الدخل يفوق 3.840.001 دج سنويا.
- **الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):** يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والحرفية التقليدية التي لا تتجاوز رقم معاملاتهم السـنوي 8.000.000 دج بإسـتثناء الذين إختاروا طواعية النظام الضريبي على أساس الربح الحقيقي، وتُفرض:
  - بنسبة 5% لأنشطة إنتاج وبيع السلع؛
  - بنسبة 12% للأنشطة الأخرى.
- **الرسـم على القيمة المضـافة (TVA):** تطبق على العمليات التي تدخل في إطار نشـاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة إعتيادية أو عرضية، وتحدد:
  - بنسبة 19% على المنتجات والسلع والمواد الغذائية والعمليات التي لا تخضع للسعر المخفض؛
  - بنسبة مخفضة 9% والتي تطبق على السلع والخدمات، المحددة وفق التشريع، والتي تمثل فائدة خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

[1] Direction Générale des Impôts, *Site : « mfdgi.gov.dz »,* consultée le : 15/04/2024.

- **ضريبة أرباح الشركات (IBS)**: هي ضريبة مفروضة على الأشخاص الإعتباريين، كشركات الأسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي تخضع للنظام الحقيقي، ويتم احتسابها على الربح الذي حققته الشركة خلال السنة، وتحدد:
  - ب 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
  - 23% بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الاسفار؛
  - 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.
- **ضريبة النشاط المهني (TAP)**: هي ضريبة تطبق على المداخيل المهنية أو رقم الأعمال، وكانت تطبق بنسبة 2%، وعرفت تخفيضا سنة 2023 إلى 1,5%، وتم إلغاؤها في قانون المالية لسنة 2024.

يعتبر النظام الضريبي التصريحي المطبق في الجزائر، من الأنظمة المعرضة لعدة مظاهر سلبية أهمها التهرب الضريبي وعدم التصريح بالمداخيل والإيرادات المحققة، ففعالية هذا النظام متعلق بفعالية الإدارة الجبائية، ولذلك فربط العبء الضريبي كمحفز لنمو الاقتصاد غير الرسمي، يتعلق بالأعباء الضريبية وبالعلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية.

فيما يخص الأعباء الضريبية، وحسب التقارير السنوية لوزارة المالية فقد بلغ متوسط الضغط الضريبي في الجزائر في الفترة ما بين 1995 و 2020 إلى حوالي 15,58%، وبالمقارنة مع المستوى النموذجي على المستوى العالمي والمقدر ب 25%، يعتبر متوسط معدل الضغط الضريبي في الجزائر ذو مستوى معقول، فلا يمكن حصر أسباب الظاهرة محل الدراسة في الجباية المفروضة على النشاط الاقتصادي في الجزائر فقط، فدول متقدمة ذات مستويات ضرائب عالية تحوز على حجم اقتصاد غير رسمي صغير، وذلك دليل على أهمية دور التشريع الجبائي من حيث الاستقرار والوضوح في التطبيق، ودور الإدارة الجبائية في علاقتها مع المكلفين بالضريبة، على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

يرتبط العبء الضريبي بإلتزامات الضمان الاجتماعي، وهي إشتراكات اجبارية يقوم بتحصيلها صناديق الضمان الاجتماعي، ويدفعها العمال الأجراء وأصحاب العمل، وتعتبر من الأعباء الإجبارية وتتبع مثلها مثل الضرائب، النظام التصريحي، مع حق الرقابة البعدية من قبل هيئات التحصيل؛ يقدر الإشتراك المطبق على الأجراء ب 34,5% من الأجر الخام للأجير، حيث يقع على عاتق صاحب العمل 25,5% و9% على حساب الأجير.

وبالنظر للدور الذي تلعبه الأعباء الضريبية وإشتراكات الضمان الاجتماعي في تحفيز العمل في الاقتصاد الرسمي، فقد أثبتت دراسات بودلال [1](2007)، Bennihi & Bouriche (2020)[2] و Bennihi & al (2021)[3] عن العلاقة الموجبة بين الأعباء الضريبية ونمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

ب-الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق العمومي من الأدوات الأساسية في السياسة المالية للدولة، وحجم الإنفاق العمومي يُعتَدُ به للدلالة عن حجم الحكومة في الاقتصاد، مثل مؤشر الحكومة، حيث قام كل من Schneider and al (2010) و Bounoua & al (2014) وزايد ودحماني (2019) بإثبات العلاقة الموجبة بين الإنفاق العمومي في الجزائر وحجم الاقتصاد غير الرسمي[4]، بينما في دراسة Medina & Schneider (2019) أثبت العلاقة الموجبة بين حجم الحكومة في الجزائر وحجم الاقتصاد غير الرسمي[5].

ويؤثر الإنفاق العمومي على الوضعية المالية للدولة، أي على وضعية ميزانية الدولة، إما بالعجز أو بالفائض، حيث في دراسة عبد الله قوري (2018) أثبت عن الأثر الموجب لعجز الميزانية على نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[6].

هذه العلاقة الموجبة بين الإنفاق العمومي ونمو الاقتصاد غير الرسمي، له دلالة على نقص التحكم في النفقات العمومية في الجزائر، فزيادة الإنفاق العمومي يعمل على تحفيز الطلب الكلي بالاقتصاد وزيادة الاستثمار، ومنه توفير مناصب شغل أي الحد من البطالة، إلا أن هذه الزيادة، تؤدي لزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يظهر في زيادة التشغيل غير الرسمي، وتزايد النشاط الاقتصادي خارج الإطار الرسمي، مما يدل على **نقص فعالية السياسة الإنفاقية للدولة في الجزائر**.

---

[1] بودلال، (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص 375

[2] Bennihi, aymen salah, & Bouriche, L. (2020). *assessment of the impact of covid-19 pandemic on the algerian economy: the importance of the informal economy*. Les cahiers du CREAD, 36(3), P.349

[3] Bennihi, aymen salah. Bouriche, L. Schneider, F. (2021). *The informal economy in Algeria: New insights using the MIMIC approach and the interaction with the formal economy*, Economic Analysis and Policy, Volume 72, P.470

[4] زايد م., ، دحماني ر. (2019). **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بإستخدام منهج MIMIC**. مجلة الباحث الاقتصادي, 7(3), ص 321

[5] Medina, L., Schneider, F. (2019). *Op.cit*. P.2

[6] عبد الله قوري. ي. (2018). **أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر: 1995-2016**. مجلة الباحث, 18(1), ص 189

ت-معدل البطالة:

يعتبر القطاع غير الرسمي شبكة أمان للشباب العاطلين عن العمل، خاصة ممن لا تتوفر فيهم المؤهلات والكفاءة المطلوبة للشغل في الاقتصاد الرسمي، أو حتى المهاجرين غير الشرعيين أو المتقاعدين والقصر الذين بدأوا حياتهم المهنية في المؤسسات غير الرسمية التي لا تتطلب مؤهلات أو قيود للدخول[1].

ولقد تطور التشغيل غير الرسمي بصورة سريعة لقصور سوق العمل الرسمية على امتصاص الأعداد المتزايدة لطالبي العمل، رغم محاولة تعديل سوق العمل ضمن السياسات التشغيلية التي تدخل في إطار التكفل بالشباب الذين لم يجدوا مناصب عمل في السوق المهيكلة.

يعتبر معدل البطالة من المحددات المهمة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث أثبتت أغلب الدراسات عن أثره الموجب على نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، لا سيما: Bounoua & al (2014) و Medina & Schneider (2019)[2]، و Bennihi & al (2021)[3].

ث-معدل التضخم:

يتعلق التضخم بالارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، هذا الارتفاع يؤثر بشكل مباشر في القدرة الشرائية للعملة الوطنية، فالتضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للدخل الإسمي المتاح، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة والأجراء، مما يعتبر حافز للتهرب من الضرائب وولوج الاقتصاد غير الرسمي، لاستعادة قوتهم الشرائية، وهو ما أثبتته دراسة Bounoua & al (2014) حيث أظهرت العلاقة الموجبة بين ارتفاع التضخم مع نمو الاقتصاد غير الرسمي[4].

ج- نسبة التمدن:

في دراسة Cagan (1958) عن الطلب على السيولة النقدية في الاقتصاد، حيث يعتبر أن درجة التمدن عامل مهم في زيادة نسبة الطلب على العملة، وهي بدورها عامل محفز على تنامي الأنشطة الاقتصادية غير

[1] Tonuchi, J. E., & Idowu, P. (2020). *How large is the size of Nigeria's informal economy? A MIMIC approach*. International Journal of Finance, Insurance and Risk Management, Volume X, Issue 3, P. 32

[2] Medina, L., Schneider, F. (2019). *Op.cit*. P.2

[3] Bennihi, aymen salah. Bouriche, L. Schneider, F. (2021). *Op.cit*. P.470

[4] Bounoua, C., Sebbah, F., Benikhlef, Z. (2014). *L'économie informelle en Algérie : analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1990-2009).* Les cahiers du CREAD, 30(110), P.35

الرسمية[1]، فتركيز العمالة في المدن يرفع من معدل البطالة مما يدفع طالبي العمل على البحث عن مصادر دخل بكل الطرق المتاحة، مما يجعل زيادة نسبة السكان في الوسط الحضري من العوامل المحفزة لنمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفي الجزائر وكما أشرنا إليه سابقا، عرفت زيادة معتبرة في نسبة التمدن خلال فترة الدراسة؛ وفي دراسة عبدالله قوري (2018) أثبت عن الأثر الموجب لنسبة التمدن على نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[2]، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها [3](2013) Alm & Embaye.

ح- معدل الفائدة:

يعتبر معدل الفائدة من محددات الاقتصاد غير الرسمي، فهي تعتبر كتكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالعملة بدلا من الأصول التي ينتج عنها فائدة، مثل الودائع لأجل والودائع الإدخارية.

إرتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العملة، ومنه إنخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد، وهذه الأخيرة تعتبر من العوامل الأساسية في نمو الاقتصاد غير الرسمي.

في الجزائر يؤثر هذا المحدد بشكل كبير، نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري وارتباطه بالتعاليم الإسلامية، فنسبة الفائدة تعتبر رِبا، مما يفسر العزوف عن الحصول على القروض أو اللجوء للتعاملات الربوية، وتفضيل السيولة النقدية في التعاملات التجارية وهو ما يفسر كذلك السيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد؛ ونظرا لأهمية هذا العامل، سعت السلطات الحكومية إلى محاولة فتح نوافذ بنكية للتعاملات البنكية مع صفر فائدة، لتحفيز أصحاب رؤوس الأموال المكتنزة لإدراجها في الدورة الاقتصادية الرسمية.

وقد جاءت دراسات كل من Bennihi and Bouriche (2020) ، و Alm and Embaye (2013) لتثبت الأثر الموجب لمعدل الفائدة على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[4].

خ- جودة القواعد المؤسسية

في أدبيات دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أجمعت الدراسات على التأثير المهم والقوي للقواعد المؤسسية، وجودة الحوكمة على نمو الاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لم يصنع الاستثناء، حيث تعد المؤشرات المؤسسية، والتي تم التطرق إليها في دراسات سابقة، كمؤشرات الحرية

[1] Cagan, P. (1958*). The demand for currency relative to the total money supply*. Journal of Political Economy, 66, P. 302

[2] عبد الله قوري. ي. (2018). **مرجع سبق ذكره،** ص 189

[3] Alm, J., & Embaye, A. (2013). *Using Dynamic Panel Methods to Estimate Shadow Economies Around the World, 1984–2006*. Public Finance Review, 41(5), P.510

[4] Bennihi, aymen salah, & Bouriche, L. (2020). *Op.cit.* P.349

الاقتصادية، مؤشر مراقبة الرشوة، العبء التنظيمي، الفساد، مؤشر الحرية الضريبية ومؤشر الحرية التجارية، وتأثيرها على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تحتل القواعد المؤسسية مكانة مهمة في التنمية الاقتصادية، خاصة من وجهة نظر الفكر المؤسسي، لاشـــتمالها على عوامل مهمة في تحفيز النمو، كحماية حقوق الملكية، هيكلة التنظيمات واللوائح، جودة واســتقلالية المؤســســات القضــائية، فتأثيرها يظهر كذلك في تكامل القوانين واســتقرارها، وفي احترام العقود والملكيات، واختلال هذه العوامل يؤدي إلى نتائج عكسية، بتثبيط الوحدات الاقتصادية على الاستثمار وانشاء المؤسسات والشركات، وتحفيزهم على النشاط خارج القواعد المؤسسية الرسمية، أي النشاط بالاقتصاد غير الرسمي.

ومن أهم المحددات التي تم دراستها، الفساد والرشوة والعبء التنظيمي، حيث في دراسة Abdelaziz & Zaki (2019) توصل للأثر الموجب لتزايد الفساد على نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[1]، وهو نفس الأثر لتزايد العبء التنظيمي؛ وفي دراسة Medina & Schneider (2019) أثبت الأثر السالب لزيادة مراقبة الرشــوة على نمو حجم الظاهرة[2] وهو نفس الأثر الذي توصــل إليه Bennihi & al (2021) لزيادة جودة المؤسسات على حجم الظاهرة في الجزائر[3].

[1] Abd-El-Aziz Mansour, Ahmed & Zaki, Iman. (2019). *Estimating the Size of the Shadow Economy in Nine MENA Countries during the Period 2000 to 2017 Using the MIMIC Model*. Open Acces Library Journal. 06. P.1

[2] Medina, L., Schneider, F. (2019). *Op.cit*. P.2

[3] Bennihi, aymen salah. Bouriche, L. Schneider, F. (2021). *Op.cit*. P.470

خلاصة الفصل:

ضمن هذا الفصل، تم التطرق للوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسسية في الجزائر، والتي وفقها تم تحليل الاقتصاد الرسمي الجزائري ومقوماته، وهو ما مكن من تحليل الظاهرة محل الدراسة في الجزائر، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- تذبذب النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
- تزايد الأسعار الإستهلاكية مما إنعكس على القدرة الشرائية لفئة واسعة من المجتمع؛
- إتباع سياسة تجارية خارجية حذرة وإنغلاقية إبتداء من سنة 2008، مما أثر على مستوى الإستثمار في الاقتصاد؛
- عدم إمتلاك الجزائر لقطاعات ذات ميزة تنافسية خارج قطاع المحروقات، والإرتباط الوثيق بالأسواق العالمية للنفط، وعدم قدرة الاقتصاد على الصمود على المدى المتوسط، دون الإعتماد على الجباية البترولية؛
- ضعف الهيكل الاقتصادي ونقص التنوع الاقتصادي؛
- التدخل الكبير للحكومة في الاقتصاد، وكبر حجمها مما يزيد من أهمية دور الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد؛
- ضعف التحكم في النفقات العمومية، وعجز الميزانية العامة للدولة؛
- تخلف المنظومة المصرفية وصعوبة الحصول على الائتمان؛
- ضعف مرونة العمل في سوق التشغيل؛
- حيازة قطاع الخدمات على أغلب القوة العاملة المشتغلة في الاقتصاد؛
- زيادة تركيز السكان بالمناطق الحضرية؛
- تأخر الجزائر في إرساء حكومة إلكترونية بسبب التأخر المسجل في الخدمات عبر الأنترنت؛
- ضعف سيادة القانون والكفاءة التنظيمية للدولة.

من تحليل الاقتصاد الجزائري لوحظ معاناته من إختلالات هيكلية، وحيازة الدولة على حجم مهم، ودورها المفصلي والحيوي الذي تلعبه في توجيه دفة الاقتصاد الوطني، وهو ما له تبعات على أهم محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛ وأهم المحددات تتمثل في: العبء الضريبي وإشتراكات الضمان الاجتماعي، الإنفاق العمومي، معدل البطالة، معدل التضخم، نسبة التمدن، معدل الفائدة وضعف جودة القواعد المؤسسية.

هذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، نتج عنها وجود إقتصاد غير رسمي يشغل ما يقارب ثلث الناتج الداخلي الخام، متغلغل في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ ولكن يبقى التساؤل المطروح، كيف يتفاعل الاقتصاد الرسمي الجزائري مع الاقتصاد غير الرسمي؟ وهل وجود الاقتصاد غير الرسمي، يحفز النمو الاقتصادي أم العكس؟ وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الرابع.

الفصل الرابع:
تأثير الاقتصاد غير الرسمي
على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

ضمن الجانب النظري للدراسة تم الإشارة إلى العلاقة المبهمة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بشكل عام وعدم وجود قاعدة عامة تصف هذه العلاقة، وذلك لإختلاف طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد؛ ومن أجل دراسة إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري، وجب اللجوء لتقنيات الاقتصاد القياسي كأدوات لتحليل هذه العلاقة.

أول ما يتم البحث عنه لبناء نموذج قياسي يهدف إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة، هو المتغير المستقل الرئيسي، والمتمثل في حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ولزيادة مصداقية الدراسة، يتم إستخدام سلسلتين زمنيتين لحجم الاقتصاد غير الرسمي، الأولى من إعداد الباحث وفق الطرق غير المباشرة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتي سيتم تخصيص المبحث الأول من هذا الفصل لها، أما السلسلة الزمنية الثانية فيتم إستغلال أحدث دراسة منشورة للبنك الدولي عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

بالمبحث الثاني سيتم دراسة أثر الظاهرة على النمو الاقتصادي، وبإعتبار أن الأثر لوحده لا يعطي صورة واضحة عن العلاقة بين الاقتصادين يتم التطرق لدراسة إتجاه السببية للعلاقة، ووفق النتائج المتحصل عليها من دراسة الأثر وإتجاه السببية، سيتم القيام في المبحث الثالث بتحليل إقتصادي لإنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري.

المبحث الأول: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

من المهم لكل باحث في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي الإلمام بالتقنيات المتعلقة بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ونظرا لكون إستعمال الطرق المباشرة والتي تم التطرق إليها سابقا، مرهون بتوفر وسائل وإمكانيات مالية كبيرة، تبقى طرق التقدير القياسية الأقرب للإستعمال، بالرغم من إرتباطها بتوفر المعلومات والمعطيات الإحصائية اللازمة؛ ونظرا للأهمية البالغة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في التحليل الاقتصادي، سيتم إستعمال طريقتي: نسبة النقود السائلة المنسوبة لقوتمان (Gutmann) وطريقة الطلب على النقود لفيتو تانزي (Vito Tanzi)، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المطلب الأول: طريقة نسبة النقود السائلة (طريقة قوتمان Gutmann)

باستعمال طريقة نسبة النقود السائلة لقوتمان Gutmann، والتي تم التطرق إلى منهجية التقدير في الجزء النظري من الدراسة، سيتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، مع الاستعانة بالأدبيات السابقة التي قامت باستعمال هذه الطريقة.

لتطبيق هذه الطريقة نحتاج لعدة مؤشرات:

- ✓ الناتج الداخلي الخام، كسلسلة زمنية سنوية، من سنة 1980 إلى سنة 2022، وقد تم الاعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي، بالمليار دينار جزائري؛
- ✓ الكتلة النقدية M_1، مكونة من قسمين:

- السيولة النقدية المتداولة خارج المؤسسات البنكية (C) وتم اعتماد معطيات بنك الجزائر للفترة 1980-2022، بالمليار دينار جزائري؛
- الودائع تحت الطلب (D) وتم الاعتماد على معطيات بنك الجزائر للفترة 1980-2022، بالمليار دينار جزائري.

مع العلم أن: $M_1=C+D$ ومنه يتم حساب نسبة السيولة λ_t لكل سنة، بقسمة C على D.

لاختيار السنة المرجعية (وفق الفرضيات الموضوعة)، يتم تحديد λ_0 بالنظر لأقل قيمة تأخذها نسبة السيولة، وهي $\lambda_0=0,435$ الموافقة لسنة 2007، ومنه السنة المرجعية والتي يكون فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي معدوما هي سنة 2007.

بتحديد نسبة السيولة المرجعية، يتم تقدير كمية السيولة غير الرسمية بجداء الودائع تحت الطلب للسنة المعنية، مع الفرق بين نسبة السيولة للسنة ونسبة السيولة المرجعية أي: $(\lambda_t - \lambda_0)D_t$.

وبحساب سرعة دوران النقود: $V_t = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام}}{M_1}$، يتم تقدير الدخل الناتج في الاقتصاد غير الرسمي، بجداء السيولة غير الرسمية في سرعة دوران النقود.

الجدول الموالي يتضمن مراحل التقدير، والنتائج المستخلصة:

الجدول رقم (10): تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 1980-2022 بطريقة قوتمان (Gutmann)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	السيولة المتداولة C	الودائع تحت الطلب D	λ=C/D	الناتج الداخلي الخام	السيولة غير الرسمية	السيولة الرسمية	سرعة دوران النقود V	تقدير الدخل في الاقتصاد غير الرسمي
1980	42,340	42,090	1,00594	162,500	24,00742	18,33258	1,925	46,206
1981	48,060	49,870	0,96371	191,400	26,33879	21,72121	1,954	51,478
1982	49,160	76,140	0,64565	207,600	15,99672	33,16328	1,657	26,504
1983	60,020	92,740	0,64719	233,700	19,62648	40,39352	1,530	30,026
1984	67,460	112,970	0,59715	267,600	18,25517	49,20483	1,483	27,075
1985	76,640	125,590	0,61024	291,300	21,93845	54,70155	1,440	31,601
1986	89,360	115,460	0,77395	299,500	39,07063	50,28937	1,462	57,131
1987	96,870	127,040	0,76252	323,700	41,53689	55,33311	1,446	60,049
1988	109,760	142,450	0,77052	349,500	47,71496	62,04504	1,386	66,121
1989	119,870	130,140	0,92108	423,300	63,18666	56,68334	1,693	106,983
1990	134,940	135,160	0,99837	555,800	76,07017	58,86983	2,058	156,534
1991	157,200	168,700	0,93183	844,500	83,72160	73,47840	2,591	216,947
1992	184,850	184,850	1,00000	1 048,200	104,33736	80,51264	2,835	295,825
1993	211,310	235,190	0,89847	1 166,000	108,87144	102,43856	2,611	284,309
1994	222,990	253,010	0,88135	1 491,500	112,78982	110,20018	3,133	353,416
1995	249,770	269,330	0,92738	1 990,600	132,46154	117,30846	3,835	507,952
1996	290,880	298,220	0,97539	2 570,000	160,98831	129,89169	4,363	702,325
1997	337,620	335,180	1,00728	2 780,200	191,63014	145,98986	4,132	791,870
1998	390,800	422,900	0,92410	2 830,500	206,60311	184,19689	3,479	718,680
1999	439,500	446,000	0,98543	3 238,198	245,24175	194,25825	3,657	896,828
2000	478,100	563,300	0,84875	4 123,514	232,75096	245,34904	3,960	921,598
2001	577,200	661,300	0,87283	4 227,113	289,16641	288,03359	3,413	986,951

السنة	السيولة المتداولة C	الودائع تحت الطلب D	λ=C/D	الناتج الداخلي الخام	السيولة غير الرسمية	السيولة الرسمية	سرعة دوران النقود V	تقدير الدخل في الاقتصاد غير الرسمي
2002	664,700	751,600	0,88438	4 522,773	337,33565	327,36435	3,193	1 077,238
2003	781,400	849,000	0,92038	5 252,321	411,61244	369,78756	3,221	1 326,006
2004	874,300	1 286,200	0,67975	6 149,117	314,08709	560,21291	2,846	893,940
2005	921,000	1 516,500	0,60732	7 561,984	260,47840	660,52160	3,102	808,096
2006	1 081,400	2 096,400	0,51584	8 501,636	168,29912	913,10088	2,675	450,254
2007	1 284,500	2 949,100	0,43556	9 352,886	-	1 284,50000	2,209	-
2008	1 540,000	3 424,900	0,44965	11 043,704	48,26216	1 491,73784	2,224	107,352
2009	1 829,400	3 114,800	0,58733	9 968,025	472,72827	1 356,67173	2,016	953,070
2010	2 098,600	3 657,800	0,57373	11 991,564	505,42103	1 593,17897	2,083	1 052,878
2011	2 571,500	4 570,200	0,56267	14 588,532	580,91918	1 990,58082	2,043	1 186,658
2012	2 952,300	4 729,200	0,62427	16 209,598	892,46568	2 059,83432	2,110	1 883,292
2013	3 204,000	5 045,800	0,63498	16 647,919	1 006,26845	2 197,73155	2,018	2 030,628
2014	3 658,900	5 944,100	0,61555	17 228,598	1 069,90795	2 588,99205	1,794	1 919,506
2015	4 108,000	5 153,100	0,79719	16 712,686	1 863,53323	2 244,46677	1,805	3 362,953
2016	4 497,200	4 909,800	0,91596	17 514,635	2 358,70415	2 138,49585	1,862	4 391,606
2017	4 716,910	5 549,190	0,85002	18 876,176	2 299,92361	2 416,98639	1,839	4 228,847
2018	4 926,800	6 477,300	0,76063	20 393,524	2 105,56917	2 821,23083	1,788	3 765,310
2019	5 437,600	5 537,600	0,98194	20 500,202	3 025,66171	2 411,93829	1,868	5 651,530
2020	6 138,300	5 763,500	1,06503	18 476,923	3 627,96948	2 510,33052	1,552	5 632,233
2021	6 712,200	6 878,100	0,97588	22 079,279	3 716,39808	2 995,80192	1,625	6 037,791
2022	7 392,800	7 977,600	0,92669	27 250,666	3 918,10358	3 474,69642	1,773	6 946,529

المصدر: إعداد الباحث

وبالاعتماد على النتائج المبينة في الجدول، يتم تقدير حجم الاقتصـــاد غير الرســـمي بدلالة الناتج الداخلي الخام، ونحصل على الشكل البياني الموالي

الشكل رقم (40): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

بطريقة قوتمان (Gutmann) (% من الناتج الداخلي الخام)

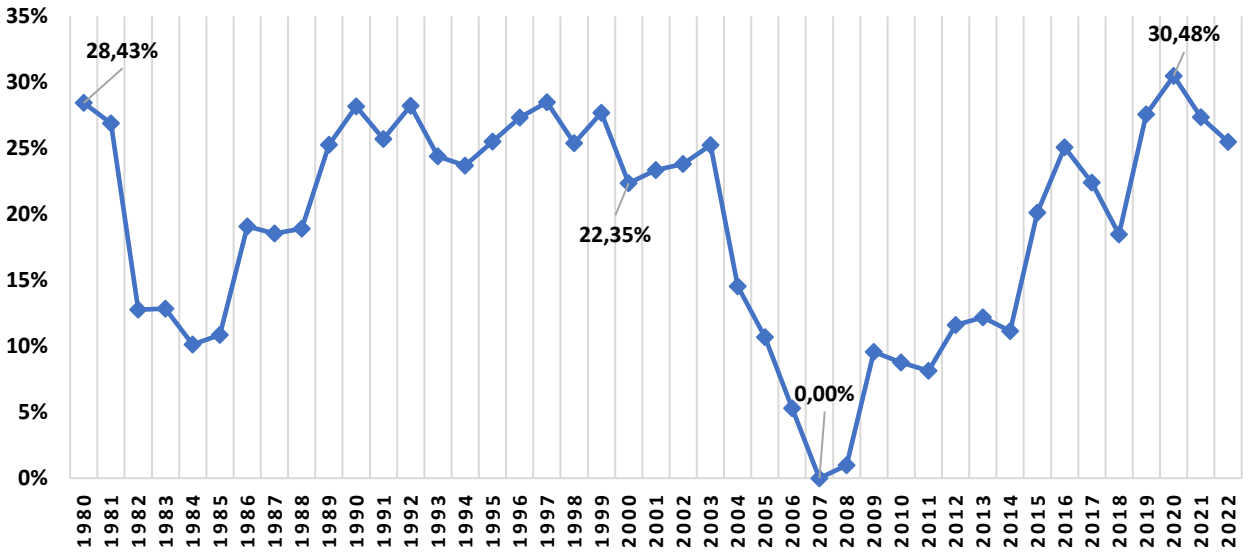

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (09)

الملاحظ من النتائج المتوصل إليها، تذبذب في حجم الاقتصاد غير الرسمي المُقَدَر، خاصة خلال فترة الثمانينيات، إذا استثنينا المرحلة التي تسبق السنة المرجعية والتي تليها، أي الفترة من 2005 إلى 2009؛ فقد عرف تناقصا سنوات 1981 و1982 و1984، إلا أنه بعد سنة 1985 عرف منحى تصاعديا، فمن 10,12% سنة 1984، إلى 28,16% سنة 1990، وهو ما يمكن تفسيره بالمرحلة التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، وما صاحبها من إنعكاسات على الصعيدين السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، وهو ما تم التطرق إليه في وصف الاقتصاد الجزائري.

من الملاحظ كذلك، أنه خلال سنوات التسعينيات، عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي أطول فترة ارتفاع، حيث تراوح بين 23% و30%، ويمكن تفسير ذلك بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي سادت هذه الفترة، حيث عرف دور الدولة تراجعا كبيرا في مراقبتها للأنشطة الاقتصادية، مما نتج عنها حالة عامة من غياب الرقابة، بالإضافة للأوضاع الاقتصادية التي تم التطرق لها كذلك سابقا.

وبالتركيز على فترة الدراسة، فحجم الاقتصاد غير الرسمي المُقَدَر، باستعمال طريقة نسبة النقود السائلة، والموضحة في الشكل الموالي، لا تعطي صورة واضحة لتطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،

وذلك لوقوع السنة المرجعية والتي تُعتَبر، فَرَضاً، على أنها السنة التي ينعدم فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي في مجال الدراسة، وهي سنة 2007 مما يشوه من المَنحى العام لتطور الظاهرة.

ولكن باختزال النطاق الزمني من سنة 2005 إلى سنة 2009، والتي تشمل السنة المرجعية 2007، يمكن ملاحظة المنحى التصـــاعدي للظاهرة خلال الفترة 2000 إلى 2022، حيث تقدير حجم الاقتصـــاد غير الرسمي يتراوح بين 10% و30%، أي ما يقارب ثلث الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (41): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022 بطريقة قوتمان (Gutmann) (% من الناتج الداخلي الخام)

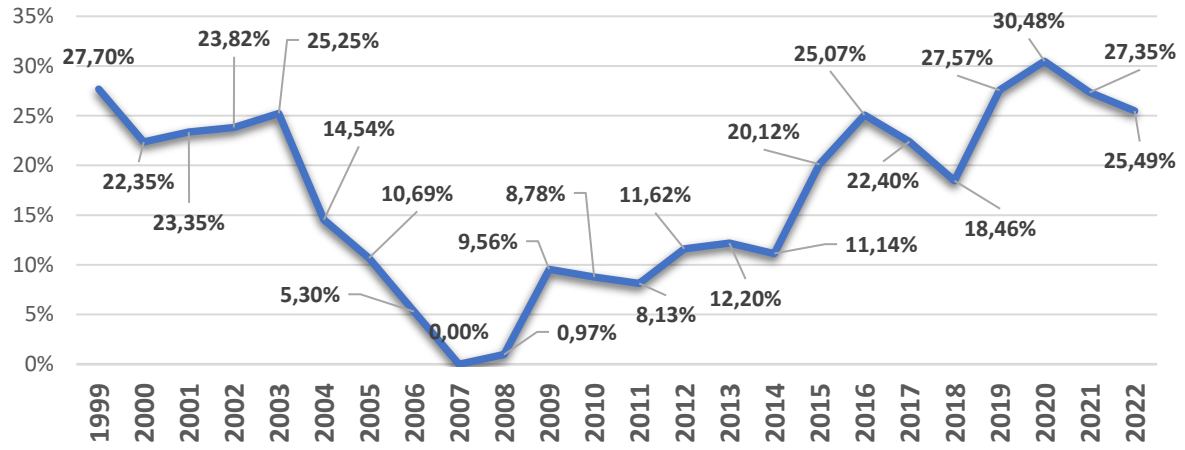

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (09)

تبقى هذه الطريقة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي لها إيجابياتها وسلبياتها، إلا أنها أعطت صورة عامة حول حجم الظاهرة وتطورها عبر الزمن، مما يُمكن من الجزم بعدم كفاية هذه الطريقة في دراســـة الظاهرة، ولذلك سيتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، بطريقة الطلب على النقود.

المطلب الثاني: طريقة الطلب على النقود (طريقة تانزي Tanzi)

تقدير حجم الاقتصـاد غير الرسـمي وفق مقاربة الطلب على العملة، تنسـب للعالم فيتو تانزي (Vito Tanzi)، وفي أدبيات دراســـة الظاهرة باللغة الإنجليزية يرمز لها ب CDA (Currency Demand

Approach)، وسيتم فيما يلي إتباع منهجية التقدير التي تم التطرق إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة*، مع تعديل في طريقة تقدير معادلة الطلب.

ففي الطريقة الأصلية لهذه المقاربة، وهو الشائع في البحوث الأكاديمية في هذا المجال، يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (« Ordinary Least Square «Moindre Carré Ordinaire)، إلا أن قرار اختيار الطريقة المناسبة متعلق بتحقيق الشروط الإحصائية الواجب توفرها لصحة النتائج، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل القياسية، والتي تؤثر على المدلول الإحصائي للنتائج، وهو ما سيتم مراعاته في الإجراءات المتبعة.

أولا: الخطوات المتبعة

لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، يتم تقدير معلمات معادلة الطلب الآتية:

$$ln\left(\frac{C}{M_2}\right)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+TW)_t + \beta_2 ln\left(\frac{WS}{Y}\right)_t + \beta_3 lnR_t + \beta_4 ln\left(\frac{Y}{N}\right)_t + u_t$$

حيث يتم تقدير معاملات المتغيرات المستقلة (الضغط الضريبي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، كتلة الأجور مقارنة بالدخل الوطني وسعر الفائدة)، والتي تستعمل لتقدير نسبة الطلب على العملة في الاقتصاد، الرسمية منها وغير الرسمية، ومنه تقدير الدخل في الاقتصاد غير الرسمي لذلك المعطيات التي سيتم استعمالها تتمثل في:

- ✓ المتغير التابع $\frac{C}{M_2}$ والذي يتكون من الكتلة النقدية بمعناها الواسع M_2، وهذه الأخيرة تتكون من السيولة النقدية المتداولة خارج المؤسسات البنكية C، الودائع تحت الطلب D، وشبه النقود (Quasi-monnaie)، وقد تم الحصول على المعطيات السنوية من إصدارات بنك الجزائر؛
- ✓ الضغط الضريبي وهو نسبة الإيرادات الجبائية العادية من الناتج الداخلي الخام **(Tx)**، وتم الحصول عليها من إصدار الديوان الوطني للإحصائيات ONS؛
- ✓ الناتج الداخلي الخام **(GDP)** بالعملة المحلية، أي بالدينار الجزائري، من قاعدة بيانات البنك الدولي؛

* راجع المطلب الثاني من المبحث الثالث للفصل الأول.

- ✓ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (**GDPPC**)، من قاعدة بيانات البنك الدولي بالعملة المحلية؛
- ✓ كتلة الأجور من الدخل الوطني (**MS**) ، وقد تم الحصول على السلسة الزمنية من 1980 إلى سنة 2000 من إصدارات الديوان الوطني للإحصائيات، بينما من سنة 2001 إلى سنة 2022 من نفس المصدر، إلا أن المعطيات محسوبة على أساس سنة مرجعية مختلفة، حيث الإصدار الأول كان على أساس سنة مرجعية 1989، بينما المعطيات السنوية للفترة 2001 و2022 فسنة الأساس 2001؛
- ✓ سعر الفائدة (**R**) بالنسبة المئوية على الودائع الادخارية، من إصدارات بنك الجزائر.
- ✓ معدل التضخم (**INFLAT**) بسعر المستهلك بالتغيُر السنوي %، من قاعدة بيانات البنك الدولي.

سيتم تقدير معاملات معادلة الطلب على العملة للفترة من 1980 إلى 2022، بصيغتين وباستعمال طريقة المربعات الصغرى (Least Scquare Method)؛

في المعادلة الأولى يتم استعمال المتغيرات الأصلية لمنهجية تانزي في التقدير، أي تقدير المعادلة:

$$\widehat{ln\left(\frac{C}{M_2}\right)_t} = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+Tx)_t + \beta_2 lnGDPPC_t + \beta_3 lnMS_t + \beta_4 lnR_t + u_t$$

حيث : u_t المتغير العشوائي.

وفي الثانية يتم إضافة متغير التضخم للمعادلة، وذلك للأهمية التي يكتسيها هذا المتغير في سلوك الوحدات الاقتصادية في تعاملها مع السيولة النقدية، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للدخل المتاح، مما يؤثر على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل، أي تقدير المعادلة:

$$\widehat{ln\left(\frac{C}{M_2}\right)_t} = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+Tx)_t + \beta_2 lnGDPPC_t + \beta_3 lnMS_t + \beta_4 lnR_t + \beta_5 lnInflat_t + u_t$$

حيث: u_t المتغير العشوائي.

ومن المتوقع أن تكون قيمة معاملات المتغيرات كما يلي:

$$\beta_1 > 0, \beta_2 < 0, \beta_3 > 0, \beta_4 > 0, \beta_5 > 0$$

وسيتم استغلال الأدوات الإحصائية اللازمة لتحديد أنسب تقدير للمعادلة.

ثانيا: تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى العادية

وفق المعادلة المعتمدة يتم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على متغيرات الدراسة، فتصبح: $Ln(C/M_2)$, Ln_1+Tx_, LnGDPPC, LnMS, LnR, LnInflat، مع إضافة متغير Dummy لزيادة جودة النموذج، حيث يأخذ القيمة 0 قبل سنة 2001 والقيمة 1 من 2001 إلى 2022، وذلك بالنظر لسنة الأساس المرجعية للسلاسل الزمنية المستقات من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، حيث أنه قبل سنة 2001 كانت سنة الأساس 1989، والسلسلة الزمنية من 2001 إلى 2022 سنة الأساس 2001.

الجدول الموالي يظهر نتائج تقدير المعلمات للصيغتين:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

المتغيرات	الصيغة 0	الصيغة 1	الصيغة 2
LN_1_TX_	0,222284	0,289764*	0,303345**
LNGDPPC	0,044019	0,133904***	0,148578***
LNMS	0,993488***	1,088122***	1,021514***
LNR	0,149916	-0,080097	-0,261423**
DUMMY		-0,301519***	-0,364174***
LNINFLAT			0,054121**
C	0,233665	-0,989424***	-1,475237***
R^2	0,720191	0,809325	0,830569
F-statistic	24,451***	31,409***	29,412***
Prob (F-statistic)	0,00000	0,00000	0,00000
Durbin-Watson	**0,6720**	**0,6932**	**0,8536**
إختبارات جودة النموذج			
إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque-Bera	**8,370****	3,819
إختبار الإرتباط الذاتي التسلسلي	LM Test (F-statistic)	**9,207*****	**6,807*****
إختبار ثبات التجانس للتباين	ARCH test (F-statistic)	**17,552*****	**6,938****

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول يمكن استنتاج الملاحظات الآتية:

- ✓ متغيرات الصيغة 2 تفسر 83,05% من تغيرات المتغير التابع، بينما الصيغة 1 تفسر 80,9%؛
- ✓ إختبار Durbin–Watson لكلا الصيغتين أقل من 1، مما يدل على وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بالنموذجين؛
- ✓ بواقي الصيغة 2 تتبع التوزيع الطبيعي، لكون إختبار Jarque–Bera=3,819 <5,99 عكس الصيغة 1 التي بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي؛
- ✓ وجود مشكلة الإرتباط الذاتي التسلسلي في كلا الصيغتين، نظرا لنتائج إختبار Breusch–Godfrey LM Test، حيث أظهرت أن إحتمالية قيمة F-statistic أقل من 5%، مما لا يسمح بقبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود إرتباط ذاتي لبواقي الصيغتين، أي أن البواقي غير مستقلة فيما بينها؛
- ✓ وجود مشكلة عدم ثبات بيانات الأخطاء في كلا الصيغتين، نظرا لنتائج إختبار Heteroskedasticity Test : Breusch–Pagan–Godfrey ، والتي أظهرت أن إحتمالية F-statistic أقل من 5%، مما لا يسمح بقبول الفرضية الصفرية لإختبار التجانس، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم ثبات بيانات الأخطاء أي أن الأخطاء ليس لها نفس التباين.

من تحليل النتائج المتوصل إليها في تقدير معادلة الطلب على العملة بإستعمال طريقة المربعات الصغرى تعاني من بعض المشاكل القياسية وهو ما يدفع باستعمال طريقة بديلة، وقد تم اختيار طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS (Fully Modified Ordinary Least Squares) للحصول على تقديرات مثلى لنموذج الطلب على العملة لتانزي (Tanzi) طويلة الأجل، حيث هذه الطريقة تنسب لأعمال Phillips and Hansen (1990)، و Phillips (1995)، ومن إيجابياتها أنها تعمل على تنقية قيم المعاملات المقدرة من القيم الزائفة التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية، للحصول على أعلى كفاءة في التقدير، بالإضافة لقدرتها على التخلص من تأثير الإرتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات فيما بينها والتي لها علاقة تكامل مشترك، ولذلك لتطبيق هذه الطريقة وجب توفر الشروط الآتية[1]:

- ✓ المتغيرات غير مستقرة في المستوى I(0)، وتكون مستقرة عند الفرق الأول I(1)؛

[1] Igor L. Kheifets, Peter C.B. Phillips, (2023), *Fully modified least squares cointegrating parameter estimation in multicointegrated systems*, Journal of Econometrics, Volume 232, Issue2, PP 300-319

✓ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل.

ثالثا: التقدير بإستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

أ: إختبار إستقرار السلاسل الزمنية

لإستعمال طريقة FMOLS يجب توفر شرط التكامل المشترك، ومن شروط التكامل المشترك استقرار السلاسل الزمنية، ويتم استخدام إختبارات جذر الوحدة للتحقق من ذلك، عن طريق إختبار ADF (Augmented Duckey Fuller) أو إختبار PP (Phillips-Perron)، فالإختبارين يفحصان فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، مع الفرضية البديلة H_1 التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة.

وقد تكون السلسلة مستقرة في المستوى (Level) I(0) ، أو تستقر بعد أخذ الفرق الأول أي أن المتغير مستقر في المستوى الأول I(1)، وقد تكون مستقرة في المستوى الثاني بعد أخذ الفرق الثاني، وهكذا.

الجدول رقم (12): إختبار Phillips-Perron لإستقرار السلاسل الزمنية

At Level

	LN_1_TX_	LNCM2	LNGDPPC	LNINFLAT	LNMS	LNR	DUMMY
With Constant	-2.7773*	-2.0325	-1.6107	-2.8468*	-1.2378	-1.4438	-1.0000
With Constant & Trend	-2.9190	-1.3306	-0.3522	-3.0405	-1.7198	-3.4754	-1.9744
Without Constant & Trend	-0.0224	0.3765	2.6819	-0.8036	0.7084	0.0987	0.0000

At First Difference

	d(LN_1_TX_)	d(LNCM2)	d(LNGDPPC)	d(LNINFLAT)	d(LNMS)	d(LNR)	d(DUMMY)
With Constant	-8.2747***	-5.8703***	-4.1125***	-8.5708***	-5.2985***	-3.5948**	-6.4031***
With Constant & Trend	-8.2367***	-6.1328***	-4.1982**	-8.5141***	-5.2642***	-3.5658**	-6.3211***
Without Constant & Trend	-8.3254***	-5.8857***	-2.6352***	-8.6778***	-5.2717***	-3.641***	-6.3246***

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث

من خلال النتائج المبينة في الجدول، يلاحظ عدم إستقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية (At Level)، إلا أنه بعد أخذ الفرق الأول لكل المتغيرات (At First Difference)، تشير النتائج المتحصل عليها، إستقرار السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5%.

ومنه فمتغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى I(1)، وهذه النتائج تتوافق مع النظرية القياسية والتي تنص على أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى الأصلي ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

ب: إختبار التكامل المشترك

يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك طويل الأجل لمتغيرات الدراسة، عن طريق منهجية Johansen، من خلال تقدير نتيجة إختبار الأثر λ_{Trace} وإختبار القيمة العظمى λ_{Max} فإذا كانت قيمة الإختبار الجدولية أقل من قيمة الإختبار المحسوبة فيتم رفض الفرضية الصفرية H_0 بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدراسة r=0، ويتم قبول الفرضية البديلة، والعكس صحيح.

الجدول الموالي يوضح إختبار الأثر:

الجدول رقم (13): جدول إختبار الأثر

Date: 09/06/24 Time: 23:00
Sample (adjusted): 1984 2022
Included observations: 39 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNCM2 LN_1_TX_ LNGDPPC LNR LNMS LNINFLAT
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.830328	165.6276	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.626592	96.44601	69.81889	0.0001
At most 2 *	0.485202	58.02776	47.85613	0.0042
At most 3 *	0.441727	32.13249	29.79707	0.0264
At most 4	0.132701	9.399102	15.49471	0.3297
At most 5 *	0.093923	3.846598	3.841465	0.0498

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

من جدول إختبار الأثر، يمكن إستنتاج رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، لأن إحتمال الأثر الأعظم المحسوب 165,6276 أكبر من القيمة الجدولية 95,75366 وبدلالة إحصائية أقل من 0,05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول فرضية وجود تكامل مشترك واحد على الأقل.

ولتأكيد هذه النتيجة يتم إختبار القيم العظمى والتي تختبر الفرض الصفري، الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r مقابل الفرض البديل بأنها r+1.

الجدول رقم (14): إختبار القيم المميزة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.830328	69.18156	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.626592	38.41824	33.87687	0.0134
At most 2	0.485202	25.89527	27.58434	0.0809
At most 3 *	0.441727	22.73339	21.13162	0.0295
At most 4	0.132701	5.552504	14.26460	0.6711
At most 5 *	0.093923	3.846598	3.841465	0.0498

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

من الجدول يلاحظ أن إحتمال القيمة العظمى المحسوبة 69,181 أكبر من القيمة الجدولية 40,077 بدلالة إحصائية أقل من 5%، وعليه يُرفض الفرض الصفري، مما يؤكد على وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل، ومنه تأكيد وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

ج: تقدير معلمات النموذج

بعد توفر الشروط اللازمة لتطبيق منهجية FMOLS، يتم تطبيق المنهجية على متغيرات معادلة الطلب على العملة بنموذجين، الأول يتضمن المتغيرات الأصلية التي استعملها تانزي في نموذجه، والثاني بإضافة متغير التضخم، ويتم المفاضلة بين النموذجين وفق جودة كل منهما، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (15): نتائج تقدير المعلمات بطريقة FMOLS

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2
LN_1_TX_	0,305489**	0,320307**
LNGDPPC	0,15932***	0,171086***
LNMS	1,211931***	1,125227***
LNR	-0,095258	-0,301766**
DUMMY	-0,311919***	-0,384577***
LNINFLAT		0,059473**
C	-1,130534***	-1,645963***
R^2	0,820105	**0,835722**
Jarque-Bera	9,01**	**3,166**

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews المبينة بالملحق رقم (1)

النتائج المتحصل عليها، تدفع بإختيار الصيغة الثانية، وذلك بالنظر إلى:

✓ بواقي النموذج الثاني تتبع التوزيع الطبيعي، وفق إختبار Jarque-Bera، كما يظهره الشكل الموالي،

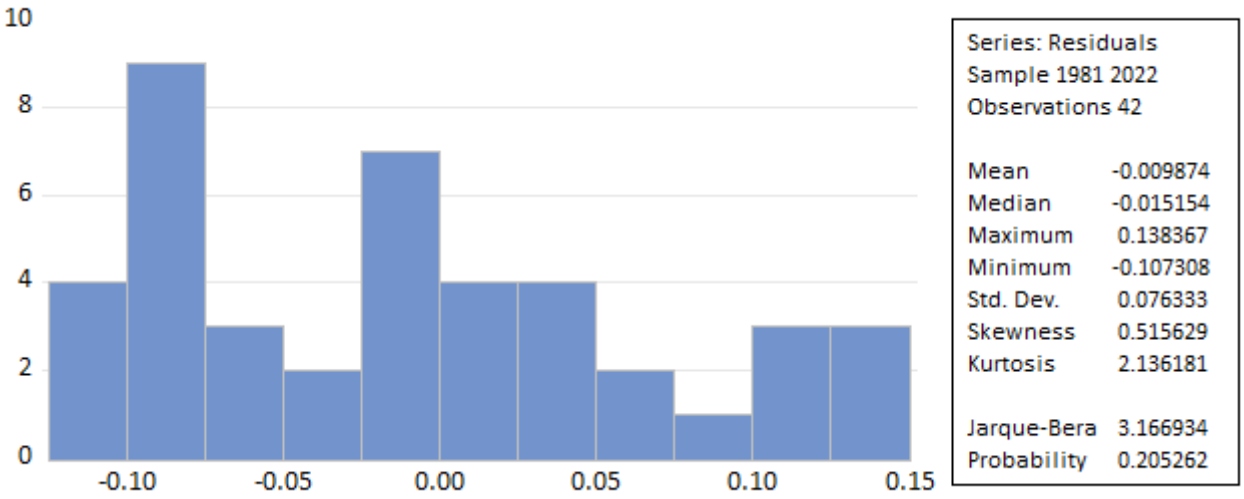

حيث يتم قبول الفرضـــية الصـــفرية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لقيمة إختبار Jarque−Bera=3,166 بإحتمالية 0,205> 0,05، عكس الصـــيغة الأولى التي أخذت القيمة Jarque−Bera=9,013 وبإحتمالية 0,011 <0,05؛

- ✓ معامل التحديد R^2 للصيغة الثانية أكبر منها في الصيغة الأولى؛
- ✓ معلمات معادلة الصيغة الثانية ذات دلالة إحصائية لكل المتغيرات، عكس الصيغة الأولى التي تتضمن معلمة سعر الفائدة غير دالة إحصائيا.

بإختيار النموذج الثاني، يمكن إستنتاج ما يلي:

- ✓ كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%؛
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية بين الطلب على العملة وكل من الضغط الضريبي، نصيب الفرد من الدخل الوطني، كتلة الأجور والتضخم، حيث:
  - زيادة ب1% من معدل الضغط الضريبي يؤدي إلى زيادة ب0,32 % من الطلب على العملة، مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة؛
  - زيادة ب 1% من نصيب الفرد من الدخل الوطني، يؤدي إلى زيادة ب 0,17% من الطلب على العملة، مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة؛
  - زيادة ب 1% من كتلة الأجور بالاقتصاد، يؤدي إلى زيادة ب 1,12% من الطلب على العملة، مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة؛
  - زيادة ب 1% من التضخم يؤدي إلى زيادة ب 0,06% من الطلب على العملة، مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة؛
- ✓ وجود علاقة معنوية عكسية بين الطلب على العملة وسعر الفائدة على الودائع الإدخارية، حيث زيادة ب1% من سعر الفائدة يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العملة ب0,3%.

هذه الإستنتاجات تتوافق مع القيم المتوقعة، إلا بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث كان من المتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير سالبة، ويمكن تفسير هذا الإختلاف في كون نصيب الفرد من الدخل الوطني متعلق بمؤشر آخر وهو مؤشر العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ففعالية مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، متعلق بالمساواة في التوزيع، والنتيجة المتحصل عليها توحي بتباين توزيع الدخل في الجزائر، وهو ما يمكن تأكيده من خلال سياسة الريع الذي انتهجته الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة، والتي نتج عنها تمركز الثروة عند فئة قليلة والتي كانت تتميز بتداخل عالم المال والأعمال مع السياسة ونظام الحكم.

مما سبق، سيتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980–2022، وفق منهجية تانزي (Tanzi) بالإعتماد على المعطيات المبينة في الملحق رقم (02)، وبإستخدام معادلة الطلب على العملة الآتية:

$$\widehat{ln\left(\frac{C}{M_2}\right)_t} = -1{,}6459 + 0{,}3203\ln(1+Tx)_t + 1{,}125lnMS_t - 0{,}3017lnR_t + 0{,}1710lnGDPPC + 0{,}0594\ lnInflat - 0{,}3845\ Dummy$$

وبذلك يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بإتباع الخطوات الآتية:

- ✓ تقدير نسبة السيولة النقدية بالنسبة للمجمع النقدي بمعناه الواسع $\frac{C}{M_2}$، على مرحلتين:
  - الأولى بوجود الضرائب للحصول على تقدير للسيولة النقدية بوجود الضرائب ونرمز له ب C*؛
  - الثانية مع غياب الضرائب للحصول على تقدير للسيولة النقدية بغياب الضرائب ونرمز له C**؛
- ✓ تقدير الفرق بين الطلب على العملة في حالة غياب الضرائب مع حالة وجودها أي C**-C* وهي قيمة العملة غير الرسمية؛
- ✓ حساب سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي، بقسمة الناتج الداخلي الخام على كمية النقود المشروعة؛
- ✓ مع فرضية تساوي سرعة دوران النقود في كلا الاقتصادين، الرسمي وغير الرسمي، يمكن تقدير حجم الدخل في الاقتصاد غير الرسمي، عن طريق جداء تقدير العملة غير الرسمية (C**-C*) في سرعة دوران النقود؛
- ✓ مقارنة حجم الاقتصاد غير الرسمي مع حجم الناتج الداخلي الخام.

بتطبيق هذه الخطوات يتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): نتائج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022 بطريقة الطلب على العملة لتانزي (Tanzi)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	تقدير كمية العملة بوجود ضرائب *C	تقدير كمية العملة بغياب الضرائب **C	تقدير العملة غير الرسمية	الناتج الداخلي الخام	سرعة دوران النقود	تقدير حجم الدخل غير الرسمي	النسبة %
1980	34,572	48,082	13,511	162,500	1,925	**26,003**	**16,00%**
1981	42,809	57,375	14,566	191,400	1,955	**28,470**	**14,87%**
1982	53,241	75,610	22,368	207,600	1,657	**37,061**	**17,85%**
1983	64,382	92,714	28,331	233,700	1,530	**43,344**	**18,55%**
1984	74,409	105,187	30,778	267,600	1,483	**45,647**	**17,06%**
1985	84,798	121,913	37,116	291,300	1,440	**53,463**	**18,35%**
1986	90,839	142,094	51,254	299,500	1,462	**74,948**	**25,02%**
1987	99,000	155,729	56,729	323,700	1,446	**82,012**	**25,34%**
1988	106,355	169,081	62,726	349,500	1,386	**86,924**	**24,87%**
1989	109,217	168,171	58,954	423,300	1,693	**99,817**	**23,58%**
1990	117,504	179,795	62,291	555,800	2,058	**128,189**	**23,06%**
1991	138,922	206,715	67,792	844,500	2,599	**176,159**	**20,86%**
1992	200,559	298,567	98,008	1048,200	2,835	**277,866**	**26,51%**
1993	226,368	349,416	123,048	1166,000	2,609	**321,039**	**27,53%**
1994	240,954	367,778	126,823	1491,500	3,134	**397,527**	**26,65%**
1995	251,315	373,428	122,113	1990,600	3,835	**468,264**	**23,52%**
1996	279,858	408,915	129,057	2570,000	4,363	**563,022**	**21,91%**
1997	328,626	475,246	146,620	2780,200	4,140	**606,986**	**21,83%**
1998	435,071	678,040	242,969	2830,500	3,425	**832,220**	**29,40%**
1999	476,087	723,991	247,904	3238,198	3,577	**886,851**	**27,39%**
2000	457,682	629,713	172,030	4123,514	3,934	**676,760**	**16,41%**
2001	931,790	1341,595	409,805	4227,113	3,413	**1398,691**	**33,09%**
2002	989,891	1432,756	442,865	4522,773	3,193	**1414,191**	**31,27%**
2003	1193,318	1678,653	485,336	5252,321	3,222	**1563,525**	**29,77%**
2004	1267,978	1798,159	530,181	6149,117	2,846	**1508,921**	**24,54%**
2005	1280,765	1739,384	458,619	7561,984	3,123	**1432,245**	**18,94%**
2006	1580,112	2112,310	532,198	8501,636	2,684	**1428,368**	**16,80%**
2007	2039,057	2799,074	760,017	9352,886	2,209	**1679,043**	**17,95%**
2008	2213,866	3484,159	1270,293	11043,704	2,224	**2825,568**	**25,59%**
2009	2981,025	4345,399	1364,374	9968,025	2,016	**2750,745**	**27,60%**
2010	3074,357	4899,093	1824,735	11991,564	2,083	**3801,196**	**31,70%**

السنة	تقدير كمية العملة بوجود ضرائب C*	تقدير كمية العملة بغياب الضرائب C**	تقدير العملة غير الرسمية	الناتج الداخلي الخام	سرعة دوران النقود	تقدير حجم الدخل غير الرسمي	النسبة %
2011	4094,961	6755,701	2660,740	14588,532	2,043	**5435,161**	**37,26%**
2012	4816,373	7922,402	3106,029	16209,598	2,110	**6554,389**	**40,44%**
2013	5066,831	8240,578	3173,747	16647,919	2,018	**6404,554**	**38,47%**
2014	5577,954	9154,167	3576,212	17228,598	1,794	**6416,017**	**37,24%**
2015	6597,109	10365,433	3768,324	16712,686	1,805	**6800,334**	**40,69%**
2016	6711,824	10632,899	3921,075	17514,635	1,862	**7300,563**	**41,68%**
2017	7030,185	10931,926	3901,741	18876,176	1,839	**7174,120**	**38,01%**
2018	7267,341	11356,134	4088,794	20393,500	1,788	**7311,816**	**35,85%**
2019	7199,381	11062,498	3863,117	20500,200	1,868	**7215,789**	**35,20%**
2020	7874,872	12835,716	4960,843	18476,900	1,552	**7701,425**	**41,68%**
2021	9277,627	14146,601	4868,974	22079,300	1,625	**7910,308**	**35,83%**
2022	9511,858	14661,766	5149,908	27688,800	1,800	**9271,720**	**33,49%**

المصدر: إعداد الباحث

ومنه يمكن تمثيل النتائج المتوصل إليها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (42): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022 بطريقة الطلب على النقود لتانزي (Tanzi) (% من GDP)

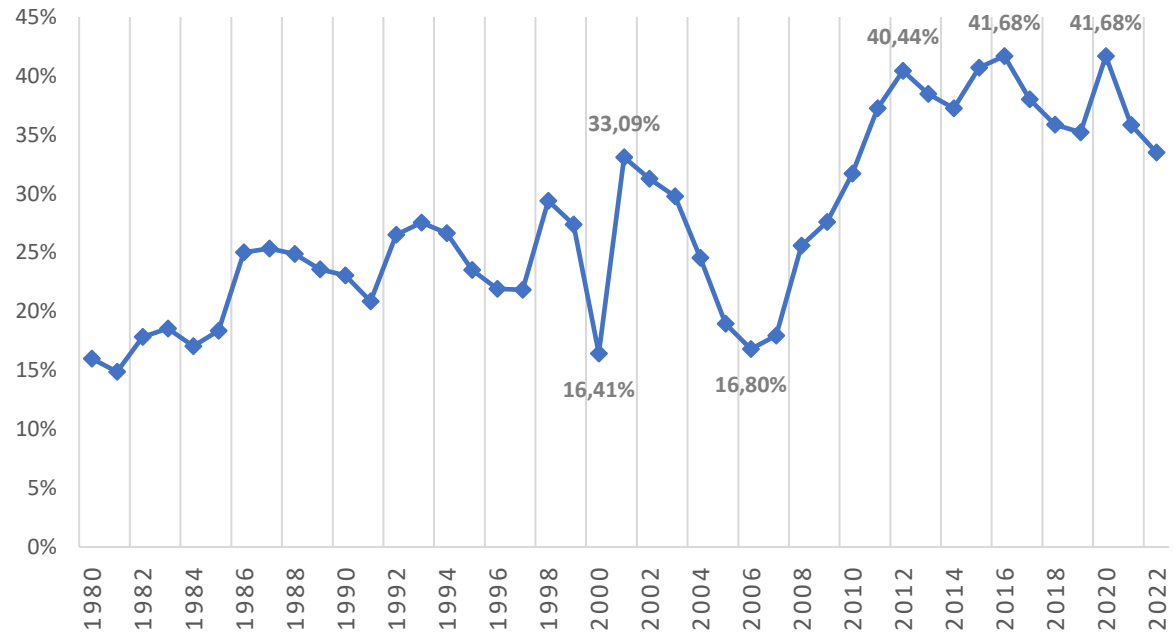

المصدر: إعداد الباحث

الملاحظ في النتائج المتوصل إليها، المنحى العام التصاعدي لحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع وجود فترات تناقص وتزايد، أهمها الفترة من 2001 إلى 2006 نزولا، والفترة 2006 إلى 2012 تصاعدا.

وفق القيم المشار إليها، متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي يقدر ب 27,43%، خلال الفترة 1980-2022، وبالتركيز على فترة الدراسة الحالية، فمعدل حجم الاقتصاد غير الرسمي، يقدر ب 31,72%، وهو يقع في التصنيف المطبق من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لحجم الاقتصاد غير الرسمي للدول النامية، حيث يمثل أكثر من ثلث الناتج الداخلي الخام، بالإضافة للتوافق مع المعدل المتحصل عليه في العديد من الدراسات، والتي تتراوح بين 24,64% و35,55%.

الشكل رقم (43): مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة
(متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من حجم الناتج الداخلي الخام)

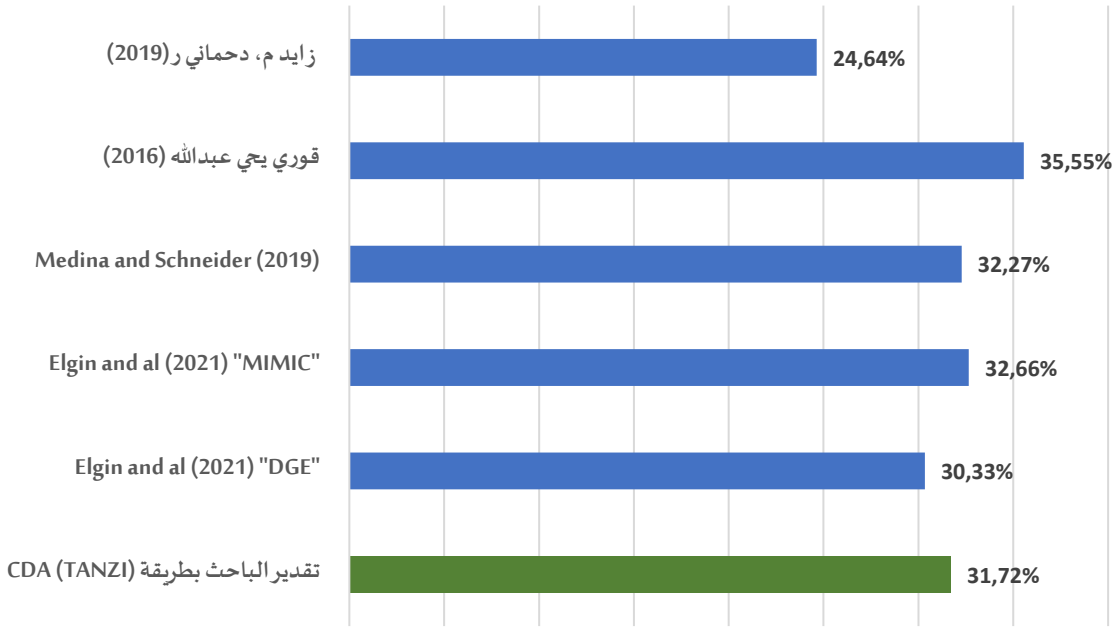

المصدر: إعداد الباحث

الشكل الموالي يظهر تطور نمو الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 2000-2022، ويمكن ملاحظة أن أدنى قيمة سنة 2006 بنسبة 16,80%، وأكبر قيمة سجلت سنتي 2020 و2016 بـ41,86%، وهو ما يمكن تفسيره بوقوع القيمة الأدنى مع ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية لسنتي 2007 و2008، أما أعلى قيمة لسنة 2020، وهي سنة أزمة كورونا، ونتيجة للحجر الصحي المطبق من طرف الدولة وفي العديد من دول العالم، مما كان له الأثر في تعطل الاقتصاد الرسمي، وتوفر الظروف الملائمة للنشاط غير الرسمي.

الشكل رقم (44): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وفق منهجية الطلب على النقود لتانزي (Tanzi) (% من GDP)

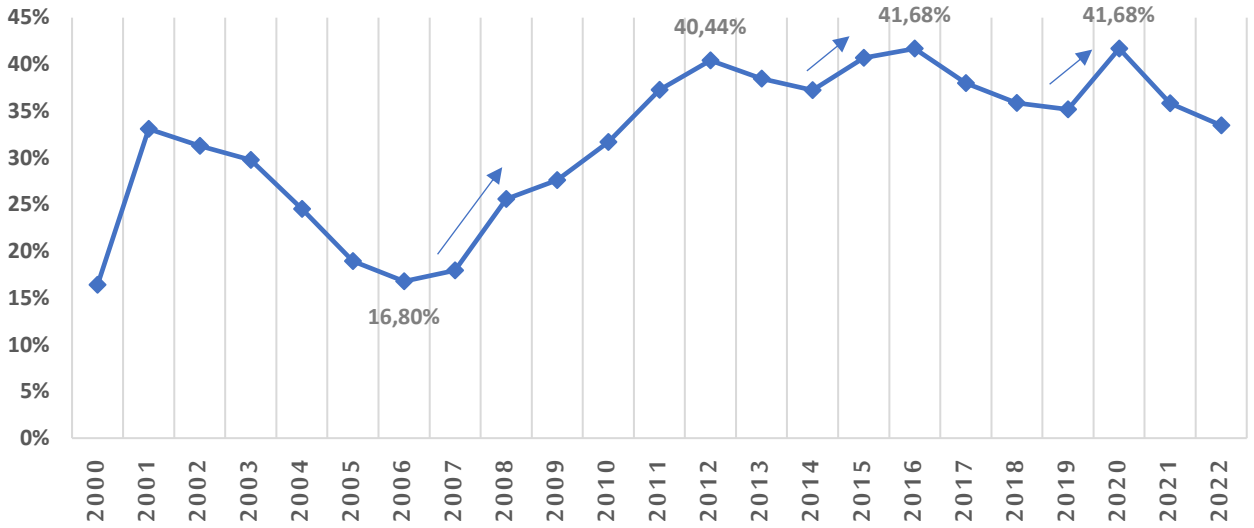

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (15)

وبمقارنة التقديرات السابقة فيما بينها، يمكن ملاحظة تقارب التطور العام لمنحى نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، وهو ما يظهره المنحى الموالي

الشكل رقم (45): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وفق النتائج المُقَدَرة (% من GDP)

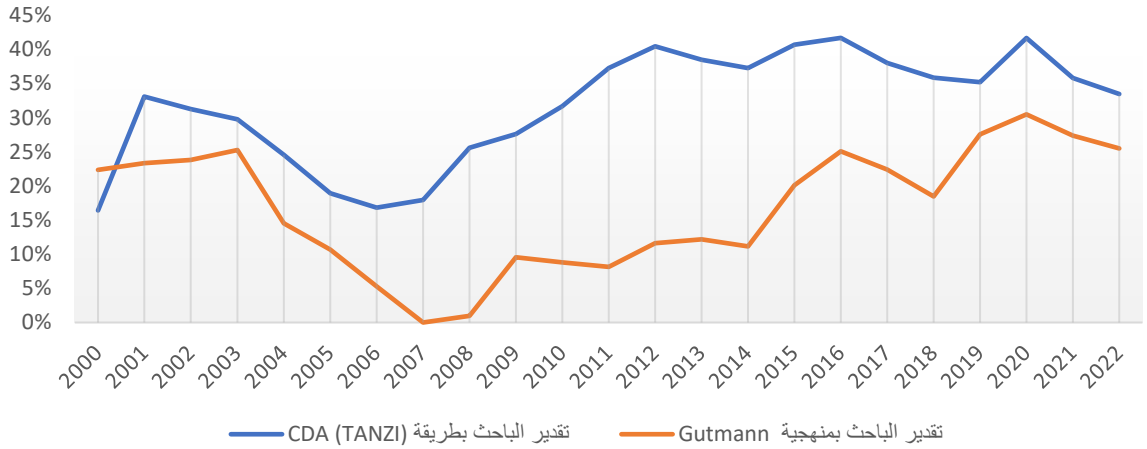

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الجداول رقم (09) و(13)

حيث في كلا التقديرين، يلاحظ أن أعلى قيمة لحجم الاقتصاد غير الرسمي سجلت سنة 2020، وهو ما يدعم التفسير السابق.

بالعودة لنتائج تقدير حجم الاقتصـــاد غير الرســـمي وفق منهجية الطلب على النقود لتانزي (Tanzi) وبتحليل تطور نمو الاقتصـاد غير الرسمي مقارنة بالناتج الداخلي الخام، فيلاحظ تذبذبا في نموه، ولكن وحدة القياس مرتبطة بحجم الناتج الداخلي الخام، وبالنظر لتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر، كما تم التطرق إليه ســابقا، والذي يتســم بعدم الإســتقرار والتذبذب في معدل نموه وفي حجمه، فيمكن التطرق لحجم الدخول غير الرسـمية كقيمة مالية، لأخذ نظرة على تزايد أو تناقص حجم الاقتصــاد غير الرسـمي، والشـكل الموالي يظهر وجهة النظر المراد الوصول إليها.

الشكل رقم (46): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وحجم الدخل من الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1990-2022 (% من GDP وبالمليار دج)

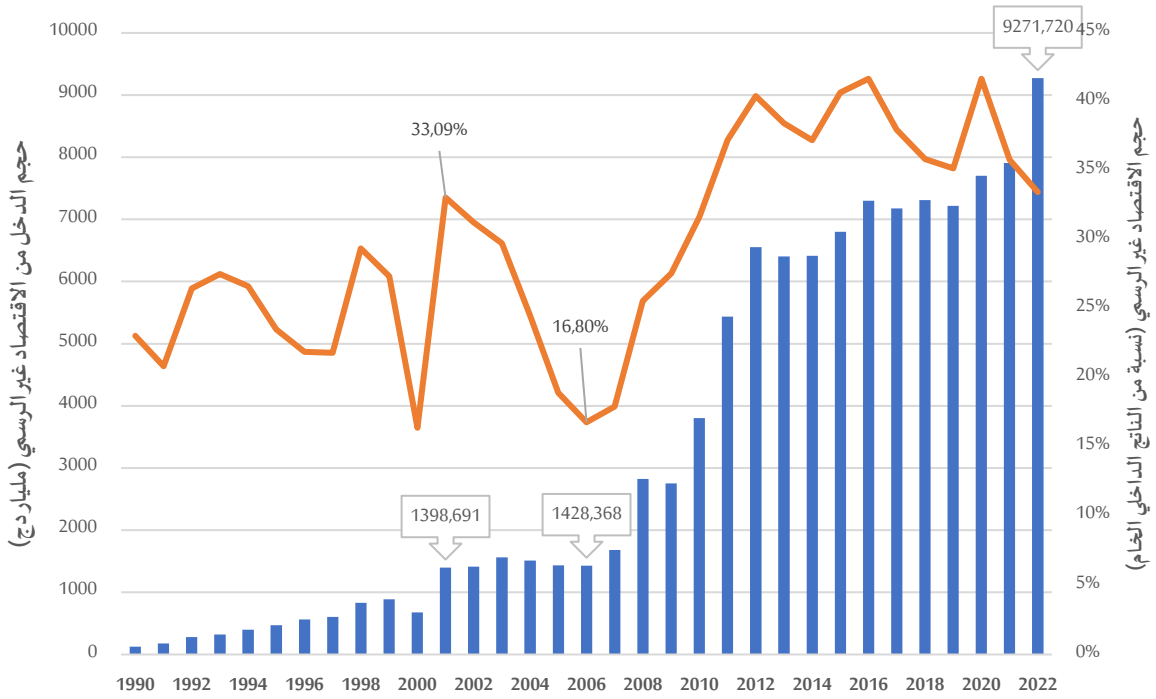

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (15)

من الشكل يمكن إستنتاج أن إنخفاض حجم الاقتصـاد غير الرسمي بحسابه كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام، لا يعني الإنخفاض في حجمه كمصـــدر دخل، فالزيادة في الناتج الداخلي الخام التي لا تقابلها نفس الزيادة في حجم التعاملات في الاقتصاد غير الرسمي، ينتج عنه إنخفاض في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ويظهر ذلك جليا خلال الإنخفاض المســـجل في الفترة 2001-2006 حيث تنازل حجم الاقتصـــاد غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام من 33,09% سنة 2001 إلى 16,80% سنة 2006، أي بنسبة 49,22%، بينما الدخل غير الرسمي المُقدر لسنة 2001 يقارب 1398,7 مليار دينار جزائري وسنة

2006 مُقدر بـــ 1428,3 مليار دينار جزائري، أي أن حجم الدخل تزايد 2,11%، وهو ما يمنح تصورا عن تنامي الظاهرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ووفق مؤشر حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، أعلى نسبة كان سنة 2020، إلا أن السنة التي قُدِر فيه أن أكبر دخل مسجل خلال فترة الدراسة هي سنة 2022 بـ9271,72 مليار دينار جزائري، وهو ما يدعم ما تم التطرق إليه.

المبحث الثاني: أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقود إلى البحث عن التفاعلات التي تكون بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، فوفق ما تم التطرق إليه عن علاقة الاقتصادين وكيفية تأثير كل منهما على الآخر، أظهر التباين الحاصل بين الدارسين حول هذا التأثير، وعدم الفصل في الإجابة عن تساؤلات مهمة، هل الاقتصاد غير الرسمي محفز للنمو الاقتصادي ومنه فهو يدعم الاقتصاد الرسمي؟ أم يقوم بدور المُثَبط أي يعيق نمو الاقتصاد الرسمي؟

عدة دراسات حاولت الإجابة عن هذا التساؤل، ولكن معظمها كان وفق تصنيف معين للدول محل الدراسة كالتصنيف وفق مستوى النمو الاقتصادي، دول متقدمة أو نامية، أو وفق التقسيم الجغرافي كالدول الأوروبية أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالرغم من حيازة الظاهرة لمميزات مختلفة وخصائص تتباين من دولة إلى أخرى ومن حقبة إلى أخرى، ولذلك سيتم في هذا المبحث بدراسة أثر نمو الاقتصاد غير الرسمي على نمو الاقتصاد الرسمي الجزائري، أي على معدل النمو الاقتصادي الرسمي، بإستعمال أدوات الاقتصاد القياسي.

فيما يلي سيتم دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بالإعتماد على المعطيات المتاحة، بإختيار المتغيرات الدالة على نمو الاقتصاد الرسمي، ولزيادة مصداقية التحليل، سيتم الإعتماد على سلسلتين زمنيتين لحجم الاقتصاد غير الرسمي، الأولى هي نتائج الدراسة الحالية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على النقود للفترة 1980-2022، أما الثانية فيتم استخدام نتائج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة 1990-2020 للبنك الدولي[1]، والتي تم قياسها بمنهجية التوازن العام الديناميكي* (Dynamic General Equilibrium DGE)، والتي تم التطرق إليها في طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي، وهي تعتبر من الطرق الحديثة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

هذا فيما يخص المتغير المستقل الرئيسي، أما المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي، وبإعتبار أن النمو الاقتصادي يُعرف على أنه توسع في الناتج الداخلي الخام المحتمل[2]، فيتم الإعتماد على مؤشرين للنمو

[1] Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. (2021). *Understanding Informality*, C.E.P.R. Discussion Paper 16497, Centre for Economic Policy Research, London

* يمكن الحصول على المعطيات من الموقع:

https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database

[2] Samuelson,P., Nordhaus, W. (2009).*Ebook : Economics*. 19th Edition. McGraw Hill. P.105

الاقتصادي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للسلسلة الأولى، والناتج الداخلي الخام للسلسلة الثانية.

ومنه سيتم إثبات أو نفي الفرضية الآتية:

- ✓ العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي علاقة موجبة، مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة.

المطلب الأول: دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي

بالنظر للمعطيات المتاحة، وطبيعة المتغيرات المراد دراستها، ووفق أدبيات الدراسات السابقة، يتم تبنى نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (Autoregressive Distributed Lag ARDL)، لما يوفره هذا النموذج من إمكانية تحديد العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، على المديين القصير والطويل، حيث يعد أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك، وقد تم تطويره من طرف العالم الإيراني بوزاران (Pesaran)، ومن مميزات النموذج أنه لا يشترط تكامل المتغيرات من نفس الرتبة، إذ يمكن استعماله في حالة تكامل كل المتغيرات في الرتبة I(0) أو في الرتبة I(1) أو مزيج من كلا الرتبتين، عكس منهجية التكامل المشترك لـ Johansen مثلا، ويمكن استخدامه كذلك في حالة العينات الصغيرة[1].

منهجية إستعمال النموذج تستلزم المرور على عدة مراحل:

- ✓ إستقرارية متغيرات الدراسة، حيث لإستعمال نموذج ARDL وجب التأكد من إستقرارية المتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول، ويمكن إستخدام أحد الإختبارين: ADF (Augmented Dickey Fuller) أو PP(Phillips−Perron)، لإثبات نفي فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (وجود جذر الوحدة يعني عدم إستقرار السلسلة الزمنية)، ويعتمد الإختبارين على تقدير ثلاث نماذج بطريقة المربعات الصغرى: مع ثابت (With Constant)، مع ثابت وإتجاه (With Constant and Trend) ودون ثابت وإتجاه (Without Constant and Trend) وفق المعادلات الآتية[2]:

مع ثابت $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \emptyset x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبداللطيف شومان، (2013)، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، ص 186.

[2] محمد شيخي وأحمد سلامي (2013)، **إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011**، مجلة الباحث، 13(13)، ص 124.

مع ثابت وإتجاه $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \emptyset x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$

دون ثابت وإتجاه $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \emptyset x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

كل نموذج من النماذج الثلاث يحتوي على مركب لا يحتويه النموذج الآخر، وقبول فرضية العدم يعتمد على قيمة $\emptyset$، إذا كانت تساوي 1، نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي عدم إستقرار السلسلة الزمنية، ولإستقرارها نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، حتى نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة عندما $|\emptyset| < 1$، وفي حالة إستخدام منهجية ARDL، يجب التأكد من عدم وجود أي سلسلة مستقرة عند الفرق الثاني.

- ✓ تحديد فترات الإبطاء المثلى بطريقة Schawtz Information Criterion (SIC)، يتم إختبار فترات الإبطاء بالإعتماد على نموذج منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL(p,q_1,q_2,q_3,q_4, q_5)، حيث p تدل على فترات إبطاء المتغير التابع، وq_1,q_2,q_3 للمتغيرات المستقلة، ويمكن تحديدها بإستعمال القيم الدنيا لمعيار Akaike.
- ✓ إختبار التكامل المشترك، والهدف منه هو الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال قيمة F-statistic المحسوبة، حيث إذا كانت أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة للعينات الصغيرة، فإننا نقبل بفرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل[1].
- ✓ قبل إعتماد النموذج في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، وجب التأكد من جودته وذلك من خلال إستعمال إختبارات قياسية ملائمة للنموذج المستخدم للتأكد من خلوه من المشاكل، حيث:
  - يتم إختبار إستقلالية حدود الخطأ (عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي) عن طريق إختبار الإرتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)؛
  - يتم إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بإستخدام إحصاءة Jarque–Bera؛
  - يتم إختبار لتجانس تباين البواقي بإستعمال إختبار Breusch–Pagan–Gofrey Heteroskedasticity Test؛

[1] Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R. (2001), *Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships*. Journal of Applied Econometrics, 16, P.322

- بالإضافة لإختبار إستقرار النموذج للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها، بإستخدام إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares)، وإختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM).

أولا: وصف متغيرات الدراسة

كما تم الإشارة إليه، يتم تحديد معادلتين لدراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، الأولى تعتمد على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للبنك الدولي للفترة 1990-2020، أما الثانية فتعتمد نتائج الدراسة الحالية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على النقود للفترة من 1980-2022.

المتغيرات التابعة: أهم مؤشرين في قياس نمو إقتصاد الدول، الناتج الداخلي الخام **(GDP)**، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **(GDPPER)**، هذا الأخير يأخذ بعين الإعتبار النمو السكاني للجزائر.

المتغيرات المستقلة:

حجم الاقتصاد غير الرسمي: وهو المؤشر المستقل الرئيسي، حيث يتم الإعتماد على معطيات الدراسة الحالية للفترة من 1980-2022 كنسبة من الناتج الداخلي الخام ونرمز له **(EI)**، وعلى معطيات دراسة Elgin and al (2021) للبنك الدولي للفترة 1990-2020، كنسبة من الناتج الداخلي الخام ونرمز له **(GDE)** والمقدرة بمنهجية التوازن العام الديناميكي[1].

مؤشر الإنفاق العمومي: (G) بالنظر لطبيعة دور الدولة في الاقتصاد الجزائري، وبإعتبارها فاعلا أساسيا في الاقتصاد، يحوز الإنفاق العمومي دور هام في الاقتصاد، لكونه مصدر للدخول والإستثمار العمومي، مما يحفز على الطلب الكلي بالاقتصاد، وبالرغم من الإختلاف الاقتصادي حول تأثير زيادة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، ففي حالة الجزائر يُتوقع أن يكون التأثير إيجابي.

مؤشر سعر برميل النفط: (BAR) وهو مؤشر مهم في حالة الاقتصاد الجزائري، فكما تم توضيحه في تحليل الاقتصاد الجزائري، تلعب أسعار النفط في الأسواق العالمية دورا مهما في دفع النمو الاقتصادي

[1] Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. (2021). "*Understanding Informality*", C.E.P.R. Discussion Paper 16497, Centre for Economic Policy Research, London.

في الجزائر، وقد كذلك التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي خاصة مع مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهو التأثير المتوقع.

مؤشر العبء الضريبي: (TAX) من أدوات السياسة المالية مختلف الاقتطاعات الضريبية المفروضة على المتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد، فهو المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة، فزيادة قيمة الضرائب المحصلة يعني زيادة في النشاط الاقتصادي، ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري فيستحسن الإعتماد على الجباية العادية في حساب المؤشر، وهو ما تم إعتماده، حيث تم تحديد قيم المؤشر باستثناء الجباية البترولية والتي هي مرتبطة بعوامل خارجية، وحساب المؤشر كان بقسمة مجموع الجباية العادية على الناتج الداخلي الخام، ومن المتوقع أن يكون تأثير المؤشر على النمو الاقتصادي موجبا.

مؤشر التضخم: (INFLAT) هو مؤشر إقتصادي يتعلق بتغير مستوى الأسعار العام في الاقتصاد، فوفق العديد من الدراسات عدم التحكم في مستوى معقول من التضخم ينجر عنه إنعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي، حيث يرتبط الآداء الاقتصادي والتضخم إرتباطا سلبيا وذلك لكون إرتفاع الأسعار يؤثر في القدرة الشرائية، مما يقلل من الطلب الكلي بالاقتصاد ومنه حتمية التقليل من الإنتاج مما سيؤدي إلى إنخفاض الناتج الداخلي الخام، ومنه من المتوقع أن يكون تأثير التضخم سلبيا.

مؤشر الإنفتاح التجاري: (TO) بالنظر لتبعات الإنفتاح التجاري الذي عرفته الجزائر خلال بداية فترة الدراسة الحالية، وكذلك لأهمية العلاقة مع العالم الخارجي في النمو الاقتصادي، والتي أظهرت عدة دراسات على الدور الإيجابي الذي تلعبه، يتم حساب هذا المؤشر بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام.

كل المعطيات مأخوذة من قاعدة البيانات للبنك الدولي، ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات، ومنشورات بنك الجزائر.

نقوم بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات، وتكون المعادلات بالشكل:

- ✓ بالنسبة للفترة 1980−2022 بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على العملة:

$$LnGDPPER_t = \alpha_0 + LnG_t + LnIE_t + LnINFLAT_t + LnBAR_t + LnTAX_t + \varepsilon_t$$

ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

والجدول التالي يظهر المتغيرات المستعملة وخصائصها الإحصائية:

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Observations
LNGDPPER	7,9277	7,8701	8,6324	7,2907	43
LNG	2,8076	2,8165	3,0709	2,4187	43
LNIE	-1,3369	-1,3277	-0,8751	-1,9055	43
LNINFLAT	1,7839	1,7476	3,4564	-1,2041	43
LNBAR	3,5629	3,4775	4,6955	2,5080	43
LNTAX	-2,1092	-2,1087	-1,7113	-2,5013	43

✓ بالنسبة للفترة 1990−2020 بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بمنهجية التوازن العام الديناميكي:

$$LnGDP_t = \alpha_0 + LnG_t + LnGDE_t + LnTO_t + LnTAX_t + \varepsilon_t$$

ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

والجدول التالي يظهر المتغيرات المستعملة وخصائصها الإحصائية:

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Observations
LNGDP	8,6766	8,9309	9,9282	6,3204	31
LNG	2,7981	2,8192	3,0709	2,4187	31
LNGDE	3,4118	3,4241	3,4565	3,3203	31
LNTO	- 0,6623	- 0,6493	- 0,3649	- 0,9767	31
LNTAX	-2,2071	- 2,1808	- 1,9514	- 2,5013	31

ومنه يمكن الحصول على معادلة تصحيح الخطأ وفق المعادلة الآتية:

✓ **الأولى:**

$$DLnGDPPER_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p1} \alpha_{1i} DLnGDPPER_{t-1} + \sum_{i=0}^{p2} \alpha_{2i} DLnG_{t-1} + \sum_{i=1}^{p3} \alpha_{3i} DLnIE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p4} \alpha_{4i} DLnINFLAT_{t-1} + \sum_{i=1}^{p5} \alpha_{5i} DLnBAR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p6} \alpha_{6i} DLnTAX_{t-1} + \theta_1 ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **الثانية:**

$$DLnGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p1} \alpha_{1i} DLnGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{p2} \alpha_{2i} DLnG_{t-1} + \sum_{i=1}^{p3} \alpha_{3i} DLnGDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p4} \alpha_{4i} DLnTO_{t-1} + \sum_{i=1}^{p5} \alpha_{5i} DLnTAX_{t-1} + \theta_1 ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\boldsymbol{ECM_{t-1}}$: معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس الإنحرافات عن التوازن على المدى الطويل؛

$\boldsymbol{\theta_1}$: يحدد سرعة العودة إلى وضع التوازن.

أما المعادلات قصيرة الأجل (لنموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الأجل الواجب تقدير معلماته:

✓ بالنسبة للمعادلة الأولى:

$$DlnGDPPER_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p1} \alpha_{1i} DLnGDPPER_{t-1} + \sum_{i=0}^{p2} \alpha_{2i} DLnG_{t-1} + \sum_{i=1}^{p3} \alpha_{3i} DLnIE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p4} \alpha_{4i} DLnINFLAT_{t-1} + \sum_{i=1}^{p5} \alpha_{5i} DLnBAR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p6} \alpha_{6i} DLnTAX_{t-1} + \beta_1 LnGDPPER_{t-1} + \beta_2 LnG_{t-1} + \beta_3 LnIE_{t-1} + \beta_4 LnINFLAT_{t-1} + \beta_5 LnBAR_{t-1} + \beta_6 LnTAX_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ بالنسبة للمعادلة الثانية:

$$DlnGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p1} \alpha_{1i} DLnGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{p2} \alpha_{2i} DLnG_{t-1} + \sum_{i=1}^{p3} \alpha_{3i} DLnGDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p4} \alpha_{4i} DLnTO_{t-1} + \sum_{i=1}^{p5} \alpha_{5i} DLnTAX_{t-1} + \beta_1 LnGDP_{t-1} + \beta_2 LnG_{t-1} + \beta_3 LnGDE_{t-1} + \beta_4 LnTO_{t-1} + \beta_6 LnTAX_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

D: الفرق الأول؛

α_0: الحد الثابت؛

ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: المعاملات القصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات طويلة الاجل

$p1, p2, p3, p4, p5, p6$: درجات الإبطاء المثلى للمتغيرات؛

t : الزمن.

ثانيا: نتائج التقدير

يتم تطبيق منهجية ARDL على المعادلات المعنية، وفق المراحل التي تم التطرق إليها.

أ- الإستقرارية

يتم إستغلال برمجية Eviews 13 لمعالجة البيانات، وتطبيق إختبار (Phillips-Perron « PP ») لدراسة مستوى إستقرارية السلاسل الزمنية، حيث يتم إختبار الإستقرارية في المستوى (At level) لكلا المعادلتين، للفترة من 1980-2022 وللفترة 1990-2020 مع الإختلاف المشار إليه سابقا في طبيعة المتغيرات المستعملة، ثم يتم الإختبار لنفس المعادلات ولكن مع الفرق الأول (At first defference)، والنتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدولين التاليين.

الجدول رقم (17): نتائج إختبار الإستقرارية لإختبار PP لمتغيرات الدراسة عند المستوى

عند المستوى (At level)

	المتغيرات	مع ثابت		مع ثابت و إتجاه		دون ثابت و إتجاه	
		t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
المتغيرات للفترة 1980-2022	LNGDPPER	-1.0025	0.7438	-1.6860	0.7399	0.6002	0.8421
	LNG	-2.2209	0.2022	-2.1519	0.5029	-0.1158	0.6379
	LNIE	-2.2761	0.1841	-3.3699*	0.0693	-1.3936	0.1496
	LNINFLAT	-3.0654**	0.0370	-3.2540*	0.0881	-1.2285	0.1977
	LNBAR	-0.8107	0.8057	-2.3458	0.4013	0.5311	0.8266
	LNTAX	-1.6717	0.4379	-1.5904	0.7800	-0.3397	0.5568
	المتغيرات	مع ثابت		مع ثابت و إتجاه		دون ثابت و إتجاه	
		t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
المتغيرات للفترة 1990-2020	LNGDP	-11.0533***	0.0000	-1.4906	0.8104	3.5170	0.9997
	LNG	-1.5008	0.5195	-1.7821	0.6882	0.3744	0.7861
	LNGDE	2.1947	0.9999	0.7063	0.9994	-2.0280**	0.0425
	LNTO	-1.6702	0.4356	0.3201	0.9978	-0.4436	0.5139
	LNTAX	-1.5328	0.5036	-2.3654	0.3888	-0.3080	0.5662

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

من الجدول يلاحظ:

- ✓ **بالنسبة للمعادلة الأولى للفترة 1980-2022:** كل من المتغيرات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الإنفاق العمومي، حجم الاقتصاد غير الرسمي، أسعار النفط، والعبء الضريبي، يُظهر إختبار PP أن الإحصائية t غير معنوية عند مستوى دلالة 5% لكل النماذج الثلاث (مع ثابت، مع ثابت وإتجاه، دون ثابت وإتجاه)، أما متغير التضخم فمعنوية الإحصائية t ذات دلالة إحصائية عند 5% في نموذج مع ثابت، وغير دالة إحصائيا في النموذجين الآخرين عند نفس مستوى الدلالة، ومنه فالنتائج تدل على وجود جذر الوحدة في كل متغيرات المعادلة الأولى للفترة من 1980-2022 وبذلك تُقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي عدم إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى؛
- ✓ **بالنسبة للمعادلة الثانية للفترة 1990-2020:** يظهر إختبار PP أن الإحصائية t غير معنوية عند مستوى 5%، لكل من المتغيرات: الإنفاق العمومي، الإنفتاح التجاري والعبء الضريبي، ولكل النماذج الثلاث (مع ثابت، مع ثابت وإتجاه، دون ثابت وإتجاه)، أما قيمة الإحصائية t لمتغيري الناتج

الداخلي الخام مع ثابت وحجم الاقتصـــاد غير الرســـمي دون ثابت وإتجاه، معنوية عند 5% وغير معنوية مع باقي النماذج، ومنه فإختبار PP لمتغيرات المعادلة الثانية للفترة 1990-2020، تحتوي على جذر الوحدة ونقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي عدم إستقرارها عند المستوى.

يتم إختبار PP بعد أخذ الفرق الأول لكل المتغيرات، ونتائج الإختيار مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): نتائج إختبار الإستقرارية لإختبار PP لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول (At first defference)

المتغيرات		مع ثابت		مع ثابت و إتجاه		دون ثابت و إتجاه	
		t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
المتغيرات للفترة 1980-2022	d(LNGDPPER)	-5.6434***	0.0000	-5.6001***	0.0002	-5.6456***	0.0000
	d(LNG)	-3.9659***	0.0038	-3.9022**	0.0209	-4.0782***	0.0001
	d(LNIE)	-8.4881***	0.0000	-8.4290***	0.0000	-7.7824***	0.0000
	d(LNINFLAT)	-8.8139***	0.0000	-8.6807***	0.0000	-8.9249***	0.0000
	d(LNBAR)	-6.1136***	0.0000	-6.2042***	0.0000	-6.1356***	0.0000
	d(LNTAX)	-5.5554***	0.0000	-5.4733***	0.0003	-5.6484***	0.0000
المتغيرات		مع ثابت		مع ثابت و إتجاه		دون ثابت و إتجاه	
		t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
المتغيرات للفترة 1990-2020	d(LNGDP)	-3.9076***	0.0057	-10.0155***	0.0000	-3.0957***	0.0032
	d(LNG)	-3.5682**	0.0130	-3.4876**	0.0496	-3.6208***	0.0008
	d(LNGDE)	-4.6263***	0.0009	-5.6882***	0.0004	-4.2079***	0.0001
	d(LNTO)	-4.8026***	0.0006	-7.5791***	0.0000	-4.9170***	0.0000
	d(LNTAX)	-5.9917***	0.0000	-6.0978***	0.0001	-5.9422***	0.0000

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

بناء على النتائج المبينة بالجدول أعلاه، عند الفرق الأول أصـبحت قيمة الإحصـائية t ذات دلالة إحصـائية عند مستوى معنوية 5% لكل السلاسل الزمنية وفي كلا المعادلتين، مما يدل على غياب جذر الوحدة ويسمح برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي إستقرارية كل السلاسل الزمنية عند الفرق الأول I(1)، ومنه فالنتائج تثبت عن إمكانية وجود تكامل مشـــترك بين المتغيرات، ومن ثم يمكن إســـتعمال طريقة منهج الحدود (Bound test) بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى للمعادلتين، حيث يعتبر نموذج ARDL أكثر ملائمة للإستخدام، خاصة مع غياب سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

ب- إختبار فترات الإبطاء المثلى

يتم إختبار فترات الإبطاء بالإعتماد على نموذج منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة وفق الشـــكل: $ARDL(p,q_1,q_2,q_3,q_4,q_5)$، حيث p تدل على فترات إبطاء المتغير التابع، وq_1,q_2,q_3,q_4,q_5 للمتغيرات المستقلة، ويمكن تحديدها بإستعمال القيم الدنيا لمعيار Akaike.

بإســـتخدام برمجية Eviews يتم إختيار فترات الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike Information Criterion (AIC)

✓ بالنسبة للمعادلة المتضمنة حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر وفق طريقة الطلب على العملة للفترة 1980-2022، النتائج ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): إختبار فترات الإبطاء المثلى لمعادلة الفترة 1980-2022

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LNGDPPER
Date: 10/08/24 Time: 08:32
Sample: 1980 2022
Included observations: 39

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
4380	69.258662	-2.474803	-1.579039	-2.153411	ARDL(1,2,4,4,4,0)
4505	68.247081	-2.474209	-1.621101	-2.168121	ARDL(1,2,3,4,4,0)
1255	69.684866	-2.445378	-1.506958	-2.108681	ARDL(2,2,4,4,4,0)
4379	69.673441	-2.444792	-1.506372	-2.108095	ARDL(1,2,4,4,4,1)
3755	69.606523	-2.441360	-1.502941	-2.104663	ARDL(1,3,4,4,4,0)
1380	68.590484	-2.440538	-1.544774	-2.119145	ARDL(2,2,3,4,4,0)
4504	68.463494	-2.434025	-1.538261	-2.112633	ARDL(1,2,3,4,4,1)
3754	70.249507	-2.423052	-1.441977	-2.071050	ARDL(1,3,4,4,4,1)
3880	68.248376	-2.422994	-1.527230	-2.101601	ARDL(1,3,3,4,4,0)
1254	70.002121	-2.410365	-1.429290	-2.058364	ARDL(2,2,4,4,4,1)
630	69.866731	-2.403422	-1.422347	-2.051421	ARDL(2,3,4,4,4,0)
4378	69.753757	-2.397629	-1.416554	-2.045627	ARDL(1,2,4,4,4,2)
1379	68.740129	-2.396930	-1.458510	-2.060233	ARDL(2,2,3,4,4,1)
755	68.630475	-2.391306	-1.452887	-2.054610	ARDL(2,3,3,4,4,0)
3130	69.614759	-2.390500	-1.409426	-2.038499	ARDL(1,4,4,4,4,0)
3255	68.583163	-2.388880	-1.450461	-2.052183	ARDL(1,4,3,4,4,0)
3774	65.567288	-2.388066	-1.577613	-2.097282	ARDL(1,3,4,4,0,1)
4503	68.540604	-2.386698	-1.448278	-2.050001	ARDL(1,2,3,4,4,2)
4385	66.532329	-2.386273	-1.533165	-2.080185	ARDL(1,2,4,4,3,0)
4510	65.508169	-2.385034	-1.574581	-2.094251	ARDL(1,2,3,4,3,0)
4377	70.506017	-2.384924	-1.361194	-2.017618	ARDL(1,2,4,4,4,3)
3879	68.463635	-2.382750	-1.444331	-2.046054	ARDL(1,3,3,4,4,1)
3760	67.425329	-2.380786	-1.485022	-2.059394	ARDL(1,3,4,4,3,0)
629	70.372615	-2.378083	-1.354353	-2.010777	ARDL(2,3,4,4,4,1)
4376	71.301445	-2.374433	-1.308047	-1.991823	ARDL(1,2,4,4,4,4)
3753	70.287737	-2.373730	-1.350000	-2.006424	ARDL(1,3,4,4,4,2)
3759	68.286420	-2.373663	-1.435243	-2.036966	ARDL(1,3,4,4,3,1)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

من خلال النتائج، النموذج الأنسـب من بين الأفضـل التي تم تقييمها، هو نموذج **ARDL(1,2,4,4,4,0)**، على أساس أقل قيمة لمعيار Akaike.

✓ بالنسبة للمعادلة المتضمنة حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر وفق طريقة التوازن العام الديناميكي للفترة 1990-2020، النتائج ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): إختبار فترات الإبطاء المثلى لمعادلة الفترة 1990-2020

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LNGDP
Date: 10/08/24 Time: 09:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
126	75.044768	-4.003316	-2.995443	-3.703623	ARDL(1,3,4,4,4)
1	75.663046	-3.975040	-2.919173	-3.661076	ARDL(1,4,4,4,4)
251	73.569289	-3.968095	-3.008216	-3.682673	ARDL(1,2,4,4,4)
276	72.158132	-3.937639	-3.025754	-3.666488	ARDL(1,2,3,4,4)
501	70.826018	-3.913038	-3.049147	-3.656158	ARDL(1,0,4,4,4)
551	68.321680	-3.875680	-3.107777	-3.647342	ARDL(1,0,2,4,4)
576	67.283471	-3.872850	-3.152940	-3.658783	ARDL(1,0,1,4,4)
151	72.236103	-3.869341	-2.909462	-3.583919	ARDL(1,3,3,4,4)
526	69.124186	-3.861051	-3.045154	-3.618442	ARDL(1,0,3,4,4)
301	70.036612	-3.854564	-2.990673	-3.597684	ARDL(1,2,2,4,4)
376	70.948843	-3.848062	-2.936177	-3.576911	ARDL(1,1,4,4,4)
451	67.898139	-3.844307	-3.076403	-3.615969	ARDL(1,1,1,4,4)
326	68.864906	-3.841845	-3.025948	-3.599236	ARDL(1,2,1,4,4)
426	68.546771	-3.818279	-3.002382	-3.575670	ARDL(1,1,2,4,4)
401	69.438749	-3.810278	-2.946386	-3.553398	ARDL(1,1,3,4,4)
176	70.378965	-3.805849	-2.893964	-3.534698	ARDL(1,3,2,4,4)
26	72.236115	-3.795268	-2.787395	-3.495574	ARDL(1,4,3,4,4)
76	70.218175	-3.793939	-2.882054	-3.522788	ARDL(1,4,1,4,4)
51	70.906618	-3.770861	-2.810981	-3.485438	ARDL(1,4,2,4,4)
201	68.864972	-3.767776	-2.903884	-3.510896	ARDL(1,3,1,4,4)
81	67.119916	-3.638512	-2.774621	-3.381632	ARDL(1,4,1,3,4)
256	67.991519	-3.629001	-2.717116	-3.357850	ARDL(1,2,4,3,4)
131	68.840760	-3.617834	-2.657955	-3.332412	ARDL(1,3,4,3,4)
6	69.262472	-3.574998	-2.567125	-3.275304	ARDL(1,4,4,3,4)
56	67.201660	-3.570493	-2.658608	-3.299342	ARDL(1,4,2,3,4)
341	61.962453	-3.552774	-2.880859	-3.352979	ARDL(1,2,1,1,4)
331	63.944550	-3.551448	-2.783545	-3.323110	ARDL(1,2,1,3,4)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

من خلال النتائج، النموذج الأنسب من بين أفضل النماذج التي تم تقييمها، هو نموذج **ARDL(1,3,4,4,4)**، على أساس أقل قيمة لمعيار Akaike.

ج- إختبار التكامل المشترك

الهدف من إختبار التكامل المشـــترك، هو الكشـــف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراســة، وذلك من خلال قيمة F-statistic المحســوبة، حيث إذا كانت أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة للعينات الصـــغيرة، فيتم قبول فرضـــية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل[1]؛ ولذلك يتم الإعتماد على إختبار الحدود ARDL Bounds Test من خلال مقارنة قيمة الإحصـائية F المحسـوبة لمعاملات المتغيرات مع القيم الحرجة الجدولية عند مستوى دلالة 5%، حيث يعتمد القرار على الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات؛

H_1: توجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات.

✓ **إختبار الحدود للمعادلة الأولى للفترة 1980-2022:**

الجدول رقم (21): إختبار الحدود (Bound test) لمعادلة الفترة 1980-2022

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 39

Test Statistic	Value
F-statistic	5.071666

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
35	2.331	3.417	2.804	4.013	3.900	5.419
40	2.306	3.353	2.734	3.920	3.657	5.256
Asymptotic	2.080	3.000	2.390	3.380	3.060	4.150

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

[1] Perasan, Shin, & Smith, (2001), *Op.cit*, P.290

طبقا للنتائج المبينة بالجدول، فقيمة فيشـــر المحســـوبة F=5,07166 تتجاوز القيمة الحرجة عند مســـتوى معنوية 5%، أي نرفض فرضـــية العدم H_0 ونقبل الفرضـــية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

✓ **إختبار الحدود للمعادلة الثانية للفترة 1990-2020:**

الجدول رقم (22): إختبار الحدود (Bound test) لمعادلة الفترة 1990-2020

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship Number of cointegrating variables: 4 Trend type: Rest. constant (Case 2) Sample size: 27	
Test Statistic	Value
F-statistic	22.395783

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

طبقا للنتائج المبينة بالجدول، فقيمة فيشـــر المحســـوبة F=22,3957 تتجاوز القيمة الحرجة عند مســـتوى معنوية 5%، أي نرفض فرضـــية العدم H_0 ونقبل الفرضـــية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

د- إختبارات تقييم النموذجين

بعد إثبات وجود علاقة توازن طويلة الأجل لكلا المعادلتين، وتحديد فترات الإبطاء، وقبل إعتماد النموذجين:

✓ **ARDL(1,2,4,4,4,0)** للمعادلة الأولى للفترة 1980-2022 و

✓ **ARDL(1,3,4,4,4)** للمعادلة الثانية للفترة 1990-2020

وجب التأكد من جودة النموذجين وذلك من خلال إستعمال إختبارات قياسية ملائمة للتأكد من خلوهما من المشاكل الإحصائية، حيث يتم إختبار إستقلالية حدود الخطأ (عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي) عن طريق إختبار الإرتباط الذاتي(Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) ، وإختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بإستخدام إحصاءةJarque–Bera ، وإختبار لتجانس تباين البواقي بإستعمال إختبار Breusch–Pagan–Gofrey Heteroskedasticity Test، بالإضافة لإختبار إستقرار النموذج للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها، بإستخدام إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of squares) ، وإختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM).

الجدول الموالي يضم نتائج الإختبارات المطبقة على نموذج الدراسة، والظاهرة بالملاحق رقم(03) و(06)

الجدول رقم (23): نتائج إختبارات جودة النموذجين

النموذج	الإختبار	نتائج الإختبار
الأول للفترة 1980-2022	التوزيع الطبيعي للبو اقي Normality Test	Jarque-Bera=1,116 Prob= 0,572 > 0,05
	إستقلالية حدود الخطأ LM Test	LM = 0,7050 Prob F(1,17)= 0,5615 > 0,05
	تجانس تباين البواقي Heteroskedasticity Test	F statistic = 0,495 Prob F(20,18)=0,9347 > 0,05
الثاني للفترة 1990-2020	التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test	Jarque-Bera=1,6091 Prob= 0,4472 > 0,05
	إستقلالية حدود الخطأ LM Test	LM = 0,00026 Prob F(1,5)= 0,9876 > 0,05
	تجانس تباين البواقي Heteroskedasticity Test	F statistic = 0,551378 Prob F(20,6)=0,8526 > 0,05

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

وفق النتائج الظاهرة بالجدول، يمكن ملاحظة ما يلي:

- بالنسبة للنموذج الذي يعتمد على طريقة الطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة 1980-2022، يلاحظ أن قيمة جارك بيرة Jarque-Bera تأخذ القيمة 1,116 بإحتمالية موافقة 0,572 أكبر من 5%، مما يؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

أما إختبار استقلالية حدود الخطأ LM=0,7050 بإحتمال أكبر من 5%، مما يسمح بقبول الفرضية الصفرية، والتي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، أي أن بواقي هذا النموذج مستقلة فيما بينها.

وبالنسبة لإختبار التجانس فقيمة F=0,495 بقيمة إحتمالية أكبر من 5%، مما يسمح بقبول الفرضية الصفرية للإختبار، والتي تنص على ثبات بيانات الأخطاء في النموذج (الأخطاء لها نفس التباين).

أما فيما يخص إستقرار النموذج، يلاحظ من الشكل الموالي، وقوع نتيجة إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، وإختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود في حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى إستقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

الشكل رقم (47): إختباري cusum of squares وcusum للنموذج الأول

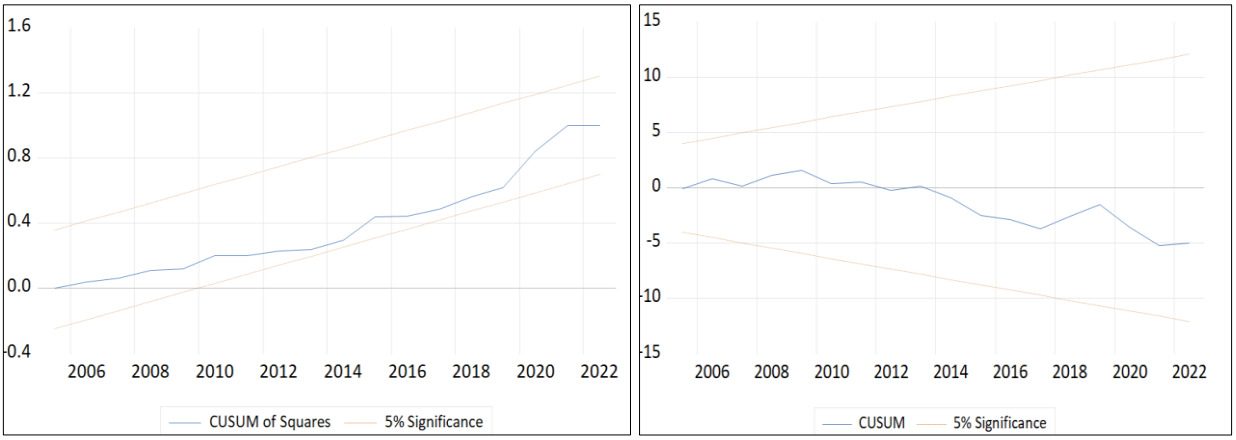

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews

ومنه ووفق ما سبق يمكن إعتماد النموذج الأول، لخلوه من المشاكل الإحصائية.

- أما بالنسبة للنموذج الذي يعتمد على طريقة التوازن العام الديناميكي في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة 1990-2020، يلاحظ أن قيمة جارك بيرة Jarque-Bera تأخذ القيمة 1,6091 بإحتمالية موافقة 0,4472 أكبر من 5%، مما يؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

أما إختبار استقلالية حدود الخطأ LM=0,00026 بإحتمال أكبر من 5%، مما يسمح بقبول الفرضية الصفرية، والتي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، أي أن بواقي هذا النموذج مستقلة فيما بينها.

وبالنسبة لإختبار التجانس فقيمة F=0,5513 بقيمة إحتمالية أكبر من 5%، مما يسمح بقبول الفرضية الصفرية للإختبار، والتي تنص على ثبات بيانات الأخطاء في النموذج (الأخطاء لها نفس التباين).

أما فيما يخص إستقرار النموذج، يلاحظ من الشكل الموالي، وقوع نتيجة إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، وإختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود في حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى إستقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

الشكل رقم (48): إختباري cusum of squares وcusum للنموذج الثاني

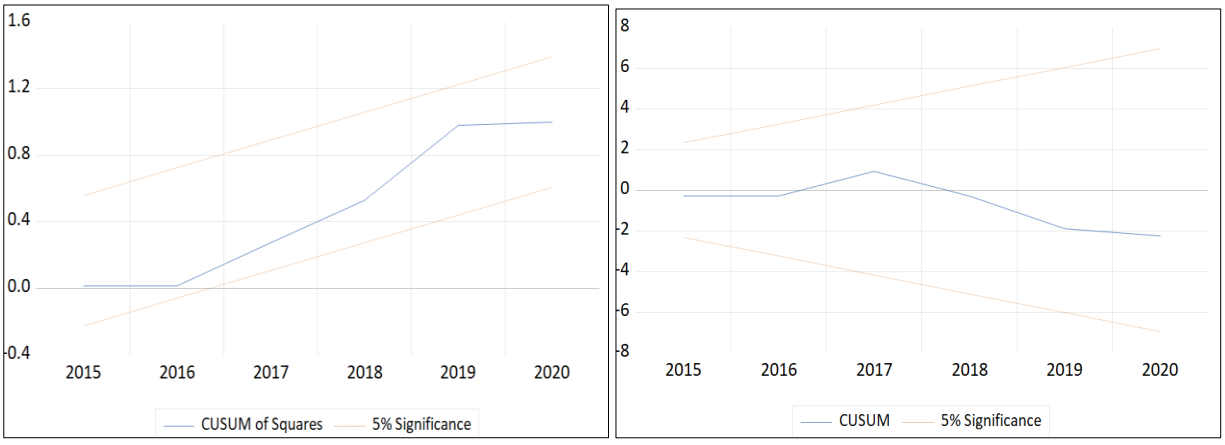

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews

ومنه يمكن إعتماد النموذج الثاني، لخلوه كذلك من المشاكل الإحصائية.

ذ- تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل بإستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة النموذجين، وإثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، يتم تقدير الأثر قصير وطويل الأجل.

- **تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

✓ بإستخدام برمجية Eviews يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل للمتغيرات ضمن المعادلة الأولى والتي تتضمن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على العملة للفترة 1980-2022 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول للفترة من 1980-2022

علاقة الأجل القصير للنموذج ARDL(1,2,4,4,4,0)

عدد التأخيرات	1	2	3	4
$LNGDPPER_{t-1}$	-0,547***			
LNG	-0,0797	0,5261***		
LNIE	0,2023*	**-0,2454****	**-0,2933*****	-0,1081
LNINFLAT	-0,0811***	0,1405***	0,1467***	0,104***
LNBAR	0,3632***	-0,0136	-0,1144***	0,0968**
LNTAX				
COINTEQ*	**-0,547051*****	**Prob** 0,0000		
F-statistic	**15 ,17941*****	**Prob** 0,000000		

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews بالملحق رقم(04)

من خلال الجدول يلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) يَظهر بقيمة سالبة ومعنوي عند مستوى 5%، مما يبين عن وجود ميكانيزم لتصحيح الخطأ، ونتيجة لذلك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فقيمة المعلمة **0,5470-**، تعني أن 54,70% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا في وحدة الزمن (سنة واحدة)، لبلوغ التوازن في الأجل الطويل؛

وبالنظر لتقديرات معلمات الأجل القصير، يلاحظ أن لحجم الاقتصاد غير الرسمي تأثير موجب في التأخير الأول، بينما التأثير سلبي في التأخير الثاني، الثالث والرابع، ولكن التأثير الذي له دلالة إحصائية أقل من

5%، لحجم الاقتصاد غير الرسمي تأثير سلبي، مما يوحي أن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي ذو علاقة سالبة في الأجل القصير.

- ✓ بنفس الطريقة يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل للمتغيرات ضمن المعادلة الثانية والتي تتضمن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة التوازن العام الديناميكي للفترة 1990-2020 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني للفترة من 1990-2020

علاقة الأجل القصير للنموذج ARDL(1,3,4,4,4)

عدد التأخيرات	1	2	3	4
LNGDP t-1	-0,5497***			
LNG	0,17330	0,2388**	- 0,17670	
LNGDE	**-3,065*** **	1,1593	-0,4625	**-1,6093** **
LNTO	0,0922***	0,1575***	0,1344***	0,1037***
LNTAX	-0,5706***	-1,152***	-0,7906***	-0,6548***
COINTEQ*	-0,549710***	**Prob** 0,0000		
F-statistic	32 ,58070***	**Prob** 0,000001		

(*): مستوى الدلالة 10%، (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews بالملحق رقم(07)

من خلال الجدول يلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) يَظهر بقيمة سالبة ومعنوي عند مستوى 5%، مما يبين وجود ميكانيزم لتصحيح الخطأ، ونتيجة لذلك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فقيمة المعلمة **0,5497-**، تعني أن 54,97% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا في وحدة الزمن (سنة واحدة)، لبلوغ التوازن في الأجل الطويل؛

وبالنظر لتقديرات معلمات الأجل القصير، يلاحظ أن لحجم الاقتصاد غير الرسمي تأثير موجب في التأخير الثاني والثالث، ولكن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 5% أي أنها غير دالة إحصائيا، بينما التأثير سلبي في التأخير الأول والرابع، وذو دلالة إحصائية أقل من 5%، مما يوحي كذلك أن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي ذو علاقة سالبة في الأجل القصير.

بالنظر لإختبار الأجل القصير للنموذجين، تظهر النتائج أن للاقتصاد غير الرسمي أثر سالب على الاقتصاد الرسمي في الأجل القصير.

- **تقدير العلاقة طويلة الأجل**

✓ بالنظر لتقدير العلاقة طويلة الأجل للمتغيرات ضـــمن المعادلة الأولى والتي تتضـــمن تقدير حجم الاقتصـــاد غير الرســمي بطريقة الطلب على العملة للفترة 1980−2022 والموضـــحة في الجدول الموالي، يلاحظ أن معادلة الأجل الطويل من الشكل:

$$LnGDPPER = 1{,}903\ LnG - 1{,}021\ LnIE - 0{,}262\ LnINFLAT + 0{,}614\ LnBAR + 0{,}064 LnTAX - 0.3007$$

الجدول رقم (26): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الأول للفترة من 1980−2022

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

```
CE = LNGDPPER(-1) - (1.903675*LNG(-1) - 1.021566*LNIE(-1) -
     0.262591*LNINFLAT(-1) + 0.614886*LNBAR(-1) + 0.064838*LNTAX
     - 0.300733)
```

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG(-1)	1.903675	0.574864	3.311525	0.0023
LNIE(-1)	-1.021566	0.217378	-4.699492	0.0000
LNINFLAT(-1)	-0.262591	0.053411	-4.916393	0.0000
LNBAR(-1)	0.614886	0.053134	11.57236	0.0000
LNTAX	0.064838	0.171722	0.377573	0.7082
C	-0.300733	2.066724	-0.145512	0.8852

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

والملاحظ في النتائج المتحصل عليها أن الإنفاق العمومي وسعر النفط يؤثران إيجابا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبشكل معنوي إحصائيا (عند مستوى معنوية 5%)، ونفس التأثير للعبء الضريبي إلا أنه غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، بينما مؤشري حجم الاقتصاد غير الرسمي والتضخم يؤثران سلبا على نمو الاقتصاد غير الرسمي، وبشكل معنوي إحصائيا، حيث أن إرتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي

بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض في النمو الاقتصادي الممثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ1,02% مع بقاء باقي العوامل ثابتة، وإرتفاع التضخم بـ1% يؤدي إلى إنخفاض بـ0,26% مع بقاء باقي العوامل ثابتة.

- ✓ بالنظر لتقدير العلاقة طويلة الأجل للمتغيرات ضمن المعادلة الثانية والتي تتضمن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة التوازن العام الديناميكي للفترة 1990–2020 والموضحة في الجدول الموالي، يلاحظ أن معادلة الأجل الطويل من الشكل:

$$LnGDP = 0{,}193\ LnG - 15{,}968\ LnGDE + 5{,}804\ LnTO + 1{,}965\ LnTAX - 71{,}037$$

الجدول رقم (27): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الثاني للفترة من 1990–2020

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LNGDP(-1) - (0.193042*LNG(-1) - 15.968037*LNGDE(-1) + 5.804796*LNTO(-1) + 1.965114*LNTAX(-1) + 71.037055)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG(-1)	0.193042	0.231836	0.832665	0.4140
LNGDE(-1)	-15.96804	2.321895	-6.877158	0.0000
LNTO(-1)	5.804796	0.294996	19.67752	0.0000
LNTAX(-1)	1.965114	0.761812	2.579525	0.0171
C	71.03706	6.707807	10.59020	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

والمُلاحظ كذلك أن للإنفاق العمومي والإنفتاح التجاري والعبء الضريبي، تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث جاءت الإشارة موجبة لمعلمات المتغيرات، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بالنسبة لمتغيري الإنفتاح التجاري والعبء الضريبي، وغير دالة إحصائيا لمتغير الإنفاق العمومي، بينما بالنسبة لمتغير حجم الاقتصاد غير الرسمي فتأثيره سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث

زيادة بـــ1% من حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام بـ15,9% مع بقاء باقي العوامل ثابتة.

ومنه يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): النتائج المتوصل إليها لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري

المتغيرات المستقلة	المعادلة الأولى المتغير التابع: LnGDPPER			المعادلة الثانية المتغير التابع: LnGDP		
	الأثر المتوقع	الأثر المتحصل عليها	الدلالة الإحصائية	الأثر المتوقع	الأثر المتحصل عليها	الدلالة الإحصائية
LNIE	+	-	0,0000			
LNGDE				+	-	0,0000
LNG	+	+	0,0023	+	+	0,4140
LNBAR	+	+	0,0000			
LNTAX	+	+	0,7082	+	+	0,0171
LNINFLAT	-	-	0,0000			
LNTO				+	+	0,0000

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول يلاحظ تطابق تأثير المتغيرات المستعملة في كلا المعادلتين والمتعلقة بالمتغيرات: الإنفاق العمومي والعبء الضريبي، بالرغم من الإختلاف في الدلالة الإحصائية في كل معادلة.

على ضوء ما تم التوصل إليه، فالنتائج تظهر عدم صحة الفرضية التي تم وضعها، والتي تنص على أن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي تربطهم علاقة موجبة مع بقاء باقي العوامل ثابتة، وتم إثبات الفرضية البديلة.

هذه النتيجة جاءت مخالفة لنتائج بعض الدراسات السابقة لا سيما دراسة عبدالله قوري (2018)[1]، ومؤكدة لنتائج دراسة Bennihi & al (2021)، والذي اثبت العلاقة السالبة التي تربط بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[2]، بالإضافة إلى تطابقها مع بعض الدراسات على بلدان أجنبية، كدراسة

[1] عبد الله قوري. ي. (2018). **مرجع سبق ذكره**، ص 189

[2] Bennihi, aymen salah. Bouriche, L. Schneider, F. (2021). *Op.cit*. P.470

Loayza(1996)، والذي توصل إلى الأثر السلبي للاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي بدول أمريكا اللاتينية للفترة 1980-1992، حيث إرتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بـــ1% يؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي بـ1,22%[1].

الشكل الموالي يظهر استجابة النمو الاقتصادي بعد التعرض لصدمة من حجم الاقتصاد غير الرسمي:

- ✓ بالنسبة للنمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (49): استجابة الاقتصاد الرسمي لصدمة من حجم الاقتصاد غير الرسمي (LnGDPPER)

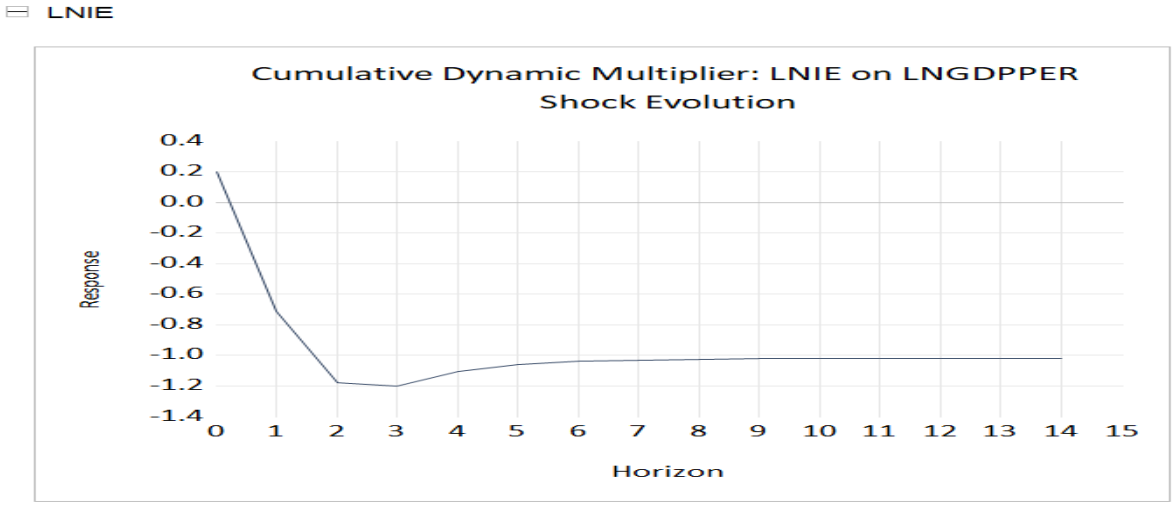

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Eviews

- ✓ بالنسبة للنمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (50): استجابة الاقتصاد الرسمي لصدمة من حجم الاقتصاد غير الرسمي (LnGDP)

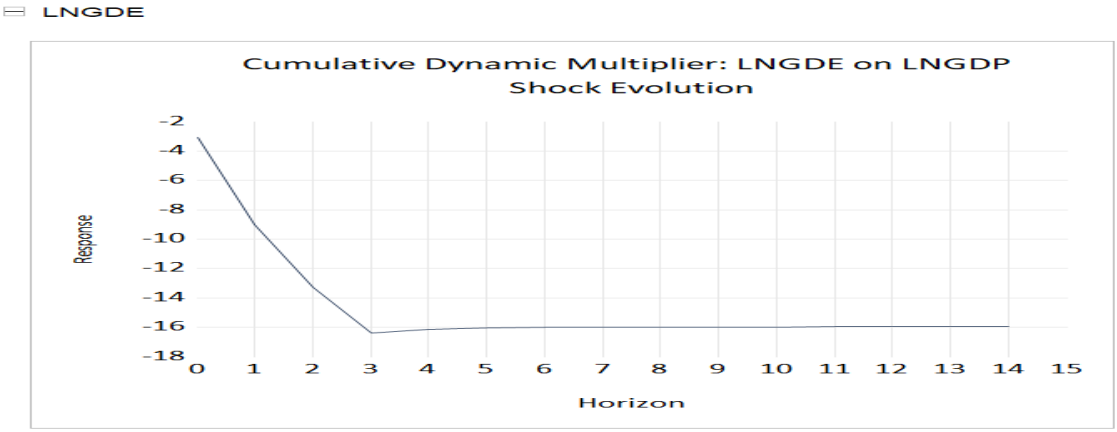

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Eviews

[1] Loayza, N. V. (1996), *The economics of the informal sector: a simple model and some empirical evidence from Latin America*. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 45, P. 130

المطلب الثاني: دراسة إتجاه السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

إن دراسة الأثر بين الظواهر الاقتصادية ولما لها من أهمية في فهم سلوك كل منها على الأخرى، إلا أنها لا تعطينا الصورة الكاملة بتقاطع تأثير كل ظاهرة على الأخرى؛ ففي هذه الدراسة تم دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري، وتم إثبات سلبية الأثر، أي أن تطور الاقتصاد غير الرسمي يُخَفض من نمو الاقتصاد الرسمي، والسؤال المطروح: هل نمو الاقتصاد الرسمي سبب في نمو الاقتصاد غير الرسمي؟ أم العكس؟ أو هل كل منهما سبب في نمو الآخر؟

ولذلك سيتم الإجابة على هذه التساؤلات بالبحث عن السببية بينهما.

أولا: تطبيق منهجية السببية ل Toda-Yamamoto

من أشهر الطرق والأدوات المستعملة في دراسة السببية إختبار سببية جراجر (Granger Causality) للعالم البريطاني الحائز على جائزة نوبل كلايف جرانجر (Clive W.J Granger) سنة 1972، وهي التقنية الأكثر إستعمالا، وقد تم تطويرها من طرف كل من: توكا ياماموتو وهيرو تودا (Hiro Toda وTuka Yamamoto) سنة 1995، حيث أدرجا ضمن منهجية إختبار جراجر (Granger) الفترات المتباطئة لمعادلة الإنحدار الذاتي وتسمى معادلة الإنحدار الذاتي المطور (Augmented VAR)، بالإضافة إلى إمكانية إدراج المتغيرات ذات درجات تكامل مختلفة I(0) و I(1) وI(2) عكس طريقة جرانجر[1].

ومراحل تطبيق منهجية Toda–Yamamoto تتمثل في:

- ✓ دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة، بإستعمال إختبار Augmented–Dickey–Fuller (ADF)، لتحديد درجة التكامل k حيث تأخذ قيمة أكبر درجة تكامل للمتغيرات؛
- ✓ تحديد فترات الإبطاء المثلى p، بعد تقدير نموذج VAR للمتغيرات في حالتهم الأصلية، ووفق هذا الأخير يتم إستخدام معايير كل من : Alaike Information Criterion (AIC) أو Schwarz Information Criterion (SC) أو Hannan-Quinn Information Criterion HQ، حيث يتم تحديد درجة التأخير وفق أقل قيمة لأحد هذه المعايير.

[1] سبكي وفاء، بلمقدم مصطفى، (2019)، **إختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، ص303

✓ إختبار السببية بالإعتماد على إختبار القيود المفروضة على معلمات متجه الإنحدار الذاتي المطور VAR(k+p)، بطريقة والد المطور Modified Wald test أساس P و χ^2.

من أجل دراسة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي في الجزائر، يتم الإعتماد على سلسلتين زمنيتين تمثلان المتغيرين؛ حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام بصيغته اللوغارتمية **LEI**، والذي تم تقديره بطريقة الطلب على النقود لتانزي، وعلى الناتج الداخلي الخام بصيغته اللوغارتمية **LGDP** من قاعدة بيانات البنك الدولي[1]، للفترة من 1980–2022، مع إضافة متغير الإنفاق العمومي بصيغته اللوغارتمية **LG**، من نفس قاعدة البيانات للبنك الدولي.

ثانيا: عرض النتائج

أ- تحديد قيمة K درجة التكامل، بإستخدام طريقة إختبار ADF لجذر الوحدة، للمتغيرات يتم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول رقم(29): إختبار ADF لدرجة التكامل

		مع ثابت		مع ثابت و إتجاه		دون ثابت و إتجاه	
	المتغيرات	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
عند المستوى	LGDP	-1,8534	0,3502	-0,2895	0,9884	2,6342	0,9974	غير مستقرة
	LG	-2,9104*	0,0528	-2,8169	0,1997	-0.1341	0,6312	غير مستقرة
	LIE	-2,3878	0,1512	-3,3698*	0,0693	-1,0901	0,2454	غير مستقرة

		مع ثابت		مع ثابت و إتجاه		دون ثابت و إتجاه	
	المتغيرات	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	
عند الفرق الأول	d(LGDP)	-4,1531***	0,0022	-4,3193***	0,0075	-4,3193***	0,0075	مستقرة
	d(LG)	-4,8447***	0,0003	-4,7731***	0,0022	-4,9281***	0,0000	مستقرة
	d(LIE)	-7,2907***	0,0000	-7,24***	0,0000	-7,2897***	0,0000	مستقرة

(*): مستوى الدلالة 10%. (**): 05% و(***): 1%

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

[1] Site WDI : « https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators », consulté le : 15/09/2024.

من الجدول يظهر أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى وعند الفرق الأول تستقر، مما يعني أن المتغيرات متكاملة في المستوى الأول I(1) أي أن قيمة k تأخذ القيمة 1.

ب- تحديد فترات الإبطاء المثلى p، بإستعمال معيار AIC، والظاهرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى لتطبيق منهجية Toda-Yamamoto

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LG LIE
Exogenous variables: C
Date: 10/12/24 Time: 15:43
Sample: 1980 2022
Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.902787	NA	0.000149	-0.295139	-0.168473	-0.249341
1	152.3089	258.1310	1.81e-07	-7.015444	-6.508780*	-6.832250
2	164.6778	20.40869*	1.54e-07*	-7.183889*	-6.297227	-6.863300*
3	167.8977	4.829878	2.10e-07	-6.894885	-5.628225	-6.436901

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

حيث يظهر أن درجة التأخير المثلى في معيار AIC هو 2، وهو نفسه بالنسبة للمعيار: HQ.

ومنه فنموذج الإنحدار الذاتي المطور المحدد VAR(k+p)=VAR(1+2)= VAR(3)

ج- إختبارات جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج قبل تقدير السببية، وجب التأكد من إستقرارية النموذج وخلوه من المشاكل الإحصائية.

- ✓ إختبار إستقرارية نموذج الإنحدار الذاتي المطور، والمبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (51): تحديد إستقرارية النموذج

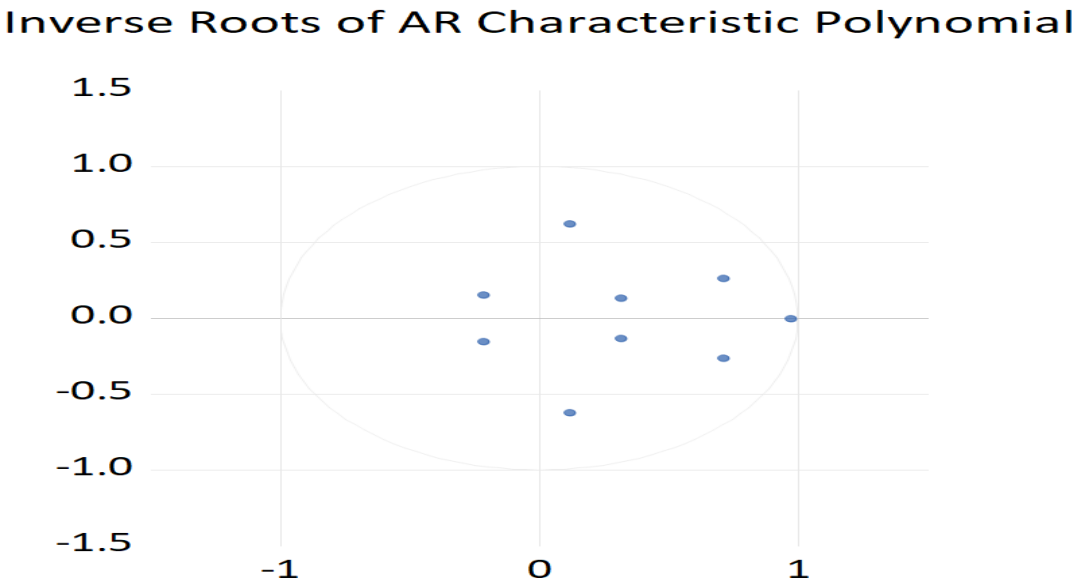

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

من الشكل يلاحظ وقوع معكوس الجذور داخل الدائرة الوحدوية، وأن المعاملات معدومة أي أقل من 1، والذي يعني أن نموذج الإنحدار الذاتي المطور مستقر.

✓ **الإختبارات المتعلقة بسلسلة البواقي**

وهي الإختبارات التي تتعلق بتحقق الفرضـــيات الخاصـــة بتوزيع البواقي والتي تم التطرق إلى طرق تقديرها ومنهجية إســـتعمالها في المبحث الأول، والجدول الموالي يظهر النتائج المتحصـــل عليها بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews.

الجدول رقم (31): إختبارات جودة النموذج

إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**VAR Residual Normality Tests**	Jarque Bera=3,2362	**Prob=0,4944**
إختبار الإرتباط الذاتي التسلسلي	**VAR Residual Serial Correlation LM Tests**	F-statistic =1,3998	**Prob=0,2430**
إختبار ثبات التجانس للتباين	**VAR Residual Heteroskedasticity Tests**	χ^2 = 23,0197	**Prob = 0,0837**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews

من النتائج المتحصل عليها يمكن إستنتاج:

- ✓ خلو النموذج من مشـــكل التوزيع الطبيعي للبواقي، حيث قيمة Jarque-Bera أقل من 5,99 وبإحتمالية أكبر من 5%؛
- ✓ خلو النموذج من مشكل الإرتباط الذاتي، حيث إحتمالية الإحصـائية F للتأخيرين الأول والثاني أكبر من 5%؛
- ✓ ثبات التباين للبواقي، حيث إحتمالية قيمة χ^2 أكبر من 5%.

د- إختبار السببية

بإستعمال برمجية Eviews يتم إختبار السببية بين الاقتصاد غير الرسمي الممثل بحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وبين الاقتصاد الرسمي الممثل بالناتج الداخلي الخام للجزائر، بدرجة تأخير 3، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج إختبار السببية بطريقة Toda-Yamamoto

Dependent variable: LGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob
LG	5,433383	3	0,1427
LIE	4,959495	3	0,1748
All	**7,260911**	**6**	**0,2974**

Dependent variable: LIE

Excluded	Chi-sq	df	Prob
LGDP	8,941832	3	0,0301
LG	10,85418	3	0,0125
All	**14,92746**	**6**	**0,0208**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews، الموضحة بالملحق رقم (09)

من النتائج المبينة في الجدول للعلاقة الســـببية طويلة الأجل وفق منهجية Toda-Yamamoto بين الاقتصـاد الرسـمي والاقتصـاد غير الرسـمي في الجزائر، يظهر أن العلاقة ذات إتجاه واحد من الاقتصـاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي.

حيث يلاحظ أن إحتمالية الإحصائية χ^2 أكبر من 5% للعلاقة السببية من الاقتصاد غير الرسمي الممثل بمتغير حجم الاقتصاد غير الرسمي نحو الاقتصاد الرسمي الممثل بمتغير الناتج الداخلي الخام، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة أن **الاقتصاد غير الرسمي لا يسبب الاقتصاد الرسمي.**

وكذلك، يظهر من خلال إحتمالية الإحصائية χ^2 الأقل من 5% للعلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام الممثل للاقتصاد الرسمي نحو حجم الاقتصاد غير الرسمي الممثل للاقتصاد غير الرسمي، ولذلك يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة أن الاقتصاد الرسمي لا يسبب الاقتصاد غير الرسمي، وتُقبل الفرضية البديلة، أي أن **الاقتصاد الرسمي يسبب الاقتصاد غير الرسمي.**

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن العلاقة السببية من الإنفاق العمومي نحو الاقتصاد غير الرسمي ذو دلالة إحصائية، حيث إحتمالية الإحصائية χ^2 أقل من 5%، أي أن : **الإنفاق العمومي يسبب الاقتصاد غير الرسمي،** وكلا المتغيرين **الإنفاق العمومي والاقتصاد الرسمي مجتمعان يسببان الاقتصاد غير الرسمي،** بالنظر لإحتمالية الإحصائية χ^2 الأقل من 5% والتي قدرت ب0,0208.

هذه النتائج المثبتة ذات أهمية بالغة لتحديد سلوك ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وتفاعل الظاهرة مع الاقتصاد الرسمي، على المستوى البحثي وعلى مستوى متخذي القرارات والسياسات الاقتصادية، فبالإضافة للأثر السلبي لنمو الاقتصاد غير الرسمي على نمو الاقتصاد الرسمي، وخلاصة كون الاقتصاد الرسمي يُسبب الاقتصاد غير الرسمي، مع دور للإنفاق العمومي في هذه السببية، يمكن القول بحيازة أدوات مهمة لتحليل العلاقة بينهما وإنعكاسات الظاهرة محل الدراسة على الاقتصاد الجزائري، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي الجزائري

بعد التطرق لخصائص الاقتصاد الجزائري، وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي والأثر الناتج عن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إتجاه السببية للعلاقة، سيتم تحليل تأثير الظاهرة محل الدراسة على الاقتصاد الرسمي الوطني.

المغزى من هذا التحليل هو تحليل واقع الاقتصاد الرسمي في حالة عدم وجود إقتصاد غير رسمي به، أي لو تم فرض عدم وجود لإقتصاد غير رسمي ماذا سيتغير؟ مع الأخذ بعين الإعتبار للنتائج التي تم التوصل إليها في تحليل الاقتصاد الجزائري والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري يتميز بـ:

- ✓ التدخل الكبير والدور المحوري الذي تحوزه الحكومة في الاقتصاد؛
- ✓ التبعية الكبيرة لسوق النفط العالمي؛
- ✓ عدم قدرة ميزانية الدولة على الصمود لفترة طويلة دون الاعتماد على العائدات النفطية؛
- ✓ محدودية التنوع الاقتصادي وعدم حيازة الجزائر على ميزة تنافسية خارج المحروقات؛
- ✓ هشاشة النسيج الاقتصادي الجزائري، وأغلبية المؤسسات الاقتصادية ذات حجم صغير جدا؛
- ✓ تأخر الجزائر في مجال إستعمال التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات؛
- ✓ تدهور القواعد المؤسسية الرسمية.

كما تم التوصل إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يتميز بـ:

- ✓ حيازته على معدل 31,72% من الناتج الداخلي الخام الوطني؛
- ✓ أثره السلبي على النمو الاقتصادي؛
- ✓ نمو الاقتصاد الرسمي وزيادة الإنفاق العمومي سبب في ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي، والعكس غير صحيح.

ولذلك سيتم تحليل إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي بالتطرق للميزانية العامة للدولة، والتشغيل ونمو الاقتصاد الرسمي.

المطلب الأول: الإنعكاسات على ميزانية الدولة

بالنظر للخصائص التي جعل تصنيف الجزائر كدولة ريعية، خاصة التبعية لقطاع المحروقات، من حيث طغيان الصـــادرات النفطية على مجموع الصـــادرات الجزائرية إلى الخارج، ومن حيث إعتماد ميزانية الدولة، والتي لا تنفك في التزايد على الجباية البترولية، يجعل من الموازنة العامة للدولة كإيرادات ونفقات ذات علاقة وطيدة مع الاقتصاد غير الرسمي.

حيث التدخل الكبير للدولة في الاقتصـــاد، ينتج عنه زيادة في النفقات، وزيادة النفقات يحتم ضـــمان تمويلها، أي وجوب زيادة الإيرادات خاصـــة النفقات المصـــنفة كنفقات غير قابلة للانقاص مع مرور الزمن كنفقات التسيير.

الشكل الموالي، يظهر تطور نفقات الدولة للفترة 2000-2022 بشقيها، نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الشكل رقم (52): تطور نفقات الدولة في الجزائر للفترة من 2000-2022 (الوحدة: مليار دج)

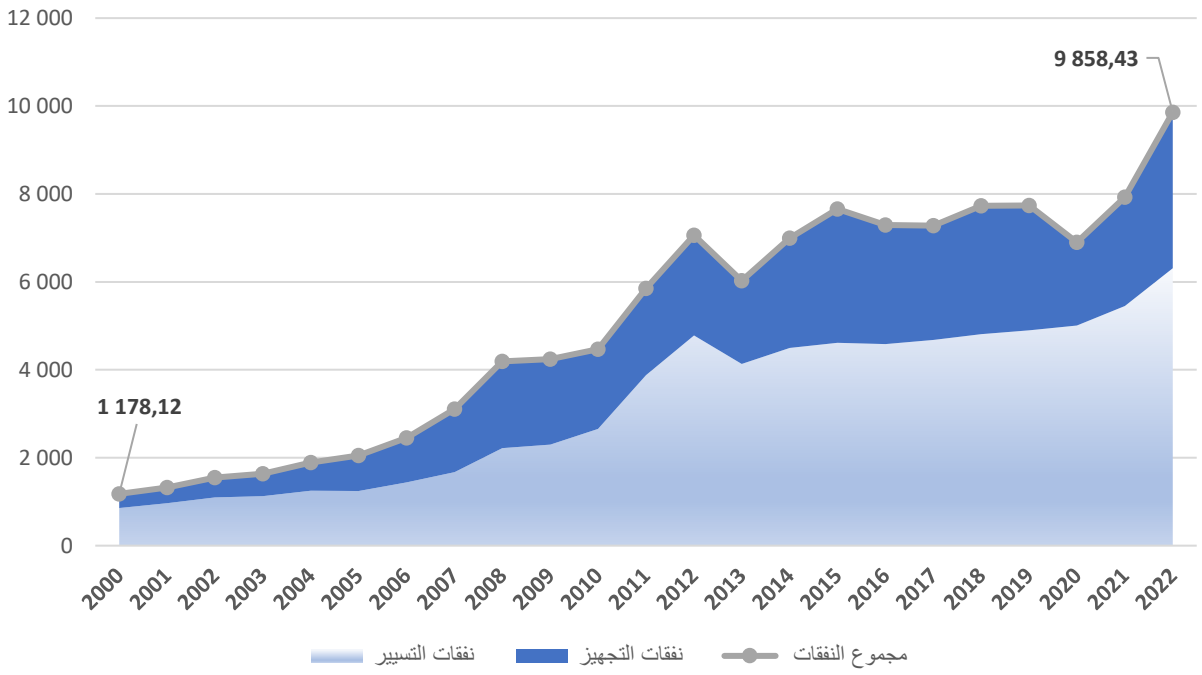

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على:

-معطيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2000-2020

-تقرير تسوية ميزانية سنتي 2021 و2022 لوزارة المالية

حيث يلاحظ التزايد في نفقات الدولة خلال الفترة، من 1.178,12 مليار دج سنة 2000 إلى 9.858,43 مليار دج سنة 2022، أي تضاعف بما يقارب 9 مرات، وكذلك حجم نفقات التسيير التي وصلت إلى 6.311,53 مليار دج سنة 2022، بينما كانت في حدود 856,19 مليار دج سنة 2000، أي تضاعفت 6 مرات، وهو ما يشكل خطرا على توازن ميزانية الدولة في حالة إنهيار أسعار النفط العالمية، حيث وصلت نفقات الدولة لنسبة فاقت 36% من الناتج الداخلي الخام.

لدعم قدرة الدولة على إستقرار مواردها المالية في الجزائر، وجب توسيع الوعاء الضريبي خارج قطاع المحروقات، لكونها السبيل الأكثر أمانا وأكثر ديمومة في تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، وبإعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي يتكون من أنشطة إقتصادية خارجة عن رقابة الدولة، وغير خاضعة للنظام الضريبي المفروض على المداخيل والأرباح، سيتم تقدير الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة في حالة إدماج الاقتصاد غير الرسمي، أي أن كل الأنشطة الاقتصادية تكون رسمية.

الجدول الموالي، يظهر نتائج هذا الافتراض، حيث يتم تقدير الجباية العادية التي يمكن أن تنتج عن الدخل غير الرسمي، بالإعتماد على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على النقود؛ وبالنظر لتعقيد مكونات الدخول الناتجة عن النشاط بالاقتصاد غير الرسمي، فهي تتكون من الأجور غير المصرحة والفوائد الناتجة عن النشاط غير المصرح أو التهرب الضريبي، وما إلى ذلك، فالنظام الضريبي الجزائري، كما تم التطرق إليه في وصف النظام الضريبي الجزائري، يفرض ضرائب مختلفة لكل نوع من الدخول المصرحة، كالضريبة على الدخل الذي يطبق وفق مستوى الدخل، وكذلك الضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة، وما إلى ذلك؛ مما يجعل تحديد نسبة الاقتطاع صعب، لذلك يتم إستعمال مؤشر حجم الجباية العادية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، بإعتباره المؤشر الأقرب لحجم الاقتطاعات الجبائية من الدخل، وفق المعطيات المتاحة، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الضرائب المُقَدَرة والناتجة عن النشاطات غير الرسمية، يمكن إعتبارها كحد أدنى.

الجدول رقم (33): تقدير رصيد الميزانية باحتساب الدخول الناتجة عن الاقتصاد غير الرسمي

(وحدة: مليار دج)

السنة	النفقات	الإيرادات	نسبة الجباية العادية من الدخل الوطني	الدخل غير الرسمي	رصيد الميزانية (دون إقتصاد غيررسمي)	نسبة الفائض أو العجز	الجباية على الدخل عير الرسمي	رصيد الميزانية (بعد ادراج الاقتصاد غير الرسمي)	نسبة الفائض أو العجز بإدراج الاقتصاد غيرالرسمي
2000	1 178,12	1 578,16	8,48%	676,7600	400,0390	**25,35%**	57,3610	457,4000	**28,98%**
2001	1 321,03	1 505,53	9,42%	1 398,6905	184,4980	**12,25%**	131,7712	316,2692	**21,01%**
2002	1 550,65	1 603,19	10,68%	1 414,1911	52,5420	**3,28%**	150,9930	203,5350	**12,70%**
2003	1 639,27	1 974,47	9,99%	1 563,5247	335,2010	**16,98%**	156,2611	491,4621	**24,89%**
2004	1 888,93	2 229,90	9,44%	1 508,9213	340,9690	**15,29%**	142,4261	483,3951	**21,68%**
2005	2 052,04	3 082,83	8,47%	1 432,2449	1 030,7910	**33,44%**	121,3058	1 152,0968	**37,37%**
2006	2 453,01	3 639,93	8,48%	1 428,3677	1 186,9110	**32,61%**	121,1164	1 308,0274	**35,94%**
2007	3 108,67	3 687,90	8,20%	1 679,0433	579,2310	**15,71%**	137,6480	716,8790	**19,44%**
2008	4 191,05	2 902,45	8,74%	2 825,5678	- 1 288,6050	**-44,40%**	246,9723	- 1 041,6327	**-35,89%**
2009	4 246,33	3 275,36	11,50%	2 750,7445	- 970,9720	**-29,64%**	316,4154	- 654,5566	**-19,98%**
2010	4 466,94	3 074,64	10,82%	3 801,1959	- 1 392,2960	**-45,28%**	411,4342	- 980,8618	**-31,90%**
2011	5 853,57	3 489,81	10,47%	5 435,1608	- 2 363,7590	**-67,73%**	568,9398	- 1 794,8192	**-51,43%**
2012	7 058,17	3 804,03	11,77%	6 554,3894	- 3 254,1430	**-85,54%**	771,7372	- 2 482,4058	**-65,26%**
2013	6 024,13	3 895,32	12,20%	6 404,5544	- 2 128,8160	**-54,65%**	781,3452	- 1 347,4708	**-34,59%**
2014	6 995,77	3 927,75	12,14%	6 416,0168	- 3 068,0210	**-78,11%**	778,8688	- 2 289,1522	**-58,28%**
2015	7 656,33	4 552,54	14,09%	6 800,3342	- 3 103,7890	**-68,18%**	958,0981	- 2 145,6909	**-47,13%**
2016	7 297,49	5 011,58	14,17%	7 300,5634	- 2 285,9130	**-45,61%**	1 034,6500	- 1 251,2630	**-24,97%**
2017	7 282,63	6 047,89	13,93%	7 174,1204	- 1 234,7450	**-20,42%**	999,5646	- 235,1804	**-3,89%**
2018	7 732,07	6 389,47	13,30%	7 311,8163	- 1 342,6010	**-21,01%**	972,2659	- 370,3351	**-5,80%**
2019	7 741,35	6 601,58	13,87%	7 215,7886	- 1 139,7690	**-17,27%**	1 000,8606	- 138,9084	**-2,10%**
2020	6 902,89	5 114,09	14,21%	7 701,4250	- 1 788,8000	**-34,98%**	1 094,2060	- 694,5940	**-13,58%**
2021	7 925,22	7 009,64	18,06%	7 910,3079	- 915,5770	**-13,06%**	1 428,9102	513,3332	**7,32%**
2022	9 858,43	8 265,78	14,30%	9 271,7196	- 1 592,6540	**-19,27%**	1 325,9053	- 266,7487	**-3,23%**

المصدر: إعداد الباحث

النتائج تظهر الإضافة التي يمكن الحصول عليها من إضفاء الصبغة الرسمية على الأنشطة الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي، حيث يلاحظ تقليص لحجم العجز الميزانياتي للدولة، فكما يظهر في الشكل الموالي، أكبر عجز سجل خلال فترة الدراسة كان سنة 2012، بنسبة 85,54%، وبإضافة الجباية المحتملة والناتجة من النشاط غير الرسمي، يتقلص العجز إلى 65,26%، وحتى وجود إحتمالية قلب العجز إلى فائض، وهو ما يُلاحظ في رصيد الميزانية لسنة 2021، حيث العجز المسجل رسميا يقدر

ب13,06%، وعند إضافة الجباية المحتملة من الاقتصاد غير الرسمي يتم الحصول على فائض في رصيد الميزانية بنسبة 7,32%.

الشكل رقم (53): تطور الفرق في رصيد الميزانية مع ودون الدخل الناتج من الاقتصاد غير الرسمي للفترة 2000-2022

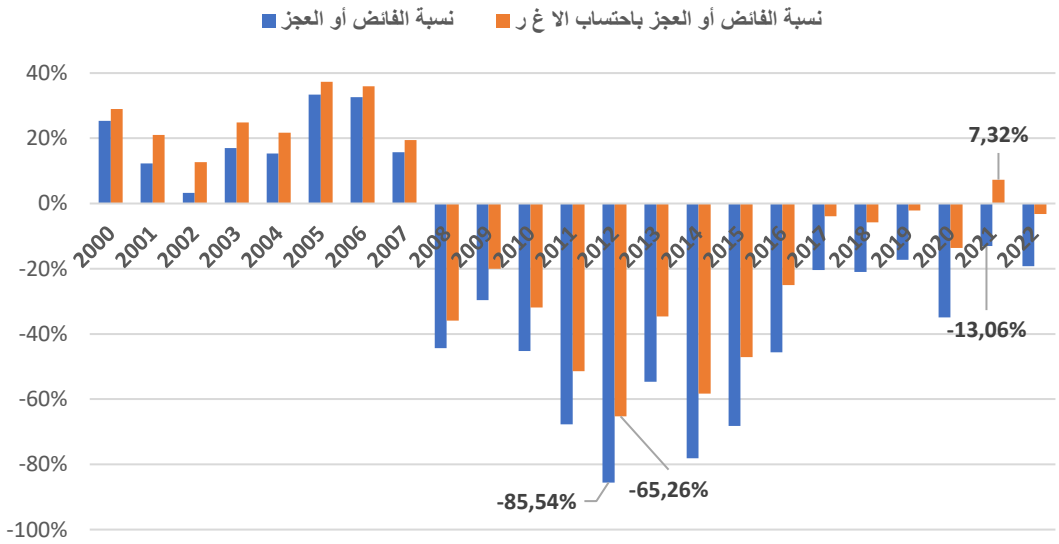

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (32)

يمكن إستخلاص أن من إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي، فقدان مصدر مهم من الإيرادات الجبائية لتمويل الميزانية العامة للدولة.

ومنه وبالنظر لخصائص الاقتصاد الجزائري، **فوجود الاقتصاد غير الرسمي يُعزز وضعية التبعية للأسواق العالمية للنفط**، أي كونه مصدر محوري لتمويل الميزانية العامة.

في المقابل، تزايد حجم الميزانية العامة للدولة، نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد الجزائري، يعني زيادة في حجم الإنفاق العمومي، والنتيجة التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أن : الإنفاق العمومي يُسبب الاقتصاد غير الرسمي، مما يُنبِيء بأن هذه الزيادة في الإنفاق العمومي سَبب في زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي، مما ينتج عنه وجود مفارقة (Paradox)؛ من جهة يجب إدماج الاقتصاد غير الرسمي، بإضفاء الصبغة الرسمية على الأنشطة التي يحتويها من أجل زيادة الجباية، ومنه زيادة موارد

المالية العامة للدولة أي زيادة الإنفاق العمومي، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق العمومي يحفز على نمو الاقتصاد غير الرسمي، مما ينتج عن هذه الوضعية حلقة مفرغة.

الشكل رقم (54): تأثير كل من الإنفاق العمومي وحجم الاقتصاد غير الرسمي على الميزانية العامة للدولة

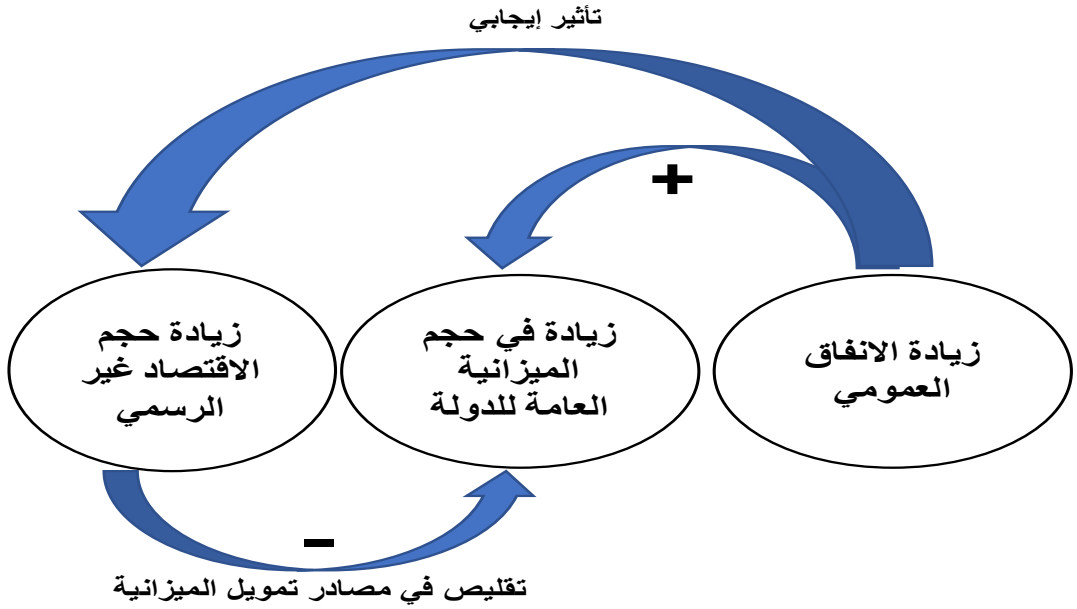

المصدر: إعداد الباحث

هذه المفارقة في العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، يمكن تفسيرها من خلال تحديد العامل المشترك بينهما وهو الإنفاق العمومي، الذي يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية، وفي نفس الوقت محفز للاقتصاد غير الرسمي، وهنا يمكن الحُكم على أن الإنفاق العمومي في الجزائر غير فعال، بحكم أن الجزائر إنتهجت سياسة مالية توسعية خلال الفترة من 2000 إلى 2019، بحشد أغلفة مالية ضخمة لبرامجها الإستثمارية العمومية التي تبنتها، برنامج 2000-2003، 2004-2009، 2010-2014 و2015-2019، إلا أن الملاحظ خلال هذه الفترة تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالمتمعن في الظروف العامة في الجزائر، خلال العشرية من 1990-2000، كانت كل العوامل تنبأ بأن هذه الفترة يكون فيها الاقتصاد غير الرسمي أكبر من أي وقت مضى أو آت، وذلك بحكم عدم الإستقرار السياسي والأمني، والإرتفاع غير المسبوق لمعدل البطالة والتضخم، وخاصة الغياب شبه الكلي لأجهزة الرقابة، لتَعَطل المصالح الحكومية بسبب الانفلات الأمني، إلا أن الفترة التي تلت هذه العشرية عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي منحا تصاعديا، ووفق النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وعدة دراسات أخرى عن تأثير السياسة التوسعية

المنتهجة إبتداء من سنة 2001، كدراسة Bounoua (2014)، فقد كان لها الدور الكبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي[1]، وبذلك يتم تأكيد ما تم إستنتاجه عن كون الإنفاق العمومي في الجزائر غير فعال، أي أن السياسة الإنفاقية المتبعة يشوبها خلل في تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: الإنعكاسات على التشغيل

من بين المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، اليد العاملة، أي العمالة التي يتم تشغيلها في الاقتصاد، وبالمقابل فهي كذلك المحرك الأساسي لنمو الظاهرة محل الدراسة؛ ففي حالة الجزائر وخلال فترة الدراسة، قامت الدولة بإصلاحات عديدة، إلا أن النتائج لم ترقى لما كان مخطط له، فالإصلاحات لم تخفف من مشكلة البطالة، بل ساهمت في إختلال سوق العمل، مما دفع بالقوة العاملة إلى الإتجاه لممارسة الأنشطة غير الرسمية بشكل واسع.

فدراسة Kahina-Cherif & Souam (2020)، أظهرت أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يساهم بـ 48,65% من نسبة نمو الاقتصاد غير الرسمي، بينما تأثير سوق العمل يساهم بـ 51,34%[2]، مما يظهر التأثير الكبير لسوق العمل، فكما تم التطرق إليه سابقا، يتميز سوق العمل في الجزائر بضعف مرونة العمل والإنفصال الحاصل بين سياسات الأجور بالقطاعين العام والخاص مع السياسات الإنتاجية.

وما يميز سوق العمل كذلك في الجزائر، والتي ساعدت على زيادة العمل غير المصرح به، كون القطاع العام يعتبر المصدر الرئيسي للتشغيل في الجزائر، إلا أنه لا يوفر فرص العمل الكافية لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل.

يمكن تحليل تأثير التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي، ضمن جانبين، الأول إيجابي والثاني سلبي:

أولا: الجانب الإيجابي

القدرة على التقليل من فشل الاقتصاد الرسمي على توفير مناصب شغل، وذلك باستيعاب جزء من اليد العاملة غير المشتغلة، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية، فكما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، وفي

[1] Bounoua, C., Sebbah, F., Benikhlef, Z. (2014). *Op.cit*. P.35

[2] Cherfi-Feroukhi, K, Souam,S ; (2020) ; *Informal economy, government intervention and labor market in Algeria: An analysis by structural models* ; Economic Bulletin ; Volume 40, issue 02; P.1179

دراسات سابقة، التشغيل بالاقتصاد غير الرسمي فاق 30% من التشغيل الكلي بالاقتصاد، دون إحتساب قطاع الفلاحة، وهو ما يعتبر من الجوانب الإيجابية للظاهرة.

فوجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وبالنظر لسيرورة المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، لعب دور صمام الأمان للجبهة الاجتماعية، أو كما يطلق عليها إسم السِلم الاجتماعي، مما غلب هذا التأثير الإيجابي على السلبيات التي ينطوي عليها، فدون الاقتصاد غير الرسمي، كان سيكون هناك مشاكل إضافية في توفير مصدر دخل لعديمي الدخل، أي دور في التقليص من الفقر.

عامل آخر يمكن التطرق إليه، متعلق بطبيعة اليد العاملة في الاقتصـــاد، فهناك فئة منهم لا يملكون مؤهلات ولا كفاءات تمكنهم من ولوج الاقتصـاد الرسـمي، خاصـة مع تغير تركيبة اليد العاملة في الجزائر، وتطور عدد خريجي الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، مما يجعل أصحاب التكوين المتدني نتيجة للفشل الدراسي أو التسرب المدرسي من الطور الابتدائي والمتوسط مثلا، الشريحة الأقل تكوينا، خاصة مع عدم تكيف برامج التكوين في مؤسسات التكوين المهني مع متطلبات الشغل في سوق العمل.

هذه العوامل تجعل من الاقتصـاد غير الرسـمي ملجأ وملاذ لليد العاملة غير المؤهلة وبذلك تعتبر كوسـيلة متاحة لتجنب الآفات الاجتماعية.

ثانيا: الجانب السلبي

وإن كان التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي له آثار إيجابية، وبالنظر لطبيعة الاقتصاد الجزائري وعلاقته السالبة مع الاقتصاد غير الرسمي، فيمكن تفسير هذه العلاقة جزئيا من جانب التشغيل، من خلال إنعكاسات التشغيل غير الرسمي على النمو الاقتصادي، والتي تظهر في:

- ✓ إنخفاض تكلفة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالاقتصاد الرسمي، فالنشاط الاقتصادي غير الرسـمي يتميز بكثافة عامل العمل مقارنة بعامل رأس المال، خاصـة في قطاع الخدمات، وهو القطاع الغالب في النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث 60% من اليد العاملة المشتغلة تنشط في قطاع الخدمات، مما يعتبر كعامل توجيه لطبيعة النشاطات الاقتصادية في البلد؛
- ✓ تزايد التمييز بين المشتغلين بالاقتصاد، فالمشتغلين في الاقتصاد غير الرسمي محرومون من مزايا التأمين وطب العمل والضـــمان الاجتماعي، مما يرفع من إحتمالية تحولهم لعبء على المجتمع، كمثال رب الاسرة الذي يحترف البناء كمصدر رزق، وينشط بقطاع البناء والأشغال العمومية بصفة

غير رسمية، يكون غير محمي بتشريع العمل، وإن كان يحوز على مصدر دخل، وبالنظر للسياسة المتبعة للتكفل بالطبقات الهشة في المجتمع، ففي حالة تعرضه لعجز جسدي أيا كان سببه، مهني أو خارج إطار العمل، يصبح هو وعائلته من طالبي الإعانة ويصبحون عبء على المجتمع، عكس رب الأسرة والذي ينشط بنفس القطاع ولكن بشكل رسمي، ففي هذه الحالة يكون محمي بالضمان الاجتماعي؛

- ✓ من خصائص الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر، ضعف الإبتكار وتدني المستوى التكنولوجي المستعمل وبدائية التسيير، خاصة مع غلبة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة جدا ذات الطابع العائلي، وهو ما يؤثر على إمكانية منح التدريب والتكوين ورسكلة اليد العاملة المشتغلة به، وهو ما يعمل على زيادة معدل البطالة على المدى الطويل، فمن الشروط الأساسية لنمو إقتصادي مستدام، تطوير مهارات اليد العاملة في الاقتصاد، بما فيها الاقتصاد غير الرسمي، وتمكين العمال من التكيف مع التطورات الحاصلة في وسائل الإنتاج، مهما كان القطاع المستهدف، وهو ما لا يمكن تحقيقه مع نقص المعرفة والتدريب لليد العاملة، والذي لا يوفره الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- ✓ تشويه المعطيات الاقتصادية اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية الناجعة، فوجود نسبة معتبرة من التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي، يعطي مؤشرات مغلوطة لا تعكس الواقع، والتي يتم الإعتماد عليها لتحديد سياسات التشغيل وقسم مهم من الإنفاق العمومي.

فسياسة التشغيل المبنية على معدل بطالة 15% تختلف عن تلك التي يكون فيها المؤشر 5% مثلا، مما يكلف صانع القرار الاقتصادي، خطأ في تقدير السياسة الواجب إتباعها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية التي تتبناها الجزائر، لمساعدة محدودي الدخل، تصبح غير فعالة، وذلك بسبب التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي، فالمستفيد من التحويلات الاجتماعية، ودعم الدولة بمختلف صيغها، يلجأ إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، لكي يبقى من ضمن المستفيدين من الإعانات، وهو ما ينتج عنه عدم وصول الإعانات لمستحقيها، وتزايد العبء المالي لسياسة الدعم.

فسياسات الدعم والتحويلات الاجتماعية كمنحة البطالة التي تشترط وثيقة البطالة للمستفيد، أو إعانات السكن الاجتماعي، التي تشترط أن يكون طالب السكن الاجتماعي من ذوي الدخل الذي لا يتعدى 24.000 دج، موجهة في الأساس لمحدودي الدخل أي من أجل القضاء على الفقر والعوز؛

هذه السياسات تصبح غير فعالة، خاصة اذا تم إضافة القواعد المؤسسية كالبيروقراطية والرشوة، مع العلم أن 35% من ميزانية الدولة مخصصة للتحويلات الاجتماعية، مما يظهر الدور السلبي الذي يلعبه التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، على فعالية ونجاعة السياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومة.

من خلال هذه العوامل يتضح الأثر السالب للاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، من خلال تفوق الآثار السلبية على الآثار الإيجابية للتشغيل بالاقتصاد غير الرسمي، فبالرغم من كون التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي مصدر للدخل لعديمي الدخل وملاذ لذوي التكوين والتأهيل المتدنيين، إلا أن إنعكاساته على المدى الطويل وعلى نجاعة السياسات الاقتصادية التي تهدف لمحاربة الفقر والعوز وحماية الطبقات الهشة، ذات تأثير سلبي.

من مخلفات النشاط بالاقتصاد غير الرسمي لليد العاملة، نقص التدريب والتكوين، للتحكم في تقنيات الإنتاج والتسيير، مما ينتج عنه على المدى الطويل، يد عاملة غير متكيفة مع تطور مجالات العمل، بالإضافة إلى الأثر الذي ينتج عن تشويه للمؤشرات الاقتصادية، وما ينجر عنه من نقص في فعالية السياسات المتبعة، فكما تم الإشارة إليه، فالاقتصاد غير الرسمي يصبح دافعا للأفراد للبقاء في دائرة البطالة للاستفادة من الريع، من خلال الاستفادة من مختلف الإعانات والتحويلات الاجتماعية، والتي يتم تجسيدها وصرفها من ميزانية الدولة، وهو ما يفسر النتيجة التي تم التوصل إليها سابقا، بأن الإنفاق العمومي يسبب الاقتصاد غير الرسمي، فعدم التحكم في توزيع هذه الاعانات المالية، يحفز المستفيدين على ولوج الاقتصاد غير الرسمي للبقاء ضمن الفئة المستهدفة من هذه الإعانات.

المطلب الثالث: الإنعكاسات على نمو الاقتصاد الرسمي الجزائري

تم التوصل سابقا في هذه الدراسة، إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، ونظرا لتعقيد الظاهرة وتشعب العلاقة بينها وبين الاقتصاد غير الرسمي، تم التطرق للأثر على التشغيل، كجانب من العلاقة، أما فيما يخص النمو الاقتصادي فسيتم ربط الاقتصاد غير الرسمي مع المحرك الأساسي لكل تنمية إقتصادية، وهي المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر.

في الفكر الاقتصادي، أهم مؤشر لقياس مستوى ثروة الدول، الناتج الداخلي الخام، وهو يدل على زيادة في القيمة المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة

الرفاهية، الزيادة في التحصيل الضريبي وزيادة في الإستثمار، ويتأتى ذلك من خلال الزيادة في الإنتاج، من خلال الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وهو ما يحيلنا إلى مصطلح الإنتاجية في الاقتصاد.

تعرف الإنتاجية على أنها زيادة في حجم الإنتاج غير المرتبط بالزيادة في المدخلات من عوامل الإنتاج، كرأس المال والعمالة والتقنيات (تكنولوجيا)، وبالرغم من صعوبة قياس الإنتاجية فالعاملَين الأساسيين في زيادة الإنتاجية، زيادة حجم المؤسسات وفعالية تخصيص الموارد في الاقتصاد، وتعتبر الزيادة في الإنتاجية أحد المحركات الرئيسية لإرتفاع مستويات المعيشة على المدى الطويل[1]، أي الزيادة في النمو الاقتصادي.

بربط النمو الاقتصادي مع الإنتاجية، يمكن التطرق لإنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي من خلال تأثير وجود الأنشطة غير الرسمية على الإنتاجية في الاقتصاد الرسمي الجزائري، أي تفسير العلاقة السالبة بينهما وذلك بالتطرق لتأثير الظاهرة على العوامل المؤثرة في الإنتاجية في الاقتصاد بالجزائر.

بالنظر للعوامل المحفزة على تعزيز الإنتاجية، والتي يمكن تحديدها في[2]:

- ✓ زيادة التكنولوجيا والإبتكار، فالتحكم في إستخدام تقنيات جديدة كالأتمتة والذكاء الاصطناعي، تدفع على زيادة كفاءة الإنتاج في الاقتصاد؛
- ✓ التعليم والتدريب المستمرين، أي زيادة جودة العمالة من خلال التدرب على مهارات أفضل؛
- ✓ جودة بيئة الأعمال.

يمكن مقارنة توفر هذه العوامل في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي، لتحليل مدى مساهمة كلا القطاعين على زيادة الإنتاجية ومنه على نمو الاقتصاد الجزائري، مما يدفع للتطرق للوحدات الاقتصادية المؤهلة لرفع الإنتاج في الجزائر وهو القطاع الخاص.

المحرك الأساسي لاي تنمية إقتصادية مستدامة، تطور القطاع الخاص، والنزوح من النظام الإشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق، الذي انتهجته الجزائر ودخولها في فترة إنتقالية طويلة الأمد، منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كان له الأثر المحدود في تغيير هيكل الاقتصاد الجزائري؛ فكما تم ذكره في الوضعية

[1] Cette, G. Épaulard, A. Givord, P. (2008). *Croissance de la productivité : le rôle des institutions et de la politique économique*. In: Economie et statistique, n°419-420,. pp. 3-10.
[2] Mankiw, N ; Belzile, G, (2014), *Principes de Macroéconomique*, 2ème édition, Modulo, Québec, Canada, PP :139-142

الاقتصـــادية في الجزائر، يتميز الاقتصـــاد الجزائري بالحجم الكبير الذي تشـــغله الحكومة في الاقتصـــاد، بإحتكارها للقطاعات الحيوية كقطاع المحروقات، الحديد والصـــلب، إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، بالإضـــافة للتبعية للمحروقات، حيث لا تحوز على ميزة نسبية إلا في هذا القطاع.

والقطاع الخاص في الجزائر، يتميز بتواجده في القطاعات التي يغيب فيها القطاع العام، أي أن الســـياســـة العامة للحكومة تعمل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على تقسيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، ومنه التأثير على تقسيم العمل في الاقتصاد الوطني ومنه التأثير على تخصيص الموارد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قطاع النشاط الغالب في الاقتصاد الجزائري، قطاع الخدمات، والأغلبية الساحقة من المؤسسات الاقتصادية مصنفة على أنها مؤسسات صغيرة جدا، وذات صبغة عائلية، وهو ما تم الإشارة إليه سابقا، فهذه الخصائص تعمل على إيجاد أرضية خصبة لتواجد إقتصاد غير رسمي كبير، وفي تحديد خصائص مكوناته.

تركيز النشـاطات الاقتصـادية في قطاع الخدمات، وهو قطاع ذو كثافة في العمالة، مما يجعل عامل العمل أرخص نسـبيا من عامل رأس المال. ولإرتفاع كثافة العمالة التي يتميز بها الاقتصـاد غير الرسـمي في الجزائر، تأثير سـلبي على النمو الاقتصـادي، حيث تنخفض تكلفة اليد العاملة، وتنخفض كميات رأس المال والأصول المادية، أي تعمل على الحد من نمو إمكانيات الإنتاج، وبالتالي إعاقة النمو على المدى الطويل.

وبإعتبار أن النشاط غير الرسمي يعمل على إستغلال عوامل الإنتاج المتاحة لزيادة مداخيله مع الحرص على بقائه بعيدا عن الأجهزة الرقابية الحكومية، ولذلك تكون الأنشطة غير الرسمية:

- ✓ ذات رأس مال محدود، نظرا لغياب القدرة على التمويل من مصـــادر التمويل التقليدية كالقروض، وبسبب إرتفاع تكلفة رأس المال مقارنة بالعمالة؛
- ✓ ذات كثافة كبيرة في العمالة، نظرا لتوفر العرض في اليد العاملة، خاصة بالنسبة للشريحة التي ليس لها المؤهلات والمعرفة المطلوبة للعمل بالاقتصاد الرسمي؛
- ✓ ذات تحكم محدود في التكنولوجيا مع غياب الإبتكار.

بمقارنة مميزات النشـــاط غير الرســـمي مع خصـــائص نمو وزيادة الإنتاجية، يلاحظ غياب أهم المحركات الأساسية لتحفيز الإنتاجية، وهي تزايد التحكم في التكنولوجيا والإبتكار، أي زيادة عامل التكنولوجيا، والنشاط غير الرسمي يعتمد على عامل العمالة، بالإضافة إلى غياب التدريب والتعليم، مما يمكن من وصف إنتاجية الوحدات الاقتصـادية بالاقتصـاد غير الرسـمي في الجزائر على أنها ضـعيفة، وهو ما لا يحفزها على النمو

والتطور، خاصـــة إذا تم إضـــافة عوامل خارجية كطبيعة بيئة الأعمال بالاقتصـــاد الجزائري، والتي هي في الأصل لا تحفز على نمو وتطور الوحدات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الرسمي.

من هذا التحليل يمكن إســتخلاص أنه في غياب المحفزات التي تدفع بالوحدات الاقتصــادية للخروج من الاقتصـــاد غير الرســـمي الجزائري، ومع وجود دافع البقاء بعيدا عن الرقابة الحكومية، فمســـتوى نموها وتطورها يكون محدودا، أقل من المستوى الذي يمكن أن تصله في حالة نشاطها بالاقتصاد الرسمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وبالنظر للمؤسسات الاقتصادية بالاقتصاد الرسمي، فتحسن جودة بيئة الأعمال في الجزائر، يمكن أن تحظى بمستوى نمو وتطور أكبر مما يمكن أن تصله في الوضع الحالي.

ففي الفكر الاقتصـــادي تمر دورة حياة المؤســـســـة الاقتصـــادية بأربع مراحل: مرحلة الانطلاق، مرحلة النمو، مرحلة النضـــج وهي أقصـــى درجات النمو التي يمكن أن تصـــلها المؤســـســـة، تليها مرحلة الإنخفاض، ومنه وبالنظر لما تم اســتخلاصــه، يمكن تمثيل مســتوى نمو المؤســســات الاقتصــادية في الجزائر، كما في الشــكل الموالي.

الشكل رقم (55): دورة حياة المؤسسات الاقتصادية

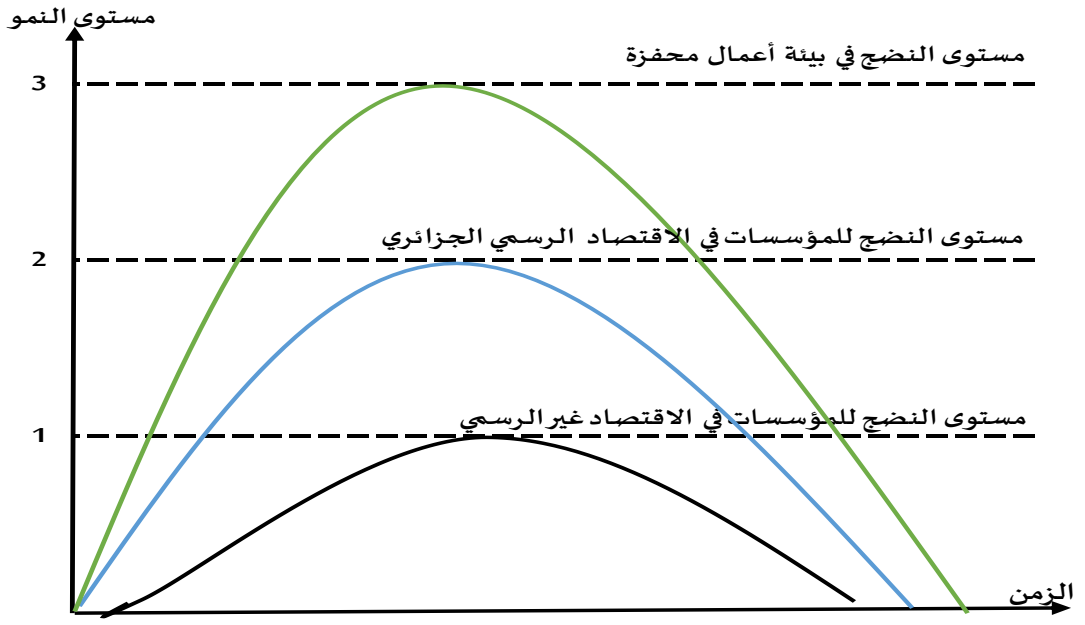

الشكل يوضح مستوى النمو المتوقع للوحدات الاقتصادية، بالنظر لخصائص الوحدات الاقتصادية، وبيئة الأعمال في الجزائر، حيث نظهر 3 مستويات:

1- المستوى الذي يمكن ان تصله المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي، بالنظر لتجنبها للنمو، للبقاء بعيدا عن أجهزة الرقابة الحكومية، خاصة مع غياب الائتمان وطبيعة عوامل الانتاج المستعملة؛

2- مستوى نمو الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي الجزائري، بالنظر لخصائص بيئة الاعمال في الاقتصاد، كغياب التنافسية وقلة التحكم في التكنولوجيا، ومحدودية الائتمان؛

3- مستوى نمو الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي الجزائري، في حالة نشاطها في بيئة اقتصادية سليمة ومحفزة للنمو، ووجود بيئة تشريعية ومصرفية محفزة.

المصدر: إعداد الباحث

فمحدودية التطور والنمو ينتج عنها محدودية في زيادة الإنتاج دون زيادة في المدخلات مما يعني محدودية الإنتاجية على المدى الطويل، وهذا ما يؤثر سلبا على زيادة القيمة المضافة بالاقتصاد، ومنه على النمو الاقتصادي.

هذا التحليل يفسر ما تم التوصل إليه من نتائج حول العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي الجزائري، حيث غياب الحوافز للنمو ومحدودية إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي، يعمل على إعاقة النمو الاقتصادي، عن طريق الإخلال بكفاءة تخصيص الموارد، وهذه الاخيرة هي الفعالية التي يتم بها تخصيص الموارد بين الوحدات الاقتصادية لإستعمالها في الأغراض الأكثر إنتاجية، فسوء توزيع رأس المال والعمالة بين القطاعات في الاقتصاد، يؤدي إلى تباطؤ الإنتاجية خاصة إذا كان تركيز عوامل الإنتاج في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهو ما يُسَجل في الاقتصاد الجزائري.

جانب آخر يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر بوجود الاقتصاد غير الرسمي، وهو تشويه المنافسة بين القطاعين، فالناشطين بالاقتصاد الرسمي من أفراد ومؤسسات إقتصادية، تتحمل العبء الضريبي وتكاليف الإمتثال للقوانين واللوائح، في حين أن الناشطين بالاقتصاد غير الرسمي لا يتحملونها، مما ينتج عنه إختلاف في تكاليف الإنتاج والإستغلال، وهي من المكونات الأساسية لتسعير السلع والخدمات؛ هذه الحقيقة يترتب عنها نتائج مهمة على سلوك الوحدات الاقتصادية العاملة بالاقتصاد الرسمي، خاصة مع غياب الردع أو نقص في فعالية الرقابة الحكومية، حيث تؤدي المنافسة غير الشريفة، إلى إتباع الوحدات الاقتصادية الرسمية للتهرب الضريبي، للتخفيف من الأعباء المفروضة عليها، في حالة إختيارها البقاء في نطاق الاقتصاد الرسمي، ويمكن أن تصل إلى حد إيقاف النشاط بالاقتصاد الرسمي وولوج الاقتصاد غير الرسمي، ويدخلها ضمن فئة المؤسسات ذات المستوى المتدني في النمو.

أثبتت العديد من الدراسات العلاقة السالبة بين تطور القطاع المالي ونمو حجم الاقتصاد غير الرسمي كدراسة Berdiev & Saunoris (2016)[1] ودراسة Rahman & al (2023)[2]، حيث تطور القطاع المالي يعتبر عامل من العوامل المحددة لبيئة الأعمال في الاقتصاد، وله تأثير كبير على نمو وتطور

[1] Berdiev, A. N., and Saunoris, J. W. (2016), *Financial development and the shadow economy: A panel VAR analysis*, Economic Modelling, Volume 57, PP.197-207

[2] Rahman, S. Faisal, F. Ali, A. Sulimany, H, G, H. Bazhair, A,H .(2023). *Do financial technology and financial development lessen shadow economy? Evidence from BRICST economies using heterogenous bootstrap panel causality*, The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 90, PP.201-210

الوحدات الاقتصـادية، فنقص الميكانيزمات المسـاعدة على الحصـول على التمويل في الاقتصـاد الجزائري، وعدم تطور وسائل الدفع، خاصة الرقمية منها، يعمل على الحد من مستوى تطور ونمو الوحدات الاقتصادية، ويحد من إمكانية توسيع نشاطها.

مما سبق، وبالنظر لهيكل الاقتصاد الجزائري، ومحدودية تطور ونمو المؤسسات الاقتصادية، حيث يتميز بنقص كبير في المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وذلك راجع لبيئة الأعمال غير المحفزة على التطور، بالإضافة إلى تخلف النظام المصرفي والائتماني، والصعوبات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية للحصول على تمويل لتوسيع نشاطها الاقتصادي، له إنعكاسات على ديناميكية النشاط الاقتصادي، مما يَحد من القدرة الإنتاجية للهيكل الحالي، وخصائص المؤسسات الناشطة في الاقتصاد غير الرسمي، لها إنعكاسات سالبة على النمو الاقتصادي الرسمي.

خلاصة الفصل

ضمن هذا الفصل، تم إستعمال أدوات الاقتصاد القياسي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ودراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الجزائري، بالإضافة إلى إتجاه السببية، حيث أسفرت النتائج على حيازة الظاهرة على حجم يقدر بنسبة 31,72% من الناتج الداخلي الخام، وأن لنمو الاقتصاد غير الرسمي أثر سالب على النمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير؛ أما إتجاه السببية على المدى الطويل فهو في إتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الاقتصاد غير الرسمي؛ كما أسفرت النتائج كذلك أن للإنفاق العمومي في الجزائر أثر موجب على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إثبات عن وجود إتجاه سببية في إتجاه واحد من الإنفاق العمومي إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبإجتماع متغيري الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ثبت عن وجود سببية للمتغيرين في إتجاه واحد كذلك إلى الاقتصاد غير الرسمي.

هذه النتائج تبرهن على أن نمو الاقتصاد غير الرسمي لا يحفز على النمو الاقتصادي في الجزائر، أي أنه عامل مثبط؛ وبربط النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل مع ما تم التوصل إليه في الفصل الثالث، تم تفسير النتائج القياسية المتوصل إليها إقتصاديا، من خلال تحليل إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، بالتطرق لانعكاسات الظاهرة على الميزانية العامة للدولة، على التشغيل ثم على النمو الاقتصادي؛ فوجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعزز وضعية التبعية للأسواق العالمية للنفط، لكونه مصدر رئيسي لتمويل الميزانية العامة؛ وبالرغم من الدور الاجتماعي الذي تحوزه الظاهرة من خلال إمتصاص اليد العاملة غير المؤهلة وملاذ للعاطلين عن العمل، بتوفير مصدر دخل لعديمي الدخل، أي دور إيجابي في التقليص من الفقر، إلا أنه تم التطرق للأثر السلبي للظاهرة على المدى الطويل.

أما إنعكاسات الظاهرة على النمو الاقتصادي فقد تم تفسيرها على أساس وضعية الهيكل الاقتصادي الجزائري وتأثير الظاهرة عليه، والمتعلقة بتأثير وجود الاقتصاد غير الرسمي على نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد.

خاتمـــة

خاتمة

الإشكالية الذي بنيت عليها الدراسة، تتعلق بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والتي أصبحت تحوز على إهتمام صناع القرار السياسي والاقتصادي، وأخذت حيزا من الدراسة والتحليل من طرف أكاديميين وهيئات دولية.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت وجودها في كل إقتصاديات العالم، وبالأخص بالدول النامية، حيث تشغل مكانة هامة في إقتصادها الوطني، وهي ظاهرة تتميز بعدم التجانس وتشعب أنشطتها، مما أكسبها خصائص تميزها عن باقي الظواهر الاقتصادية، حيث صفة السرية التي يسلكها الناشطون في هذا الاقتصاد، وتباين حدود الظاهرة، وصعوبة تحديد العلاقة بينها وبين مختلف الفاعلين في الاقتصاد، يجعل من دراسة الظاهرة تحديا لكل باحث.

أول ما يصادفه الباحث في دراسة الظاهرة، تعدد المسميات ومنه النطاق الذي تشغله الظاهرة مقارنة بأنشطة الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع تعريف محدد المعالم للاقتصاد غير الرسمي، من خلال إستثناء الأنشطة غير المشروعة، من منطلق أن هذه الأنشطة محظورة أصلا، ولا يمكن إدماجها في الاقتصاد الوطني. ولفهم الظاهرة تم التطرق لمختلف النظريات المفسرة لظهورها، بالإعتماد على الأدبيات المتخصصة للظاهرة، حيث تمت الإشارة إلى خمس توجهات فكرية لتفسيرها، النظرية النيوكلاسيكية، نظرية التحديث، نظرية الاقتصاد السياسي، النظرية الليبرالية الجديدة، بالإضافة إلى النظرية المؤسسية، والتي إختلفت فيما بينها في الأسس التي بُنيَ عليها تفسير وجود الظاهرة، بين النَظرة السلبية والإيجابية تُجاهها، وبين دور البيئة الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، إلا أن النظرية المؤسسية جاءت بتفسيرات أقرب للواقع، بإدراجها لدور القواعد المؤسسية الرسمية وغير الرسمية في تحديد سلوك الوحدات الاقتصادية في المفاضلة بين النشاط في الاقتصاد الرسمي أو في الاقتصاد غير الرسمي.

من بين الجوانب المهمة في دراسة الظاهرة، والتي تعتبر حجر العثرة في تحليل الظاهرة، تقدير حجم الظاهرة، فكما قال الاقتصادي النمساوي بيتر دريكر (Peter Drucker) : إن لم تستطع قياسه فلن تتمكن من تحسينه، فتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يمنح الدارسين إمكانية معالجة مختلف تأثيرات الظاهرة، خاصة مع ميزة السرية وعدم إمكانية الملاحظة المباشرة للظاهرة، ولذلك تم التطرق للطرق المباشرة وغير المباشرة في تقدير حجم الظاهرة، مع التركيز على طرق التقدير بالنمذجة القياسية.

من خصـائص ظاهرة الاقتصـاد غير الرسـمي، تَأَثُرها بالظروف الاقتصـادية والاجتماعية والمؤسـسـية وحتى العقائدية، للبلد الذي تنمو فيه، وكذلك على مراحل تطور الاقتصـــاد الوطني بمرور الزمن، ولذلك تختلف محفزات نمو الظـاهرة من بلـد إلى آخر ومن حقبـة زمنيـة إلى أخرى، فبعـد التطرق لأهم محـددات الظاهرة بالنظر لأدبيات الدراسة، تم تحليل الاقتصاد الرسمي الجزائري، وإستنتاج خصـائصـه والتي تُمكن من ربط نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بطبيعة وخصائص الاقتصاد الرسمي الجزائري.

بإســتغلال التحليل الإحصــائي وأدوات الاقتصــاد القياســي لتحليل أثر الاقتصــاد غير الرســمي على الاقتصـاد الجزائري، تم إستخلاص نتائج مهمة على مستوى الاقتصـادين، إبتداء من تقدير حجم الظاهرة إلى الأثر وإتجاه السببية للعلاقة بينهما؛ مما يسمح بإثبات أو نَفي فرضيات الدراسة، حيث:

- ✓ تم **إثبات صحة الفرضية الأولى**، والتي تنص على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية تحفز على نمو الاقتصاد غير الرسمي؛ فإثبات هذه الفرضية يمكن التطرق إليها في شقين:

-**الأول** إثبات معاناة الاقتصـــاد الجزائري من إختلالات هيكلية، وهو ما تم التوصـــل إليه في تحليل معوقات النمو الاقتصـــادي الجزائري، والذي يَظهر في عدم وجود قطاع يتمتع بميزة تنافســـية خارج قطاع المحروقات، أي غياب التنوع الاقتصـــادي، بالإضـــافة إلى تخلف القطاع المالي والمصـــرفي، وقصـــور الســـياســـة الجبائية والإنفاقية للدولة، وهذه الأخيرة تظهر في العجز المزمن الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة؛ وقد تم التوصـــل إلى أن هذه الإختلالات من المعوقات الأســـاســـية لنمو إقتصادي مستدام في الجزائر، إذا ما تم إضافة القصور المؤسسي؛

-**والثاني** أن هذا الإختلال الهيكلي يحفز على نمو الاقتصاد غير الرسمي، فقد تم التوصل إلى أن عدم فاعلية السـياسـة المالية، والتي تظهر في قصـور المنظومة الجبائية في آداء مهامها، وتدهور العلاقة بينها وبين المكلفين بالضـريبة، بالإضـافة إلى قصـور السياسـة الإنفاقية والتي أظهرت الدراسـة الحالية الدور المُسَـبب الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في زيادة حجم الاقتصـاد غير الرسـمي، ومنه زيادة في نمو الاقتصاد غير الرسمي.

- ✓ تم **إثبات صـحة الفرضـية الثانية**، أي أن الاقتصـاد غير الرسـمي في الجزائر يحوز على حجم كبير في الاقتصـاد، حيث تم تقدير حجمه خلال فترة الدراسـة، بمعدل 31,72% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يقارب ثلث الناتج الداخلي الخام، مع تسـجيل أعلى نسـبة سـنوات 2016 و2020، بنسـبة 41,68 %، وهي نسبة عالية، بالنظر للأثر الذي ينتج عنه على نمو الاقتصاد الرسمي الجزائري؛

5. تم **إثبات خطأ الفرضـــية الثالثة:** والتي تنص على اعتبار العلاقة بين الاقتصـــادين الرســـمي وغير الرسمي علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الاقتصاد غير رسمي نحو الاقتصاد الرسمي، حيث يمكن ملاحظة وجود علاقة تغذية مرتدة بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وأنشطة الاقتصاد الرسمي؛ فالاقتصاد غير الرسمي يسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال التعامل مع الاقتصاد الظاهر والعلني، وبدوره الاقتصاد الرسمي بسياساته وآلياته والثغرات الموجودة في أنظمته وضعف هيكله وإدارته يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وزيادتها باستمرار لاسيما في ظل غياب إستراتيجية فعالة للمواجهة الحاسمة والرادعة. وتثمر دائما تلك العلاقة عن أنشطة غير رسمية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك في المصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد غير الرسمي والقائمين على إدارة الاقتصاد الرسمي، وبالتالي فالعلاقة بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي هي علاقة في اتجاهين متعاكسين من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي والعكس.

6. تم **إثبات صحة الفرضية الرابعة:** أن للإقتصاد غير الرسمي تأثير معنوي سلبي على سيرورة النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، حيث أثبتت الدراسة أن الأثر السالب لنمو الاقتصاد غير الرسمي على نمو الاقتصاد الرسمي في الجزائر، والتي تم تفسيرها بالتأثير السلبي على سوق العمل وعلى النسيج الاقتصادي، حيث تعمل على تخفيض مستوى الإنتاجية في الاقتصاد ككل، وتعيق نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية.

النتائج:

على ضـــوء ما تم التوصـــل إليه، يمكن التطرق للنتائج على ثلاث محاور، الاقتصـــاد الجزائري، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وإنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي.

- **بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يمكن إيجاز أهم النتائج في:**

- الإرتباط الوثيق بين الوضعية الاقتصادية الكلية والمالية للدولة مع الأوضاع السائدة في الأسواق العالمية، حيث تم التوصـــل إلى أن الاقتصـــاد الجزائري يتأثر تأثرا كبيرا وواضـــحا من الإنخفاض المستمر لأسعار النفط الخام، أي إستمرار الإنخفاض لعدة سنوات، حيث التجارب التي عاشتها الجزائر في أزمة 1986 وأزمة 2014 أكبر دليل، مما يدل على عدم قدرة الاقتصـــاد الجزائري على الصمود، على المدى المتوسط، دون الإعتماد على العائدات النفطية؛

- الدور الكبير والحيوي الذي تلعبه الحكومة في الاقتصـــاد الوطني؛ فالحجم الكبير الذي تحوزه في الاقتصاد يرفع من قدرتها على توجيه دفة الاقتصاد نحو النمو أو التخلف، مما يترتب عنه:
  - الأهمية الحيوية والدور الكبير للميزانية العامة للدولة، بإعتبارها أداة أســاســية لتجســيد السـياسـات الاقتصـادية التي تضـعها الدولة، والوضـعية التي تكون عليها يترتب عنها آثار وإنعكاسـات مهمة على الوضـع العام، الاقتصـادي منه والاجتماعي، وبربط هذه الخاصـية بالمصـدر الأسـاسـي لتمويل الميزانية، يظهر الخلل في إمكانية تحقيق تنمية مسـتدامة على المديين القصير والطويل؛
  - تزايد الأعباء المفروضــة على الدولة، وإرتباط العديد من العوامل المحفزة للنمو والتطور على هذا الدور الذي تشــغله، بالنظر لهيكل الاقتصــاد الجزائري والفاعلين فيه، خاصــة القطاع الخاص؛ فمكانـة الدولـة أو الحكومـة قوَضَ حجم ومكانـة بـاقي الفاعلين في لعب الأدوار المنوطة بهم، بإعتبار أن الاقتصـاد الجزائري تَبَنى منهج إقتصـاد السـوق، وأي عملية تنمية تكون بإيعاز وبمبادرة من الدولة، ويظهر ذلك مثلا، في المبادرات الحكومية لتقليص معدل البطالة، عن طريق إمتصـــاص اليد العاملة في القطاع الحكومي، أو وضـــع آليات دعم للمؤسـسـات للرفع من القدرة على التشـغيل، فبغياب مبادرة من الدولة لا توجد ميكانيزمات فعالة وآليات ذاتية بالاقتصـــاد يمكن أن تقوم بخفض معدل البطالة، بالإضـــافة إلى وظيفة التوزيع المنتهجة ضمن السياسة العامة للدولة الجزائرية، فإعادة التوزيع المفرط كان له الأثر الســـلبي على النمو، في حين أن إعـادة التوزيع المعتدلـة كـان يمكن أن تؤدي إلى تنميـة إقتصادية طويلة الأجل؛
- عدم إمتلاك الجزائر لأي قطاع ذو ميزة تنافسـية خارج قطاع المحروقات، وقصـور في تنويع الإنتاج الوطني، مما يوحي بضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري؛
- أغلب المؤسـسـات الاقتصـادية الناشـطة في الجزائر هي مؤسـسـات صـغيرة جدا، وأغلبها ذات طابع عائلي، وقطاع الخدمات يحوز على حصـة الأسد بتشـغيل 59% القوة العاملة المشـتغلة، بالرغم من كون قطاع الصناعة يعتبر الأكثر إنتاجية من باقي القطاعات في الجزائر؛

- أكبر عائق في بيئة الأعمال بالجزائر، التمويل، حيث يحظى بأسوء تقييم من بين مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، بسبب تخلف المنظومة المصرفية في الجزائر وصعوبة الحصول على القروض ومنه خلل في توفير الخدمات المصرفية؛

- سوق العمل يتميز بضعف مرونة العمل، والإنفصال الحاصل بين سياسات الأجور بالاقتصادين العام والخاص وبين سياسات الإنتاجية؛

- نقص نجاعة السياسة الإنفاقية للدولة في الجزائر كون الإنفاق العمومي في الجزائر غير فعال، أي أن السياسة الإنفاقية المتبعة يشوبها خلل في تحقيق الأهداف المرجوة، لضعف التحكم في النفقات العمومية، ونقص فعالية الأطراف الفاعلة في تنفيذها؛

- يعتبر مؤشر سيادة القانون ومؤشر الكفاءة التنظيمية، الأسوء تقييما، وهي مؤشرات للقصور المؤسساتي الرسمي، أي العجز المؤسسي، والمتعلق بقصور الحكومة وأجهزتها في تطبيق القوانين، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ عدم اليقين، وذلك بسبب عدم استقرار التشريعات وتغيراتها المستمرة، خاصة فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي والتوجهات العامة للحكومة.

أظهرت النتائج عن الاقتصاد الرسمي في الجزائر، بقاء التبعية لأسعار النفط وهشاشة النسيج الاقتصادي مع غياب التنويع، أي غياب قطاعات إنتاجية تنافسية خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تخلف القطاع المصرفي ومحدودية الشمول المالي، ومعانات الاقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية، أهمها نقص نجاعة السياسة الإنفاقية للدولة، والمتعلقة بطريقة تنفيذ الميزانية العامة للدولة، هذه الأخيرة تحوز على أهمية محورية وحيوية في تسيير الشأن الاقتصادي، بالنظر لأهميتها المستمدة من حجم الحكومة في الاقتصاد، خاصة أنها الأداة الرئيسية لقيام الدولة بوظائفها كوظيفة إعادة توزيع الثروة، فلإعادة التوزيع المفرط آثار سلبية على النمو في حين أن إعادة التوزيع المعتدلة يمكن أن تؤدي إلى تنمية إقتصادية طويلة الأجل.

- **بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، يمكن إيجاز أهم النتائج في:**

- قُدِر حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 31,72% من الناتج الداخلي الخام، ويُدِر مداخيل تم تقديرها بما يقارب 9271,72 مليار دينار جزائري سنة 2022، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي تشغلها الظاهرة في الاقتصاد الجزائري؛

- أهم محددات الظاهرة في الجزائر يمكن ذكر:

- الأعباء الضـريبية واشـتراكات الضـمان الاجتماعي حيث زيادة حجم الاقتطاعات يرفع من حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- الإنفاق العمومي، فتزايد حجم الانفاق العمومي يحفز على نمو الاقتصاد غير الرسمي؛
- معدل البطالة، حيث ارتفاع معدل البطالة يحفز على نمو الاقتصاد غير الرسمي؛
- معدل التضخم، حيث ارتفاع التضخم يعمل على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- لنسبة التمدن أثر موجب على نمو الاقتصاد غير الرسمي؛
- الفساد والرشوة والعبء التنظيمي وضعف جودة القواعد المؤسسية.

- توفر البيئة المثالية لنمو الاقتصـاد غير الرسـمي، فصـغر حجم الوحدات الاقتصـادية يجعل من الصعب تحديد حجم المعاملات الاقتصادية بين هذه الوحدات، وسهولة النشاط بعيدا عن أعين الرقابة الحكومية؛
- الاقتصـاد غير الرسـمي ملجأ وملاذ لليد العاملة غير المؤهلة ويعتبر كوسـيلة متاحة لتجنب الآفات الاجتماعية، وصمام أمان للحفاظ على السلم الاجتماعي؛
- تغلغل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد، مع تأثيرها على كلفة عوامل الإنتاج في الاقتصـاد الجزائري، فالقطاع الغالب في الاقتصـاد الجزائري قطاع الخدمات، وهو قطاع ذو كثافة في العمالة، ووجود إقتصـاد غير رسـمي يوفر يد عاملة رخيصـة، يجعل من عامل العمل في الاقتصاد أرخص نسبيا من باقي عوامل الإنتاج.

➢ **بالنسبة لإنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي، يمكن إيجاز أهم النتائج في:**

- أظهرت نتائج تقدير الأثر باستعمال منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) أن للاقتصاد غير الرسمي أثر سالب على الاقتصاد الرسمي في الأجل القصير، حيث زيادة بـ1% من حجم الاقتصـاد غير الرسـمي يؤدي إلى إنخفاض في النمو الاقتصـادي بـ0,29%، مع بقاء باقي العوامل ثابتة؛

- أظهرت نتائج تقدير الأثر باستعمال منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) أن للاقتصاد غير الرسمي أثر سالب على الاقتصاد الرسمي في الأجل الطويل، حيث زيادة بـــ1% من حجم الاقتصـاد غير الرسـمي يؤدي إلى إنخفاض في النمو الاقتصـادي بـــ1,02%، مع بقاء باقي العوامل ثابتة؛

- علاقة السببية طويلة الأجل وفق منهجية Toda-Yamamoto بين الاقتصـاد الرسـمي والاقتصـاد غير الرسمي في الجزائر ذات إتجاه واحد، من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي أي:
  - الاقتصاد غير الرسمي لا يسبب الاقتصاد الرسمي؛
  - الاقتصاد الرسمي يسبب الاقتصاد غير الرسمي.

- علاقة السببية من الإنفاق العمومي نحو الاقتصاد غير الرسمي ذات دلالة إحصائية، أي أن: الإنفاق العمومي يسبب الاقتصاد غير الرسمي؛

- الإنفاق العمومي والاقتصاد الرسمي في الجزائر مجتمعان، يسببان الاقتصاد غير الرسمي؛

- التأثير الكبير على كلفة عوامل الإنتاج، حيث وجود الاقتصـــاد غير الرســـمي في الجزائر، يرفع من كثافة العمالة التي يتميز بها الاقتصـــاد الرســـمي لغلبة قطاع الخدمات، مما يؤثر ســـلبا على النمو الاقتصـــادي، حيث تنخفض تكلفة اليد العاملة، وتنخفض كميات رأس المال والأصـــول المادية، أي تعمل على الحد من نمو إمكانيات الإنتاج، وبالتالي إعاقة النمو على المدى الطويل؛

- تزايد حجم الميزانية العامة للدولة، نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد الجزائري، يعني زيادة في حجم الإنفاق العمومي، والنتيجة التي تم التوصـــل إليها أن : الإنفاق العمومي يُســـبب الاقتصاد غير الرسمي، تسمح بتنبؤ أن هذه الزيادة في الإنفاق العمومي سبب في زيادة نمو الاقتصاد غير الرسـمي، مما ينتج عنها مفارقة، من جهة يجب الحد من نمو الاقتصـاد غير الرسـمي من أجل زيادة الجباية، ومنه زيادة موارد المالية العامة للدولة، أي تغطية الزيادة في الإنفاق العمومي، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق العمومي يحفز على نمو الاقتصـاد غير الرسـمي، مما يعني زيادة في الفاقد من مصدر تمويل الميزانية، بالنظر للتهرب من دفع الضرائب وخسارة جزء من الجباية.

الشكل رقم (56): ملخص لنتائج الدراسة

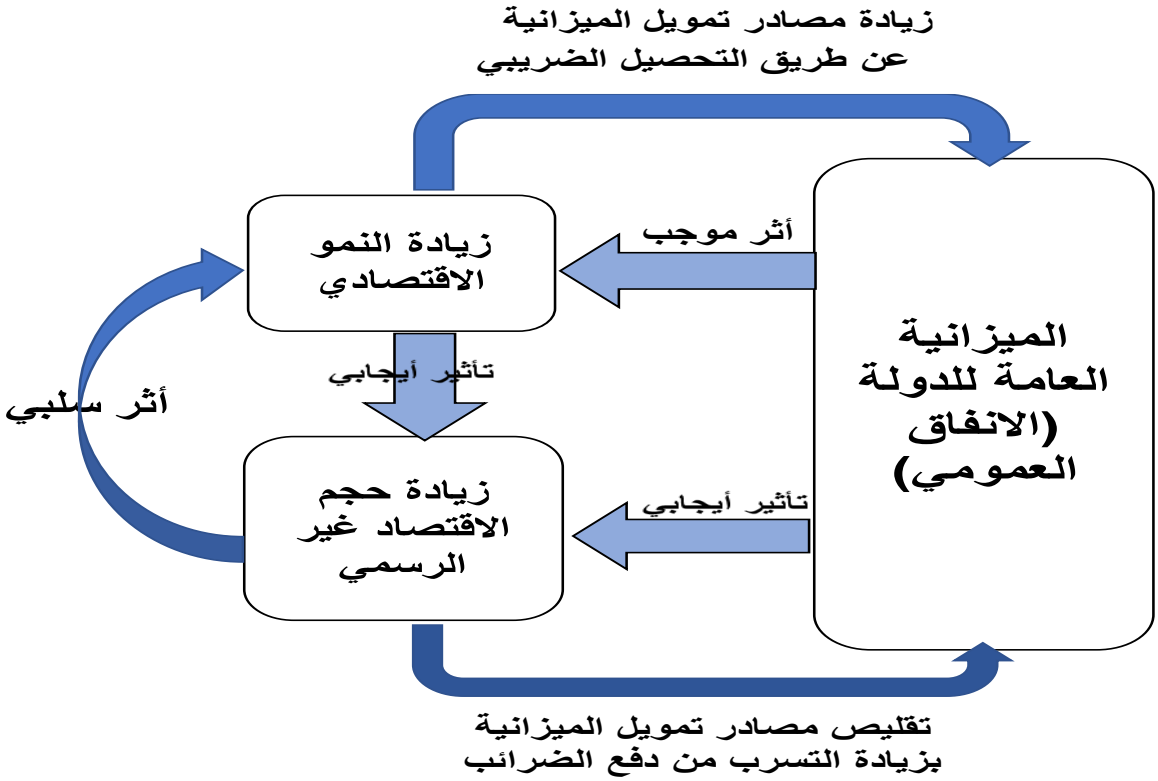

المصدر: إعداد الباحث

النتائج المتوصل إليها على قدر كبير من الأهمية، على مستوى البحث العلمي أو على مستوى متخذي القرار الاقتصادي، فدور الاقتصاد غير الرسمي غير المحفز على النمو يستدعي الوقوف عند هذه الظاهرة ومحاولة معالجتها بكل الطرق الممكنة. تم التركيز في دراسة الاقتصاد الرسمي الجزائري على مدى إرتباط الاقتصاد والنمو الاقتصادي بالجباية البترولية، وذلك لم يكن إعتباطيا، فالجزائر كدولة ريعية تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية لتسيير إقتصادها وتمويل نموها، خاصة مع الحجم الكبير للحكومة في الاقتصاد الوطني، فبالنظر لميزة عدم إستقرار الأسواق العالمية للنفط، تواجه مستقبل محفوف بالمخاطر وعدم اليقين؛ فلو يتم افتراض أن الجزائر لا تملك مقدرات طبيعية، وأن مصدر التمويل الوحيد هو الجباية العادية ومع تزايد دور الدولة تحتاج إلى زيادة مصادر تمويل لميزانيتها العامة، أي تمويل زيادة إنفاقها العمومي، ولتغطية هذه الزيادة يجب أن تكون هناك زيادة في النمو الاقتصادي بزيادة القيمة المضافة المنتجة في الاقتصاد ومنه زيادة في الاقتطاعات الإجبارية لخزينة الدولة، ووفق العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، فزيادة نمو الاقتصاد الرسمي بزيادة الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي بالاقتصاد، ينتج عنه تحفيز

نمو الاقتصاد غير الرسمي، أي زيادة في الفاقد من المصدر الأساسي لتمويل الميزانية، مما ينتج عنه حتمية عجز الميزانية ومنه عجز الدولة عن القيام بمهامها.

مما سبق يظهر الإختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، ولمعالجة الظاهرة محل الدراسة، وجب أولا معالجة هذه الإختلالات في الاقتصاد الرسمي، ببناء إقتصاد يتميز بالكفاءة والمردودية، من خلال:

- تحسين بيئة الأعمال؛
- إعادة النظر في إستراتيجيات تنفيذ السياسات الاقتصادية، بتبني ميكانيزمات لتقييم النتائج عوض الإهتمام بالتنفيذ فقط؛
- فتح المجال للإستثمارات الأجنبية المباشرة للرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية، من خلال اكتساب المهارات ومواكبة التطورات الحاصلة في مختلف مراحل الإنتاج والتصنيع؛
- العمل على تنويع الإنتاج الوطني وإيجاد قطاعات تنافسية خارج قطاع المحروقات؛
- إصلاح النظام الضريبي، وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة؛
- إصلاح المالية العامة للدولة، وزيادة كفاءة الفاعلين في تجسيد النفقات العامة؛
- إعادة النظر في حجم الحكومة في الاقتصاد، بالإعتماد على مدى كفاءتها إقتصاديا، بالإضافة إلى إعادة النظر في سياسات توزيع الثروة، فإعادة التوزيع المعتدلة يمكن أن تؤدي إلى تنمية إقتصادية طويلة الأجل، ولذلك وجب وضع سياسات إعادة توزيع متوازنة لضمان العدالة والكفاءة؛
- مواكبة التطور التكنولوجي في كل مجالات الحياة والتسيير الحكومي، بالإعتماد أكثر على الحوكمة الإلكترونية لما لها من آثار إيجابية في تحسين الخدمات وفي زيادة فاعلية الأجهزة الحكومية؛

- وضـــع منظومة إحصـــائية فعالة، من أجل الحصـــول على المعلومة والتي تعتبر الأداة الأسـاسـية لكل قرار إقتصـادي، ولكل سـياسـة إقتصـادية، فالمعلومة الصـحيحة ترفع من إحتمالية نجاح السياسة المتبعة.

إنعكاسـات الاقتصـاد غير الرسـمي على الاقتصـاد الرسـمي الجزائري، تظهر في دورها المثبط للنمو الاقتصـادي، والنمو الاقتصـادي في الجزائر يرتكز على الحجم الكبير للحكومة في الاقتصـاد، وهذه الأخيرة تعتمد على ميزانيتها العامة لتحفيز النمو، والتي مصـدرها الأسـاسـي الجباية البترولية، وهو ما يظهر الخطر الذي يمكن ينتج عن هذه العلاقة، من خلال زيادة حدة التبعية للأســـواق العالمية، وزيادة تفاقم أي أزمة إقتصادية في حالة حدوث إختلال في مصدر التمويل.

آفاق الدراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع ومناقشة أهم نتائجه، فإن هذه النتائج نفسها تستدعي فتح أبواب وآفاق بحث مستقبلية جديدة، من بينها:

- تأثير الاقتصاد الرقمي على نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- أثر تنامي التحويلات الاجتماعية على تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- محاكاة آثار رفع الدعم الحكومي للمحافظة على القدرة الشرائية على نمو الاقتصاد غير الرسمي؛
- الاقتصاد السلوكي والاقتصاد غير الرسمي؛
- سوسيولوجية القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري وعلاقته بالاقتصاد غير الرسمي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

حامد بن داخل الميطري، (2016)، **الاقتصاد الخفي على ضوء الشريعة الإسلامية: مفهومه وأسبابه ومكوناته وعلاجه**، دار النشر: جرير، الرياض، السعودية.

2- أطروحات دكتوراه

بخوش ليندة، (2022-2021)، **أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر.

بودلال علي، (2007)، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

بوقجام وسام، (2022-2021)، **دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر.

قارة ملاك، (2010-2009)، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك تونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

لخضر عزي، (1993-1992)، **السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

الوالي فاطمة، (2016-2015)، **"قياس متعدد الابعاد للفقر في الجزائر: الاقتصاد غير الرسمي"**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر، تلمسان، الجزائر.

وريدة عياش، (2018/2017)، **الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

3- المقالات:

بلقاط ح. (2017). **أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقيمية للفترة 1990-2017**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية, 8(1), 695-708. https://asjp.cerist.dz/en/article/93422

بوجرفة ب. (2013). **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية**. مجلة دفاتر إقتصادية, 4(1), 136-155. https://asjp.cerist.dz/en/article/25449

بورعدة ح., & رقيق ايسعد د. (2017). **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 11(1)، 76-96 https://asjp.cerist.dz/en/article/46955 .

بوعافية ر., & بن قيد ة م. (2018). **التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظميه**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية, 5(1), 249-291. https://asjp.cerist.dz/en/article/53945

دحماني ر., سليماني ه., & بوزكري ج. (2019). **تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي بإستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017**. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 13(3)، 109-121. https://asjp.cerist.dz/en/article/105329

دحماني.ر, & زايد، م. (2019). **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017**. مجلة رؤى اقتصادية, 9(2), 15-30. https://asjp.cerist.dz/en/article/108626

زايد م., ، دحماني ر. (2019). **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بإستخدام منهج MIMIC**. مجلة الباحث الاقتصادي, 7(3), 321-339. https://asjp.cerist.dz/en/article/106193

سبكي و., & مصطفى ب. (2019). **إختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2016)**. مجلة الإستراتيجية والتنمية, 9(5), 293-314. https://asjp.cerist.dz/en/article/98559

سلامي أ., & شيخي م. (2013). **إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**. مجلة الباحث, 13(13), 121-134. https://asjp.cerist.dz/en/article/275

عبد الله دوكارة ج., & مخطاري ف. (2021). **المؤسسات والتنمية المستدامة: حالة الجزائر**. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية, 3(2), 98-115. https://asjp.cerist.dz/en/article/165647

عبد الله قوري. ي. (2018). **أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر: 1995-2016**. مجلة الباحث, 18(1), 189-201. https://asjp.cerist.dz/en/article/72653

علي عبد الزهرة حسن، عبداللطيف شومان، (2013)، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 174-210. https://www.iasj.net/iasj/download/4d1efbdd5a691d11

قهواجي أ., مطالي ل., & بغدود ر. (2020). **الاقتصاد غير الرسمي وإنعكاساته على الاقتصاد الجزائري**. دراسات إقتصادية, 20(1), 137-149. https://asjp.cerist.dz/en/article/120496

قويدر م. (2013). **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل إقتصاد السوق**. مجلة الاقتصاد الجديد, 4(1), 135-158. https://asjp.cerist.dz/en/article/55992

مغنية م. (2018). **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**. مجلة الاقتصاد والمالية, 4(2), 177-187. https://asjp.cerist.dz/en/article/61624

4- تقارير:

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (جوان 2004)، مشروع تقرير حول: **القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق**. الجزائر.

الأمم المتحدة، (2022)، **مسح الحكومة الالكترونية 2022**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- Books

Bartlett, B. (1998). *The underground economy*. National Center for Policy Analysis.

Becker, K. F. (2004). *The informal economy*. Swedish International Development Agency. https://cdn.sida.se/publications/files/sida3630en-the-informal-economy.pdf.

Cling, J.-P., Lagrée, S., Razafindrakoto, M., & Roubaud, F. (Eds.). (2014). *The Informal Economy in Developing Countries* (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315850283

De Soto, H. (1989). *The other path: The invisible revolution in the third world*. Harper & Row

Elgin, Ceyhun, (2021), *The informal economy: measures, causes and consequences*, Routledge frontiers of political economy. NY. USA.

Godfrey, P. C. (2015). *Management, society, and the informal economy* (pp. 1–20). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315757445

Mankiw, N ; Belzile, G, (2014), *Principes de Macroéconomique*, 2ème édition, Modulo, Québec, Canada.

Samuelson, P., Nordhaus, W. (2009).*Ebook* : *Economics*. 19th Edition. McGraw Hill.

Schneider, F. (2008). *The economics of the hidden economy*. Edward Elgar.

Schneider, F., & Enste, D. (2002). *The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications.* Cambridge (UK): Cambridge University Press.

Schneider, F & Enste, D. (2013). *The Shadow Economy: An international Survey*, Cambridge University. NY, USA

Schneider, F., and Williams, C. C. (2013). *The shadow economy*. Institute of Economic Affairs. https://iea.org.uk/wp-content/uploads/2016/07/IEA%20Shadow%20Economy%20web%20rev%207.6.13.pdf

Scott, W. R. (2008). *Institutions and organizations: Ideas and interests*. Sage. https://us.sagepub.com/en-us/nam/institutions-and-organizations/book237665#description

Tedds, L.M., & Giles, D.E. (2007*). Taxes and the Canadian Underground Economy*. Canadian Tax Foundation: Toronto, Canada. https://ssrn.com/abstract=1002475

Temmar, A. (2015). *L'économie de l'Algérie.* Office des publications universitaires, Alger.

Vito Tanzi. (1983). *The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930-80*. *Palgrave Macmillan Journals*,*30*(2), 283-305. http://doi:10.2307/3867001.

Williams, C. (2023). *A Modern Guide to the Informal Economy*. Edward Elgar Publishing. USA

2- Doctoral thesis :

Smaili Nabila, (2017-2018), *Problématique de l'économie informelle en Algérie : cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou*, Thèse doctorat, Université Mouloud Maameri, Tizi-Ouzou, Algérie.

3- Articles :

Abd-El-Aziz Mansour, Ahmed & Zaki, Iman. (2019). *Estimating the Size of the Shadow Economy in Nine MENA Countries during the Period 2000 to 2017 Using the MIMIC Model*. Open Acces Library Journal. 06. 1-5. https://doi.org/10.4236/oalib.1105508

Ahumada, H., Alvaredo, F. et Canavese, A. (2009) . The Monetary Method to Measure the Size of the Shadow Economy A Critical Examination of its Use. Revue économique, Vol. 60(5), 1069-1078. https://doi.org/10.3917/reco.605.1069.

Alesina, A., Rodrick, D. (1994), *Distributive Politics and Economic Growth*, The Quarterly Journal of Economics, Vol.109, N°2, pp 465-490. https://doi.org/10.2307/2118470

Allingham, M., & Sandmo, A. (1972). *Income tax evasion: A theoretical analysis*. *Journal of Public Economics*, pp. 323-338. https://doi.org/10.1016/0047-2727(72)90010-2

Alm, J., & Embaye, A. (2013). *Using Dynamic Panel Methods to Estimate Shadow Economies Around the World, 1984–2006*. Public Finance Review, 41(5), 510-543. https://doi.org/10.1177/1091142113482353

Alm, J., Martinez-Vazque, E., and Torgler, B. (2006). *Russian attitudes toward paying taxes – before, during and after the transition*. International Journal of Social Economics, *33*(12), 832–857. https://doi.org/10.1108/03068290610714670.

Anderson, J. E. (2017). *Trust in government and willingness to pay taxes in transition countries*. *Comparative Economic Studies*, *59*, 1–22. https://doi.org/10.1057/s41294-016-0017-x.

Artavanis, N., Morse, A., and Tsoutsoura, M. (2016). *Measuring income tax evasion using bank credit: Evidence from Greece*. The Quarterly Journal of Economics, 131(2), 739–798. https://doi.org/10.1093/qje/qjw009

Bajada C., Schneider F., (2005). *The Shadow Economies of the Asia-Pacific*, Pacific Economic Review 10(3), 379-401. https://doi.org/10.1111/j.1468-0106.2005.00280.x

Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). *The Nexus Between Democracy and Economic Growth: Evidence from Dynamic Simultaneous-Equations Models*. Journal of the Knowledge Economy, Volume 9, 980-998. https://doi.org/10.1007/S13132-016-0380-X

Bennihi, aymen salah, & Bouriche, L. (2020). *assessment of the impact of covid-19 pandemic on the algerian economy: the importance of the informal economy*. Les cahiers du CREAD, 36(3), 349-371. https://asjp.cerist.dz/en/article/120919

Bennihi, aymen salah. Bouriche, L. Schneider, F. (2021). *The informal economy in Algeria: New insights using the MIMIC approach and the interaction with the formal economy*, Economic Analysis and Policy, Volume 72, 470-491, https://doi.org/10.1016/j.eap.2021.09.010

Benyahia-Taibi, G., & Amari, S. E. .-s. (2009). *Les PME algériennes dans l'ère de la mondialisation: étude de cas des PME de la région Oranaise*. Les cahiers du CREAD, 25(90), 63-78. https://asjp.cerist.dz/en/article/2100

Berdiev, A. N., and Saunoris, J. W. (2016), *Financial development and the shadow economy: A panel VAR analysis*, Economic Modelling, Volume 57, 197-207, https://doi.org/10.1016/j.econmod.2016.03.028.

Berdiev, A. N., and Saunoris, J. W. (2020). *Driven underground by (mis)trust?*. Applied Economics Letters, *27*(4), 286–298. https://doi.org/10.1080/13504851.2019.1613497.

Berdiev, A. N., Saunoris, J. W., & Schneider, F. (2018). *Give Me Liberty, or I Will Produce Underground: Effects of Economic Freedom on the Shadow Economy*. Southern Economic Journal, 85, 537-562. https://doi.org/10.1002/soej.12303

Bounoua, C., Sebbah, F., Benikhlef, Z. (2014). *L'économie informelle en Algérie : analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1990-2009).* Les cahiers du CREAD, 30(110), 35-51. https://asjp.cerist.dz/en/article/2002

Bouyaacoub Leila, Bencheikh Houari, (2020), *Caractéristiques et spécificités des PME en Algérie* , Revue : Algérie d'Economie et Gestion, Vol 14, N°02 (204-229)

Cagan, P. (1958*). The demand for currency relative to the total money supply*. Journal of Political Economy, 66, pp. 302– 328.

Cantekin, K., Elgin, C .(2017). *Extentand Growth Effects of Informality in Turkey: Evidence from a Firm-Level Survey*. Singapore Economic Review. 62(5), 1017–1038.

Castells, M., and Portes, A. (1989). *World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy*. In A. Portes, M. Castells, and L. A. Benton (Eds), *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries* (pp. 11–37). Johns Hopkins University Press.

Cette, G. Épaulard, A. Givord, P. (2008). *Croissance de la productivité : le rôle des institutions et de la politique économique*. In: Économie et statistique, n°419-420.pp. 3-10

Charmes, J (2014), *Vers une résurgence de la préoccupation des pouvoirs publics à l'égard de l'économie informelle sur la rive sud du méditerrané*, Annuaire leMED de la méditerrané, 267-272

Cherfi-Feroukhi, K, Souam,S ; (2020) ; *Informal economy, government intervention and labor market in Algeria: An analysis by structural models* ; Economic Bulletin ; Volume 40, issue 02 ; pages 1178-1193.http://accessecon.com/pubs/eb/2020/volume40/eb-20-v40-i2-p101.pdf

Contini, B. (1981). *Labor market segmentation and the development of the parallel economy: The Italian experience*. Oxford Economic Papers, *33*, 401–412. https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.oep.a041515.

Dell'Anno R., Schneider F., (2003). *The Shadow Economy of Italy and other OECD Countries: What do we know?* Journal of Public Finance and Public Choice/Economia delle scelte pubbliche 21(2/3), 97-120.

Dell'Anno R., Schneider F., (2009). *A Complex Approach to Estimate Shadow Economy: The Structural Equation Modelling*. New Economic Windows . PP 111-130

Dell'Anno, R. (2007). *The shadow economy in Portugal: An analysis with theMIMIC approach*. Journal of Applied Economics, 10(2), 253–277. https://doi.org/10.1080/15140326.2007.12040490

Dell'Anno, R. (2016). *Analyzing the determinants of the shadow economy with a 'separate approach'. An application of the relationship between inequality and the shadow economy*. World Development, 84, 342–356.

Dell'Anno, R. (2022). *Theories and definitions of the informal economy: A survey*. Journal of Economic Surveys, 36(5), 1610–1643. https://doi.org/10.1111/joes.12487

Dellot, B. (2012). *Untapped enterprise: Learning to live with the informal economy*. Royal Society of the Arts. https://www.thersa.org/globalassets/pdfs/blogs/enterprise-untappedenterprise-rsa.pdf.

Denzau, A. T., and North, D. (1994). *Shared mental models: Ideologies and institutions*. *Kyklos*, *47*, 3–30. https://doi.org/10.1111/j.1467-6435.1994.tb02246.x.

Easterly, W,. Levine, R, (1997), *Africa's Tragedy : Policies and Ethnic Divisions*, The Quartely Journal of Economics, Vol.112, N°4, 1203-1250

Feige, E. L. (1990). *Defining and estimating underground and informal economies*. World Development, 18(7), 989–1002. https://doi.org/10.1016/0305-750X(90)90081

Feld, L. P., and Schneider, F. (2010). *Survey on the shadow economy and undeclared earnings in OECD countries*. German Economic Review, *11*(2), 109–149. https://doi.org/10.1111/j.1468-0475.2010.00509.x

Frey, B. S., and Torgler, B. (2007). *Tax morale and conditional cooperation*. Journal of Comparative Economics, 35(1), 136–159. https://doi.org/10.1016/j.jce.2006.10.006.

Friedman, E., S. Johnson, D. Kaufmann and P. Zoido-Lobatón (2000), *Dodging the Grabbing Hand: The Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries*, Journal of Public Economics 76/4, pp. 459-493.

Garcia, Gillian. (1987). *The currency ratio and the subterranean economy*. Financial Analysts Journal 69.1: 64–6.

Giles, D.E.A. (1999a), *Measuring the Hidden Economy: Implications for Econometric Modelling*, Economic Journal 109/3, pp. 370-380.

Gillet, A (2003). *Les entrepreneurs algériens de petites entreprises : un groupe hétérogène entre logiques domestiques et logique économique capitaliste*. Cahiers du Griot. 2004. P 125 - 140.

Godfrey, P. C. (2011). *Toward a theory of the informal economy*. *Academy of Management Annals*, *5*(1), 231–277. https://doi.org/10.5465/19416520.2011.585818

Gutmann, P. M. (1977). *The subterranean economy*. Financial Analysis Journal, *34*(1),24–27. https://doi.org/10.2469/faj.v33.n6.26.

Hammer, A. (2019). *Comparative capitalism and emerging economies: Formal–informal economy interlockages and implications for institutional analysis*. Review of International Political Economy, 26(2), 337–360.

Harris, John. R., and Michael. P. Todaro. (1970). *Migration, unemployment and development: A two-sector analysis*. American Economic Review 60: 126–142. https://www.jstor.org/stable/1807860

Hooper, D., Coughlan, J., Mullen, M. (2008), *Structural Equation Modelling: Guidelines for Determining Model Fit*. Electronic Journal of Business Research Methods, 6(1), 53-60.

Horodnic, I., and Williams, C. C. (2022). *Tackling undeclared work in the European Union: Beyond the rational economic actor approach*. *Policy Studies*, *43*(1), 21–55. https://doi.org/10.1080/01442872.2019.1649384.

Igor L. Kheifets, Peter C.B. Phillips, (2023), *Fully modified least squares cointegrating parameter estimation in multicointegrated systems*, Journal of Econometrics, Volume 232, Issue2, Pages 300-319. https://ssrn.com/abstract=4559773

Ihrig, J., & Moe, M. (2004). *Lurking in the shadows: The informal sector and government policy*. Journal of Development Economics, 73, 541–557.

Jöreskog, Karl G., & Arthur S. Goldberger (1975), *Estimation of a model with multiple indicators and multiple causes of a single latent variable*, Journal of the American Statistical Association **70**: 631-639. https://doi.org/10.1080/01621459.1975.10482485

Kazemier, Brugt. (April 2003*). The Underground Economy; A Survey of Methods and Estimates*. Conference: the Belgian-European colloquium "Undeclared work: a threat to the welfare state" At: Brussels (Belgium)

Kistruck, G. M., Webb, J. W., Sutter, C. J., and Bailey, A. V. G. (2015). *The double-edged sword of legitimacy in base-of-the-pyramid markets*. Journal of Business Venturing, *30*(3), 436–451. https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2014.06.004

Kucera and Roncolato (2008), *Informal Employment : Two contested policy issues*. International Labor Review, 14(7), 341-348 https://doi.org/10.1111/j.1564-913X.2008.00039.x

Lackó, M. (1999). *Electricity intensity and the unrecorded economy in post-socialist countries*. In E. Feige and K. Ott (Eds), *Underground economies in transition* (pp. 102–142). Ashgate. https://doi.org/10.4324/9780429021138.

Langfeldt, E. (1984). *The unobserved economy in the Federal Republic of Germany*. In E. L. Feige (Ed.), *The unobserved economy* (pp. 236–260). Cambridge University Press.

Lewis, W. A. (1954). *Economic development with unlimited supplies of labor*. *The Manchester School*, *22*(1), 139–191. https://doi.org/10.1111/j.1467-9957.1954.tb00021.x

Lichard, T., Hanousek, J., and Filer, R. K. (2021). *Hidden in plain sight: Using household data to measure the shadow economy*. Empirical Economics, *60*, 1449–1476. https://doi.org/10.1007/s00181-019-01797-z.

Lin, S. (2018). *We work like ants … we avoid being troublemaker: An exploratory inquiry on resilience of Chinese street vendors in the urban village*. International Journal of Sociology and Social Policy, 38(11/12), pp 1024–1040. https://doi.org/10.1108/IJSSP-01-2018-0008

Loayza, N. V. (1996), *The economics of the informal sector: a simple model and some empirical evidence from Latin America*. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 45, pp. 129-162.

MacAfee, K. (1980*). A glimpse of the hidden economy in the national accounts*. Economic Trends, 136, 81–87.

Mebtoul.A, (2017), *La sphère informelle ou la problématique de la dérégulation de l'économie algérienne*, intervention dans le Maghreb émergent, 18 juin 2017

Mickiewicz, T., Rebmann, A., and Sauka, A. (2019). *To pay or not to pay? Business owners' tax morale: Testing a neo-institutional framework in a transition environment*. Journal of Business Ethics, 157, 5–93. https://doi.org/10.1007/s10551-017-3623-2

Moser, C. N. (1978). *Informal sector or petty commodity production: Dualism or independence in urban development*. World Development, 6, 1041–1064.

Mughal, K. S., & Schneider, F. G. (2020). *How Informal Sector Affects the Formal Economy in Pakistan? A Lesson for Developing Countries*. South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance, 9(1), 7-21. https://doi.org/10.1177/2277978719898975

Munck, R., Pradella, L., and Wilson, T. D. (2020). *Introduction: Special issue on precarious and informal work*. Review of Radical Political Economics, *52*(3), 361–370. https://doi.org/10.1177%2F0486613420929205

O'Higgins, M. (1989). *Assessing the underground economy in the United Kingdom*. In E. L. Feige (Ed.), *The underground economies: Tax evasion and information distortion* (pp. 175–195). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511571749.

Onnis, L., and Tirelli, P. (2015). *Shadow economy: Does it matter for money velocity?* Empirical Economics, *49*(3), 839–858. https://doi.org/10.1007/s00181-015-0914-2.

Ouédraogo, I. (2017). *Governance, Corruption, and the Informal Economy*. Modern Economy, 8, 256-271. https://doi.org/10.4236/me.2017.82018

Packard, T. (2007). *Do workers in Chile choose informal employment? A dynamic analysis of sector choice*. World Bank. https://doi.org/10.1596/1813-9450-4232

Petersen, L., and Charman, A. (2018). The role of family in the township informal economy of food and drink in KwaMashu, South Africa. *International Journal of Sociology and Social Policy*, *38*(7/8), 564–577. https://doi.org/10.1108/IJSSP-06-2017-0068.

Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R. (2001) *Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships*. Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326. https://doi.org/10.1002/jae.616

Phillips, Peter C. B (1995). *Fully Modified Least Squares and Vector Autoregression*. Econometrica, *63*(5), 1023–1078. https://doi.org/10.2307/2171721

Phillips, Peter C. B. and Hansen. Bruce E. (1990). *Statistical Inference in Instrumental Variables Regression with I(1) Processes*.. The Review of Economic Studies, vol. 57, no. 1, pp. 99–125. https://doi.org/10.2307/2297545.

Portes, A. (1994). *The informal economy and its paradoxes*. In N. J. Smelser and R. Swedberg (Eds), The handbook of economic sociology (pp. 142–165). Princeton University Press.

Portes, M. Castells, and L. A. Benton (1989), *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries,*Johns Hopkins University Press (pp. 11–37). https://www.press.jhu.edu/books/title/2664/informal-economy

Putnins, T; Sauka, A, (2015). *Measuring the shadow economy using company managers*. Journal of comparative economics, 43(2), 471-490

Rahman, S. Faisal, F. Ali, A. Sulimany, H, G, H. Bazhair, A,H .(2023). *Do financial technology and financial development lessen shadow economy? Evidence from BRICST economies using heterogenous bootstrap panel causality*, The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 90, 201-210 https://doi.org/10.1016/j.qref.2023.06.005.

Roberts, A. (2014). *Peripheral accumulation in the world economy: A cross-national analysis of the informal economy*. International Journal of Comparative Sociology, 54(5/6), 420–444.

Schneider, F. (2005). *Shadow economies around the world: What do we really know*. European Journal of Political Economy, 21(3), 598–642. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2004.10.002.

Schneider, F. (2010). *The influence of public institutions on the shadow economy: An empirical investigation for OECD countries*. Review of Law and Economics, *6*(3), 441–468. https://doi.org/10.2202/1555-5879.1542.

Schneider, F. (2017), E*stimating a Shadow Economy: Results, Methods, Problems, and Open Questions*, De Gruyter Open, Open Economics 2017/1, pp. 1–29. https://doi.org/10.1515/openec-2017-0001

Schneider, F., and Enste, D. H. (2000). *Shadow economies: Size, causes, and consequences*. Journal of Economic Literature, *38*(1), 77–114. https://doi.org/10.1257/jel.38.1.77.

Shahid, M. S., Ejaz, L., and Ali, K. (2022). *We must deter, but not without trust: A case of formalising informal micro-entrepreneurs in Pakistan.* International Journal of Sociology and Social Policy. Vol. 43 No. 1/2, pp. 228-246 https://doi.org/10.1108/IJSSP-02-2022-0042.

Svensson, J. (2005). *Eight questions about corruption*. Journal of Economic Perspectives, 19, 19–42. https://doi.org/10.1257/089533005774357860.

Tanzi, V. (1980), *The underground economy in the United States: estimates and implications*, Banca Nazionale del Lavoro, PP 427-453

Thomas, J. J. (1986). *The underground economy in the United States: Comment on Tanzi*. IMF Staff Papers, *33*, 782–789. https://doi.org/10.2307/3867217

Tonoyan, V., Strohmeyer, R., Habib. M., and Perlitz, M. (2010). *Corruption and entrepreneurship: How formal and informal institutions shape small firm behaviour in transition and mature market economies*. Entrepreneurship *Theory and Practice*, *34*(5), 803–831. https://doi.org/10.1111%2Fj.1540-6520.2010.00394.x

Tonuchi, J. E., & Idowu, P. (2020). "*How large is the size of Nigeria's informal economy? A MIMIC approach*.". International Journal of Finance, Insurance and Risk Management, Volume X, Issue 3, 2020, pp. 31-52. https://ssrn.com/abstract=3683765

Torgler, B., and Schneider, F. (2009). *The impact of tax morale and institutional quality on the shadow economy*. Journal of Economic Psychology, 30(2), 228–245. https://doi.org/10.1016/j.joep.2008.08.004

Trundle, J. M. (1982*). Recent changes in the use of cash*. Bank of England Quarterly Bulletin, *22*, 519–529. https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/quarterly-bulletin/1982/recent-changes-in-the-use-of-cash.pdf?la=en&hash=3223112BE9

Umar, M. A., Derashid, C., and Ibrahim, I. (2017). *What is wrong with the fiscal social contract of taxation in developing countries? A dialogue with self-employed business owners in Nigeria.* Sage Open, 1–11. https://doi.org/10.1177/2158244017745114.

Webb, J.W., & Ireland R.D. (2015). *Laying the foundation for a theory of informal adjustments*. In Godfrey PC (Ed.), Management, Society, and the Informal Economy: 21-41. New York: Routledge

Willard, J. C. (1989). L'économie souterraine dans les comptes nationaux. Economie et Statistique INSEE, 35-51. https://doi.org/10.3406/estat.1989.5388

Williams, C. C., and Gashi, A. (2022). *Evaluating the wage differential between the formal and informal economy: A gender perspective*. *Journal of Economic Studies*, *49*(4), 735–750. https://doi.org/10.1108/JES-01-2021-0019

Williams, C. C., and Martinez-Perez, A. (2014a). *Do small business start-ups test-trade in the informal economy? Evidence from a UK small business survey*. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, *22*(1), 1–16. https://doi.org/10.1504/IJESB.2014.062127.

Williams, C. C., and Round, J. (2008b). *Re-theorising the nature of informal employment: Some lessons from Ukraine*. International Sociology, *23*(3), 367–388. https://doi.org/10.1177/0268580908088896

Williams, C. C., and Shahid, M. (2016*). Informal entrepreneurship and institutional theory: Explaining the varying degrees of (in)formalisation of entrepreneurs in Pakistan*. Entrepreneurship and Regional Development, *28*(1/2), 1–25. https://doi.org/10.1080/08985626.2014.963889.

Williams, C. C., Martinez-Perez, A., and Kedir, A. M. (2017a). *Informal entrepreneurship in developing economies: The impacts of starting-up unregistered on firm performance*. *Entrepreneurship Theory and Practice*, *41*(5), 773–799. https://doi.org/10.1111/etap.12238.

Zellner, Arnold (1970), "*Estimation of regression relationships containing unobservable variables*", International Economic Review 11: 441-454. https://doi.org/10.2307/2525323

4- Rapports/ Reports and Working Papers

Ardizzi . G and al, (December 2014), *"Measuring the Underground Economy with the Currency Demand Approach: A Reinterpretation of the Methodology, with an Application to Italy",* Review of Income and Wealth, vol. 60, n. 4, pp. 747-772. https://doi.org/10.1111/roiw.12019

Banque d'Algérie, (Juin 2022), *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie : Série retrospective 1964-2020*, Hors Série.

Belguidoum, S (2011), *Le dynamisme des nouvelles places marchandes de l'Est algérien, reconfiguration urbaine et nouvelles donnes sociales, entre le licite et l'illicite*, *migration, travail, marchés,* France Cerisy, (04-05)

Buehn, A., & Schneider, F. (2013*). Size and Development of Tax Evasion in 38 OECD countries : What do we (not) know*? (Discussion Paper). Austria,: University of Linz. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2181359

Bureau International du Travail, (2015), *Recommandation N° 204 concernant la transition de l'économie informel vers l'économie formelle*, Genève

Canh, P. N., Schinckus, C., Thanh, S. D., and Chong, F. H. L. (2021). *The déterminants of energy consumption: A shadow economy-based perspective*. *Energy*, *25*, 120210. https://doi.org/10.1016/j.energy.2021.120210.

Deléchat, Corinne and Leonardo Medina, (eds.2021). *« The Global Informal Workforce : Priorities for Inclusive Growth* », Washington, DC : International Monetery Fund. https://socialprotection.org/discover/publications/global-informal-workforce-priorities-inclusive-growth

Direction général de la surette national, (janvier 2018), *« étude du phénomène de la contrefaçon et falsification dans les domaines industriels* », Alger

Elgin, C., Kose, A., Ohnsorge, F., Yu, S. (2019). *Shades of Grey: Measuring the Informal Economy Business Cycles.* WorldBank, mimeo.

Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. (2021). "*Understanding Informality*", C.E.P.R. Discussion Paper 16497, Centre for Economic Policy Research, London. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3916568

Elgin, C.,Kose, M. A.,Ohnsorge, F. & Yu, S. (2021).*Growing apart or moving together? Synchronization of informal and formal economy business cycles*.World Bank. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3916568

El-Kadi, Tin-Hinane, (2020), " *Développement ou gain de temps?: Rente pétrolière, transformation économique et survie politique en Algérie*"; Friedrich-Ebert-Stiftung, Alemagne. https://collections.fes.de/publikationen/content/titleinfo/453295

Eurostat. (2014). *SCN essentiel: établir les bases.* Bruxel.

FMI, OCDE, NU, BM, CE. (2013). *Système de Comptabilité Nationale 2008.* New York. USA

Fries, S., Lysenko, T., and Polanec, S. (2003). *The 2002 business environment and enterprise performance survey: Results from a survey of 6,100 firms*. EBRD. Working Paper 84.

Giles, David E.A. (1995). *Measuring the size of the hidden economy and the tax gap in New Zealand: An econometric analysis*", Working Paper on Monitoring the Health of the Tax System 5a, Wellington, Inland Revenue Department.

Gutierrez-Romero, R. (2020). *Inequality, Persistence of the Informal Economy, and Club Convergence*. Centre for Globalisation Research (CGR) working paper series 103. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3592049

Gwartney, J. Lawson, R & Norton, S. (2008), *Economic Freedom of The World : 2008 annual report*. The Fraser Institute.

Hassan, M & Schneider, F. (2016). *Size and development of the shadow economies of 157 countries worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013.* Germany: IZA Discussion Paper No. 10281. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2861026

ILO (2015). *Recommendation no. 204 concerning the transition from the informal to the formal economy.* https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ednorm/relconf/documents/meetingdocument/wcms377774 .pdf.

ILO (2018a). *Women and men in the informal economy: Statistical picture*.

Lemieux, P. (2007). *L'économie souterraine: causes, importances, options.* Montréal (Canada): Les cahiers de l'institut économique de Montréal.

Mario Solis-Garcia, Yingtong Xie. (2018). *Measuring the size of the shadow economy using a dynamic general equilibrium model with trends, Journal of Macroeconomics*, Volume 56, 258-275, https://doi.org/10.1016/j.jmacro.2018.04.004.

McCulloch, N., Moerenhout, T., and Yang., J. (2021*). Building a social contract? Understanding tax morale in Nigeria*. Journal of Development Studies, 57(2), 1797688. https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1797688.

Medina, L., Schneider, F. (2019). "*Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One*", CESifo WP, 7981. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3502028

Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, (2006), *Ranking of countries: The WEF,IMD, Fraser and Heritage indices*, CESIFO DICE REPORT. https://hdl.handle.net/10419/166879

Ohnsorge, F., and S. Yu. 2021. *The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies*. Washington DC: World Bank.

Ohnsorge, F., Okawa, Y., and Yu, S. (2021). *Lagging behind: Informality and development*. In F. Ohnsorge and S. Yu (Eds), *The long shadow of informality: Challenges and policies* (pp. 125–202). World Bank.

ONS (2016); *Enquête Emploi Auprès des Ménages 2014*; Collection Statistiques; N° 198⁄2016, Alger.

Richardson, Maryann & Sawyer, Adrian. (2001). *A Taxonomy of the Tax Compliance Literature: Further Findings, Problems and Prospects*. Australian Tax Forum. Vol 16(3). 137-320.

Schneider, F. (2013). *Size and development of the shadow economy of 31 European and 5 other OECD countries from 2003 to 2013*. A further decline. JKU Department of Economics.

Schneider, F. & Buehn, A. (2007). *Shadow Economies and Corruption All Over the World : Revised Estimates for 120 Countries*. Economics, 1(1), 2007-9, https://doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2007-9

Schneider, F. G., Buehn, A., Montenegro, C. E. (2010). *Shadow Economies All Over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007*. World Bank Policy Research Working Paper. No.5356. https://ssrn.com/abstract=1645726

Torgler, B., and Schneider, F. (2007b). *Shadow economy, tax morale, governance and institutional quality: A panel analysis*. (Discussion Paper Series N° 2563).IZA. http://ftp.iza.org/dp2563.pdf.

World Bank Group. (2019). *Global Economic Prospects Darkening Skies*. January, Washington, DC World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/307751546982400534/Global-Economic-Prospects-Darkening-Skies

World Bank Group, (2020), « *Doing-Business 2020, Economy profile : Algeria* », Washington. USA

ثالثا: مصادر البيانات

- موقع البنك الدولي لمؤشرات التنمية الاقتصادية (تاريخ الإطلاع: 2023/10/26):

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

- موقع البنك الدولي لمعطيات الاقتصاد غير الرسمي (تاريخ الإطلاع: 2023/10/26):

https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database

- موقع البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة (تاريخ الإطلاع: 2023/10/26):

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

- موقع معهد Heritage لمؤشر الحرية الاقتصادية (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11):

https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores

- موقع معهد Fraiser لمؤشر الحرية الاقتصادية (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11):

https://www.fraserinstitute.org

- موقع بنك الجزائر للمعطيات النقدية للاقتصاد الجزائري 1974-2023 (تاريخ الإطلاع: 2023/11/06):

https://www.bank-of-algeria.dz/situation-monetaire/

-موقع الديوان الوطني للإحصائيات لحوصلة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2020 (تاريخ الإطلاع: 2023/11/06): https://www.ons.dz/spip.php?rubrique394

-موقع الأمم المتحدة لمؤشر الحكومة الإلكترونية (تاريخ الإطلاع: 2024/08/11):
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

رابعا: المواقع الالكترونية

- موقع وزارة الصناعة: www.industrie.gov.dz
- موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz
- موقع المديرية العامة للضرائب: www.mfdgi.gov.dz
- موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques/

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): تقدير معلمات معادلة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الطلب على النقود بمنهجية FMOLS

Dependent Variable: LNCM2
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/30/24 Time: 09:21
Sample (adjusted): 1981 2022
Included observations: 42 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_1_TX_	0.320307	0.124487	2.573020	0.0145
LNGDPPC	0.171086	0.033945	5.040070	0.0000
LNMS	1.125227	0.177811	6.328228	0.0000
LNR	-0.301766	0.111931	-2.696001	0.0107
LNINFLAT	0.059473	0.023273	2.555401	0.0151
DUMMY	-0.384577	0.068234	-5.636155	0.0000
C	-1.645963	0.370269	-4.445321	0.0001

R-squared	0.835722	Mean dependent var	-1.180305
Adjusted R-squared	0.807560	S.D. dependent var	0.189939
S.E. of regression	0.083322	Sum squared resid	0.242991
Long-run variance	0.006279		

الملحق رقم (02): جدول المعطيات الإحصائية

السنة	GDPPC	R	$\frac{C}{M_2}$	MS	Tx	Inflat	Dummy	M_2
1980	8 671,58	0,085	0,453	0,352	0,357	0,095	0	93,539
1981	9 890,78	0,085	0,440	0,344	0,401	0,147	0	109,154
1982	10 379,95	0,085	0,357	0,370	0,335	0,065	0	137,890
1983	11 299,62	0,090	0,362	0,379	0,320	0,060	0	165,926
1984	12 508,45	0,092	0,346	0,358	0,339	0,081	0	194,717
1985	13 161,40	0,092	0,342	0,353	0,322	0,105	0	223,860
1986	13 088,58	0,099	0,394	0,405	0,247	0,124	0	227,016
1987	13 724,18	0,101	0,376	0,402	0,243	0,074	0	257,896
1988	14 416,52	0,108	0,375	0,395	0,235	0,059	0	292,965
1989	17 007,17	0,112	0,389	0,361	0,260	0,093	0	308,147
1990	21 780,64	0,112	0,393	0,325	0,265	0,167	0	343,324
1991	32 314,34	0,127	0,379	0,296	0,289	0,259	0	414,745
1992	39 187,53	0,140	0,340	0,318	0,289	0,317	0	544,456
1993	42 625,80	0,140	0,362	0,347	0,258	0,205	0	584,183

1994	53 387,97	0,164	0,330	0,316	0,267	0,290	0	675,928
1995	69 899,52	0,166	0,338	0,284	0,290	0,298	0	739,895
1996	88 667,67	0,145	0,343	0,260	0,306	0,187	0	848,250
1997	94 320,70	0,126	0,337	0,260	0,316	0,057	0	1 003,136
1998	94 587,52	0,091	0,326	0,281	0,250	0,050	0	1 199,476
1999	106 708,93	0,083	0,322	0,262	0,270	0,026	0	1 366,769
2000	133 990,73	0,075	0,306	0,216	0,369	0,003	0	1 559,914
2001	135 480,11	0,063	0,240	0,240	0,320	0,042	1	2 403,069
2002	143 013,96	0,080	0,234	0,246	0,315	0,014	1	2 836,874
2003	163 848,89	0,080	0,237	0,229	0,345	0,043	1	3 299,460
2004	189 144,32	0,080	0,240	0,219	0,336	0,040	1	3 644,293
2005	229 452,17	0,080	0,226	0,198	0,385	0,014	1	4 070,443
2006	254 272,94	0,080	0,222	0,192	0,404	0,023	1	4 870,072
2007	275 215,80	0,080	0,214	0,198	0,372	0,037	1	5 994,608
2008	319 462,95	0,080	0,221	0,203	0,243	0,049	1	6 955,968
2009	283 214,41	0,080	0,251	0,239	0,308	0,057	1	7 292,695
2010	334 433,54	0,080	0,253	0,236	0,233	0,039	1	8 280,740
2011	399 209,59	0,080	0,259	0,258	0,210	0,045	1	9 929,188
2012	435 033,63	0,080	0,268	0,258	0,211	0,089	1	11 015,135
2013	438 095,91	0,080	0,268	0,262	0,219	0,033	1	11 941,508
2014	444 492,35	0,080	0,268	0,256	0,213	0,029	1	13 663,912
2015	422 644,23	0,080	0,300	0,280	0,244	0,048	1	13 704,511
2016	434 182,61	0,080	0,325	0,279	0,238	0,064	1	13 816,309
2017	458 866,33	0,080	0,315	0,266	0,252	0,056	1	14 974,234
2018	486 404,86	0,080	0,296	0,252	0,248	0,043	1	16 636,712
2019	480 038,01	0,080	0,329	0,259	0,262	0,020	1	16 510,684
2020	425 228,80	0,080	0,346	0,279	0,218	0,024	1	17 740,007
2021	499 780,78	0,080	0,334	0,251	0,268	0,072	1	20 078,806
2022	616 632,77	0,080	0,322	0,220	0,259	0,093	1	22 955,347

- ✓الضغط الضريبي **(Tx)** مجموع الضرائب العادية كنسبة من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **(GDPPC)** بالعملة المحلية دج؛
- ✓كتلة الأجور من الدخل الوطني**(MS)** كتلة الأجور كنسبة من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓الكتلة النقدية بمعناها الواسع **(M_2)** بالمليار دج؛
- ✓سعر الفائدة **(R)** بالنسبة المئوية على الودائع الإدخارية؛
- ✓ معدل التضخم **(INFLAT)** بسعر المستهلك بالتغير السنوي %.

الملحق رقم (03): تقدير النموذج ARDL(1,2,4,4,4,0) لمعادلة الفترة من 1980-2022 بأربع تأخيرات

Dependent Variable: LNGDPPER
Method: ARDL
Date: 10/07/24 Time: 14:18
Sample: 1984 2022
Included observations: 39
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LNG LNIE LNINFLAT LNBAR LNTAX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 6250
Selected model: ARDL(1,2,4,4,4,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDPPER(-1)	0.452949	0.116738	3.880045	0.0011
LNG	-0.079763	0.362464	-0.220059	0.8283
LNG(-1)	1.647337	0.449895	3.661601	0.0018
LNG(-2)	-0.526165	0.236625	-2.223626	0.0392
LNIE	0.202325	0.146245	1.383461	0.1834
LNIE(-1)	-1.006577	0.181580	-5.543434	0.0000
LNIE(-2)	-0.047984	0.159653	-0.300553	0.7672
LNIE(-3)	0.185248	0.117810	1.572435	0.1333
LNIE(-4)	0.108140	0.110461	0.978985	0.3406
LNINFLAT	-0.081143	0.019788	-4.100590	0.0007
LNINFLAT(-1)	0.078000	0.025206	3.094515	0.0063
LNINFLAT(-2)	0.006199	0.029125	0.212829	0.8339
LNINFLAT(-3)	-0.042615	0.026171	-1.628343	0.1208
LNINFLAT(-4)	-0.104091	0.033551	-3.102490	0.0061
LNBAR	0.363257	0.062652	5.797997	0.0000
LNBAR(-1)	-0.040572	0.078773	-0.515046	0.6128
LNBAR(-2)	-0.100744	0.068375	-1.473401	0.1579
LNBAR(-3)	0.211279	0.069690	3.031721	0.0072
LNBAR(-4)	-0.096846	0.058927	-1.643483	0.1176
LNTAX	0.035470	0.091852	0.386159	0.7039
C	-0.164516	1.139313	-0.144400	0.8868

R-squared	0.990798	Mean dependent var	7.947251
Adjusted R-squared	0.980574	S.D. dependent var	0.432732
S.E. of regression	0.060313	Akaike info criterion	-2.474803
Sum squared resid	0.065478	Schwarz criterion	-1.579039
Log likelihood	69.25866	Hannan-Quinn criter.	-2.153411
F-statistic	96.90686	Durbin-Watson stat	2.146617
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق رقم (04): تقدير علاقة الاجل القصير للنموذج ARDL(1,2,4,4,4,0) لمعادلة الفترة من 1980-2022

Dependent Variable: D(LNGDPPER)
Method: ARDL
Date: 10/07/24 Time: 14:18
Sample: 1984 2022
Included observations: 39
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LNG LNIE LNINFLAT LNBAR LNTAX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 6250
Selected model: ARDL(1,2,4,4,4,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.547051	0.079512	-6.880083	0.0000
D(LNG)	-0.079763	0.234969	-0.339463	0.7372
D(LNG(-1))	0.526165	0.184546	2.851127	0.0088
D(LNIE)	0.202325	0.107424	1.883416	0.0718
D(LNIE(-1))	-0.245404	0.100040	-2.453044	0.0218
D(LNIE(-2))	-0.293388	0.078129	-3.755173	0.0010
D(LNIE(-3))	-0.108140	0.068998	-1.567286	0.1301
D(LNINFLAT)	-0.081143	0.015896	-5.104776	0.0000
D(LNINFLAT(-1))	0.140507	0.020688	6.791828	0.0000
D(LNINFLAT(-2))	0.146706	0.025838	5.677959	0.0000
D(LNINFLAT(-3))	0.104091	0.023941	4.347843	0.0002
D(LNBAR)	0.363257	0.040397	8.992105	0.0000
D(LNBAR(-1))	-0.013689	0.042728	-0.320386	0.7514
D(LNBAR(-2))	-0.114433	0.039608	-2.889171	0.0081
D(LNBAR(-3))	0.096846	0.044626	2.170192	0.0401

R-squared	0.898525	Mean dependent var	0.015232
Adjusted R-squared	0.839331	S.D. dependent var	0.130310
S.E. of regression	0.052233	Akaike info criterion	-2.782496
Sum squared resid	0.065478	Schwarz criterion	-2.142664
Log likelihood	69.25866	Hannan-Quinn criter.	-2.552929
F-statistic	15.17941	Durbin-Watson stat	2.146617
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (05): نتائج إختبارات جودة النموذج ARDL(1,2,4,4,4,0) لمعادلة الفترة من 1980-2022

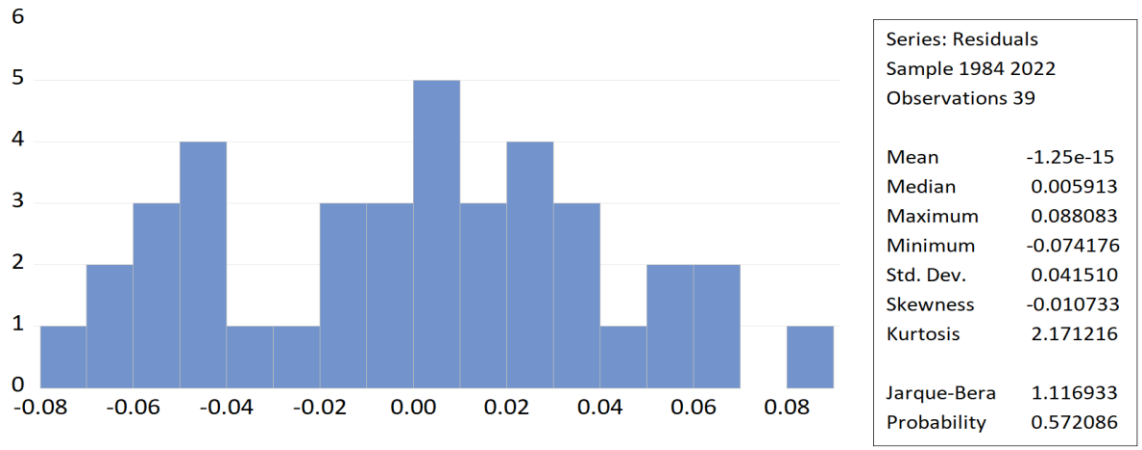

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.148229	Prob. F(1,17)	0.7050
Obs*R-squared	0.337116	Prob. Chi-Square(1)	0.5615

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.495232	Prob. F(20,18)	0.9347
Obs*R-squared	13.84289	Prob. Chi-Square(20)	0.8384
Scaled explained SS	1.726830	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

الملحق رقم (06): تقدير النموذج ARDL(1,3,4,4,4) لمعادلة الفترة من 1990-2020 بأربع تأخيرات

Dependent Variable: LNGDP
Method: ARDL
Date: 10/08/24 Time: 10:43
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LNG LNGDE LNTO LNTAX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 625
Selected model: ARDL(1,3,4,4,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.450290	0.138210	3.258014	0.0173
LNG	0.173350	0.216291	0.801469	0.4534
LNG(-1)	0.171592	0.240027	0.714888	0.5015
LNG(-2)	-0.415622	0.285126	-1.457679	0.1952
LNG(-3)	0.176796	0.212385	0.832434	0.4370
LNGDE	-3.065081	2.242844	-1.366605	0.2207
LNGDE(-1)	-4.553347	1.613222	-2.822518	0.0303
LNGDE(-2)	-1.621885	1.421636	-1.140859	0.2974
LNGDE(-3)	-1.146849	1.334074	-0.859659	0.4230
LNGDE(-4)	1.609369	1.366208	1.177982	0.2834
LNTO	1.249269	0.206204	6.058418	0.0009
LNTO(-1)	0.864127	0.296505	2.914371	0.0268
LNTO(-2)	0.331146	0.309105	1.071307	0.3252
LNTO(-3)	0.385713	0.195790	1.970031	0.0963
LNTO(-4)	0.360701	0.192797	1.870889	0.1105
LNTAX	-0.570661	0.150096	-3.801972	0.0089
LNTAX(-1)	0.498856	0.185879	2.683759	0.0364
LNTAX(-2)	0.361447	0.186649	1.936509	0.1009
LNTAX(-3)	0.135762	0.188457	0.720386	0.4984
LNTAX(-4)	0.654841	0.163791	3.998032	0.0071
C	39.04980	11.57865	3.372568	0.0150

R-squared	0.999645	Mean dependent var	8.959272
Adjusted R-squared	0.998460	S.D. dependent var	0.812049
S.E. of regression	0.031862	Akaike info criterion	-4.003316
Sum squared resid	0.006091	Schwarz criterion	-2.995443
Log likelihood	75.04477	Hannan-Quinn criter.	-3.703623
F-statistic	844.1162	Durbin-Watson stat	2.003345
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق رقم (07): تقدير علاقة الأجل القصير للنموذج ARDL(1,3,4,4,4) لمعادلة الفترة من 1990-2020

Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: ARDL
Date: 10/08/24 Time: 10:43
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LNG LNGDE LNTO LNTAX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 625
Selected model: ARDL(1,3,4,4,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.549710	0.035023	-15.69566	0.0000
D(LNG)	0.173350	0.112651	1.538832	0.1521
D(LNG(-1))	0.238826	0.103566	2.306030	0.0416
D(LNG(-2))	-0.176796	0.116511	-1.517419	0.1574
D(LNGDE)	-3.065081	0.743245	-4.123916	0.0017
D(LNGDE(-1))	1.159365	0.856302	1.353921	0.2029
D(LNGDE(-2))	-0.462520	0.809345	-0.571475	0.5792
D(LNGDE(-3))	-1.609369	0.694968	-2.315747	0.0409
D(LNTO)	1.249269	0.092284	13.53720	0.0000
D(LNTO(-1))	-1.077560	0.157552	-6.839399	0.0000
D(LNTO(-2))	-0.746414	0.134408	-5.553368	0.0002
D(LNTO(-3))	-0.360701	0.103794	-3.475152	0.0052
D(LNTAX)	-0.570661	0.081732	-6.982137	0.0000
D(LNTAX(-1))	-1.152049	0.111764	-10.30785	0.0000
D(LNTAX(-2))	-0.790602	0.097547	-8.104798	0.0000
D(LNTAX(-3))	-0.654841	0.078943	-8.295080	0.0000

R-squared	0.977987	Mean dependent var	0.102331
Adjusted R-squared	0.947970	S.D. dependent var	0.103164
S.E. of regression	0.023532	Akaike info criterion	-4.373687
Sum squared resid	0.006091	Schwarz criterion	-3.605783
Log likelihood	75.04477	Hannan-Quinn criter.	-4.145349
F-statistic	32.58070	Durbin-Watson stat	2.003345
Prob(F-statistic)	0.000001		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (08): نتائج إختبارات جودة النموذج ARDL(1,3,4,4,4) لمعادلة الفترة من 1990-2020

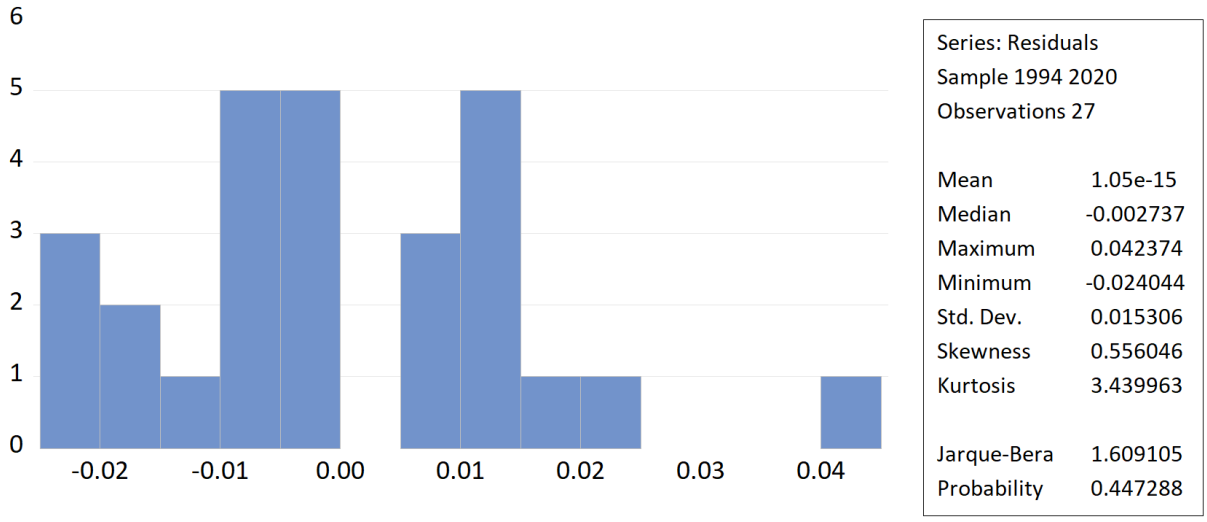

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.000266	Prob. F(1,5)	0.9876
Obs*R-squared	0.001437	Prob. Chi-Square(1)	0.9698

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.551378	Prob. F(20,6)	0.8526
Obs*R-squared	17.48601	Prob. Chi-Square(20)	0.6212
Scaled explained SS	1.053462	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

الملحق رقم (09): نتائج إختبار السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 10/12/24 Time: 15:47
Sample: 1980 2022
Included observations: 40

Dependent variable: LGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LG	5.433383	3	0.1427
LIE	4.959495	3	0.1748
All	7.260911	6	0.2974

Dependent variable: LG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LGDP	5.429753	3	0.1429
LIE	4.755320	3	0.1906
All	6.354553	6	0.3847

Dependent variable: LIE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LGDP	8.941832	3	0.0301
LG	10.85418	3	0.0125
All	14.92746	6	0.0208